

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/ED/1997/2  
21 May 1997  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION  
FOR WESTERN ASIA  
8 JAN 1999  
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في  
منطقة الإسكوا

١٩٩٧-١٩٩٦



الأمم المتحدة  
نيويورك، ١٩٩٨

لا تتنطوي التسميات المستخدمة في هذا المسلح، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعين حدودها أو تخومها.

ولا يعني ذكر أسماء شركات ومنتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

وقد جرى، كلما أمكن، تدقيق المراجع.

وتتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الانكليزية؛ ويقصد بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

E/ESCWA/ED/1997/2
ISBN. 92-1-600006-6
ISSN. 1020-7015
98-0163

مطبوعات الأمم المتحدة
A. 98.II.L.3

## تصدير

إن "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا" مطبوع سنوي تعدد الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا). وقد صدر العدد الأول من هذه السلسلة في عام ١٩٨٠. ويتضمن المسح عرضاً وتحليلاً لأحدث التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

ويدل مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ على حصول تحسن ملحوظ في الأحوال الاقتصادية عام ١٩٩٥، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة ٤٪ في المائة. وهذا المعدل يفوق ضعفي معدل النمو الذي سجل في عام ١٩٩٥، والذي بلغ ٢٪ في المائة، وبه يتحقق، في المنطقة، معدل ايجابي قدره ٢٪ في المائة لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالأرقام الحقيقة. وقد جنت غالبية بلدان المنطقة، وأعضاء مجلس التعاون الخليجي خصوصاً (الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية)، منافع كبيرة من الارتفاع البالغ ٢٠٪ في المائة في أسعار النفط، الذي سجل في عام ١٩٩٦. وقدر الإجمالي الذي وصلت إليه عائدات النفط التي حققتها منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٦ بـ ٩٦٥ مليار دولار، وهو مبلغ ينطوي على زيادة قدرها ٤٦١ مليار دولار بالنسبة إلى عائدات عام ١٩٩٥. وكان لارتفاع عائدات النفط أثر ايجابي و مباشر على ميزانيات الحكومات وميزانيات التجارة الخارجية في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي.

واستمرت البلدان الأعضاء في الإسكوا في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي اعتمدتتها لتصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية ولزيادة الكفاءة ورفع الإنتاجية، وانصرف الأردن ومصر واليمن إلى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويحظى دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والنمو بالتشجيع، وتُبذل الجهد لاجتذاب الاستثمارات الخاصة الأجنبية. وتنسّر وتنيرة الخصخصة في بعض البلدان الأعضاء، ولا سيما مصر.

ومع أن معدلات التضخم انخفضت في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى معدلات مقبولة عموماً في عام ١٩٩٦، لا تزال البطالة المرتفعة من أهم المشاكل التي تواجه عدداً كبيراً من بلدان المنطقة. وقد اتخذت عدة تدابير تستهدف، بالتحديد، مكافحة البطالة.

وبالرغم من أن التوقعات الاقتصادية الخاصة بمنطقة الإسكوا بمجملها في عام ١٩٩٧ ليست بنفس الجودة التي كانت عليها في عام ١٩٩٦، تظل هذه التوقعات إيجابية إلى حد ما.

ويتضمن المسح في كل سنة فصلاً يركّز على التطورات الاجتماعية. ويشمل الفصل الذي يتعلق بالقضايا الاجتماعية في هذه السنة المرأة والتنمية في غربي آسيا. وقد طرأ تحسن ملحوظ على مركز المرأة في التنمية في منطقة الإسكوا خلال العقدين الماضيين. ومع أن الفوارق بين الجنسين لا تزال واسعة في عدة ميادين، تُبذل الآن جهود تستهدف تضييق الهوة التي تفصل بينهما.

والأمل معقود على أن يواصل المسح مساهمه في تحسين فهم آخر التطورات الاقتصادية والاجتماعية وأن يقدم نظرة متعمقة إلى أنساب السياسات اللازم اتباعها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في منطقة الإسكوا.

وتتحمل الأمانة التنفيذية للإسكوا المسؤولية عن نشر هذا المسح، والأراء التي يتضمنها لا تمثل بالضرورة آراء حكومات البلدان الأعضاء في اللجنة.



## المحتويات

### الصفحة

تصدير . . . . .	ج
<b>أولاً - التطورات الاقتصادية والاجتماعية الدولية . . . . .</b>	
١ . . . . .	الف- النمو الاقتصادي والتطورات التجارية
١٠ . . . . .	باء- البطالة . . . . .
١١ . . . . .	جيم- التضخم . . . . .
١٤ . . . . .	DAL- أسعار الفائدة . . . . .
١٧ . . . . .	هاء- سعر صرف الدولار . . . . .
١٨ . . . . .	واو- الديون الخارجية للبلدان النامية . . . . .
٢١ . . . . .	زاي- التطورات الاجتماعية العالمية . . . . .
<b>ثانياً - الأداء والسياسات الاقتصادية العامة . . . . .</b>	
٢٦ . . . . .	الف- النمو الاقتصادي وسياسات الاصلاح . . . . .
٣٨ . . . . .	باء- ارتفاع ايرادات النفط وآثاره على اقتصاد المنطقة . . . . .
٤٢ . . . . .	جيم- مشكلة البطالة . . . . .
٤٦ . . . . .	DAL- تناقض الضغوط التضخمية . . . . .
٤٨ . . . . .	هاء- المنظور القصير الأجل . . . . .
<b>ثالثاً - تطورات التجارة الدولية والمدفوعات . . . . .</b>	
٥١ . . . . .	الف- الأداء التجاري العام . . . . .
٥٨ . . . . .	باء- اتجاه التجارة . . . . .
٥٩ . . . . .	جيم- تطورات ميزان المدفوعات . . . . .
٧٦ . . . . .	DAL- الاحتياطيات الدولية . . . . .
٧٦ . . . . .	هاء- التوقعات في الأجل القصير . . . . .
<b>رابعاً - التطورات النق比ة والضربيّة والماليّة . . . . .</b>	
٧٨ . . . . .	الف- التطورات النقية . . . . .
٨٥ . . . . .	باء- التطورات المالية . . . . .
٩٨ . . . . .	جيم- الأعمال المصرفيّة . . . . .
١٠٧ . . . . .	DAL- أسواق الأوراق المالية . . . . .
١١٠ . . . . .	هاء- التوقعات في الأجل القصير . . . . .

## **المحتويات (تابع)**

### الصفحة

خامساً- الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا . . . . .	١١٢
ألف- التطورات العالمية الأخيرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر . . . . .	١١٢
باء- الأداء العام للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا . . . . .	١١٣
جيم- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقواعد تنظيم الاستثمار في دول الإسكوا . . . . .	١١٧
دال- الصورة المتوقعة في المستقبل . . . . .	١٣٨
سادساً- المرأة العربية والتنمية في غربى آسيا . . . . .	١٤١
مقدمة . . . . .	١٤١
ألف- نقاش حول المرأة والتنمية: نحو التمكين ومراعاة منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية . . . . .	١٤٢
باء- مركز المرأة العربية: المؤشرات الأساسية . . . . .	١٤٦
جيم- الخلاصة والاستنتاجات . . . . .	١٨٣

### **قائمة المرفقات**

أولاً- تعاريف مختارة، المرفق الأول (للفصل السادس) . . . . .	١٩١
ثانياً- بيجين وما بعد بيجين، المؤتمر العربي لإعداد برنامج عربي موحد وأالية متابعة خطة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المرفق الثاني (للفصل السادس) . . . . .	١٩٣
ثالثاً- جداول قطرية . . . . .	١٩٩

### **قائمة الجداول**

-١ نمو الانتاج العالمي، حسب المجموعات الرئيسية للبلدان، ١٩٩٦-١٩٩٠ . . . . .	٣
-٢ البلدان النامية: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ١٩٩٦-١٩٩٥ . . . . .	٧
-٣ التجارة العالمية: معدلات نمو حجمها، ١٩٩٦-١٩٩٠ . . . . .	٩
-٤ معدلات البطالة في البلدان المتقدمة ذات اقتصاد السوق، ١٩٩٦-١٩٩٠ . . . . .	١٢
-٥ التضخم في الأسعار المستهلك في بعض البلدان والمجموعات المختارة . . . . .	١٤

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

٦	البلدان الصناعية: أسعار الفائدة ١٩٩٠-١٩٩٦ .....	١٦
٧	أسعار صرف الدولار، ١٩٩٠-١٩٩٦ .....	١٧
٨	الديون الخارجية للبلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٥ .....	٢١
٩	مدفوعات خدمات الديون، ١٩٩٠-١٩٩٥ .....	٢١
١٠	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو الحقيقية في بلدان منطقة الإسكوا بالأسعار الجارية عام ١٩٩٢، ١٩٩٥-١٩٩٧ .....	٢٧
١١	نسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٦ .....	٢٨
١٢	الناتج المحلي الإجمالي الإسمى ومعدلات النمو في بلدان منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٦ .....	٣٦
١٣	نسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٦ .....	٣٧
١٤	انتاج النفط الخام في بلدان الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٦ .....	٣٩
١٥	ايرادات صادرات النفط الخام في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٦ .....	٤٠
١٦	معدل التضخم في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا .....	٤٧
١٧	منطقة الإسكوا: التدفقات التجارية العامة، ١٩٩٥-١٩٩٧ .....	٥٢
١٨	النسبة بين الصادرات والواردات، ١٩٩٠-١٩٩٧ .....	٥٨
١٩	منطقة الإسكوا: اتجاه التجارة، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٠ .....	٥٩
٢٠	منطقة الإسكوا: حصة التجارة البينية ضمن التجارة الإجمالية، ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ .....	٦٢
٢١	منطقة الإسكوا: المشاركة في التجارة البينية، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٠ .....	٦٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

-٢٢-ألف- منطقة الإسكوا: الحصة التراكمية لشركاء التصدير الرئيسيين الثلاثة في التجارة البينية، ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ١٩٩٥ . . . . .	٦٧
-٢٢-باء- منطقة الإسكوا: الحصة التراكمية لشركاء الاستيراد الرئيسيين الثلاثة في التجارة البينية، ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ١٩٩٥ . . . . .	٦٨
-٢٣- منطقة الإسكوا: ميزان المدفوعات، ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٥ . . . . .	٧٢
-٢٤- منطقة الإسكوا: الاحتياطيات الدولية وتغطية الاحتياطيات/الواردات، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ . . . . .	٧٧
-٢٥- البحرين: المعروض النقدي، وتطورات أسعار الفائدة، ١٩٩٤-١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر) . . . . .	٧٩
-٢٦- الكويت: المعروض النقدي، ١٩٩٤-١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر) . . . . .	٨١
-٢٧- المعروض النقدي وتطورات سعر الصرف، ١٩٩٤-١٩٩٦ (تشرين الثاني/نوفمبر) . . . . .	٨٤
-٢٨- البحرين: الميزانية، ١٩٩٤-١٩٩٨ . . . . .	٨٦
-٢٩- الكويت: الميزانية، ١٩٩٣/١٩٩٤ - ١٩٩٦/١٩٩٧ . . . . .	٨٧
-٣٠- عُمان: الميزانية، ١٩٩٥-١٩٩٧ . . . . .	٨٩
-٣١- قطر: الميزانية، ١٩٩٤/١٩٩٥ - ١٩٩٦/١٩٩٧ . . . . .	٩٠
-٣٢- المملكة العربية السعودية: الميزانية، ١٩٩٤-١٩٩٧ . . . . .	٩١
-٣٣- الإمارات العربية المتحدة: الميزانية الاتحادية، ١٩٩٤-١٩٩٦ . . . . .	٩٢
-٣٤- مصر: الميزانية، ١٩٩٤-١٩٩٥/١٩٩٦ - ١٩٩٦/١٩٩٧ . . . . .	٩٤
-٣٥- الأردن: الميزانية، ١٩٩٤-١٩٩٧ . . . . .	٩٥
-٣٦- لبنان: الميزانية، ١٩٩٥-١٩٩٧ . . . . .	٩٦
-٣٧- الجمهورية العربية السورية: الميزانية، ١٩٩٤-١٩٩٦ . . . . .	٩٧

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

٣٨	اليمن: الميزانية، ١٩٩٤-١٩٩٧ .....	٩٨
٣٩	البحرين: الوحدات المصرفية الأجنبية، الأصول والخصوم، ١٩٩٤-١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر) .....	١٠٢
٤٠	البحرين: الميزانية التجميعية للمصارف التجارية، ١٩٩٤-١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر) .....	١٠٣
٤١	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجية، في مناطق مختارة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥: النسبة المئوية للتدفقات العالمية الداخلة والخارجية ومعدلات النمو .	١١٥
٤٢	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا .....	١١٦
٤٣	النسبة المئوية لنصيب دول الإسكوا من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المنطقة .....	١١٨
٤٤	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من منطقة الإسكوا .....	١١٩
٤٥	متوسط الاستثمار الأجنبي المباشرة في دول الإسكوا ونسبتها المئوية في الاستثمارات التي دخلت المنطقة خلال الفترتين ١٩٨٩-١٩٨٤ و ١٩٩٠-١٩٩٥ .....	١٢٩
٤٦	النسبة المئوية لنمو الاستثمار الأجنبي المباشرة في منطقة الإسكوا بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ .....	١٣٢
٤٧	النسبة المئوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء قياساً على مجموع منطقة الإسكوا .....	١٣٣
٤٨	النسبة المئوية لنمو الاستثمارات الخارجية لمنطقة الإسكوا .....	١٣٥
٤٩	متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي خرجت من دول الإسكوا ونسبتها المئوية من تدفقات المنطقة ١٩٨٩-١٩٨٤ و ١٩٩٠-١٩٩٥ .....	١٣٩
٥٠	منطقة الإسكوا: بيانات السكان والأسر .....	١٤٨
٥١	منطقة الإسكوا: مؤشرات التعليم .....	١٥٣
٥٢	منطقة الإسكوا: المؤشرات الصحية .....	١٦٠
٥٣	منطقة الإسكوا: النشاط الاقتصادي .....	١٦٦
٥٤	منطقة الإسكوا: المرأة في الحياة العامة .....	١٧٦

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

#### قائمة الأطر

١٩	انخفاض قيمة الدين الياباني .....	-١
٢٣	المشروع المصري الجديد لري وادي النيل: مخطط طوشكة	-٢
٣٥	مؤتمر أصدقاء لبنان: الإنعاش والتنمية والتعاون الدولي ..	-٣
٤١	اتفاق النفط مقابل الغذاء المتعلق بالعراق .....	-٤
٤٦	العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة في منطقة الإسکوا في التسعينات ..	-٥
٦٣	دورة الأونكتاد التاسعة .....	-٦
٦٦	منطقة التجارة الحرة العربية .....	-٧
٩٩	التكيف المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ..	-٨
١٠٦	الأعمال المصرفية العامة .....	-٩
١٢٧	المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال افريقيا ..	-١٠

#### قائمة الرسوم البيانية

٤	نمو الانتاج العالمي، ١٩٩٦-١٩٩٠ .....	-١
٥	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة، ١٩٩٦-١٩٩٠ .....	-٢
١٥٠	متوسط معدلات الامية، حسب المناطق، في عام ١٩٩٥ .....	-٣
١٥٦	تغيرات معدل الخصوبة الكلي بين الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ والفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ .....	-٤

ملاحظات: يقصد بالدولارات دولارات الولايات المتحدة، ما لم يُبين خلاف ذلك.  
وتعني النقطتان المتتابعتان (...) أن البيانات غير متيسرة أو أنه لم يُفد بها على اتفصال.

وتعني الشرطة الطويلة (-) أن المبلغ صفر أو أنه لا يستحق الذكر.

وتعني الشرطة القصيرة (-) ما يلي:

- ١- أن البند لا ينطبق;
  - ٢- بين السنوات أو الأشهر (مثلاً: ١٩٩٢-١٩٩٠ أو كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو)، السنوات أو الأشهر المشمولة، بما في ذلك بداية ونهاية السنوات أو الأشهر.
- ويعني الخط المائل (/) بين السنوات (مثلاً ٩٤/١٩٩٣) السنة المالية.

١٩٩٦، عندما خفضَ معدّل الخصم ومعدّل لومبارد إلى ٢٥ و ٤ في المائة، على التوالي<sup>(١)</sup>. وأبقى مصرف ألمانيا المركزي (بونديسبنك) المعدلات بلا تغيير خلال بقية العام خشية أن يُفضي أي تخفيض في معدلات الفائدة لأجل قصير إلى ازدياد عرض النقود (M3) بحيث يتجاوز الهدف المقرر لعام ١٩٩٦، المتراوح بين ٤ و ٧ في المائة. لكن هذا المزاج من السياسة المالية المتشددة والسياسة النقدية التوسعية أخفق، للأسف، في تحقيق انتعاش اقتصادي وفي انتشال الاقتصاد من الكساد، وظل النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٦ هو الأدنى بين البلدان الصناعية الكبرى، باستثناء فرنسا وإيطاليا. ولكن يتوقع لانخفاض قيمة المارك الألماني خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦ والربع الأول من ١٩٩٧ أن يُحدث تأثيراً إيجابياً على قطاع الصادرات في ألمانيا، إذ إن السلع الألمانية ستصبح أقدر على المنافسة، وهذا الأمر يمكن أن يُحدث، في عام ١٩٩٧، انتعاشاً اقتصادياً تقوده الصادرات.

وفي اليابان، قدر أن النمو الاقتصادي، الذي ازداد قليلاً خلال عام ١٩٩٥، تسارع في عام ١٩٩٦ (الجدول ١). ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمعدل ٣٪ في المائة في ١٩٩٦، بعد أن بلغ ٤٪ في المائة فقط في عام ١٩٩٥. وقد أبرزت هذه السياسة النقدية المتشددة، التي ظهرت في تخفيض معدلات الفائدة لأجل قصير إلى أدنى مستوى لها، وهو ٥٪ في المائة، وكذلك السياسة المالية التوسعية، حصول زيادة في الإنفاق الحكومي أتت إلى انتعاش في النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٦. وإذا تأكد النمو المقدر، فسيكون أعلى معدل حَقَقَ بين البلدان الصناعية الكبرى في عام ١٩٩٦، وسيتجاوز ضعف المعدل الذي حققه اليابان في عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى السياسة المالية والنقدية الحفَازَة، يمكن أن يعزى الإنعاش الاقتصادي الذي حققه اليابان في عام ١٩٩٦ إلى النمو السريع الذي حققه قطاع الصادرات في اليابان ودفع إليه هبوط قيمة الين، الذي بدأ خلال النصف الثاني من العام. ولكن يتوقع للنمو الاقتصادي في اليابان أن يتباطأ في عام ١٩٩٧، لأنه يتوقع لمعدلات الفائدة لأجل قصير أن ترتفع إلى حد يهدأ معه الاقتصاد وينخفض النمو إلى معدل أكثر إستدامة.

وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يقدر أن النمو الاقتصادي تسارع في عام ١٩٩٦، مدعوماً بازدياد إنفاق المستهلكين وبتوسيع قطاع البناء. وقد كان النمو الاقتصادي في هذا البلد، في عام ١٩٩٦، هو الأعلى بين الاقتصادات الأوروبية الكبرى، والثاني في الارتفاع بين البلدان الصناعية الكبرى. وقد حمل النمو المتتسارع الحاصل في عام ١٩٩٦ سلطات البلد النقدية على رفع معدلات الفائدة لأجل قصير بغية الحؤول دون اشتداد الحركة الاقتصادية على نحو مفرط وتحفييف الضغوط التضخمية. وكان متوقعاً أن يحصل ازدياد آخر في معدلات الفائدة لأجل قصير في أوائل عام ١٩٩٧ وأوائل عام ١٩٩٨. لكن السلطات النقدية في المملكة المتحدة لم تتخذ أي تدابير، ولم يكن متوقعاً حصول أي تشدد آخر في السياسة النقدية قبل الانتخابات العامة التي جرت في البلد في أيار/مايو ١٩٩٧. ولذلك يُنتظر أن يستمر توسيع النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧. ويُعتبر معدل النمو الاقتصادي هذا مرتفعاً وغير مستدام، وبالتالي يُرتفب أن تزداد معدلات الفائدة لأجل قصير بعد الانتخابات العامة منعاً لاشتداد المفرط في حركة الاقتصاد.

**الجدول ١- نمو الإنتاج العالمي، حسب المجموعات الرئيسية للبلدان، ١٩٩٦-١٩٩٠  
(النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي)**

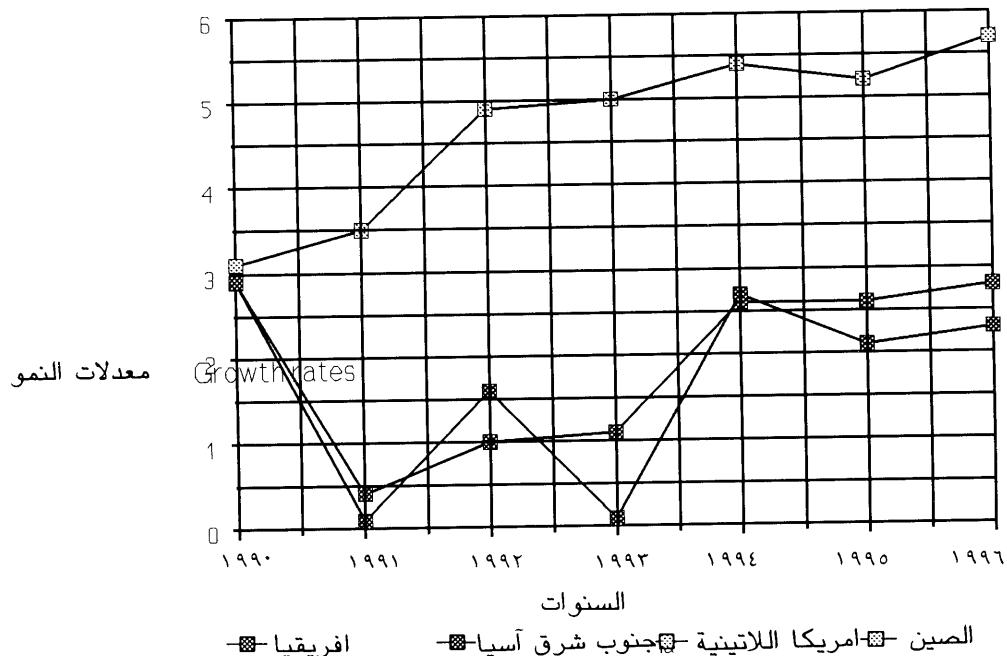
	١٩٩٦ <sup>(١)</sup>	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
	٢٨	٢٥	٢٤	١٠	١١	٤٠	٢٩	العالم
	٢٣	٢١	٢٧	٠٨	٦١	٨٠	٢٩	اقتصادات السوق المتقدمة
	٢٣	٢٠	٣٥	٢٢	٢٧	(٠١)	١٣	الولايات المتحدة الأمريكية
	١٣	١٩	٢٩	(١١)	٢١	١٢	٤٧	المانيا
	٢٤	٢٤	٣٨	٢١	(٥٠)	(٢٠)	٤٠	المملكة المتحدة
	١١	٢٢	٢٨	(١٣)	١٢	٠٨	٢٥	فرنسا
	١٥	٢٤	٢٩	٥٠	١	٠٦	٢٧	الاتحاد الأوروبي
	٣٦	٤١	٠٦	٣٠	١٠	٣٢	٥١	اليابان
	(١٣)	(١٨)	(٩٠)	(٧)	(١٢)	(٨)	٢	اقتصادات المرحلة الانتقالية
	٥٧	٥٢	٤٥	٥	٤٩	٣٥	٣١	البلدان النامية
	٩٨	١٠٢	١١٨	١٤	١٣٢	٨٠	٣٩	الصين

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الاقتصاد العالمي في مطلع سنة ١٩٧٧، مذكرة من الأمين العام" (E/1997/INF/1)، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

**ملاحظة:** ( ) معنها رقم سلبي.  
(١) تقديرى.

وفي فرنسا، قدر أن النمو الاقتصادي انخفض في عام ١٩٩٦، إذ تابع البلد سياسة مالية مشتدة بغية الحد من عجز الميزانية استعداداً للدخول اتحاد النقد الأوروبي المقرر دخوله حيّز النفاذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد أثر هبوط الإنفاق الحكومي، الرامي إلى ضبط عجز الميزانية ضمن حدود ٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، تأثيراً سلبياً في الطلب الكلي، وساهم من ثم في هبوط النمو الاقتصادي في ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، ساهم ارتفاع معدل البطالة في فرنسا في تخفيض الانفاق الاستهلاكي، وبالتالي في تخفيض النمو الاقتصادي. وقدر أن نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلد، الذي سجل معدل ٢٢% في المائة في عام ١٩٩٥، هبط إلى ١ في المائة في عام ١٩٩٦، وهو الثاني بين أدنى المعدلات في البلدان الصناعية الكبرى، بعد المانيا. ولكن يتوقع للنمو الاقتصادي في فرنسا أن يرتفع في عام ١٩٩٧، مدعاً بقطاع صادرات يعززه الهبوط الذي طرأ على قيمة الفرنك، ولا سيما في مواجهة دولار الولايات المتحدة، في أواخر ١٩٩٦ والربع الأول من ١٩٩٧. ويُنتظر للناتج المحلي الاجمالي لفرنسا أن يزداد بنسبة ٢٤% في المائة في ١٩٩٧.

### الرسم البياني ١ - نمو الانتاج العالمي، ١٩٩٠ - ١٩٩٦



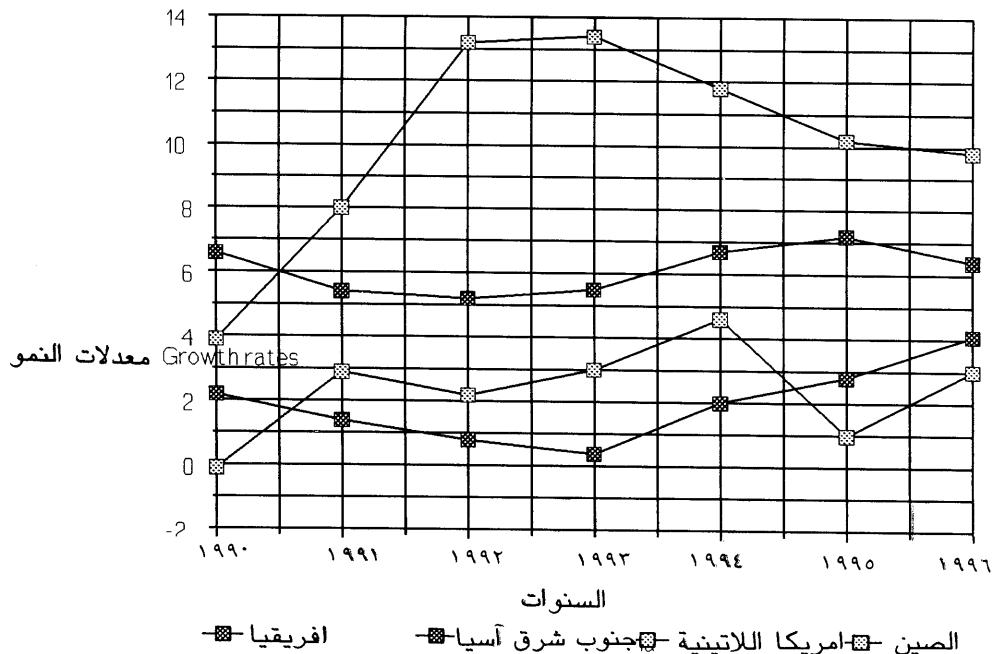
أما في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فبالرغم من أن النمو الاقتصادي بقي سلبياً بالنسبة إلى المجموعة بكمالها خلال عام ١٩٩٦، أفضى الهبوط الذي شهدته هذه المجموعة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٠ إلى تثبيت قوي خلال العامين الماضيين. ويضاف إلى ذلك أن بعض بلدان هذه المجموعة، ولا سيما البلدان التي بدأت الإصلاح الاقتصادي باكراً، حققت نمواً اقتصادياً إيجابياً خلال عام ١٩٩٥ وكذاك عام ١٩٩٦. وقد انتفعت هذه البلدان من تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي ومن تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات ذات توجه سوقي، وكذلك من ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وبين البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول، قدر أن دول أوروبا الوسطى والشرقية، وكذلك دول البلطيق، حققت معدل نمو إيجابياً بلغ في ١٩٩٦، ٣٩٪ في المائة في الأولى و١٧٪ في المائة في الثانية. لكن أعضاء رابطة الدول المستقلة ظلوا يشهدون، في عام ١٩٩٦، هبوطاً مستمراً في اقتصاداتهم. ولا تزال هذه المجموعة من البلدان في غمرة التحول الاقتصادي، كما ان الإصلاحات الاقتصادية لا تزال فيها قيد التنفيذ. ويقدر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة رابطة الدول المستقلة، التي سجلت معدل نمو سلبياً بلغ ٥٪ في عام ١٩٩٥، سجلت معدل نمو سلبياً يبلغ ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٦. ويتوقع، بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الكلي نمواً إيجابياً في عام ١٩٩٧ (٥٪ في المائة)، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠.

## ٢- النمو الاقتصادي في البلدان النامية

يُقدر أن التوسيع الاقتصادي الذي حققه البلدان النامية خلال الأربعة الماضية استمر في عام ١٩٩٦، يدعمه الإنعاش القوي نسبياً الذي حصل في الأنشطة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية. وقد قدر أن الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة كلها، الذي ازداد بما متوسطه ٢٥% في المائة في عام ١٩٩٥، ازداد بما متوسطه ٧% في المائة في عام ١٩٩٦ (الجدول ٢ والرسم البياني ٢)، مما يمثل تسارعاً في الأنشطة الاقتصادية في البلدان النامية مجتمعة، بالرغم من الهبوط الطفيف في النمو الاقتصادي في جنوب وشرق آسيا.

وفي إفريقيا، ازداد النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٦ بسبب انتفاع بلدان إفريقيا كثيرة من ارتفاع أسعار عدة سلع أولية، ولا سيما النفط، وكذلك من تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي. وساهم الأداء القوي للقطاع الزراعي في عدة بلدان إفريقيا في الأداء الاقتصادي القوي نسبياً لإفريقيا في عام ١٩٩٦. ولكن، بالرغم من هذا النمو الاقتصادي القوي نسبياً المحقق في عام ١٩٩٦، والبالغ ٤% في المائة، لا يزال الأداء الاقتصادي لهذه المجموعة، أجمالاً، يعتمد إلى حد بعيد، على أداء قطاع الصادرات والقطاع الزراعي معاً. فأول هذين القطاعين، وهو مركز بقوة على السلع الأولية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو الاقتصاد العالمي، وخصوصاً في البلدان المتقدمة، التي هي الشريك التجاري الرئيسي لهذه المجموعة. أما القطاع الثاني فيرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحوال الجوية لأنها يعتمد بقوة على الأمطار. غير أن تعجيل سياسات الاصلاح الاقتصادي، التي تتضمن تحرير التجارة والاستثمار والأسعار، فسيساهم في زيادة الفعالية الاقتصادية وفي مجيء الاستثمار المباشر، وهو أمر يتوقع له أن يساعد على تحسين الظروف الاقتصادية في هذه المجموعة من البلدان. فتدفق رؤوس الأموال، وخصوصاً إلى البلدان التي نجحت في تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي والتي منها، مثلاً، جنوب إفريقيا ومصر والمغرب، قد ازداد كثيراً ويتوقع له أن يحدث أثراً إيجابياً في النمو الاقتصادي لهذه البلدان. ويرتقب للنمو الاقتصادي في إفريقيا أن يناهز ٤% في المائة في عام ١٩٩٧، وهي نسبة تمثل تباطؤاً خفيفاً بالنسبة إلى النمو المسجل في عام ١٩٩٦، الذي يقدر أنه بلغ ١٤% في المائة.

الرسم البياني ٢- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، ١٩٩٦-١٩٩٠



وفي أمريكا اللاتينية، قدر أن النمو الاقتصادي ارتفع مجدداً في عام ١٩٩٦ فبلغ ما متوسطه ٣ في المائة، بعد أن كان هذا المتوسط لا يتجاوز ١ في المائة في عام ١٩٩٥، إذ أن هذه المجموعة تغلبت على تبعات الأزمة المكسيكية التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد أفلحت البلدان الكبرى في هذه المجموعة في تعزيز نموها الاقتصادي في عام ١٩٩٦، باستثناء البرازيل، حيث قدر أن النمو الاقتصادي تباطأ في عام ١٩٩٦ إلى ٢ في المائة، قياساً بـ ٤ في المائة في عام ١٩٩٥. وجاء الانخفاض الحاصل في البرازيل انعكاساً للسياسة النقدية المتشددة التي تنتهجها الحكومة للتغلب على التضخم. وفي عام ١٩٩٦، خرجت الأرجنتين والمكسيك كلتاها من الكساد الذي حصل في عام ١٩٩٥ وعجلت به الأزمة التي وقعت في المكسيك عام ١٩٩٤.

ويتوقع للنمو الاقتصادي في هذه المجموعة من البلدان أن يواصل تسارعه في عام ١٩٩٧ وأن يصل إلى ٤ في المائة، بحيث يتجلّى فيه الإنتعاش المستمر للبلدان الكبرى في هذه المجموعة، ولا سيما الأرجنتين والبرازيل والمكسيك.

وفي جنوب وشرق آسيا، باستثناء الصين، حافظ الأداء الاقتصادي لمجموعة البلدان هذه على قوته وتجاوز متوسط البلدان النامية بمجملها، بالرغم من الإعتدال الطفيف الذي شهدته عام ١٩٩٦. لكن جزءاً من الإنخفاض الحاصل في النمو الاقتصادي يعود إلى السياسة النقدية المتشددة التي تنتهجها عدة بلدان من أجل الوصول بالنمو الاقتصادي إلى مستوى أكثر استدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر أن قطاع الصادرات في عدة بلدان، الذي سجل نمواً قوياً في عام ١٩٩٥ إذ انتفع من ارتفاع قيمة الين، تباطأ كثيراً، ولا سيما خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، عندما انخفضت قيمة الين في مقابل العملات الرئيسية. وقد جعل انخفاض قيمة الين الصادرات اليابانية أقلّ على المزاحمة في الأسواق الدولية. وعلاوة على ذلك، أدى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة إلى ارتفاع مماثل في قيمة عملات عدة بلدان في جنوب وشرق آسيا كانت وثيقة الارتباط بالدولار، وجعل، وبالتالي، صادرات هذه البلدان أقل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وساهم، نتيجة لذلك، في إضعاف أداء قطاع الصادرات في هذه البلدان.

ويتوقع للنمو الاقتصادي لهذه المجموعة من البلدان أن يصل، في عام ١٩٩٧، إلى ٦ في المائة، أي أن يقارب معدل عام ١٩٩٦ الذي يقدر بـ ٤ في المائة، ويُنتظر للسياسة النقدية التي انتهت في عام ١٩٩٦ أن تستمر في عام ١٩٩٧ لكي يَتاح للبلدان التي يرتفع فيها النمو أن تستمر في كبح التضخم النقدي. ومن المنتظر لارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٧ أن يواصل إلحاق الأذى بقطاع الصادرات في البلدان التي ترتبط فيها العملات المحلية ارتباطاً وثيقاً بالدولار.

وفي الصين، اتبعت الحكومة سياسة نقدية متشددة من أجل الوصول بالنمو الاقتصادي إلى مستوى أكثر استدامة ومن أجل تخفيض التضخم إلى معدل أحادي الرقم. وقد نجحت هذه السياسة في تخفيض النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٦ إلى معدل قدر بـ ٩٪ في المائة، وهو أدنى معدل منذ عام ١٩٩١. ولكن، بالرغم من الهبوط الطفيف الذي حصل في عام ١٩٩٦، لا يزال النمو الاقتصادي في الصين هو الأعلى في العالم، وهو معدل لا يمكن الاستمرار فيه في الأجل الطويل. ويُتوقع أن توافق السلطات النقدية في الصين رصد معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم من أجل منع حصول أي تجدد للضغوط التضخمية. ويُنتظر أيضاً للنمو الاقتصادي، في عام ١٩٩٧، أن ينتعش قليلاً بحيث يصل إلى ١٠ في المائة، وهو رقم قريب من المعدل الذي حقق في عام ١٩٩٦. وهذا الأمر يوضح أن السياسات النقدية والمالية التي اعتمدت منذ عام ١٩٩٦ ستستمر في عام ١٩٩٧.

## الجدول ٢- البلدان النامية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٩٥-١٩٩٦

	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠
جميع البلدان النامية	٥٧	٥٢	٥٤	٥٠	٤٩	٣٥	٣١
افريقيا	٤١	٢٨	٢٠	٤٠	٨٠	٤١	٢٢
أمريكا اللاتينية	٣٠	١٠	٤٦	٣٠	٢٢	٢٩	٠١
جنوب وشرق آسيا	٦٤	٧٢	٦٧	٥٥	٥٢	٤٥	٦٦
الصين	٩٨	١٠٢	١١٨	١٢٤	١٣٢	٨٠	٣٩

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الاقتصاد العالمي في مطلع سنة ١٩٩٧، مذكرة من الأمين العام" (E/1997/INF/1)، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

(أ) تقديرى.

ويتظر للنمو الاقتصادي العالمي الذي تحقق في عام ١٩٩٧ أن يتسارع قليلاً بحيث يصل إلى ٣ في المائة، بالرغم مما ينتظر حدوثه من اعتدال في النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة. والعوامل الرئيسية التي تكمن وراء هذا التسارع المنتظر هي استمرار النمو الاقتصادي القوي في البلدان النامية، وانتعاش النمو الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

وفي البلدان المتقدمة، يرتفع للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة أن يتباين بحيث يتبع وتيرة أكثر اعتدالاً خلال النصف الثاني من العام، خصوصاً إذا رفعت السلطات النقدية معدل الفائدة لأجل قصير، حسب المتوقع، قبل النصف الثاني من العام. وفي اليابان، يتوقع أيضاً للنمو الاقتصادي أن يتباين خلال عام ١٩٩٧ بحيث يتدنى إلى ٢ في المائة، مما يعكس السياسة النقدية المتتجدة المتوقعة. ويرتفع أن يتسارع النمو الاقتصادي في المانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، يعجله الأداء القوي المتوقع في قطاع الصادرات الذي استفاد من انخفاض من قيمة العملات في هذه البلدان في مقابل الدولار. وبالإضافة إلى ذلك، يعزى التسارع الاقتصادي المتوقع أيضاً في فرنسا وألمانيا إلى السياسات النقدية الحفظية التي تنتهجها هذه البلدان. وبوجه الإجمال، يتوقع للنمو الاقتصادي لدى أعضاء الاتحاد الأوروبي أن يصل إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٧، بعد معدل مقدر بـ ١٥ في المائة في عام ١٩٩٦.

### ٣- التجارة العالمية

قدر أن معدل النمو المرتفع الذي حققته التجارة العالمية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ تدنى في عام ١٩٩٦، مبرزاً، بوجه الخصوص، انخفاض الطلب الذي يرد من البلدان الصناعية. وقدر أيضاً أن التجارة العالمية حققت نمواً بمعدل ٦٧ في المائة من ١٩٩٦، بعد أن كان هذا المعدل ٨٩ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ٣). ولكن بالرغم من هذا الهبوط، كان نمو التجارة العالمية في عام ١٩٩٦ يفوق ضعفي معدل نمو الانتاج العالمي، مما يوضح أن نمو التجارة العالمية لا يزال يتجاوز في سرعته نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

وقد ان حجم الصادرات العالمية، الذي ارتفع ارتفاعاً حاداً في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ الى مستويين لا يمكن الاستمرار فيهما، هما ١٠٪ ثم ٩٪ في المائة على التوالي، انخفض الى ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٥<sup>(٢)</sup>. وقد كان العامل الرئيسي وراء انخفاض نمو الصادرات العالمية في عام ١٩٩٦ هو الهبوط الحاد في حجم صادرات البلدان الصناعية، الذي انحدر الى ٣٪ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد ان كان ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٥. وعجل في هذا الانحدار تدني الطلب على السلع الانتاجية في الولايات المتحدة، وانخفاض الطلب العالمي على المنتجات الحاسوبية التي منها اشباه الموصلات، وتباطؤ النمو الاقتصادي لدى شركاء الولايات المتحدة التجاريين الرئيسيين، ولا سيما المانيا وإيطاليا وفرنسا. وقد أثر هذا الأمر تأثيراً سلبياً في صادرات الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، تأثرت صادرات الولايات المتحدة تأثراً سلبياً بارتفاع قيمة الدولار.

وفي اليابان، كان من المتوقع للصادرات - التي تضررت من ارتفاع قيمة الين في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وفي النصف الأول من عام ١٩٩٦ - ان ترتفع في اواخر عام ١٩٩٦ ومطلع عام ١٩٩٧ مستفيدة من الهبوط الحاد في قيمة الين. وقد جعل ذلك السلع اليابانية أقدر على المزاحمة في الأسواق الدولية، وأعاق، في الوقت نفسه، صادرات منافسي اليابان الآسيويين الذين منهم جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية. وكان من المتوقع أيضاً لصادرات البلدان الأوروبية الكبرى، ولا سيما ألمانيا وإيطاليا، التي هبطت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ نتيجة لارتفاع قيمة عملات البلدان المعنية، ان تتنعش من جديد في اواخر عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧ مع انخفاض قيمة عملات البلدان المذكورة.

كما هبط حجم الواردات العالمية في عام ١٩٩٦، مبرزاً، خصوصاً، هبوط حجم واردات البلدان الصناعية. وقد قدر ان حجم هذه الواردات، الذي ارتفع ارتفاعاً حاداً في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بمعدل ٨٪ و ٣٪ في المائة، على التوالي، انخفض الى ٤٪ في المائة في ١٩٩٦. ويُعزى هذا الهبوط الى أداء قطاع الواردات في الولايات المتحدة واليابان كليهما. وفي الولايات المتحدة، هبطت الواردات نتيجة لانخفاض الطلب على السلع الانتاجية وسائر السلع الأساسية الأولوية، وذلك مع انخفاض النمو الاقتصادي خلال صيف ١٩٩٦. ولكن كان متوقعاً للارتفاع القوي في قيمة الدولار خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦ أن يفضي الى ارتفاع حاد في صادرات الولايات المتحدة، وبالتالي كان من المحتمل تنفيذ تقدير أداء الواردات في عام ١٩٩٦ باتجاه الزيادة في مطلع عام ١٩٩٧.

وفي اليابان، قدر ان نمو الواردات هبط الى ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد ان ارتفع معدل النمو ارتفاعاً حاداً ويبلغ ١٢٪ في المائة في عام ١٩٩٥<sup>(٣)</sup>. وهذا الهبوط، الذي حصل بالرغم من ازدياد النمو الاقتصادي في اليابان، يُعزى، على نحو رئيسي، الى الهبوط الحاد لقيمة الين في مقابل العملات الرئيسية، ولا سيما الدولار، مما جعل الواردات أعلى لتكلفة في السوق اليابانية.

وفي أوروبا الغربية، قدر ان نمو الواردات هبط في عام ١٩٩٦ الى ٤٪ في المائة بعد ان كان ٦٪ في المائة في عام ١٩٩٥<sup>(٤)</sup>، مظهراً تباطؤ النمو الاقتصادي في عدة بلدان من هذه المجموعة.

(٢) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الاقتصاد العالمي في مطلع سنة ١٩٩٧، مذكرة من الأمين العام" (E/1997/INF/1)، ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩٧.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

وقد أثر هبوط واردات البلدان النامية تأثيراً سلبياً في نمو صادرات البلدان النامية في عام ١٩٩٦. فالطلب على عدة سلع أولية، باستثناء النفط، هبط في عام ١٩٩٦، وكان لهبوطه تأثير سلبي على أداء قطاع الصادرات في البلدان النامية. وفي عام ١٩٩٦، ازداد حجم الصادرات، حسب التقديرات، بنسبة ٣٪ في المائة، مما يمثل هبوطاً طفيفاً عن مستوىه في عام ١٩٩٥، البالغ ١١٪ في المائة. وعوض الأداء القوي نسبياً لسائر السلع، ومنها، مثلاً، منتجات الصناعات الخفيفة، تعويضاً جزئياً عن النمو البطيء للصادرات في قطاع السلع الأولية. وعلاوة على ذلك، ساعد انتعاش قطاع الصادرات في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، هو أيضاً، على منع حدوث تباطؤ أشد في نمو صادرات البلدان النامية بمجملها. ويُعزى أيضاً جزء من النمو الحاصل في حجم صادرات هذه المجموعة من البلدان إلى تنامي التجارة داخل المنطقة، ولا سيما بين الأرجنتين والبرازيل<sup>(٥)</sup>. ويقدر ان حجم صادرات هذه المجموعة حقق معدل نمو بلغ ١٥٪ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد ان كان ١٤٪ في المائة في عام ١٩٩٥.

### الجدول -٣- التجارة العالمية: معدلات نمو حجمها، ١٩٩٦-١٩٩٠

	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
التجارة العالمية	٦٪	٨٪	٨٪	٣٪	٤٪	٣٪	٥٪	
<u>حجم الصادرات</u>								
البلدان الصناعية	٤٪	٧٪	٨٪	٢٪	٤٪	٥٪	٦٪	
البلدان النامية	١٠٪	١١٪	١١٪	٩٪	٦٪	٥٪	٦٪	
<u>حجم الواردات</u>								
البلدان الصناعية	٥٪	٧٪	٩٪	٦٪	٣٪	١٪	٥٪	
البلدان النامية	١١٪	١١٪	٨٪	٩٪	١٠٪	٧٪	١١٪	

المصدر: International Monetary Fund, *World Economic Outlook, October 1996* (Washington, D.C.), p. 195

(٤) تقديرى.

وفي جنوب وشرق آسيا، تضررت الصادرات، في عام ١٩٩٦، بارتفاع قيمة عدة عملات، ولا سيما منها العملات المرتبطة ارتباطاًوثيقاً بدولار الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، كان لانخفاض الطلب

(٥) المرجع نفسه.

ال العالمي على أشباح الموصلات أثر مثبط على صادرات كوريا ومقاطعة تايوان الصينية كلتيهما. وقدر أن حجم صادرات هذه المجموعة من البلدان، باستثناء الصين، ازداد بنسبة ٨٪ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد أن ازداد ١٢٪ في المائة في عام ١٩٩٥<sup>(٦)</sup>. ونتيجة لهذا الانخفاض، تضائل نمو حجم صادرات هذه المجموعة من البلدان إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٠، عندما حققت المجموعة معدل نمو بلغ ٧٪ في المائة.

وفي الصين، قدر أن حجم الصادرات ازداد بمعدل ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد أن هبط هبوطاً حاداً من المستوى القوي، إنما غير المستدام، البالغ ٦٪ في المائة، الذي سجل في عام ١٩٩٥<sup>(٧)</sup>. لكن جزءاً من هذا الهبوط كان مقصوداً، لأن الحكومة قررت تخفيض حجم ضريبة القيمة المضافة الذي كانت تؤمنه للمصدرين<sup>(٨)</sup>.

وفي أفريقيا، تأثر حجم الصادرات تأثيراً سلبياً بانخفاض الطلب على عدة سلع أولية تمثل القسم الأكبر من صادرات هذه المجموعة من البلدان. وقدر أن حجم صادرات المجموعة ازداد بنسبة تقل من ١٪ في المائة في عام ١٩٩٦، وذلك بعد هبوط حاد من مستوى في عام ١٩٩٥، الذي كان ٦٪ في المائة.

#### باء- البطالة

ظللت أسواق العمل في البلدان الصناعية الكبرى متراجعة في عام ١٩٩٦، إذ تدهور وضع البطالة في هذه المجموعة من البلدان باستثناء الولايات المتحدة، وبدرجة أقل المملكة المتحدة. وفي الولايات المتحدة، قدر أن أحوال سوق العمل التي سادت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ استمرت في عام ١٩٩٦، إذ أن النمو الاقتصادي القوي عزز الطلب على الأيدي العاملة. وأفضى ذلك، بدوره، إلى زيادة في متوسط ساعات العمل وإلى ارتفاع في أجر ساعة العمل. ويعتبر كثير من الاقتصاديين أن معدل البطالة في الولايات المتحدة، الذي قدر أنه هبط في عام ١٩٩٦ إلى ٣٪ في المائة (الجدول ٤)، وهو أدنى معدل منذ عام ١٩٨٩، قريب جداً من المعدل الطبيعي، وقد يفضي إلى زيادة في ضغوط الأجور، وبالتالي التضخم. لكن هبوط معدل البطالة في الولايات المتحدة لم يفرض حتى الآن إلى زيادة هامة في أجور ساعة العمل، ولم يساهم، وبالتالي، في حصول تضخم نقداني ومستحدث بالتكليف. ويمكن أن يعزى ذلك، إلى حد بعيد، إلى الأخذ بتكنولوجيات جديدة وبأساليب إنتاج جديدة وإلى ارتفاع الانتاجية. والآن ترصد السلطات النقدية في الولايات المتحدة، بعناية، الوضع في سوق العمل، ولا سيما الحركة الحاصلة في أجور ساعات العمل، التي تشكل مؤشراً على اتجاه الضغوط التضخمية. وأي انخفاض اضافي في معدل البطالة، أو اتجاه تصاعدي قوي في أجور ساعات العمل سيكون عاملاً رئيسياً في تقرير الخطوة التالية التي ستتخذها السلطات النقدية بشأن معدلات الفائدة لأجل قصير.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المرجع نفسه.

وفي ألمانيا، ارتفع معدل البطالة في عام ١٩٩٦ إلى رقم قياسي جديد هو ٨٩ في المائة، بعد أن كان ٨٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وساهم استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي خلال عام ١٩٩٦ في تفاقم حالة البطالة في البلد. فالهبوط الحاد في قطاع البناء، الذي ازدهر بسرعة كبيرة بعد توحيد ألمانيا مباشرةً، في عام ١٩٩٠، كان عاملًا آخر وراء ارتفاع معدل البطالة في ألمانيا في عام ١٩٩٦. ويمكن ان يعتبر أيضًا ان السياسة المالية المتشددة، التي تضمنت اجراء تخفيضات في الانفاق العام، هي من العوامل التي تكمن وراء ارتفاع معدل البطالة.

وفي إيطاليا وفرنسا كليهما، كانت معدلات البطالة أعلى في عام ١٩٩٦ منها في عام ١٩٩٥، وقد تجلّى فيها خصوصاً ضعف النمو الاقتصادي. وهناك عدة بلدان أوروبية، ولا سيما منها ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، تعاني، إضافةً إلى البطالة الدورية، بطالة هيكلية هي انعكاس لعدم إعادة تنظيم أسواق العمل في هذه البلدان. لكن ضعف النمو الاقتصادي يبقى هو العامل الرئيسي الكامن وراء أحوال الركود في سوق العمل في هذه البلدان. وفي المملكة المتحدة، قدر ان معدل البطالة هبط هبوطًا حفيفاً في عام ١٩٩٦، فوصل إلى ٣٨ في المائة بعد ان كان ٨٨ في المائة في عام ١٩٩٥، مبرزاً حصول ارتفاع في النمو الاقتصادي.

وفي اليابان، استمر التراجع في أحوال سوق العمل في عام ١٩٩٦، إذ ارتفع معدل البطالة إلى ٤٣ في المائة، بعد ان كان ٣١ في المائة في عام ١٩٩٥ و ٢١ في المائة فقط في عام ١٩٩٠. وكان ضعف النمو الاقتصادي الذي ساد في البلد خلال العامين الماضيين هو العامل الرئيسي وراء ارتفاع معدل البطالة.

ويتوقع أن تظل معدلات البطالة عالية في عام ١٩٩٧ في غالبية البلدان الصناعية، باستثناء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة<sup>(٩)</sup>. وفي ألمانيا، ارتفع معدل البطالة مجدداً فوصل إلى ١٢١٢ في المائة في شباط/فبراير ١٩٩٧<sup>(١٠)</sup>. ولكن يتوقع أن ينخفض هذا المعدل في وقت لاحق من العام لأنّه يتّسّع للنمو الاقتصادي، الذي يسّير في ظلّيّته قطاع الصادرات، إن يرتفع. وحتى في فرنسا، توضح التقديرات الخاصة بالربع الأول من عام ١٩٩٧ استقرار معدل البطالة، وبالتالي سيتبين أنّ توقيع ارتفاع معدل البطالة إلى ١٢٥ في المائة، بعد ان كان ١٢٣ في المائة في عام ١٩٩٦، سيكون، في أغلب الظن، مفرطاً في التشاوُم. ويستفيد قطاع الصادرات في فرنسا من انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي، وسيساهم، وبالتالي في تحسّن ظروف العمل في فرنسا خلال عام ١٩٩٧.

### جيم- التضخم

ظل التضخم في البلدان الصناعية الرئيسية مكمباً إلى حد بعيد، في عام ١٩٩٦. وساعد استمرار النمو الاقتصادي البطيء، في عدد كبير من هذه البلدان، على التحكم بالضغط التضخمي. وعلاوة على ذلك، ساهمت السياسات المالية المتشددة التي تنفذها عدة بلدان أوروبية رئيسية مستهدفة منها ابقاء عجز الميزانية تحت ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو المعدل المرجعي اللازم

(٩) بالرغم من ان معدل البطالة في اليابان، البالغ، ٤٣ في المائة، هو الأدنى بين البلدان الصناعية الكبرى، يعتبر هذا المعدل عالياً بحسب المقارنات بين الفترات.

.The Wall Street Journal, 7-8 March 1997, p. 2 (١٠)

للدخول في عضوية اتحاد النقد الأوروبي، كما ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي، في تخفيض مستويات التضخم. وقدر ان معدل التضخم في البلدان الصناعية الرئيسية، مقيساً بتضخم الاسعار الاستهلاكية، هبط الى متوسط قدره ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد ان كان هذا المتوسط ٣٪ في المائة ١٩٩٥. وظلت معدلات التضخم في هذه البلدان خاضعة للتحكم في عام ١٩٩٦، حتى في البلدان التي ازداد نموها الاقتصادي في عام ١٩٩٧، ومنها، مثلاً، المملكة المتحدة واليابان.

**الجدول ٤ - معدلات البطالة في البلدان المتقدمة ذات اقتصاد السوق، ١٩٩٦-١٩٩٠**

المتقدمة	جميع اقتصادات السوق	البلدان الصناعية الرئيسية	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	اليابان	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠		
٧٦	٧٦	٨٠	٨٠	٨٤	٦٧	٦٠		
٦٨	٦٧	٧١	٧٢	٦٨	٦٢	٥٦		
١٢٣	١١٦	١٢٣	١١٧	١٠٤	٩٥	٩٠		
٨٩	٨٢	٨٤	٧٩	٦٤	٤٢	٤٩		
١٢٠	١١٩	١١٤	١٠٣	١٠٥	٩٩	١٠٣		
٣٤	٣١	٢٩	٢٥	٢٢	٢١	٢١		
٨٣	٨٨	٩٦	١٠٥	١٠١	٨٨	٦٨		
٥٣	٥٥	٦١	٦٩	٧٣	٦٦	٤٥		

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الاقتصاد العالمي في مطلع سنة ١٩٩٧، مذكرة من الأمين العام" (E/1997/INF/1)، ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٩٧.

وفي الولايات المتحدة، ظل معدل التضخم غير ذي شأن في عام ١٩٩٦، بالرغم من استمرار النمو الاقتصادي وهبوط معدل البطالة وارتفاع مستوى استخدام القدرات. وقدر ان معدل التضخم في الولايات المتحدة هبط الى ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦، متخفضاً قليلاً عن مستوى ٣٪ في المائة ١٩٩٥، الذي كان في المائة. ولكن ينتظر ان ينفع هذا الرقم صعوداً، لأن من المقدر ان الاقتصاد سيكون قد نما بمعدل ٤٪ في المائة في الرابع الأخير من عام ١٩٩٦، فضلاً عن أنه حصل ازدياد طفيف في أجور ساعات العمل، اضافة الى ارتفاع اسعار الأغذية والطاقة خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦. غير أنه حتى لو نفع هذا الرقم في اتجاه الزيادة، فسيظل قريباً من مستوى ٣٪ في المائة، الذي لا يزال معتدلاً. وعلاوة على ازدياد انتاجية الأيدي العاملة في الولايات المتحدة، استفاد معدل التضخم من بطء النمو الاقتصادي خلال صيف عام ١٩٩٦ ومن الازدياد الحاد في قيمة الدولار في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ والربع الأول من عام ١٩٩٧.

وفي البلدان الأوروبية الرئيسية، بقيت الضغوط التضخمية تحت التحكم في عام ١٩٩٦، اذ هبط النمو الاقتصادي في عدة بلدان من هذه المجموعة، باستثناء المملكة المتحدة. وأدى انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة الى تخفيف الضغوط عن الأجور وساهم، وبالتالي، في ابقاء التضخم تحت التحكم.

وفي اليابان، التي شهدت في عام ١٩٩٥ تقلص التضخم بنسبة ١ في المائة، قدر معدل التضخم بـ صفر في المائة في عام ١٩٩٦، بالرغم من السياسات النقدية الحفازة والسياسات المالية التوسعية التي اتبعت لدعم النمو الاقتصادي. ولعل التدفق الشديد لرؤس الأموال من اليابان إلى سائر البلدان الصناعية الرئيسية، ولا سيما الولايات المتحدة، من أجل الانتفاع بالفارق العالية لمعدلات الفائدة، ساهم في إبقاء معدل التضخم متدنياً. ولكن إذا استمر الانتعاش الاقتصادي في عام ١٩٩٧، فمن المتوقع لسياسة اليابان النقدية أن تصبح أقل حفزاً، ولمعدل الفائدة القصيرة الأجل أن يتضاعف؛ وربما أدى ذلك إلى إعادة رؤوس الأموال اليابانية المستثمرة في الخارج إلى اليابان. وسيكون لذلك أثر إيجابي في سعر صرف الين، وهذا الأثر قد يساعد، بدوره، على إبقاء معدل التضخم تحت التحكم، لكنه سيؤدي صادرات اليابان. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يفضي تدفق رؤوس الأموال المعادة إلى البلد إلى ازدياد الضغوط التضخمية فيه.

وفي البلدان النامية، قدر ان معدل التضخم، مقياساً على أساس تضخم الأسعار الاستهلاكية، هبط في هذه المجموعة بمجملها إلى ما متوسطه ١٣ر٣ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد ان كان هذا المتوسط ١٩ر٨ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ٥). وقد أحرز النجاح في مكافحة الضغوط التضخمية في البلدان النامية بالرغم من استمرار النمو الاقتصادي القوي، ويمكن ان يعزى ذلك، إلى حد بعيد، إلى التثبيت المالي الذي تسلط عليه بلدان عديدة في هذه المجموعة.

وفي أفريقيا، يقدر ان معدل التضخم هبط إلى ما متوسطه ٢١ر٣ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد ان كان متوسطه ٣٢ر١ في المائة في عام ١٩٩٥. ولكن بالرغم من هذا التحسن في مكافحة التضخم خلال العاشرين الماضيين، كان معدل التضخم في أفريقيا في عام ١٩٩٦ أعلى من مستوى في عام ١٩٩٠، الذي كان ١٥ر٦ في المائة. وقد حققت هذا الانخفاض في التضخم بلدان إفريقية كثيرة لا يستثنى منها إلا قلة قليلة، منها السودان وكينيا، اللذين قدر ان معدلات التضخم ارتفعت فيهما في عام ١٩٩٦ لأسباب أهمها انخفاض قيمة عملتيهما.

وقد بذلت انجح الجهود لاحتواء التضخم في بلدان النصف الغربي من الكره الأرضية، حيث هبط معدل التضخم من متوسط قدره ٢١٠ر٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢١٠ر٩ في المائة في عام ١٩٩٥ والى متوسط يقدر بـ ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٦. وقد ساعد التثبيت المالي، الذي هو جزء من برامج التثبيت الاقتصادي التي تنفذها الآن عدة بلدان من هذه المجموعة، وكذلك السياسات النقدية المتشددة التي تنتهجها بلدان أخرى مثل المكسيك، على تخفيض الضغوط التضخمية في هذه المجموعة من البلدان.

وفي آسيا، حيث معدل التضخم متدنٍ قياساً به في بقية البلدان النامية، قدر ان معدل التضخم هبط في عام ١٩٩٦ إلى ما متوسطه ٧ر٩ في المائة، بعد ان كان هذا المتوسط ١٠ر٩ في المائة في عام ١٩٩٥. وكانت السياسات النقدية المتشددة التي تنفذها البلدان التي يرتفع فيها معدل النمو، وارتفاع قيمة العملات الوثيقة الارتباط بالدولار، والانخفاض الطفيف في النمو الاقتصادي، هي العوامل الرئيسية الكامنة وراء هبوط معدل التضخم في عام ١٩٩٦.

وحتى في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، والتي ارتفعت فيها معدلات التضخم ارتفاعاً سريعاً خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩١، عندما انطلقت هذه البلدان في برامج التحويل الاقتصادي، قدر ان معدلات التضخم هبطت بحدة في عام ١٩٩٦. وساهم التثبيت الاقتصادي والسياسات النقدية

المتشددة التي تنتهجها عدة بلدان من هذه المجموعة، واستمرار تقليل الانشطة الاقتصادية، في تخفيض الضغوط التضخمية.

**الجدول ٥- التضخم في الأسعار للمستهلك في بعض البلدان والمجموعات المختارة ١٩٩٦-١٩٩٠ (النسبة المئوية)**

	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	جميع اقتصادات السوق المتقدمة
٢١	٢٥	٢٣	٢٧	٣١	٤٣	٥		البلدان الصناعية الرئيسية
٢١	٢٣	٢١	٢٥	٣٠	٤٢	٤٨		ألمانيا (*)
١٤	١٩	٢٧	٤٤	٥١	٣٥	٢٧		اليابان
٠٠	٠١-	٠٧	١٢	١٧	٣٣	٣١		الولايات المتحدة
٢٩	٣	٢٦	٢٧	٣١	٤٢	٤٥		البلدان الصناعية الأخرى
٢٧	٣٤	٣٢	٣٨	٤١	٥٣	٦٢		البلدان النامية
١٣٣	١٩٨	٤٦٨	٤٢٧	٣٥٧	٣٣٣	٦١٨		أفريقيا
٢١٣	٢٢١	٣٦٨	٢٩٥	٣١٧	٢٤٥	١٥٦		آسيا
٧٩	١٠٩	١٣٤	٩٦	٦٩	٧٨	٦٦		نصف الكرة الغربي
٢٠٤	٣٥٦	٢١٠٩	٢٠٩٥	١٥١٥	١٢٨٨	٤٨٣٧		بلدان المرحلة الانتقالية
٤١٣	١٢٨٠	٢٦٤٨	٦١٤٣	٦٨١٢	٩٥٨	٣٤٦		

المصادر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الاقتصاد العالمي في مطلع سنة ١٩٧٧، مذكرة من الأمين العام" (E/1997/INF/1)، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، International Monetary Fund, *World Economic Outlook*, October 1996, (Washington, D.C), p. 178

(\*) ألمانيا الغربية.

#### دال- أسعار الفائدة

كانت معدلات الفائدة لأجل قصير أدنى في البلدان الصناعية في عام ١٩٩٥ منها في عام ١٩٩٦، إذ ان عدة بلدان انتهت سياستها النقدية توسيعية من أجل حفز النمو. ففي الاتحاد الأوروبي، قدر ان معدلات الفائدة لأجل قصير بلغت ما متوسطه ٤٪ في المائة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، مقابل ٦٪ في المائة في عام ١٩٩٥. وكان من التباطؤ المستمر في النمو الاقتصادي في هذه المجموعة من البلدان، ولا سيما ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، ان دفع السلطات النقدية الى اعتماد سياستها النقدية حفزيّة. وسهل التثبيت المالي وكبح الضغوط التضخمية تخفيض معدلات الفائدة لأجل قصير من أجل حفز النمو الاقتصادي. وفي ألمانيا، خفضت معدلات الفائدة لأجل قصير الى ٣٪ في المائة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦، بعد ان كانت ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ٦). لكن المصرف المركزي الألماني أبقى معدل الجسم ومعدل لومبارد دون تغيير منذ نيسان/ابريل ١٩٩٦ بالرغم من استمرار التباطؤ في النمو الاقتصادي. وقد دفعه الى هذا الأمر حصول ارتفاع سريع في عرض النقود (M3) على نحو يتجاوز الهدف المخطط المترافق بين ٤ و ٧٪ في المائة بالنسبة الى عام ١٩٩٦. وعلاوة

على ذلك، نجم عن الارتفاع الحاصل في قطاع الصادرات خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، الذي كان يتوقع له أن يحفز النمو الاقتصادي، وكذلك عن انخفاض قيمة المارك الألماني خلال النصف الثاني من العام، تثبيط المصرف الألماني عن الاستمرار في تخفيض الفائدة لأجل قصير.

وفي سائر أنحاء أوروبا، تدنت أسعار الفائدة لأجل قصير في إيطاليا وفرنسا كلتيهما، لأن السلطات النقدية في البلدين خفضتها لحفظ النمو الاقتصادي. لكن هذه الأسعار رفعت في المملكة المتحدة في عام ١٩٩٦ من أجل تهدئة الاقتصاد، الذي ارتفع بقوة في هذا العام، كما اتخذت السلطات المذكورة إجراءً وقائياً ضد أي عودة للضغط التضخمي في العام نفسه، ولذلك كان من المنتظر أن يُجرى، في مطلع عام ١٩٩٧، تقييم باتجاه الزيادة لأسعار الفائدة لأجل قصير المقدرة في المملكة المتحدة في عام ١٩٩٦، بحيث تظهر في هذا التقييم زيادة معدل الخصم خلال النصف الثاني من العام.

وفي الولايات المتحدة، ظل معدل الصناديق الاتحادية، الذي خفض من ٦% في المائة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥ إلى ٥٪ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لتعجيل النمو الاقتصادي، دون تغيير خلال بقية العام ١٩٩٦، بالرغم من ارتفاع النمو الاقتصادي. وقد رصنت السلطات النقدية الأداء الاقتصادي عن كثب من أجل كبح أي ارتفاع جديد في الضغوط التضخمية في البلد. وبالرغم من استمرار البيانات الاقتصادية القوية، ولا سيما في الرابع الأخير من عام ١٩٩٦، والارتفاع الحاد في عائدات سندات الخزينة لأجل طويل، أبقت السلطات النقدية معدل الصناديق الاتحادية دون تغيير في عام ١٩٩٦. وكان من المتوقع رفع هذا المعدل خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، لأنه كان يُنتظر أن يستمر النمو الاقتصادي على قوته وبالتالي أن يؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية مجدداً.

وفي اليابان، كانت أسعار الفائدة لأجل قصير عند أدنى مستوى لها - ٥٪ في المائة - بعد أن كانت ١٪ في المائة في عام ١٩٩٥. وكانت أسعار الفائدة لأجل قصير في اليابان هي الأدنى بين البلدان الصناعية الرئيسية، لأن السلطات النقدية سعت إلى حث النمو الاقتصادي.

وبوجه الإجمال، بقيت أسعار الفائدة لأجل قصير في البلدان الصناعية الرئيسية مستقرة في عام ١٩٩٦، إذ ان الاتجاه الصعودي الذي ساد في عام ١٩٩٥ وببداية عام ١٩٩٦ انقلب لاحقاً، خلال عام ١٩٩٦. وكان الاستثناء الوحيد هو الولايات المتحدة، حيث استقرت معدلات الفائدة لأجل طويل في عام ١٩٩٦، تدعمها عائدات مرتفعة للسندات لأجل طويل، وخصوصاً أثناء الصيف، عندما كان هناك قلق على حجم عجز الميزانية.

وفي الاتحاد الأوروبي، ساعد نجاح عدة بلدان أوروبية في تخفيض عجز الميزانية، إلى جانب بطيء النمو الاقتصادي، على كبح الضغط، في اتجاه تصاعدي، على أسعار الفائدة في الأجل الطويل. وقدر أن هذه الأسعار هبطت في الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٦ وبلغت ما متوسطه ٦٪ في المائة، بعد أن كان متوسطها ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٥ و ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٤.

وفي ألمانيا والمملكة المتحدة معاً، هبطت أسعار الفائدة لأجل طويل في عام ١٩٩٦ بسبب انخفاض عجز الميزانية، وكبح الضغوط التضخمية، وكذلك، في ألمانيا، بسبب استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي.

وفي اليابان، قدّر أن أسعار الفائدة لأجل طويل بقيت على حالها في عام ١٩٩٦، أي ٣٢ في المائة، وهو أعلى معدل بين البلدان الصناعية الرئيسية. وقد تحقق ذلك بالرغم من توسيع عجز الميزانية لأن الحكومة اعتمدت سياسة مالية توسيعية من أجل حث النمو الاقتصادي.

ويختلف، من مجموعة بلدان إلى أخرى، الأثر الذي يصيب اقتصادات بلدان الإسکوا من جراء التطورات الحاصلة في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية. فبالنسبة إلى البلدان المدينة، يتوقع أن يكون للهبوط الطفيف في أسعار الفائدة لأجل قصير في البلدان الصناعية الرئيسية أثر إيجابي على خدمة ديون هذه البلدان، ولا سيما منها البلدان التي طبقت أسعار فائدة مرنة. أما بالنسبة إلى البلدان التي تجري استثمارات في الخارج، فالرغم من أن هبوط أسعار الفائدة سيخفض من ايرادات استثماراتها، ولا سيما في سندات الخزينة الحكومية، فإن هذا الهبوط يفترض فيه أن يزيد عائدات استثماراتها في الحافظات، لأن هبوط أسعار الفائدة يفترض فيه أن يؤدي إلى تحسّن أداء أسواق الأسهم. ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة سيلقي ضغوطاً على السلطات النقدية في بلدان الإسکوا التي ثبتت عملاتها على الدولار لكي تزيد هذه البلدان، هي أيضاً، أسعار الفائدة، بغية الحؤول دون خروج رؤوس الأموال منها. وهذا الأمر مهم جداً لأن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها عدة بلدان أعضاء في الإسکوا أفضت إلى تراجع المراقبات على العملات الأجنبية، وأتاحت، وبالتالي، خروج رؤوس الأموال من البلدان التي تبحث عن فرص للاستثمار في الخارج. ويتراوّط خروج رؤوس الأموال هذا، ترابطاً إيجابياً، مع رفع أسعار الفائدة في البلدان الصناعية، إذ ان المستثمرين ينتفعون من فروقات أسعار الفائدة بين الأسواق المحلية والدولية.

#### الجدول ٦ - البلدان الصناعية: أسعار الفائدة، ١٩٩٦-١٩٩٠

	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	أسعار الفائدة لأجل قصير (ب)
الولايات المتحدة	٤٥	٥٥	٤٢	٣٠	٣٤	٤٤	٧٥	
الإمدادات	٠٥	١٠	١٩	٢٧	٤١	٧٠	٦٩	الإمدادات
المانيا	٣٢	٤٥	٥٣	٧٢	٩٥	٩٢	٨٤	المانيا
المملكة المتحدة	٥٧	٦٧	٥٥	٥٩	٩٦	١١٥	٤١	المملكة المتحدة
أسعار الفائدة لأجل طويل (ج)	٦٦	٦٦	٧١	٥٩	٧٠	٧٩	٨٦	الولايات المتحدة
الإمدادات	٣٢	٣٢	٤٢	٤٠	٥١	٦٣	٧٠	الإمدادات
المانيا	٦٣	٦٩	٧١	٦٤	٧٨	٨٥	٨٩	المانيا
المملكة المتحدة	٧٨	٨٢	٨٢	٧٥	٩١	١٠١	١١٨	المملكة المتحدة

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook, October 1996 (Washington, D.C.), p. 191.

(أ) آب/أغسطس ١٩٩٦:

(ب) بالنسبة للولايات المتحدة: شهادات ايداع لمدة ثلاثة أشهر في أسواق ثانوية؛ وبالنسبة لليابان، شهادات ايداع لمدة ثلاثة أشهر؛ وبالنسبة لألمانيا، ودائع بين المصارف لمدة ثلاثة أشهر؛

(ج) بالنسبة للولايات المتحدة، عائدات سندات الخزينة لمدة عشر سنوات؛ وبالنسبة لليابان، عائدات المبيع غير الرسمي، خلال عشر سنوات، للسندات الحكومية ذات الاستحقاق الفائض الأطول أعلاً؛ وبالنسبة لألمانيا، عائدات السندات الحكومية التي تستحق بعد مدة تتراوح بين ٩ و ١٠ سنوات.

## هاء- سعر صرف الدولار

طرأ، في عام ١٩٩٦، انتعاش على دولار الولايات المتحدة، الذي تناقصت قيمته تناقصاً حاداً، في عام ١٩٩٥، في مقابل العملات الرئيسية، ولا سيما اليين. وقد ازدادت قيمة الدولار بنسبة ٥٠ في المائة في مقابل اليين وبنسبة ٢٠ في المائة في مقابل المارك الألماني بين نيسان/أبريل ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٧، فبلغت ١٢١ ييناً، بعد أن كانت ٩٤١ (الجدول ٧<sup>(١)</sup>). وفي اليابان، أبقيت السلطات النقدية أسعار الفائدة لأجل قصير عند مستواها الأدنى البالغ ٥٪ في المائة بالرغم من انتعاش الأنشطة الاقتصادية. وفي الولايات المتحدة، استمر النمو الاقتصادي قوياً، ولا سيما خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٦، عندما قدر أن الناتج المحلي الإجمالي ازداد بنسبة ٧٪ في المائة؛ واعتقد أن ذلك سيضغط على السلطات النقدية بحيث يُجبرها على زيادة معدل الصناديق الاتحادية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، باعتبار ذلك اجراء وقائياً ضد أي عودة للتضخم. وساهمت السياسات النقدية المتعارضة التي انتهجهما كل من ألمانيا واليابان، من جهة، والولايات المتحدة، من جهة أخرى، في تعزيز دولار الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦ والربع الأول من عام ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، أفضت زيادة عائدات سندات الخزينة لأجل طويل في الولايات المتحدة، ولا سيما خلال صيف ١٩٩٦، عندما فاق المعدل ٧ في المائة، إلى تدفق لرؤوس الأموال من البلدان الصناعية الكبرى، ولا سيما اليابان، بغية الاستفادة من فروقات أسعار الفائدة، مما ساهم في تقوية الدولار. ولم تعمل السلطات النقدية في ألمانيا وفي اليابان على وقف ارتفاع قيمة الدولار، لأن هذا الارتفاع كان يساعد قطاع الصادرات في كلا البلدين، وأن هذا الأمر يساهم بدوره في انتعاش النمو الاقتصادي. أي أن ارتفاع قيمة الدولار نافع للاقتصاديين الألماني والياباني في الأجل القصير؛ ولكن أي استمرار لهذا الارتفاع يمكن، في الأجلين المتوسط والطويل، أن يقلل من الثقة باقتصاد اليابان خصوصاً، وأن يؤدي إلى مزيد من التدفق لرؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي إلى الحد من النمو الاقتصادي.

الجدول ٧- أسعار صرف الدولار، ١٩٩٦-١٩٩٠

	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
الين الياباني	١٢١	١٠٥	٩٤١	١٠٢٢	١١١٢	١٢٦٧	١٣٤٧	١٤٤٨	الين الياباني
المارك الألماني	١٧١	١٤٨	١٤٣	١٦٢	١٦٥	١٥٦	١٦٦	١٦٢	المارك الألماني
الفرنك الفرنسي	٥٧٨	٥٥٥	٤٩٩	٥٥٥	٥٦٦	٥٢٩	٦٦٤	٥٤٥	الفرنك الفرنسي
اللير الإيطالي	١٧٠٥	١٥٥٨	١٦٢٩	١٦١٢	١٥٧٤	١٢٢٢	١٢٤١	١١٩٨	اللير الإيطالي
الجنيه الاسترليني <sup>(ب)</sup>	١٦١	١٥٨	١٥٣	١٥٣	١٥٠	١٧٦	١٧٦	١٧٨	الجنيه الاسترليني <sup>(ب)</sup>

المصدر: International Monetary Fund, *World Economic Outlook, October 1996* (Washington, D.C), p. 192. *The Economist*, 8 March 1997, p. 131.  
و بالنسبة إلى عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، انظر:

(أ) ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ و ١٩٩٧.  
(ب) مبلغ الدولارات المقابل للجنيه الاسترليني.

غير أن ارتفاع قيمة الدولار أضرَّ ب الصادرات الولايات المتحدة، وخصوصاً السيارات والحواسيب. وقد أعربت عدة شركات أمريكية كبرى عن قلقها من الزيادات الحادة في قيمة الدولار، وخصوصاً في

مقابل الين، وهي زيادات تضر ب الصادرات الولايات المتحدة وستزيد من ضخامة العجز التجاري. ولعل الدولار القوي هو واحد من الأسباب التي دفعت بالسلطات النقدية في الولايات المتحدة الى عدم رفع معدل الصناديق الاتحادية، إذ ان أي زيادة في تشدد السياسة النقدية ستعزز الدولار. ويتوقع لسعر صرف الدولار بالعملات الرئيسية الأخرى أن يظل، في عام ١٩٩٧، عند مستوى الحالى، على الأقل خلال النصف الأول من العام، لأن أيّاً من البلدان الصناعية الكبرى لا يتوقع حصول تغير رئيسي في السياسة النقدية، وذلك الى جانب توقع زيادة أسعار الفائدة لأجل قصير في المملكة المتحدة والولايات المتحدة على حد سواء. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتشدد اليابان في سياستها النقدية إذا استمر المعدل الحالى للنمو الاقتصادي، مما قد يفضى الى ارتفاع طفيف في قيمة الين.

وكما هي الحال مع العوامل الخارجية الأخرى، يختلف الأثر الذي يحدثه ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة على اقتصادات بلدان الإسکوا بين مجموعة بلدان وأخرى. فبالنسبة الى البلدان المصدرة للنفط، كان لارتفاع هذه القيمة أثراً إيجابياً لأنه زاد القوة الشرائية لعائدات هذه البلدان النفطية في مقابل سائر العملات الرئيسية، ولا سيما في مقابل الين. أما الأثر الإيجابي الآخر فكان أنه ساعد البلدان التي ثبّتت عملاتها على الدولار، وتلك التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولار، على تخفيض التضخم. كما أنه زاد من القوة الشرائية لغيرات الاستثمار التي يهيمن عليها الدولار.

وأدى ارتفاع قيمة الدولار الى زيادة واردات بلدان الإسکوا التي لها عمليات محلية مثبتة على الدولار أو وثيقة الارتباط به، لأن الواردات أصبحت أرخص، ولا سيما الواردات الآتية من البلدان ذات العملات التي تناقصت قيمتها، ومنها مثلاً اليابان وألمانيا وفرنسا. وإذا استمر هذا الاتجاه فإنه قد يشجع على حصول تحويل أكبر لاتجاه الواردات لصالح البلدان ذات العملات التي تتناقص قيمتها.

وعلاوة على ذلك، أفضى ارتفاع قيمة الدولار الى زيادة كلفة خدمات الديون المحددة بالدولار بالنسبة الى بلدان الإسکوا المدينة، لكنه خفض كلفة الديون المحددة بعمليات انخفضت قيمتها في مقابل الدولار.

كما أدى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة الى زيادة في قيمة السلع الانتاجية المستوردة من البلدان ذات العملات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولار، وأفضى ذلك الى ارتفاع تكاليف الاستثمار.

#### وأو- الديون الخارجية للبلدان النامية

قدر ان الديون الخارجية الإجمالية للبلدان النامية، التي ازدادت بنسبة ٩٢ في المائة في عام ١٩٩٥ بلغت ١٨٦٦ مليار دولار، وصلت الى ١٩٥٦ مليار دولار في عام ١٩٩٦، وهو مبلغ يمثل ازيداداً بنسبة ٨٤ في المائة. وهذا التباطؤ في تنامي الديون الخارجية للبلدان النامية هو علامة ايجابية ودلالة على أن الجهد الذي تبذله هذه البلدان للحد من مشاكل ديونها الخارجية قد نجحت. ولكن يجدر بالذكر ان هذا الاستقرار النسبي في حالة الديون الخارجية في البلدان النامية يمكن أن يُعزى أيضاً الى بطيء التزايد في تدفق المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية. ويُعزى معظم الزيادة الحاصلة في الديون الخارجية للبلدان النامية الى تدفقات التمويل الخاص الى هذه البلدان، وقد ازداد بنسبة ٨٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦، بينما ازداد التمويل الرسمي بنسبة ٢٦ في المائة فقط. وقد يُفضي ازيداد حجم الديون الخارجية المستحقة لمصادر خاصة الى استمرار الازدياد في خدمات ديون البلدان النامية، إذ ان الديون الخاصة تخضع لأسعار فائدة تجارية.

## الإطار ١- انخفاض قيمة الين الياباني

انخفضت قيمة الدولار في مقابل الين بنسبة ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٠، ثم ارتفعت خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦ والربع الأول من عام ١٩٩٧. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، وصل الدولار إلى ١٢١ ينًا، فيكون ارتفاعه بنسبة ٢٤٪ في المائة قياساً بمتوسط سعر الصرف لعام ١٩٩٥. وبالرغم من هذا الانتعاش، ظل سعر صرف الدولار في عام ١٩٩٦ أدنى بكثير من مستوى في عام ١٩٩٠: دولار واحد = ١٤٤٨ ينًا. وبسبب ارتفاع قيمة الين خلال فترة ١٩٩٥-١٩٩٦، تضررت الصادرات اليابانية، إذ أنها أصبحت أقل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وخاصةً في موجهات المنافسين في جنوب وشرق آسيا. وعلاوة على ذلك، ساهم ارتفاع قيمة هذه العملة في تقليل العجز التجاري للولايات المتحدة مع اليابان.

وأدى ارتفاع قيمة الين، مقترباً بتحفيض أسعار الصرف الذي أجرته السلطات النقدية في اليابان، إلى تدفق رؤوس الأموال من اليابان إلى البلدان الصناعية الرئيسية، ولا سيما الولايات المتحدة، للاستفادة من فروقات أسعار الصرف. وقد دعم ذلك سندات الخزينة الحكومية وساهم في تحفيض ايرادات السندات.

لكن تعزز سعر الدولار في مقابل الين سيكون له أثر ضار في الصادرات الأمريكية، ولا سيما السيارات والحواسيب، وهو ميدان يشتت فيما التنافس كثيراً، وسيؤدي إلى اتساع العجز التجاري الذي حصل في عام ١٩٩٥.<sup>(١)</sup> وعلاوة على ذلك، سيساعد ارتفاع قيمة الدولار في مقابل الين في صادرات اليابان، التي سيتسارع انتعاشها الاقتصادي بفضل ذلك. ومن جهة أخرى، سيحفز النمو الاقتصادي القوي للسلطات النقدية على انتهاج سياسة نقدية متشددة، مما يمكن أن يؤدي، بدوره إما إلى تناقص في خروج رؤوس الأموال، أو، حتى، إلى إعادة رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج إلى اليابان لأن فروقات أسعار الصرف تتضاءل. وسيحدث ذلك أثراً سلبياً على سوق السندات في الولايات المتحدة، وقد يؤدي، وبالتالي، إلى دفع عائدات سندات الخزينة في اتجاه سعودي، مما سيكون له أثر سلبي على أسواق الأسهم في الولايات المتحدة، وفي نهاية المطاف على النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، سيلحق ارتفاع قيمة الين ضرراً بواردات بلدان جنوب وشرق آسيا، ولا سيما تلك التي ترتبط عملاتها ارتباطاً وثيقاً بالدولار.

(١) ازداد العجز التجاري للولايات المتحدة بنسبة ١٦٪ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بالغاً ١٢٢ مليار دولار، بعد أن كان في كانون الأول/ديسمبر عند مستوى ٥٠ مليار دولار.

وفي أفريقيا، استقرت الديون الخارجية خلال العامين الماضيين عند مبالغ تتراوح بين ٢٨٢ و ٢٨٤ مليار دولار (الجدول ٨)، وتمثل ١٤ في المائة تقريباً من إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، هبطت الديون الخارجية في أفريقيا، فعلاً، بنسبة ٥٪ في عام ١٩٩٦، مما يمثل تحسناً في حالة الديون الواقعة على عدة بلدان إفريقية.

وفي آسيا، حصل بعض التردي في حالة الديون الخارجية في عام ١٩٩٦، إذ ارتفعت هذه الديون من ٦٦٤ إلى ٧٢٩ مليار دولار (الجدول ٨)، وهي زيادة بنسبة ٩٪ في المائة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن القسم الأكبر من الديون الخارجية لهذه المجموعة يتوجب لمصادر خاصة، خلافاً لما هي عليه الحال في إفريقيا، حيث يتوجب القسم الأكبر من الديون الخارجية لمصادر رسمية. إلا أن آسيا تتلقى الجزء الأعظم من رؤوس الأموال الخاصة التي تتدفق إلى البلدان النامية، وهو أمر يعطي تفسيراً جزئياً لزيادة الديون الخارجية الواقعة على هذه المجموعة من البلدان.

وفي نصف الكرة الغربي، كانت الديون الخارجية مشكلة كبرى خلال الثمانينات، واستقرت هذه الديون، هي أيضاً، خلال الع années الماضيين بالرغم من الزيادة التي طرأت عليها في عام ١٩٩٦ وقدرت نسبتها ١٤٪ في المائة. وتتركز الديون الخارجية لهذه المجموعة في البلدان الأربع ذات الاقتصادات الكبرى (الأرجنتين، البرازيل، فنزويلا، المكسيك).

وارتفعت مدفوعات خدمات الديون في البلدان النامية بنسبة ٦٤٪ في المائة، فوصلت إلى ٢٧٢ مليار دولار، بعد أن كانت ٢٥٩٩ مليار دولار في عام ١٩٩٥ (الجدول ٩). وتعزى هذه الزيادة، التي حصلت بالرغم من الهبوط البالغة نسبته ٥٪ في المائة في مخزون الديون الخارجية، إلى ارتفاع ١٤٪ في المائة في خدمات الديون في آسيا. وأسيا هي المجموعة الوحيدة التي يقدر ان مدفوعات خدمات الديون ازدادت فيها خلال عام ١٩٩٦، مظهراً ارتفاع مخزون الديون الخارجية وكذلك ارتفاع نسبة الديون الخارجية المستمدة من مصادر خاصة. وفي نصف الكرة الغربي، قدر ان مدفوعات خدمات الديون هبطت قليلاً في عام ١٩٩٦، فبلغت ١٠٨ مليارات دولار، بعد ان كانت ١٠٩ مليارات في عام ١٩٩٥، في حين ان مدفوعات خدمات الديون في أفريقيا بقيت دون تغيير تقريباً في عام ١٩٩٦، وكان المبلغ ٣٤ مليار دولار.

وقدّر ان مدفوعات خدمات الديون، باعتبارها نسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات في البلدان النامية، هبطت في عام ١٩٩٦ إلى ١٤٪ في المائة، بعد ان كانت هذه النسبة ١٥٪ في المائة في عام ١٩٩٥<sup>(١٢)</sup>. وأهم ما في ذلك هو انه انعكس للهبوط الذي قدر انه حصل في نصف الكرة الغربية، حيث هبطت مدفوعات خدمات الديون الى ٤٪ في المائة من صادرات السلع والخدمات، قياساً بـ ٤٪ في المائة خلال عام ١٩٩٥<sup>(١٣)</sup>. وفي أفريقيا، حصل أيضاً، في عام ١٩٩٦، هبوط طفيف: إلى ٢٨٪ في المائة، وكانت هذه النسبة ٢٩٪ في المائة في عام ١٩٩٥. ولكن بالرغم من الهبوط الذي تحقق في أفريقيا ونصف الكرة الأوروبية الغربية على حد سواء، لا تزال النسبة المئوية لمدفوعات خدمات الديون لدى هاتين المجموعتين مرتفعة. وينبغي ان يتواصل بذل الجهد من أجل تحقيق المزيد من التخفيف في عبء الديون، ولا سيما بواسطة زيادة صادرات المجموعتين المذكورتين وبواسطة تبادل تخفيف الديون.

وفي آسيا، ظلت خدمات الديون، باعتبارها نسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات، مستقرة عند نسب تتراوح بين ٧٪ و ٧٪ في المائة خلال السنوات الثلاثة الماضية<sup>(١٤)</sup>، بالرغم من الزيادة الحاصلة في مدفوعات الديون الخارجية ومدفوعات خدمة الديون. وأهم سبب لذلك هو وجود قطاع تصدير قوي في هذه المجموعة من البلدان، ولا سيما في عام ١٩٩٥، عندما استفاد هذا القطاع كثيراً من ارتفاع قيمة الين. وبالنسبة لهذه المجموعة من البلدان، حيث الديون الخارجية هي الأعلى قياساً بها في أفريقيا ونصف الكرة الغربي في آن معاً، وتمثل ٣٪ في المائة من اجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية، كانت نسبة خدمات الديون هي الأدنى.

.International Monetary Fund, *World Economic Outlook*, October 1996, p. 226 (١٢)

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) المرجع نفسه.

**الجدول ٨ - الديون الخارجية للبلدان النامية، ١٩٩٥-١٩٩٠**  
**(بمليارات الدولارات الأمريكية)**

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
١٩٥٦	١٨٦٦	١٧٠٨	١٥٧٥	١٤٤٥	١٣٦٧	١٢٨١	البلدان النامية
٢٨٢٠	٢٨٣٤	٢٦٨٢	٢٥٤٢	٢٤١٨	٢٤٣٨	٢٣٦٤	أفريقيا
٧٢٩٦	٦٦٤٦	٥٨٦٨	٥١٧٣	٤٦٤٨	٤٢٠٢	٣٧٩٠	آسيا
٢٩٠١	٢٨٩٥	٢٧٧٠	٢٧٠٩	٢٥٠٦	٢٤٤٨	٢٢٨٨	الشرق الأوسط وأوروبا
٦٤٥٣	٦٢٨٧	٥٧٦٥	٥٣٣٧	٤٨٨٦	٤٥٨٨	٤٣٧٢	نصف الكورة الغربية

.International Monetary Fund, *World Economic Outlook, October 1996*, p. 192

تقديرى .(١)

**الجدول ٩ - مدفوعات خدمات الديون، ١٩٩٥-١٩٩٠**  
**(بمليارات الدولارات الأمريكية)**

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٢٧٢١	٢٥٩٩	٢١٣٦	١٩٠٢	١٨٠٦	١٥٩٦	١٥٠٦	البلدان النامية
٣٤٧	٣٢٣	٢٢٩	٢٤٧	٢٩٢	٣٠٦	٢٩٧	أفريقيا
٩٤١	٨١٧	٦٧٢	٦٢٠	٥٥٩	٤٧٨	٤٦٦	آسيا
٣٤٦	٣٥٢	٣٤٩	٢٥٥	٢٤٦	٢٠٠	٢١٤	الشرق الأوسط وأوروبا
١٠٦	١٠٩٨	٨٨٦	٧٨٠	٧٠٨	٦١٢	٥٢٩	نصف الكورة الغربية

.International Monetary Fund, *World Economic Outlook, October 1996*, p. 226

تقديرى .(١)

**زاي - التطورات الاجتماعية العالمية**

من وجهة نظر اجتماعية، أصاب الكساد والتدحرج بلداناً نامية كثيرة، فأدّي إلى انخفاض الدخل لدى أكثر من ربع سكان العالم، بالرغم من تحقيق نمو اقتصادي وتطوير تكنولوجيا في الاقتصاد العالمي بمجمله، مصحوبين بأفاق مشجعة في بعض البلدان. ومع أن هذين الكساد والتدحرج الاقتصاديين هما أمران يعيهما الكثيرون من الباحثين في المجال الإنمائي، يظل نطاقهما الكامل وخطورتهما محظوظين، في كثير من الأحيان، بنجاح البلدان السريعة النمو، وبكون غالبية البلدان الغنية قد استمرت في نموها؛ وعلاوة على ذلك، يجري الاعراب تكراراً عن الأمل في أن تكون بلدان كثيرة ذات اقتصادات منهارة في معرض استئناف نموها.

وفي عام ١٩٩٦، ظلت البطالة مشكلة رئيسية، ليس فقط للبلدان النامية بل أيضاً لعدة بلدان متقدمة النمو، بالرغم من أن الاقتصاد العالمي استمر في نمط النمو الذي سار عليه خلال السنوات القليلة

الماضية. ويستفاد من مؤتمر العمل الدولي، ١٩٩٦، ان البطالة ونقص العمالة هما في الوقت الحاضر عند مستويات مرتفعة الى حد غير مقبول في جميع مناطق العالم تقريباً<sup>(١٥)</sup>. وقد أخذت هذه النتائج، شأنها شأن سائر التغيرات الاجتماعية، تراكم بالتدريج على مدى الأعوام القليلة الماضية، وهي تتحول الان الى خطر كبير يهدد الرخاء العالمي.

أما في البلدان المتقدمة، فبالرغم من أن النمو الاقتصادي آخذ في الانتشار، ومن أن متوسط الدخل الفردي قارب ٢٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٥<sup>(١٦)</sup>، تظهر المسوح وجود قلق متزايد وسخط كبير، إذ أن هناك تزايداً في عدد الأشخاص الذين لا مناعة لهم في وجه البطالة وتخفيفات الخدمات الصحية وتخفيفات خدمات الرخاء التي تهدد مستقبلاًهم. ويلزم بذل الجهد لتجنب حصول نمو لا يولد وظائف ولا يشمل الفئات الضعيفة، ولا يمكن الاستمرار فيه لصالح الأجيال المقبلة<sup>(١٧)</sup>. فهذا النمط الإنمائي يضر بالتنمية الاجتماعية ذات الأجل المتوسط الى الطويل، وذلك بطريقتين رئيسيتين أو لاهما انه يوسع تباينات الدخل في المجتمع العالمي، والثانية انه يستتبع حصول نمو لا يؤمن الوظائف، في القطاع النظامي، الا لقلة قليلة من ذوي المؤهلات التقنية.

#### ١- تزايد التباين في الدخل

نتيجة للنمو الاقتصادي السريع في البلدان المتقدمة، ولعجز البلدان النامية عن مواكبة وتيرة هذا النمو، ازداد اتجاه العالم نحو اتساع الهوة بين مداخيل الأغنياء ومداخيل الفقراء في العالم. فقد قدر أن الناتج المحلي الإجمالي في العالم بلغ ٢٣ تريليون دولار في عام ١٩٩٣، منها ١٨ تريليون للبلدان الصناعية، و ٥ تريليونات فقط للبلدان النامية، مع أن هذه تضم ٨٠ في العادة تقريباً من سكان العالم<sup>(١٨)</sup>.

ويضاف الى ذلك أن الاهتمام بالإتجاهات الإيجابية في النمو المالي والاقتصادي الصافي على صعيد العالم، يحجب في كثير من الأحيان، العلل الاجتماعية التي ترافق هذا النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ففي البلدان المتقدمة، يعيش ملايين الأشخاص في قلق مستمر، تتهدمهم الجريمة والمخدرات والتلوث والبطالة والتشريد. وفي البلدان النامية، يصيب الحرمان والفقر أكثر من ١٣ مليار من الناس بسبب البطالة ونقص العمالة أو بمعيщهما؛ والتوزيع المجحف للدخل؛ وتكاثر الجرائم؛ وتزايد حالات الفقر، وتخفيفات كبيرة في الخدمات الاجتماعية الأساسية ومنها الخدمات الصحية والتعليمية؛ وازدياد سوء التغذية ونقص التغذية؛ وتردي حالة النساء والأطفال.

International Labour Organization (ILO), *World Employment 1996/97: National Policies in a Global Context* (Geneva, 1996), p. 201. (١٥)

*World Economic and Social Survey, 1996* (United Nations publication, Sales No. E.96.II.C.1), table A1. (١٦)

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 报 告 书 人 类 发 展 报 告 书 1996.

(١٨) المرجع نفسه.

ولأن النمو الاقتصادي الذي حصل خلال الأعوام الماضية لم يؤد إلى تقليل مشاكل الإستقطاب/التهميش على الساحة العالمية، أصبح من المستحيل اجتناث هذه المشاكل الاجتماعية بمجرد رفع مستويات الدخل. وما يلزم هو المضي في توسيع القدرات البشرية الأساسية واستخدام هذه القدرات على نحو منتج. وما لم تعجل البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وتيرة النمو البشري فيها، إلى جانب تحقيق نموها الاقتصادي، فإن الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين سيشهد اختلالات لن تتفنّك تزداد تشوهًا، وتوصل مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة إلى كسب مداخيل فردية متوسطة تتراوح بين ٣٠٠٠٠ و٥٠٠٠٠ دولار أو أكثر، بينما تتلّكأ أقل البلدان نمواً عند مستويات لا تتجاوز بضع مئات من الدولارات<sup>(١٩)</sup>. ويضاف إلى ذلك أن العولمة، رغم كونها ساعدت، في كثير من الأحيان، النمو الاقتصادي في العالم المتقدم، ظلت حتى الآن خارجة، في مسارها، عن البلدان النامية القليلة المناعة. بل إن أفق البلدان، التي تضم ٢٠ في المائة من سكان العالم، رأى حصتها من التجارة العالمية تهبط من ٤ في المائة إلى أقل من ١ في المائة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠، وهي تتلقى نسبة هزيلة، هي ٢٠ في المائة، من الإقراض التجاري في العالم. وبالرغم من أن تدفقات الاستثمار الخاص إلى البلدان النامية ازدادت من ٥ مليارات دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١٧٣ مليار دولار في عام ١٩٩٤، ذهبت ثلاثة أرباع هذه التدفقات إلى عشرة بلدان فقط في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. أما البلدان النامية الأخرى فقد تركت جانباً<sup>(٢٠)</sup>. وخلاصة القول أنه ينبغي، عندتناول مسائل النمو في العالم، اجراء فحص نقدي لمدى شمول نمط النمو ونتائجها الاجتماعية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، حتى لا تتكرر تجربة البلدان النامية التي وقعت في فخ التهميش وازدادت فقرًا وديونًا وهي تتبع تنفيذ برامجها الخاصة بالكيف الهيكلي خلال الثمانينيات وأوائل التسعينات<sup>(٢١)</sup>.

## ٢- مشكلة البطالة

لقد بلغ من تغير هيكل البطالة خلال العقود القليلة الماضية أنه أصبح منطَقاً لحجج تقول بأن مفهوم العمالة الكاملة، المستند إلى الوظائف الثابتة، قد تقادم<sup>(٢٢)</sup>. فمعدلات البطالة عالية ومتناهية في عدة بلدان صناعية. وفي تموز/يوليو ١٩٩٦، كان متوسط معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي ١١٪<sup>(٢٣)</sup>. والحالَة أسوأ من ذلك في شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. فعلى سبيل المثال، وصلت معدلات البطالة إلى ٣٠ في المائة في بلغاريا وهنغاريا. وعلاوة على ذلك، تواجه النساء، كما يواجه العمال المسنون، أخطار البطالة الطويلة الأجل في جميع البلدان<sup>(٢٤)</sup>. أما سائر المجموعات التي ابْتَلَت بالبطالة على نحو غير مناسب مع قدراتها فهي مجموعات الشباب غير المهرة. كما أن الناس

(١٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦*.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٩.

UNDP, *Sustainable Human Development and Macroeconomics: Strategic Links and Implications*, by Stefan de Vylder, 1995. (٢١)

.ILO, *World Employment 1996/97: National Policies in a Global Context*, p. 14 (٢٢)

(٢٣) المرجع نفسه، ص xiii.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ١١٤.

الذين طالما اعتادوا أمن الوظيفة أصبحوا فجأة يواجهون قلقاً وبطالة متزايدتين بسبب إعادة هيكلة القطاع العام، وفي مجالات كان فيها القطاع الخاص متخلقاً عن القطاع العام في ايجاد وظائف جديدة. وفي البلدان النامية، هناك مشكلة الأعداد المتزايدة من "الفقراء العاملين" الذين تؤمن لهم وظائفهم أجوراً وافية؛ ويضاف إلى تنامي التهميش والبطالة الطويلة الأجل.

وفي البلدان النامية، تثير البطالة مشاكل حادة، إنما مختلفة عن بعضها في طبيعتها. وليس لإحصاءات البطالة الرسمية في غالبية البلدان النامية إلا معنى محدود، وهي لا تعكس الصورة الحقيقة لأن الكثير من البطالة حاصل في المناطق الريفية وفي القطاع الحضري غير الرسمي، وكلما الفئتين غير مشمول بالإحصاءات الرسمية إلا على نحو واه. ولكن يستفاد من تقرير العمل العالمي للفترة ١٩٩٦/١٩٩٧، الصادر عن منظمة العمل الدولية، أن غالبية البلدان النامية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. وفوق ذلك، تمارس غالبية العمل أعمالاً هي، في كثير من الأحيان، مرهقة لأجسامهم ومع ذلك تدر عليهم ايرادات هزيلة<sup>(٢٥)</sup>. ويعني النمو الاقتصادي البطيء، وفي حالات كثيرة السلبي، أن هناك ركوداً في ايجاد وظائف ضمن القطاع الحديث، وذلك يؤدي إلى بطالة متزايدة وبطالة مكشوفة في المناطق الحضرية النامية، وخاصة بين الشباب.

وعلى ذلك، تتحول، باستمرار، وظائف متاحة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء إلى وظائف غير مرضية. فأمن الوظيفة يتناقص في معظم الأحوال. والتوظيف بدوام جزئي وبالقطعة يتزايد في البلدان المتقدمة، في حين يتوجب على موظفي القطاع غير الرسمي في البلدان النامية أن يكافحوا لاستخدام طاقاتهم الإبداعية والريادية، وليس لهم في العادة إلا رأس مال قليل ومهارات قليلة وتكنولوجيا محدودة. والإقتصادات السريعة النمو في جنوب وجنوب شرق آسيا هي وحدها التي يمكنها أن تنتظر تحقيق النمو المرتبط بالعملة الكاملة. أما بالنسبة إلى سائر البلدان النامية، فليس هناك أي انعكاس لاتجاه المشاكل الخطيرة المتمثلة في البطالة ونقص العمالة والعمل ذي الإنتاجية المنخفضة<sup>(٢٦)</sup>.

وتحدث هذه المشاكل في إزاء خلفية من التغير التكنولوجي السريع والتكامل المتزايد لل الاقتصاد العالمي من خلال تدفقات التجارة والإستثمار. فايجاد سوق عالمية يتتيح امكانات لتحقيق نمو أعلى للإنتاج والعمل في جميع أنحاء العالم، غير أنه يشكل أيضاً مصدراً لتفكك وقلق متزايددين يفضيان إلى مزيد من التهميش لمن هم أدنـى قدرة على التكيف مع ظروف السوق المتقلبة، ومع التغيرات التكنولوجية التي تتجه إلى الأيدي العاملة الأكثر مهارة. ويظهر ذلك "تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥"، الصادر عن البنك الدولي، مخططين احتمالين لاتجاهات الأجور. فالخطط "المخالف" يفترض أن الهوة ستنتفع بين العمال المهرة والعمال غير المهرة داخل البلدان، وكذلك بين البلدان والمناطق. وبإسناد إلى هذا المخطط، سترداد الأجور، بحلول عام ٢٠١٠، بنسبة ١٥ في المائة للعمال غير المهرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لكنها سترداد بنسبة ٤٧ في المائة بالنسبة إلى العمال المهرة، و ٣ في المائة بالنسبة إلى العمال غير المهرة و ٢٩ في المائة بالنسبة إلى العمال المهرة في شرق أوروبا، وستتطور سلباً بنسبة ٣ في المائة بالنسبة إلى العمال غير المهرة و ٤ في المائة بالنسبة إلى

(٢٥) المرجع نفسه، ص xviii.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ١٥٧.

العمال المهرة في أمريكا اللاتينية<sup>(٢٧)</sup>. فمن الضروري ان تحويل المنافع الإحتمالية للتغير التكنولوجي السريع وللعلمة السريعة الى واقع، وتوزيع هذه المنافع بالإنصاف في جميع أنحاء الكره الأرضية.

وفي البلدان النامية، لا تستطيع غالبية العاطلين عن العمل البقاء في هذه الحالة لفترات طويلة، كما أن عدم وجود وظائف ثابتة يجبرهم على القبول بأي وظيفة متدنية المستوى تُتاح لهم في القطاع غير النظامي، ولهذا السبب، يشكل القطاع غير النظامي في الوقت الحاضر، إزاء النقص في إيجاد الوظائف في القطاع الحديث، مصدراً رئيسياً من مصادر التوظيف في البلدان النامية. ومن خصائص هذا القطاع التوجه السوقي، ومروره من الطلب والعرض، والإبتكار، والتنظيم الذاتي. وقد أثبتت دراسة أجريت مؤخراً أن القطاع غير النظامي يمثل نسبة تصل الى ٨٠ في المائة من جميع الوظائف في البلدان النامية. وفي أمريكا اللاتينية، يُقدر أن ٥٩ في المائة من فقراء الحضر و ٦٧ في المائة من الفقراء إجمالاً يستمدون دخلهم من القطاع غير النظامي<sup>(٢٨)</sup>. وهذا الاتجاه يستحق من الحكومات تدخلاً داعماً للتقليل من المخاطر التي يواجهها العاملون في هذا القطاع، فبذلك يمكن أن تتحسن الإنتاجية وظروف العمل لدى المنتجين الصغار والمؤسسات الصغرى. كما أن مثل هذه التدخلات يفترض فيه أن يوجد بيئة تمكن القطاع غير النظامي من النمو بواسطة رفع القيود التنظيمية، ومساعدة المؤسسات الصغرى، وفتح فرص الحصول على المواد الأولية والنفاذ الى الأسواق واكتساب التكنولوجيا، ولا يفترض فيه أن يضعف الأنشطة في هذا القطاع.

---

(٢٧) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٥: العمال في عالم يزداد تكاملاً (واشنطن العاصمة، ١٩٩٥).

(٢٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦.

## ثانياً - الأداء والسياسات الاقتصادية العامة

### ألف- النمو الاقتصادي وسياسات الإصلاح

في عام ١٩٩٦، طرأ تحسن كبير على الأداء الاقتصادي العام في منطقة الإسكوا. فقد قدر أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، باستثناء العراق، سجل معدل نمو بلغ ٤٪ في المائة بالأرقام الحقيقة، حسبما يظهره الجدول ١٠. وهذا المعدل يفوق ضعفي معدل النمو البالغ ٢٪ في المائة الذي سجل في عام ١٩٩٥، ويمثل نمواً إيجابياً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره ١٪ في المائة، حسبما يوضحه الجدول ١١. وكانت المنطقة قد سجلت معدلات نمو حقيقة سلبية لهذا النصيب خلال الأعوام القليلة السابقة.

ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في تعجيل النمو والتنمية الاقتصادية في المنطقة في عام ١٩٩٦: الارتفاع الكبير في ايرادات النفط التي تجنيها غالبية البلدان الأعضاء، وتنفيذ وتعجيل الإصلاحات الاقتصادية في عدد كبير من بلدان المنطقة. وكان يمكن أن يكون النمو الاقتصادي في المنطقة أكبر في عام ١٩٩٦ لو لا عدة عوامل ضارة. وقد كانت العوامل الرئيسية التي أعاقة النمو: عدم استقرار الحالة الاقتصادية، الناجم عن تلاؤ عملية السلام في الشرق الأوسط؛ والهجمات الاسرائيلية على لبنان؛ وإغفال حدود الضفة الغربية وقطاع غزة؛ واستمرار جراءات الأمم المتحدة على العراق، المفروضة منذ آب/أغسطس ١٩٩٠.

ويُقدر أن الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي<sup>(٢٩)</sup> سجل معدل نمو قدره ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٦، مقابل ١٪ في المائة في السنة السابقة. وهذا التعجيل الملحوظ في النمو الاقتصادي يمكن أن يعزى، بالدرجة الأولى، إلى النمو الحاصل في قطاع النفط وأثاره الإيجابية غير المباشرة بالنسبة إلى القطاعات غير النفطية، ولاسيما المصارف، وتجارة التجزئة، والبناء. وبفضل الزيادات التي تجاوزت ما كان متوقعاً في ايرادات النفط، استطاعت حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة نفقاتها بما يتجاوز كثيراً المستويات المخططية، وتمكنـت رغم ذلك من تخفيض عجز ميزانياتها. وساعدت الزيادات الكبيرة للإنفاق الحكومي، مصحوبة بالآثار المضاعفة، على تأمين المزيد من الدعم للأنشطة الاقتصادية وللنـمو الاقتصادي في هذه البلدان. ويُقدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ازداد بنسبة ٨٪ في المائة بالأرقام الحقيقة في عام ١٩٩٦، بعد أن هبط بنسبة ٢٪ في المائة في السنة السابقة. وفي عام ١٩٩٦، تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقة، حسب التقديرات، بين ٥٪ في الكويت وعمان، و٣٪ في المائة في قطر. وفي جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، ازداد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أعلى في عام ١٩٩٦ منه في عام ١٩٩٥.

ويُقدر أن الناتج المحلي الإجمالي للبحرين ازداد بنسبة ٨٪ في المائة في عام ١٩٩٦، قياساً بـ ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد حفـزت اقتصاد هذا البلد، وهو الاقتصاد الأكثر تنوعاً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، زيادة ايراداته النفطية بنسبة تُقدر بـ ٧٪ في المائة. وكان من أسباب هذه الزيادة الملحوظة ارتفاع أسعار النفط واستثمار البلد، منذ نيسان/أبريل ١٩٩٦، بجميع

(٢٩) الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

**الجدول ١٠ - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو الحقيقية في بلدان منطقة الأسكتوكا بأسعار الجارية عام ١٩٩٢-١٩٩٥، ١٩٩٦**

البلد	الناتج المحلي الإجمالي (١) بالدولارات الأمريكية، بأسعار ١٩٩٢ الثابتة		معدلات النمو (نسبة مئوية) (٢)
	١٩٩٤	١٩٩٥	
بيان مجلس التعاون الخليجي			
البحرين	٤٧٣٦	٤٨٣٠	٣٩
الكويت	٢٤١٣٤	٣٥٠٧٥	٣٣
عمان	١٣٧٠٩	١٤٣٢٧	٣٩
قطر	٧٦٧٥	٧٩٣٠	٣٧
المملكة العربية السعودية	١٢٢٦٨٧	١٢٨٨٢١	٣٥
الإمارات العربية المتحدة	٣٥٩٣٦	٣٦٤٢٨	٣٩
المجموع الغربي	٢١١٠٢٢	٢٢١٤٤٧	٣٩
الاقتصادات الأكثر تنوّعاً (٤)	٢٠٨٧١٨	٢٣٠٠٣٦	٣٩
مصر	٤٧٧٩٥	٥٠١٣٧	٥٠
الأردن	٦١٣٨	٦٤٥٧	٦٢
لبنان	٩٣٥٤	٩٦٣٤	٦٣
الجمهورية العربية السورية	١٤٩٧٨	١٤٩٥٧	٦٤
اليمن	٦٤٩٨	٧٥١٥	٦٥
المجموع الغربي	٨٥٣١٥	٨٩٣٥٥	٦٤
المجموع لمنطقة الإسكتوكا (٤)	٣١٠٨٠٣	٣٣٤٠٣٨	٦٤

المصدر: الجهة الاقتصادية والاجتماعية لغرضي أسيما، دatasheets الفروع لمنطقة اللجننة الاقتصادية والاجتماعية لغرضي أسيما، المنشرة السادس عشرة، ١٩٩٦.

ملاحظة: (١) معنها رقم سلبي.

(١) تغيرات أولية أجرتها الإسكتوكا:

(٢) استثناء العراق.

**الجدول ١١ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٦  
(بالدولارات الأمريكية وبأسعار ١٩٩٢ الثابتة)**

النسبة المئوية لمعدلات النمو		بالدولارات الأمريكية			البلدان
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
٠٢	(١٥)	٨٣٥٥	٨٣٤٢	٨٤٧٠	البحرين
١٢	(٥)	١٥٠٠٥	١٤٨٢٨	١٤٨٩٧	الكويت
٢٤	٦	٦٨٧٢	٦٧١٠	٦٦٠٣	عمان
(١٧)	(٣٩)	١٢٠٥٥	١٢٢٦٠	١٢٧٦٤	قطر
٢٣	(٧)	٦٨٦٣	٦٧٠٦	٦٨٩٥	المملكة العربية السعودية
(٠٨)	(٤٢)	١٥٢١٤	١٥٣٢٥	١٥٩٨٣	الامارات العربية المتحدة
١٨	(٢١)	٨٣٥٩	٨٢١٠	٨٣٨٠	المجموع الفرعي الاقتصادات الأكثر تنوعاً <sup>(٢)</sup>
٢٧	٢٣	٨٣٢	٨١٠	٧٩٢	مصر
١٥	٣٦	١٤٥١	١٤٣٠	١٣٩٤	الأردن
(٠١)	٣	٣٠٤٦	٣٠٧٥	٢٩٨٨	لبنان
٢٩	٥	١٠٨٨	١٠٥٨	١٠٥٢	الجمهورية العربية السورية
(٠٧)	٤٨	٤٥٤	٤٥٧	٤٣٦	اليمن
٢٠	٢٣	٩٠٨	٨٩٠	٨٧٠	المجموع الفرعي
٢١	(٦٠)	٢٤٨٧	٢٤٣٧	٢٤٥١	المجموع لمنطقة الإسكوا <sup>(٣)</sup>

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقرير السادس عشر، ١٩٩٦.

ملاحظة: ( ) معنها رقم سلبي.

(أ) تقديرات أولية أجرتها الإسكوا.

(ب) باستثناء العراق.

الإيرادات المتأنية من ناتج حقل أبو سعفة النفطي الواقع في عرض البحر، وهي إيرادات كانت تُتشاطر في السابق مع المملكة العربية السعودية. أما القطاع المصرفي، الذي يرتبط، عادة، ارتباطاً قوياً بالتطورات التي تحصل في قطاع النفط، فقد كان أداؤه جيداً جداً في عام ١٩٩٦. وسجلت غالبية المصارف أرباحاً أعلى مما سجلته في السنوات السابقة. كما كان أداء القطاع الصناعي، وفي طليعته صناعات تكرير النفط والألومنيوم، جيداً في عام ١٩٩٦. وأما قطاع السياحة، فقد انتعش بعض الشيء بعد أداءه الهزيل في عام ١٩٩٥، واستمر في اجتذاب السواح من سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما المملكة العربية السعودية. وتعتمد حكومة البحرين، إذ تستهدف تعجيل النمو الاقتصادي، رفع أجور مستخدمي القطاع العام بنسبة تتراوح بين ٦ و ١٥ في المائة في عام ١٩٩٧، وتخصيص ١٥ مليار دينار بحريني (تعادل ٥ مليارات دولار) للإنفاق الرأسمالي خلال فترة السنوات الأربع ١٩٩٧-١٩٩٨<sup>(٢)</sup> في مقابل تخصيص ٤٠٠ مليون دينار فقط (١١ مليار دولار) للإنفاق الرأسمالي خلال فترة الأربع سنوات السابقة. وتلقّت البحرين تعهدات بمنع اضافية من بلدان

مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، وهي تنوى استخدامها من أجل الإنفاق الرأسمالي بدلًا من الإنفاق الجاري<sup>(٢١)</sup>. ويُنتظر لاقتصاد البحرين أن ينمو بمعدل أعلى في عام ١٩٩٧ منه في عام ١٩٩٦، بالرغم من الهبوط المتوقع في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي في الكويت ازداد بنسبة ٣٪ في المائة في عام ١٩٩٥ وبنسبة ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦. فقد تحسنت الأحوال الاقتصادية تحسناً ملحوظاً في هذا البلد في عام ١٩٩٦، وكان أهم سبب لذلك هو الإرتفاع الذي تقدر نسبته بـ ١٩٪ في المائة في ايرادات النفط والذي زاد الفائض التجاري في الميزان التجاري للبلد، وفي الوقت نفسه خفض عجز ميزانيته. ويضاف إلى ذلك، أن الكويت سدت، خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٦، آخر قسط من قرض الـ ٥٠ مليار دولار الذي استدانته في نهاية حرب الخليج. كما أنه لا بد من أن تكون أصول الكويت في الخارج، التي كانت تقدرها مصادر غير رسمية بـ ٣٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥، قد ازدانت كثيراً في عام ١٩٩٦ بسبب الزيادات الإضافية التي تجريها الحكومة، وكذلك بسبب الزيادة الهامة التي شهدتها قيمة الاستثمارات المجرأة في الخارج أثناء ذلك العام. وكانت التقديرات غير الرسمية تحدد أصول الكويت الموجودة في الخارج في نهاية عام ١٩٩٦ بأكثر من ٥٠ مليار دولار<sup>(٢٢)</sup>. ويُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في الكويت بنسبة ٣٪ في المائة في عام ١٩٩٧.

وسجّل اقتصاد عُمان معدل نمو قدره ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٥، ومعدل نمو يُقدر بـ ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦. ويمكن أن يُعزى هذا الأداء الثابت والمتنين، ليس فقط إلى قطاع النفط الآخذ في التوسيع، بل أيضاً إلى أن عُمان هي في طليعة بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تجري الإصلاح الاقتصادي. ويبدو أن القطاع الخاص استجاب لحوافز الحكومة التي تستهدف دفعه إلى أداء دور أكبر في اقتصاد البلد. وبالرغم من الهبوط المتوقع في أسعار النفط، يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي في عُمان بنسبة ٩٪ في المائة في عام ١٩٩٧، وهي نسبة ستكون الأعلى في بلدان مجلس التعاون الخليجي<sup>(٢٤)</sup>.

وقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي في قطر، الذي نما بمعدل متواضع قدره ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٥، سجّل معدل نمو قدره ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وهذا التسارع الملحوظ في النمو الاقتصادي يعود خصوصاً إلى الإزدياد البالغة نسبته ١٣٪ في المائة في انتاج البلد من النفط، الذي وصل إلى ٤٧٩ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٦، بعد أن كان ٤٢٢ مليون في السنة السابقة. وبالنظر إلى ارتفاع أسعار النفط، أدى ازدياد انتاج النفط إلى ازدياد تقدر نسبته بـ ٣٪ في المائة في ايرادات قطر من النفط في عام ١٩٩٦. كما استفاد اقتصاد قطر، وهي من كبار منتجي الغاز

.Economist Intelligence Unit, *Country Report, Bahrain, 4th quarter, 1996*, p. 7 (٢١)

(٢٢) لكن أحدث المصادر الرسمية الحكومية توضح أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سجل ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٥.

*Arab Oil and Gas*, 1 January 1997, p. 32 (٢٣)

(٢٤) إلا أن التقديرات الحكومية الأولية تفيد بمعدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره ٦٪ في المائة في عام ١٩٩٦ وبمعدل نمو قدره ١١٪ في المائة في عام ١٩٩٧.

ال الطبيعي، من ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في عام ١٩٩٦. ويتوقع للناتج المحلي الاجمالي في قطر أن يسجل معدل نمو أعلى، قدره ٣٪ في المائة، في عام ١٩٩٧، ومرد ذلك، خصوصاً، إلى الإزدياد المتوقع في انتاج النفط وإلى عائدات المنشآت الرئيسية للغاز الطبيعي المسيل، التي بُنيت و/or وسعت مؤخراً.

أما اقتصاد المملكة العربية السعودية، الذي يحقق أكثر من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة إسكوا، وزهاء ٥٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، فقد كان أداؤه جيداً جداً في عام ١٩٩٦. وبعد أن كان الركود هو السمة الأساسية للناتج المحلي الاجمالي لهذا البلد في عام ١٩٩٥، يُقدر، بتحفظ، أن هذا الناتج سجل معدل نمو قدره ٥ في المائة في عام ١٩٩٦. ومن حيث القيمة الإسمية، ازداد هذا الناتج بنسبة ٦٪ في المائة في عام ١٩٩٦، وذلك استناداً إلى التقديرات الرسمية. ومع بلوغ انتاج النفط متواسطاً قدره ٨ ملايين برميل في اليوم، قدّر أن ايرادات البلد من النفط زالت بمبلغ يفوق ٨ مليارات دولار، فناهز إجماليها ٥١ مليار دولار في عام ١٩٩٦، فتكون قد حققت زيادة بنسبة ٣٪ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٥. واضح أن نمو قطاع النفط، الذي يعود بأكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي للمملكة وبنحو ٩٠ في المائة من صادراتها، كان هو العامل الرئيسي في دعم الاقتصاد وتقليل الإختلالات الداخلية والخارجية في البلد. كما أن ارتفاع ايرادات النفط كان أكثر من كافٍ لإزالة عجز الميزانية تماماً. ولكن يبدو أن الحكومة اختارت، عوضاً عن ذلك، تسديد ديونها المتأخرة إلى المتعاقدين الخاصين وزيادة الإنفاق الحكومي إلى ما يتجاوز المعدلات المخططة، وفي الوقت ذاته تقليل عجز الميزانية. وقد استفاد القطاع الخاص كثيراً من ازدياد ايرادات البلد من النفط ومن ارتفاع الإنفاق الحكومي، وكان أهم المستفيدين قطاعات المصارف، وتجارة التجزئة، والبناء. وتدل النتائج التي حققتها غالبية المصارف في عام ١٩٩٦ على وجود زيادة في الأصول والأرباح قياساً بعام ١٩٩٥. وتنفيذ الموازنة الختامية الموحدة لعشرة مصارف سعودية (باستثناء البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض)، للأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦، بحصول زيادة في الأرباح تفوق بـ ٦٪ في المائة ما حَقَّ خلال الفترة نفسها من العام الماضي<sup>(٣٥)</sup>. وعلاوة على ذلك، كان أداء سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية جيداً في عام ١٩٩٦، إذ ارتفعت قيمة مجموع الأسهم المتداولة بنسبة ٣٪ في المائة وبلغت أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٨٥<sup>(٣٦)</sup>. وهذا الأمر يظهر، جزئياً، ازدياد ثقة المستثمرين في اقتصاد البلد واطمئنانهم إلى مستقبله. وهذا يتوقع للناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية، بالرغم من الهبوط المنتظر حصوله في أسعار النفط في عام ١٩٩٧، أن يزداد بنسبة ٥٪ في المائة هذا العام، لأسباب منها الزيادة المخططة، البالغة ٨ مليارات دولار، في الإنفاق الحكومي، وكذلك تجديد نشاط القطاع الخاص.

وأفادت وزارة التخطيط في الإمارات العربية المتحدة بأن الناتج المحلي الاجمالي للبلد ازداد بنسبة ٦٪ في المائة، بالقيمة الحقيقة، في عام ١٩٩٥، وكان من المقدر أصلاً أنه ازداد بنسبة ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٦. لكن تقديرات إسكوا تضع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات العربية المتحدة عند ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٥ و ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وأياً تكون الحال، فإن أداء اقتصاد هذا البلد كان جيداً في عام ١٩٩٥ وأجود بكثير في عام ١٩٩٦. ويتحقق قطاع النفط نحو ٤٪ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلد. وقد ازدادت ايرادات النفط فيه من ١٢٨ مليار

(٣٥) البنك الأهلي التجاري، الأهلي الاقتصادي (جدة)، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٧، ص. ٨.

(٣٦) المرجع نفسه.

دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يقدر بـ ١٥ ملياراً في عام ١٩٩٦، وكان لها آثار مباشرة وغير مباشرة إيجابية جداً على اقتصاد البلد. فالميزان التجاري للبلد تحسن، بينما هبط عجز الميزانية، بالرغم من حصول ازدياد في نفقات الحكومة إلى ما يتجاوز المستويات المخططة. وسجل القطاع المصرفي أرباحاً ضخمة. وحصل ارتفاع سريع في تجارة إعادة التصدير في عام ١٩٩٦، وكان من أهم أسباب ذلك حصول زيادة كبيرة في حجم الشركات وعددها، وخصوصاً في منطقة التجارة الحرة في جبل علي. وبإضافة إلى ذلك، كان أداء قطاع السياحة جيداً جداً في عام ١٩٩٦، إذ حصل ارتفاع سريع في عدد السواح، ولاسيما القادمين من أوروبا. وقد نُظمت عدة معارض دولية في أبو ظبي ودبى، وكان أداء قطاع المطاعم والفنادق ممتازاً في عام ١٩٩٦. ولم يكن لرحيل الـ ١٨٠ ألف عامل أجنبي العاملين في الإمارات العربية المتحدة بطريقة مخالفة للقانون إلا آثار سلبية طفيفة على الاقتصاد بمجمله، وقد أصابت غالبية هذه الآثار قطاع المؤسسات الصغيرة والبناء. ولم يحصل ازدياد يذكر في فرص العمل المفتوحة أمام المواطنين، إذ ان المواطنين الباحثين عن عمل يتذرون إلى غالبية الوظائف التي شعرت برحيل العمال الوافدين على أنها غير ملائمة. ويتوقع لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة أن يسجل من جديد نمواً قوياً بفضل المساهمة الإيجابية التي ينتظر أن يقدمها قطاع النفط، وдинامية القطاع الخاص المتزايدة، وكذلك بسبب الزيادات المتوقعة في الإنفاق الحكومي، الجاري منه والرأسمالي على حد سواء. ويُتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة ٤% في المائة في عام ١٩٩٧.

وأما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة<sup>(٢٧)</sup>، باستثناء العراق، فقد كان أداءها جيداً في عام ١٩٩٦، إذ قدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لديها جمِيعاً بنسبة ٧% في المائة. وقد كان ارتفاع هذا المعدل كافياً لتحقيق ناتج محلي إجمالي للفرد يُقدر معدل نموه بـ ٢% في المائة في هذه المجموعة من البلدان بمجملها. لكن الأداء الإجمالي كان يختلف بين بلد وأخر.

فاقتصر مصر، وهو الأضخم بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسکوا وثاني أضخمها بين جميع بلدان الإسکوا، ازداد، حسب التقديرات، بنسبة ٤% في المائة في عام ١٩٩٦، بعد أن بلغ ٦% في المائة في عام ١٩٩٥. وقد أتاحت ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة تقدر بـ ٢% في المائة في عام ١٩٩٦. ويجني الاقتصاد المصري الآن بعضاً من النتائج المتوقعة لبرنامج التكيف الهيكلي الذي بدأ به في عام ١٩٩١ برعاية صندوق النقد الدولي. وقدر أن معدل التضخم في مصر، الذي سجل نسبة ٨% في المائة في عام ١٩٩٥، هبط إلى ٢% في المائة في عام ١٩٩٦؛ وأن عجز الميزانية، باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، هبط إلى ١% في المائة؛ وأن احتياطي العملات الأجنبية المتاحة لدى البنك المركزي المصري استمر في الإزدياد في عام ١٩٩٦، وقدر أنه قارب ١٩ مليار دولار في نهاية العام<sup>(٢٨)</sup>. وأما قطاع الصناعة التحويلية، الذي يحقق زهاء ١٨% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، فقد قدر أنه ازداد بنسبة تقارب ٥% في المائة في عام ١٩٩٦، ويُتوقع له أن ينمو بنسبة ٧% إلى ٨% في المائة في الأعوام القادمة، ومن أسباب ذلك استهلال مشاريع صناعية كبيرة جداً، وإصدار قوانين جديدة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى القطاع الصناعي في مصر، ومنها قانون العمل الجديد والقانون الموحد للاستثمار. وكان أداء قطاع السياحة جيداً جداً في مصر في عام ١٩٩٦، إذ وصلت ايرادات السياحة إلى رقم قياسي جديد هو ٣ مليارات دولار. وقد وصل العدد الإجمالي للسواح الذين زاروا مصر في عام ١٩٩٦ إلى ٣٨ مليون، وهو رقم قياسي جديد.

(٢٧) الأردن، الجمهورية العربية السورية، العراق، لبنان، مصر، جمهورية اليمن، الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٢٨) *The Egyptian Gazette*, 24 December 1996, p. 1

ويُنْتَظِرُ لِهَا الرُّوْمَ أَنْ يَرْتَفِعَ إِلَى ٤٢ مِلَيْبِينَ فِي عَام ١٩٩٧. وسُجِّلَ مُعْدَلُ شُغْلِ غُرْفَةِ الْفُنَادِقِ رَقْمًا قِيَاسِيًّا هُوَ ٦٣ فِي المائةِ خَلَالَ الْأَشْهُرِ الـ ١١ الْأُولَى مِنَ الْعَامِ<sup>(٣٩)</sup>. وَقَفَزَتِ السُّعْدَةُ الْإِجمَالِيَّةُ لِلْفُنَادِقِ فِي مَصْرَ مِنْ ١٨٠٠٠ غُرْفَةً فِي عَام ١٩٨١ إِلَى ٦٨٠٠٠ غُرْفَةً فِي عَام ١٩٩٦<sup>(٤٠)</sup>. وَتَعْتَزِمُ الْحُكُومَةُ الْمُصْرِيَّةُ أَنْ تَوَاصِلَ، فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ، تَشْجِيعَ السِّيَاحَةِ فِي مَصْرَ، مَعَ تَرْكِيزٍ خَاصٍ عَلَى الْوَلَيَاتِ الْمُتَّحِدَةِ وَأُورُوبَا الْغَرْبِيَّةِ. وَإِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ، قَدْرُ أَنْ قَطَاعَاتِ الْمَسَارِفِ وَالْبَنَاءِ وَتِجَارَةِ التَّجْزِيَّةِ قَدْ سُجِّلَتْ جَمِيعَهَا مُعْدَلُ نَمْوٍ يَفْوَقُ ٥ فِي المائةِ فِي عَام ١٩٩٦. وَكَانَ أَدَاءُ سُوقِ الْأَسْهَمِ الْمُصْرِيِّ جَيِّدًا فِي عَام ١٩٩٦، وَيَتَوَقَّعُ لَهَا أَنْ تَسْتَمِرَ فِي هَذَا الْأَدَاءِ فِي عَام ١٩٩٧ مَعَ تَعْجِيلِ عَمَلِيَّةِ الْخَصْصَةِ وَالْإِزْدِيَادِ الْمُلْحُوظِ فِي الإِسْتِثْمَارِ الْأَجْنبِيِّ الْخَاصِّ. وَيُرَتَّبُ لِنَمْوِ النَّاتِحِ الْمَحْلِيِّ الْإِجمَالِيِّ فِي مَصْرَ أَنْ يَزْدَادَ تَسَارِعًا فِي عَام ١٩٩٧ وَأَنْ يَسْجُلَ مُعْدَلًا قَدْرِهِ ٥٥ فِي المائةِ بِاعتِبَارِ أَنَّ الْقَطَاعَ الْخَاصَّ يَقُومُ بِدُورٍ أَكْثَرَ دِينَامِيَّةً لِأَنَّ الْمَشَارِيعِ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا مَعَ الْمُسْتَثْمِرِينِ الْأَجَانِبِ خَلَالَ الْمَؤْتَمِرِ الْاِقْتَصَادِيِّ الْ ثَالِثِ لِلشَّرْقِ الْأَوْسَطِ وَشَمَالِ افْرِيْقيَا، الَّذِي عُقِدَ فِي الْقَاهِرَةِ فِي تِشْرِينِ الثَّانِي/نوْفَمْبِرِ ١٩٩٦، قَدْ بَدَأَ تَنْفِيذَهَا، وَلِأَنَّ الْمَشَارِيعِ الْإِنْمَائِيَّةِ الْخَاصَّةِ الَّتِي يَضْطَلُّ بِهَا بِقِيَادَةِ الْحُكُومَةِ تَنْفَذُ فِي صَعِيدِ مَصْرَ وَفِي شَبَّهِ جَزِيرَةِ سِينَاءِ.

وَظَلَّ الْاِقْتَصَادُ الْعَرَقِيُّ مَعْطَلًا بِسَبَبِ الْجَزَاءَتِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ الَّتِي فَرَضَتْهَا الْأَمْمُ الْمُتَّحِدَةُ عَلَيْهِ مِنْذَ آب/أَغْسِطْسِ ١٩٩٠. كَمَا اسْتَمَرَتِ الْأَحْوَالُ الْاِقْتَصَادِيَّةُ فِي التَّدَهُورِ فِي عَام ١٩٩٦، إِلَى حَدِّ أَنَّ الْعَرَقَ، الْغَنِيُّ بِالْمَوَارِدِ الطِّبِّيعِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ الْقِيمَةِ، هُوَ الْآنُ وَاحِدُ مِنَ الْبَلَدَانِ الَّتِي تَنْدَرِجُ فِي أَنْتِي مَجْمُوعَةِ ضَمِّنَ أَقْلَ الْبَلَدَانِ نَمَوًا فِي الْعَالَمِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُنْتَظِرَ لِلْأَحْوَالِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ أَنْ تَتَحَسَّنَ تَحْسِنًا طَفِيفًا، لَا أَكْثَرَ، فِي عَام ١٩٩٧، نَتْيَاجًا لِتَنْفِيذِ اِتْفَاقِ النَّفْطِ مُقَابِلِ الْغَذَاءِ مَعَ الْأَمْمِ الْمُتَّحِدَةِ، الَّذِي يَسْمَعُ لِلْعَرَقِ بِتَصْدِيرِ نَفْطٍ بِقِيمَةِ ٢ مِلِيَارٍ دُولَارٍ كُلَّ سَتَةِ أَشْهُرٍ. لَكِنَّ الْإِنْتَعَاشَ الْهَامِ، الَّذِي تَمَسَّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَقَّقَ إِلَّا بِالرَّفِعِ التَّامِ لِلْجَزَاءَتِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ الَّتِي فَرَضَتْهَا الْأَمْمُ الْمُتَّحِدَةُ.

وَازْدَادَ النَّاتِحِ الْمَحْلِيِّ الْإِجمَالِيِّ فِي الْأَرْدِنَ بِنَسْبَةِ ٤٦ فِي المائةِ فِي عَام ١٩٩٥، وَبِنَسْبَةِ تَقْدِيرٍ بِـ ٥٢ فِي المائةِ فِي عَام ١٩٩٦. وَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مُعْدَلَ نَمْوِ السُّكَّانِ مَرْتَفَعٌ نَسْبِيًّا، أَتَاحَ الْأَدَاءُ الْاِقْتَصَادِيُّ لِلْبَلَدِ أَنْ يَسْجُلَ زِيادةً نَسْبِتَهَا ١٥ فِي المائةِ فِي النَّاتِحِ الْمَحْلِيِّ الْإِجمَالِيِّ لِلْفَرْدِ فِي عَام ١٩٩٦. وَقَدْ تَضَرَّرَ اِقْتَصَادُ الْبَلَدِ مِنْ اسْتِمرَارِ فَرْضِ الْجَزَاءَتِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ عَلَىِ الْعَرَقِ (شَرِيكِهِ التَّجَارِيِّ الرَّئِيْسِيِّ قَبْلِ فَرْضِ الْجَزَاءَتِ)؛ وَمِنْ القَصْفِ الْإِسْرَائِيلِيِّ لِلْبَنَانِ فِي نِيسَان/أَبْرِيلِ ١٩٩٦، الَّذِي أَثْرَ سَلْبًا عَلَىِ قَطَاعِ السِّيَاحَةِ<sup>(٤١)</sup> وَالْإِسْتِثْمَارِ الْأَجْنبِيِّ الْمُبَاشِرِ فِي الْأَرْدِنِ؛ وَمِنْ تَلْكُؤِ عَمَلِيَّةِ السَّلَامِ فِي الشَّرِقِ الْأَوْسَطِ، الَّتِي لَمْ تَثْبِطْ الْإِسْتِثْمَارَ الْخَارِجِيَّ فَقَطَّ بِلِأَيْضَا اِسْتِثْمَارَ الْأَرْدِنِيِّينَ الْمُغْتَرِبِينَ، فَضْلًا عَنِ الْمُسْتَثْمِرِينَ الْخَصْوَصِيِّينَ فِي الْمُمْلَكَةِ. إِلَّا أَنَّ هَذَا الْاِقْتَصَادَ اِنْتَفَعَ مِنْ تَحْسِنِ الْعَلَاقَاتِ مَعَ بَلَدَانِ مَجْلِسِ الْتَّعاَونِ الْخَلِيجِيِّ، إِذَا أَنَّ هَذَا التَّحْسِنَ أَتَاهُ اِزْدِيَادَ صَادِرَاتِ السَّلَعِ الْأَرْدِنِيَّةِ إِلَىِ الْبَلَدَانِ الْمُذَكُورَةِ وَزِيادةَ فَرَصِّ الْعَمَلِ أَمَامِ الْعَمَالِ الْأَرْدِنِيِّينَ الْبَاحِثِينَ عَنِ عَمَلٍ فِي الْخَارِجِ. وَيُقَدَّرُ أَنَّ الْعَمَالِ الْأَرْدِنِيِّينَ الْمُغْتَرِبِينَ حَوَّلُوا إِلَىِ الْأَرْدِنَ ٤٥١ مِلِيَارٍ دُولَارٍ فِي عَام ١٩٩٦، وَفِي ذَلِكَ زِيادةً تَبْلُغُ ٢٥٪ فِي المائةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَىِ

(٣٩) الأهرام، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(٤٠) *The Egyptian Gazette*, 24 December 1996.

(٤١) قَدَّرَ عَدْدُ السُّوَاحِ الَّذِينَ زَارُوا الْأَرْدِنَ فِي عَام ١٩٩٦ بِـ ١١١ مِلِيَونٍ تَقْرِيبًا. وَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا العَدْدُ يَمْثُلُ زِيادةً تَنَاهَزُ ٢٥٪ فِي المائةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَىِ الـ ٧٣ مِلِيَونًا سَائِحَ الَّذِينَ زَارُوا الْأَرْدِنَ فِي عَام ١٩٩٥، كَانَتْ هَذِهِ الْزِيادةُ أَنْتِي بَكْثِيرٍ مِنْ زِيادةِ الـ ٧٪ إِلَىِ ٢٠٪ فِي المائةِ الَّتِي كَانَتْ مَتَوَقَّعَةً لِعَام ١٩٩٦.

## الإطار ٢- المشروع المصري الجديد لري وادي النيل: مخطط طوشكة

دشنت مصر، في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، مشروعًا ضخماً للهياكل الأساسية في وادي النيل بصعيد مصر يستهدف خلق "لثا جديدة للنهر" قبل عام ٢٠١٧<sup>(١)</sup>. ويقوم هذا المشروع الضخم على رى ما لا يقل عن ٥٠٠ فدان (٢٠٠ هكتار) في الصحراء الغربية، بتحويل المياه من خلف سد أسوان العالى. وقد بدأ العمل على حفر قناة إلى الشمال من منخفض طوشكة حيث يتجمع فائض المياه الآتية من بحيرة ناصر<sup>(٢)</sup>.

ويشكل مخطط طوشكة أيضًا مشروعًا هائلاً في مجال "الهندسة الاجتماعية" يطمح إلى إجلاء أعداد ضخمة من السكان وأنشطة الزراعة والصناعة من وادي النيل<sup>(٣)</sup>. وبما أنه ينتظر لسكن الصعيد أن يتضاعف عددهم خلال السنوات العشر القادمة، يُعتبر توسيع الأراضي الصالحة للزراعة وإنشاء مراكز حضرية جديدة في الصحراء تموّل من قناة طوشكة أمراً ذا أهمية أساسية لتحقيق الضغط السكاني على امتداد وادي النيل، هذا الضغط الذي أجبر أكثر من ٩٠ في المائة من المصريين على الإقامة في منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٤ في المائة من المساحة الإجمالية لراضي البلد<sup>(٤)</sup>. ولذلك يعتبر مشروع طوشكة عنصراً حيوياً في إزالة العديد من العلل الاجتماعية-الاقتصادية (الفقر، اكتظاظ السكان، البطالة) التي يعاني منها البلد.

وتقدر كلفة مشاريع الهياكل الأساسية التي تمولها الدولة وتستهدف جر المياه (محطة الضخ والقناة) بـ ٨١٠ مليون دولار. لكن الحكومة تأمل اجتذاب مبلغ للاستثمار الخاص يصل إلى ٤ مليارات دولار. وفي هذا الصدد، سيصدر قريباً قانون جديد للإستثمار يفصّل المبادئ المتاحة للمستثمرين فيما يسمى الآن المشروع الوطني لتنمية الصعيد. وستعطي الشركات التي أنشئت فعلاً على طول وادي النيل حواجز خاصة للانتقال من المنطقة المحاذية للنهر والمكتظة بالسكان إلى الصحراء. وستشجع الشركات المصرية والأجنبية، سواء بسواء، على إجراء الاستثمار<sup>(٥)</sup>.

(١) Middle East International, No. 542, 24 January 1997, p. 7

(٢) الأهرام، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

(٣) Middle East Monitor 1997, pp. 6-7

(٤) The Financial Times, 10 January 1997, p. 10

(٥) المرجع نفسه، ص ١١

مستوى عام ١٩٩٥ الذي بلغ ٢٣ر١ مليار دولار. ويتوقع الناتج المحلي الإجمالي للأردن أن يزداد بنسبة ٦٢ في المائة في عام ١٩٩٧، وهو أعلى معدل نمو بين بلدان الإسكوا.

وقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي للبنان، الذي ازداد بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٥، سجل معدل نمو بلغ ٣ في المائة في عام ١٩٩٦. فالنصف الإسرائيلي للبلد، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، أصابه بضرر بالغ، وأضر خصوصاً بالقطاع السياحي العام. وقد زار لبنان في عام ١٩٩٦ نحو من ٣٨٦ ألف سائح، يمثلون تغيراً لا يُذكر عن مستوى عام ١٩٩٥، وجزءاً من الأعداد التي كانت تسجل قبل الصراع الأهلي<sup>(٤٢)</sup>. وثمة علاوة على ذلك، عامل آخر حد من النمو الاقتصادي في لبنان في عام ١٩٩٦، وهو تحويل جزء كبير من الإنفاق على البناء إلى الخارج، تسديداً لثمن الواردات، وتأميناً لمدفوعات العمال

(٤٢) حقق القطاع السياحي ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبنان في عام ١٩٧٤، حين زار البلد زهاء ٤٢ مليون سائح.

والشركات الأجنبية<sup>(٤٢)</sup>. وفوق ذلك، أدى الارتفاع النسبي لأسعار الفائدة إلى تثبيط زيادة الاستثمار الخاص<sup>(٤٤)</sup>. وتلقت الحكومة اللبنانية تعهدات بالتزرع لها بمساعدات تبلغ ٢٢ مليارات دولار خلال السنوات الخمس القادمة. ويُنتظر للناتج المحلي الإجمالي في لبنان أن يسجل معدل نمو نسبته ٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

وفي الجمهورية العربية السورية، قدر أن الناتج المحلي الإجمالي سجل، في عام ١٩٩٦، معدل نمو قدره ٩٪ في المائة، مقابل ٦٪ في المائة في عام ١٩٩٥. وكان هذا المعدل هو الأعلى، في عام ١٩٩٦، بين جميع بلدان الإسكوا. كما قدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد ارتفع بنسبة ٢٩٪ في المائة في عام ١٩٩٦، وهي أعلى زيادة بين جميع بلدان الإسكوا. وقد استفاد الاقتصاد السوري من الزيادة البالغة ٢١٪ في المائة في إيراداته النفطية، ومن الأداء القوي لقطاعي الزراعة والسياحة. وقدرت إيرادات السياحة في عام ١٩٩٦ بـ ١ مليار دولار تقريباً<sup>(٤٥)</sup>. وفي الوقت ذاته، وصل العدد الإجمالي للسواح الذين زاروا الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٦ إلى رقم قياسي بلغ ٤٠ مليون، يمثل زيادة نسبتها ٨٪ في المائة تقريباً عن مستوى عام ١٩٩٥<sup>(٤٦)</sup>. كما كان أداء القطاع الصناعي جيداً في عام ١٩٩٦، إذ سجل معدل نمو فاق بـ ١٤٪ في المائة ما كان عليه في عام ١٩٩٥. ويعودي القطاع الخاص، تشجعه الحكومة، دوراً متزايد الأهمية، وخصوصاً في قطاع السياحة. وقد انتفع البلد أيضاً، في عام ١٩٩٦، من ازدياد تحويلات العمال، ولاسيما منهم السوريين المغتربين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويُنتظر للناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية أن ينمو بنسبة ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٧.

وببدأ اليمن، وهو يواجه اختلالات داخلية وخارجية شديدة، تنفيذ إصلاحاته الاقتصادية والهيكلية في عام ١٩٩٥، برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبعد تسجيل معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٥، قدر أن اقتصاد أقل البلدان نمواً في المنطقة نما بنسبة ٣٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وبالنظر إلى معدل نمو السكان المرتفع نسبياً في اليمن، هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة تقدر بـ ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وبالرغم من أن اقتصاد اليمن استفاد من ارتفاع أسعار النفط وعائداته، عانى هذا البلد كثيراً من الفيضانات التي أصابته في حزيران/يونيو ١٩٩٦ وأضرت بقطاعه الزراعي الهام. ويُنتظر للناتج المحلي الإجمالي لليمن أن يسجل في عام ١٩٩٧ معدل نمو يبلغ ٥٪ في المائة.

ونما الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين، بنسبة ٣٪ في المائة في عام ١٩٩٥، وكان التوقع الأولي لعام ١٩٩٦ أنه سينمو بنسبة ٧٪ في المائة. ولكن قدر بالمقابل أن هذا الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وكان مرد ذلك، إلى كثرة

(٤٢) *The Economic Review of the Arab World*, (Beirut), March 1997, p. 14

(٤٤) في عام ١٩٩٦، كان سعر الفائدة الأساسية على الإقراض بالليرة اللبنانية قد ارتفع إلى ٢٤٪ في المائة، فأدى إلى خنق نشاط القطاع الخاص. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، خفض هذا السعر إلى ١٨٪ في المائة، وهو سعر لا يزال القطاع الخاص يعتبره عالياً.

(٤٥) *The Economic Review of the Arab World* (Beirut), March 1997, p. 23

(٤٦) المرجع نفسه.

إغلاق الإسرائيлиين لحدود الضفة الغربية وقطاع غزة، وقصور المساعدة المالية والتقنية المقدمة من المجتمع الدولي بما كان متوقعاً. وعلى افتراض أن إسرائيل ستسمح لـ ٣٥ ألف عامل فلسطيني، على الأقل، بمتابعة العمل في إسرائيل، وأنها ستسماح بالتدفق الحر للسلع بينها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، يتوقع للناتج المحلي الإجمالي لهاتين المنطقتين أن ينمو بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

### الإطار ٣ - مؤتمر أصدقاء لبنان: الإنعاش والتنمية والتعاون الدولي

دعاً لمساعي لبنان في الجهود التي بينها من أجل إعادة بنائه وتنميته، التقت وفود من عدة بلدان مانحة في واشنطن العاصمة يوم ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦، وتعهدت بتقديم مجموعة من المساعدات بقيمة ٢٣ مليارات دولار تضامناً مع الشعب اللبناني، وذلك في مؤتمر أصدقاء لبنان.

وتحتست أهداف لبنان الرئيسية، فيما يخص عملية إعادة بنائه، إلى خطوط العمل الأربع التالية<sup>(١)</sup>: تحقيق الإنعاش والإزدهار الاقتصاديين من خلال الحفاظ على الاستقرار النقدي؛ إعادة تأهيل الهياكل الأساسية وتطويرها؛ إعادة تأهيل الهيكل الاجتماعي؛ وترشيد النفقات بغية توطيد الاستقرار الاجتماعي.

وتوكياً لتحقيق هذه الأهداف، أعربت الحكومة اللبنانية، خلال المؤتمر، عن احتياجها إلى دعم المانحين لمشاريعها ذات الأولوية العالمية، وهي بكلفة إجمالية تبلغ ٥ مليارات دولار، وذلك في شكل قروض ميسّرة ومنتج تمت على فترة خمس سنوات. وتركز المشاريع التي ستُموّل<sup>(٢)</sup> على الطرق (٢٥ر١ مليار دولار)، والمياه (٢ر١ مليار دولار)، والبيئة (٨٥٠ مليون دولار)، والتعليم (٨٠٠ مليون دولار). وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة إلى حشد تسهيلات لضمان القروض تتناول قرابة ١ مليار دولار من أجل تخفيض تكاليف الإقراض الإضافي في أسواق رؤوس الأموال الدولية.

لكن مجموعة المساعدات المتعهّد بها أثناء المؤتمر لم تتجاوز في مجملها ٢ر٢ مليارات دولار، منها أكثر من مليار واحد ستكون متاحة لمشاريع التمويل في عام ١٩٩٧، مع مبلغ إضافي قيمته ٢ر٢ مليار دولار سيتأتى خلال فترة تصل إلى عام ٢٠٠١. واتخذ الشطر الأكبر من المساعدة المتعهّد بها شكل قروض ميسّرة وقروض تجارية مرتبطة بالسوق، في حين كانت هناك نسبة مئوية هزيلة في شكل منح.

وقد حضر مؤتمر أصدقاء لبنان، الذي عقد برعاية الأمم المتحدة، ممثلون عن ٣٠ بلداً، وكذلك عن البنك الدولي وعدة هيئات تابعة للأمم المتحدة. كما مثّلت فيه قرابة ٢٠٠ شركة دولية.

ويتضمن تفصيل التمهيدات لعام ١٩٩٧ (سنة البرنامج الأولى) ما يلي: (٤) الاتحاد الأوروبي (٣٥٠ مليون دولار)، فرنسا (٢٠٠ مليون دولار)، كندا (٢٠٠ مليون دولار)، البنك الدولي (٢٠٠ مليون دولار)، الكويت (١٠٠ مليون دولار)، صندوق النقد العربي (٧٥ مليون دولار)، الإمارات العربية المتحدة (٥٠ مليون دولار)، بلجيكا (٣٣ مليون دولار)، الولايات المتحدة (٢٠ مليون دولار)، المملكة العربية السعودية (١٤ مليون دولار)، المانيا (٧ ملايين دولار)، النرويج (٥ ملايين دولار).

<sup>(١)</sup>UNDP, *Lebanon: Economic Developments* (16 December 1996 - 7 February 1997), pp. 1-2

<sup>(٢)</sup>The Economist Intelligence Unit, *Lebanon, 1st quarter, 1997*

<sup>(ج)</sup>Middle East Economic Survey, 27 January 1997, p. B1

**الجدول ١٢ - الناتج المحلي الإجمالي الإسمى ومعدلات النمو في بلدان  
منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٦**

البلدان	الناتج المحلي الإجمالي الإسمى بملايين الدولارات الأمريكية					النسبة المئوية لمعدلات النمو
	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
<b>بلدان مجلس التعاون الخليجي</b>						
البحرين	٤٠	٣٥٧	٥٠٥٤	٤٨٦٠		
الكويت	٧٩	٨٠٣	٦٤٥	٦٩٣		
عمان	٦٥	٨١٣	٧٥٤	٩١٩		
قطر	٢٠	٨٩٠	٥١٥	٣٧٤		
المملكة العربية السعودية	٤٣	١١٢	٣٣٤	١٢٠ ١٢٦		
الامارات العربية المتحدة	٨٢	٩٧٠	٤٢٢	٤٣٥		
المجموع الفرعي	٥٥	٩٤٥	٧٧٤	٦٤٠٧		
الإِقْتَصَادُاتُ الْأَكْثَرُ تَنوِّعًا <sup>(ا)</sup>						
مصر	١٧٠	٧١٨	٤٥٧	٦٦١		
الأردن	١٠٨	٢٨٨	٦٤٤	٩٩٧		
لبنان	٢٢١	٥٦٨	١٢٢	١١٢		
الجمهورية العربية السورية	٩١	٨٤٠	٦١٤	٢٢٥		
اليمن	٦٦٠	٨٦٣	٢٣٠	٩٥٨		
المجموع الفرعي	١٨٥	٣٧٧	٣٠٦٧	٩٥٣		
المجموع لمنطقة الإسكوا <sup>(ب)</sup>	٩٤	٣٢٢	٧٩١	٣٦٠		

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى صندوق النقد العربي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

(ا) تقديرات أولية أجرتها الإسكوا.

(ب) باستثناء العراق.

ومن حيث القيمة الإسمية، يُقدر للناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الإسكوا، باستثناء العراق، أنه وصل إلى مجموع قدره ٣٥٣ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي بزيادة نسبتها ١٠ في المائة عن مبلغ ٣٢٠ مليار دولار الذي سجلته في عام ١٩٩٥، حسبما يظهره الجدول ١٢. وقدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمى للمنطقة بلغ ٢٨٢٨ دولاراً في عام ١٩٩٦، بعد أن كان ٢٦٣٨ دولاراً في العام السابق. ويختلف هذا النصيب اختلافاً كبيراً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات المتنوعة، وكذلك بين البلدان نفسها، حسبما يظهره الجدول ١٢. ومن أسباب هذا الأمر الاختلافات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمى بين البلدان الأعضاء، والإختلافات الهامة في أعداد السكان. ومن الأمثلة على ذلك أن عدد سكان مصر، الذي كان يقدر بـ ٦٠ مليوناً في

مطلع عام ١٩٩٦، يفوق بأكثر من عشرة أضعاف عدد سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت. وفي عام ١٩٩٦، قدر الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بـ ٨٩٠٦ دولاراً، وكان يتراوح بين ١٧٠٩٢ دولاراً في الإمارات العربية المتحدة و٦٧٥٨ دولاراً في عمان. أما بالنسبة إلى مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ ١١٩٢ دولاراً في عام ١٩٩٦، متراجعاً بين ٣٩٧٥ دولاراً في لبنان و٦٧٩ دولاراً في اليمن، أقل بلدان المنطقة نمواً.

**الجدول ١٣ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٦**

البلدان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بملايين الدولارات الأمريكية				
	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤
<b>بلدان مجلس التعاون الخليجي</b>					
البحرين	٢٣٠	٢٠٢	٨٩٢٨	٨٧٢٨	٨٧٠٩
الكويت	٤٠٤	٣٤٢	١٦٣٨٤	١٥٧٥٧	١٥٢٤٢
عمان	٤٩٤	٣٥٣	٦٧٥٨	٦٤٤٢	٦٢٢٣
قطر	٠٣٠	(٣٥)	١٢٠٠٩	١٢٠٠٥	١٢٤٣٥
المملكة العربية السعودية	٥٩٥	١٧	٧٢٥٢	٦٨٥٠	٦٧٣٧
الإمارات العربية المتحدة	٣١٣	١٥١	١٧٠٩٢	١٦٥٨٥	١٦٣٣٩
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٥١٥</b>	<b>٢٢٢</b>	<b>٨٩٠٦</b>	<b>٨٤٧٠</b>	<b>٨٢٨٦</b>
<b>الاقتصادات الأكثر تنوعاً<sup>(١)</sup></b>					
مصر	٩٦٩	١٤٤	١١٢٢	١٠٢٥	٨٩٦
الأردن	٦٢٦	٦٨٦	١٦٦٠	١٥٤٨	١٤٤٩
لبنان	٨٧٨	١٧٣	٣٩٧٥	٣٦٥٧	٣١١٦
الجمهورية العربية السورية	١٠١١	٦٠٦	١٢٩٢	١١٧٤	١١٠٩
اليمن	٢٧٢	٦٤٦	٦٧٩	٥٣٤	٣٣٢
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>١٠٩١</b>	<b>١٥٣</b>	<b>١١٩٢</b>	<b>١٠٧٥</b>	<b>٩٣٢</b>
<b>المجموع لمنطقة الإسكوا<sup>(٢)</sup></b>	<b>٧٢٧</b>	<b>٦٣٦</b>	<b>٢٨٢٨</b>	<b>٢٦٣٨</b>	<b>٢٤٨١</b>

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى صندوق النقد العربي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي:

(أ) تقديرات أولية أجرتها الإسكوا:

(ب) باستثناء العراق.

واستمر في بلدان الإسکوا، في عام ١٩٩٦، تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتکيف الهیکلی التي تستهدف تصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية وتعزيز الفعالية والإنتاجية، والتي تتسم بأهمية حاسمة في اقتصاد عالمي يتعولم بسرعة. ويزداد بروزاً في المنطقة اتجاه الانصراف عن استراتيجية التنمية الاقتصادية ذات المنحى الداخلي، التي تتوقف بالدرجة الأولى على أداء الحكومة دوراً مهيناً وريادياً في الاقتصاد، والتوجه نحو استراتيجية تنمية ذات منحى خارجي يصبح فيها القطاع الخاص محرك النمو والتنمية ومصدراً لفرص عمل جديدة. لكن سرعة تنفيذ الإصلاح الاقتصادي اختلفت بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

وفي عام ١٩٩٦، فاقت حواجز الاصلاح الاقتصادي والتکيف الهیکلی القسم الأكبر من القوة الدافعة التي كانت قد جمعتها في العام الماضي في غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي، والتي يعود الفضل فيها إلى ازدياد إيرادات النفط إلى حد تجاوز التوقعات. وفي عدة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، أرجىء اجمالاً، في عام ١٩٩٦، تنفيذ السياسة التي تهدف إلى توسيع وتنوع قاعدة الإيرادات الخاضعة للضريبة، وكذلك إلى المضي في تخفيض الإعانت المرتبطة بالسلع والخدمات التي تؤمنها الحكومة. فمن اللازم تنفيذ هذه السياسة بالتدريج، توخياً للحؤول دون اجراء تخفيضات فجائية وحادية عندما تواجه هذه البلدان بانخفاضات هامة في إيرادات النفط.

واستمر تنفيذ الاصلاح الاقتصادي في غالبية بلدان المنطقة ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، ولاسيما الأردن ومصر واليمن، مع تعجيل الخصخصة، ولاسيما في اليمن. وفي مصر، يستوجب آخر برنامج للإصلاحات الاقتصادية جرى الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي أن تخصص الحكومة المصرية ٢٠٢ من الشركات المملوكة للقطاع العام، وهي خخصصة يُنتظر أن تدر من إيرادات المبيعات ٤٤ مليارات دولار<sup>(٤٧)</sup>. وينتظر أن تستخدم هذه الأموال من أجل التعويض على عمال القطاع العام الذين سيفقدون وظائفهم عندما تُخصص شركات القطاع العام التي يعملون فيها، ولإيجاد فرص جديدة للتوظيف، ولتهيئة شركات أخرى تابعة للقطاع العام للبيع<sup>(٤٨)</sup>. ويُرتفع لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، الذي يشمل رفع القيود تماماً عن سوقي رؤوس الأموال والعمل، وتحرير التجارة الخارجية، والتنفيذ التام لبرنامج الخصخصة في البلد، أن يُنجز بحلول عام ٢٠٠٠. وفي الأردن اتخذ البنك المركزي تدابير تستهدف موصلة تحرير الاقتصاد وتأمين استقلالية وموثونة أكبر للمصارف<sup>(٤٩)</sup>. وفي اليمن، تخلت الحكومة، في مطلع عام ١٩٩٦، عن سياساتها التي تستهدف الإبقاء على سعر صرف رسمي، وعممت الريال اليمني بسعر جاري هو: الدولار الواحد = ١٣٠ - ١٢٥ ريالاً يمنياً<sup>(٥٠)</sup>.

#### باء- ارتفاع إيرادات النفط وآثاره على اقتصاد المنطقة

كان أثر ارتفاع اسعار النفط على الأداء الاقتصادي الإجمالي في عام ١٩٩٦ واضحاً. ففي عام ١٩٩٥، سجلت اسعار النفط زيادة بنسبة ٨٦٪ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٩٤. وفي عام

(٤٧) جريدة الحياة، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ص ١١.

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) *Middle East Economic Survey*, 11 November 1996, p.B5

(٥٠) *Middle East Economic Survey*, 3 February 1997, p. B1

١٩٩٦، زاد متوسط سعر البرميل بنسبة ٢٠٪ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٥: من ١٦٨٦ دولاراً للبرميل إلى ٢٠٢٩ دولاراً للبرميل. والواقع أن أسعار النفط كانت في ١٩٩٦ هي الأعلى منذ عام ١٩٩٠، عندما وصل متوسط السعر الإجمالي للنفط الخام، الذي فرضته منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، إلى ٢٢٢٦ دولاراً للبرميل. وفي الوقت نفسه، بقي انتاج المنطقة الإجمالي من النفط الخام دون تغيير، تقريباً، في عام ١٩٩٦: عند مستوى عام ١٩٩٥ الذي كان ١٦ مليون برميل في اليوم، حسبما يظهر في الجدول ١٤.

**الجدول ١٤ - انتاج النفط الخام في بلدان الإسكوا، ١٩٩٦-١٩٩٤  
(بألف البرميل في اليوم)**

البلدان	النسبة المئوية للتغير				
	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤
البحرين	--	--	٤٠٪	٤٠٪	٤٠٪
مصر	(١٨٪)	٤٪	٩٠٠٪	٩١٧٪	٨٧٥٪
العراق	--	٠٪	٧٥٠٪	٧٥٠٪	٧٤٩٪
الكويت	٢٪	(٢٪)	٢٠٥٪	٢٠٢٪	٢٠٠٦٪
قطر	١٣٪	٥٪	٤٧٩٪	٤٢٢٪	٤٢٠٪
المملكة العربية السعودية	--	(٠٪)	٨٠٠٪	٨٠٠٪	٨٠٤٩٪
الجمهورية العربية السورية	١٪	٢٪	٦١٠٪	٦٠٣٪	٥٩٦٪
الإمارات العربية المتحدة	٥٪	٦٪	٢١٩١٪	٢١٨٠٪	٢١٦٦٪
عمان	٣٪	٩٪	٨٩٠٪	٨٦٠٪	٨١٢٪
اليمن	١٪	٨٪	٣٥٠٪	٣٤٥٪	٣٣٩٪
المجموع للإسكوا	٩٪	٤٪	١٦٢٦٠٪	١٦١١٩٪	١٦٠٥٪

**المصدر:** الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

(١) تقديرى.

وقدّر أن عائدات النفط التي حققتها منظمة الإسكوا في عام ١٩٩٦ بلغت ما مجموعه ٩٦٥ مليار دولار، حسبما يظهر في الجدول ١٥، وفي ذلك زيادة عن عائدات ١٩٩٥، قدرها ١٦٤ مليار دولار، تمثل زيادة بنسبة ٤٪ في المائة عن العام السابق. وكانت عائدات المنظمة من النفط في عام ١٩٩٦ هي أعلى عائدات سُجلت منذ أكثر من عقد من الزمن. وقد تجمع أكثر من ٩٣٪ في المائة من الزيادة الحاصلة في إيرادات المنظمة من النفط في عام ١٩٩٦ لبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تضم بعض أهم البلدان المصدرة للنفط في العالم: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت.

**الجدول ١٥ - إيرادات صادرات التفط الخام في منطقة الإسکوا، ١٩٩٤-١٩٩٦**  
**(بملايين الدولارات الأمريكية)**

البلدان	النفاذ المطلق (بملايين الدولارات الأمريكية) ١٩٩٦	النسبة المئوية للتغير ١٩٩٤/١٩٩٥		١٩٩٥		١٩٩٦		البلدان مجلس التعاون الخليجي
		١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	
البحرين (ج)	٨٥٠	٢٣٠	١٢٣٠	٨٨	٣٨٠	١٢١٨	١٢٣٠	٧٦٢
الكويت (ج)	١٠١٧٢	١٠١٧٢	٩٢٥	٩٢٥	٩٤٦	٩٤٦	٩٢٥	٩٢٤٧
عمان	٤٢٢٧	٤٢٢٧	٦٣٥	٦٣٥	١٩١	١٩١	٦٣٥	٤٣١
قطر	٢١٥٦	٢١٥٦	٢٣٥٠	٢٣٥٠	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٥٠	٣٤٣
المملكة العربية السعودية (ج)	٢١٥٦	٢١٥٦	٢٤٧٥	٢٤٧٥	١٩٩	١٩٩	٢٤٧٥	٣٤٣
الإمارات العربية المتحدة	٣٩٢٠	٣٩٢٠	٤٣١٠	٤٣١٠	١٩٣	١٩٣	٤٣١٠	٣٤٣
المجموع الغربي تنوعاً	١١٧٩٠	١١٧٩٠	١٢٧٧٠	١٢٧٧٠	١٩٥	١٩٥	١٢٧٧٠	١٩٥
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	٦٧٣٨	٦٧٣٨	٨٩٨٧٣	٨٩٨٧٣	٢٠١	٢٠١	٨٩٨٧٣	٢٠١
مصر	٦٦٩	٦٦٩	٧٤٢٣٧	٧٤٢٣٧	١٩٧	١٩٧	٧٤٢٣٧	١٩٧
العراق	١٨٦٠	١٨٦٠	١٣٣٥	١٣٣٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٣٣٥	١٩٨٥
الجمهورية العربية السورية	٣٧٠	٣٧٠	٤٣٣٠	٤٣٣٠	٤٠١	٤٠١	٤٣٣٠	٤٠١
السعودية	١٨٠٥	١٨٠٥	١٣٠٥	١٣٠٥	٢١٣	٢١٣	١٣٠٥	٢١٣
اليمن	١٥٣٦	١٥٣٦	١٥٣٦	١٥٣٦	٢١٥	٢١٥	١٥٣٦	٢١٥
المجموع الغربي	٥٤١	٥٤١	٥٥٦٨	٥٥٦٨	١٩٧	١٩٧	٥٥٦٨	١٩٧
المجموعة لمنطقة الإسکوا	٧٢٤٢٣	٧٢٤٢٣	٨٠١٨٧	٨٠١٨٧	١٦٣١	١٦٣١	٨٠١٨٧	١٦٣١

**المصدر:** الإسکوا، بالاستناد إلى مصادر وطنية ودولية.

**ملاحة:** كانت إيرادات منظمة الإسکوا الإقليمية في عام ١٩٩٦ هي الأعلى منذ الإزهاض الاقتصادي الذي شهد了 عام ١٩٨٢ عندما بلغ مجموع إيرادات النفط ١٢١ مليار دولار. وبالنسبة إلى الكويت، تغير أحدث المصالح الحكومية أن إجمالي إيرادات النفط وصل إلى ١٠٤٥٦ مليون دولار في عام ١٩٩٤، و ١٢٥٣ مليون دولار في عام ١٩٩٥، و ١٤٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، و ١٧٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧، و ١٨٧٥ مليون دولار في عام ١٩٩٨، و ١٩٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩.

(ج) شاملاً حصصه ٥٠% في الشركة الممثلة بالمنطقة الحدادة.

(ب) شاملًا حصصه البالغين في حقل نفط أبو صاف، وكانت ١٠٠٠٠٠ برميل في اليوم خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ و ١٤٠٠٠٠ برميل في اليوم ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

#### الإطار ٤- اتفاق النفط مقابل الغذاء المتعلق بالعراق

نتيجة للاضطلاع، في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) بشأن السماح باستيراد النفط ومنتجاته النفط العراقية، سيسمح للعراق بتصدير نفط بقيمة ملياري دولار كل ستة أشهر من أجل الحصول على المال اللازم لشراء الأغذية والأدوية التي تمس الحاجة إليها. وضمنا لاستفادة الشعب العراقي تماماً من تنفيذ هذا القرار، وضع اتفاق النفط مقابل الغذاء بطريقة تضمن عدم التأثر بأي تقلبات في أسعار النفط الدولية السريعة التغير. ولهذه الغاية، عبر عن مبيعات النفط المضمونة بموجب القرار من حيث القيمة (مليار دولار كل تسعين يوماً) لا من حيث الحجم، الذي يعتقد أنه سيناهز ٥٠٠٠ برميل في اليوم على أساس متوسط أسعار النفط في عام ١٩٩٦.

ومن أصل المبيعات الإجمالية البالغة ٢ مليار دولار والمسموح بها كل ستة أشهر في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء، سيستفيد العراق من ٣٢٠ مليار تقريباً. أما الـ ٦٨٠ مليون المتبقية فستحسب لمدفوعات التعويض التي ستتددى إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات وللتعطيل التكاليف التشغيلية والإدارية التي تتکيد بها الأمم المتحدة.

**الجدول ألف- توزيع عائدات النفط**

النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	المجموع
٥٣%	١٠٦٧	الإمدادات الإنسانية
١٢%	٢٦٠	الإمدادات الإنسانية-المحافظات الشمالية
٢٠%	٦٠٠	صندوق الأمم المتحدة للتعويضات
٢%	٤٤٣	تكاليف تنفيذية وإدارية مختلفة
٠٨%	١٥٣	لجنة الأمم المتحدة الخاصة
١%	٢٠	حساب الضمان المنشأ بموجب قراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧٧٨ (١٩٩٢)
١٠٠%	٢٠٠٠	

المصدر: تقرير الأمين العام المرحل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦، الأمم المتحدة، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، حسبما ذُكر في مجلة MEES، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ص ٢.٢.

وكان متضرراً وصول الشحنات الأولى من إمدادات الأغذية إلى العراق في أواخر آذار/مارس أو أوائل نيسان/ابريل ١٩٩٧، ونتيجة لذلك، سيدأ العراقيون بتلقي مون إضافية من الأغذية، بحيث تكمل المقادير اليومية من السعرات الحرارية اللازمة لهم بأكثر من ٦٠ في المائة.

**الجدول باء- الخطة الجديدة للمؤمن**

النسبة المئوية	المؤونة الشهرية الجديدة كيلوغرام/شخص/شهر	محتوى السعرات الحرارية السابق	المؤمن الشهرية السابقة كيلوغرام/شخص/شهر	السلع
٥٠٪	٩٠	٨١٧	٧٠٠	طحين
٣٠٠	٢٥٠	١٤٨	١٢٥	أرز
٢٦٧	٢٠	٦٧	٥٠	سكر
.	٠١٥	٠	٠١٠	شاي
٣٠٠	١٠٠	٢٢٥	٧٢٥	زيت للطبع
١١٢	١٠٠	--	--	بقول حبوب
.	٠١٥	--	--	ملح ميور
٢٠٣٠	١٥٨٠	١٢٥٧	٩٦	المجموع
٤٥٢	٢٧٠	٣٠١	١٨٠	مسحوق الحلبي <sup>(١)</sup>

المصدر: وزارة التجارة العراقية.

(١) للأطفال الذين لم يبلغوا الواحدة من العمر والذين تحتار عائلاتهم مسحوق الحلبي.

وأهمية قطاع النفط في اقتصادات غالبية بلدان الإسکوا واضحة. فباستثناء الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، التي لا تصدر أي نفط، يتدرج أعضاء الإسکوا الباقون جميعهم بدرجات مختلفة في عدد مصادر النفط، وتؤدي إيرادات النفط، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، دورا هاما في اقتصاداتهم.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا يزال قطاع النفط يمثل، رغم جهود التنويع التي بذلت خلال العقود الماضيين، زهاء ٣٥ إلى ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان مجتمعة. وتصل نسبة إيرادات النفط ضمن إيرادات الحكومة إلى ما نسبته ٨٠ في المائة، كما أنها تمثل أكثر من ٨٥ في المائة من صادرات هذه البلدان. وقد كان للزيادة البالغة ٢٠ في المائة في الإيرادات النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعة أثر رئيسي و مباشر على الميزان التجاري للحسابات الجارية لجميع الدول الأعضاء المشمولة بهذه المجموعة. وكما يظهر في الفصل الثالث، أدناه، تحسن الميزان التجاري وكذلك الحسابات الجارية تحسنا كبيرا في غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٦. كما تحسن الوضع المالي لجميع هذه البلدان تحسنا هاما، وليس هناك من حاجة إلى تخفيض اتفاق الحكومة أو زيادة الضرائب، حسبما يظهر في الفصل الرابع. الواقع أن زيادة إيرادات النفط، التي تجاوزت ضخامتها التوقعات، أثاحت لبلدان مجلس التعاون الخليجي ان تزيد الإنفاق الحكومي بما يتجاوز المستويات المخططة، وابقاء إيرادات الضرائب عند مستوياتها المنخفضة جداً من الناحية النسبية، والتقليل رغم ذلك من عجز الميزانية، وتخفيف نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وكانت زيادة الإنفاق الحكومي، الرأسمالي والجاري على حد سواء، عاملاً رئيسياً في تعجيل التنمية الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٦، ويساهم إلى ذلك ان ازدياد ثقة القطاع الخاص بقدرة اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي ساهم في زيادة أنشطة الاستثمار والأنشطة الاقتصادية في هذه البلدان.

أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة، ومنها، مثلاً، الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن، فالرغم من ان إيرادات النفط لا تؤدي في هذه البلدان الدور المهيمن التي تؤديه في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، تظل هذه الإيرادات مصدراً رئيسياً لعائدات العملات الأجنبية، وهو أمر يحدث آثاراً إيجابية على حسابات ميزانها التجاري. كما ان ارتفاع إيرادات النفط وما يصاحبه من زيادة مباشرة وغير مباشرة في الأنشطة الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي يؤثر تأثيراً إيجابياً، ولو بطريقة غير مباشرة، في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وهذا التأثير يحصل خصوصاً من خلال تحويلات العمال المالية الى هذه البلدان، وهي التحويلات التي تجريها القوى العاملة المغتربة التابعة لهذه البلدان والعاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولهذا السبب، احدثت الزيادة الكبيرة في واردات النفط في عام ١٩٩٦ آثاراً ملحوظاً و إيجابياً على مستوى الأنشطة الاقتصادية في غالبية البلدان الأعضاء في الإسکوا.

### جيم- مشكلة البطالة

لا يزال ارتفاع معدلات البطالة مشكلة كبرى تواجه منطقة أعضاء الإسکوا، رغم ما يفاد به من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن الزيادة الصافية في الدخل الفردي المشار إليها أعلاه. ويصح هذا الأمر خصوصاً على الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة، التي اتسمت إجمالاً، خلال السنوات الماضية، بمعدل نمو سكاني مرتفع نسبياً وبازدياد عدد الملتحقين حديثاً بسوق العمل. وقد كانت هذه الظاهرة الأخيرة تتجاوز إلى حد بعيد القدرة الاقتصادية للبلدان المعنية على استيعابها. فقد

اتسمت هذه البلدان، طوال عدة سنوات، بوجود قوى عاملة تتزايد بمعدل أسرع من نمو اقتصاداتها. وبعبارة أخرى، لم تكن زيادة الطلب على القوى العاملة في هذه البلدان كافية لاستيعاب زيادة عرض القوى العاملة. وتفاقم الوضع إثر اتباع الحكومات سياسات ترمي إلى الحد من الإنفاق وتقليل عجز الميزانيات وتقليل التوظيف في القطاع العام. وعلاوة على ذلك، أصبحت فرص العمالة خارج المنطقة أثدر بوجه الإجمال.

وقد استقرت الأحوال على أن تكون حصة وظائف القطاع العام ضمن العدد الإجمالي للوظائف مرتفعة نسبياً في الكثير من بلدان الإسكوا. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، كانت حصة وظائف القطاع العام مرتفعة جداً، وكان من جهة، سبب ذلك، إدراك الحاجة إلى تأمين وظائف ذات أجور جيدة لجميع المواطنين المشمولين بقوة العمل، ومن جهة أخرى، الإلتزام بتقديم خدمات اجتماعية موسعة. وطوال عدة سنوات، اتّخذ من وظائف القطاع العام آلية لتوزيع عوائد النفط على المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، الذين كانوا يتلقون رواتب تفوق بعده أضعاف الرواتب المدفوعة في القطاع الخاص. وفي الكويت مثلاً، يستخدم القطاع العام ٩١ في المائة من المواطنين الموظفين، ويدفع رواتب تساوي ضعفي أو ثلاثة أضعاف الأجور الجاري دفعها في السوق<sup>(٥١)</sup>. وقد أضفت استراتيجيات التوظيف هذه على جزء كبير من حوافز الالتحاق بالقطاع الخاص، وأفضت إلى وجود قطاع عام يزيد عدد موظفيه مما يجب ويتصف بعدم الفعالية.

كما إن حصة وظائف القطاع العام ضمن العدد الإجمالي للوظائف مرتفعة على نحو مفرط في بعض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولاسيما الأردن ومصر واليمن. ففي الأردن، ازدادت وظائف الخدمة المدنية بمعدل سنوي متوسط قدره ٩ في المائة في عام ١٩٧٠، و ٥ في المائة في الثمانينات، فوصلت بحلول عام ١٩٨٧ إلى ٥٠ في المائة من إجمالي الوظائف<sup>(٥٢)</sup>. وقد أثرت تجزئة القوى العاملة هذه تبعاً لمحور القطاع الخاص/القطاع العام على نتائج التوظيف بطريقتين مختلفتين هما أنها: (أ) أقامت حاجزاً خطيراً في وجه تحرك القوى العاملة بين القطاعات، فأدت إلى تزايد عدد الموظفين على نحو مفرط وانخفاض الفعالية في القطاع العام؛ (ب) نجمت عنها استطاله فترات البطالة عند من كانوا يفضلون أن ينتظروا دورهم للحصول على الوظائف الحكومية بدلاً من أن يبحثوا عن وظيفة في مكان آخر.

ولم يكن ثمة مفر من أن تنتهي عادة الاعتماد على القطاع العام للتوظيف، وقد كان انتهاؤها نتيجة للإشباع المفرط الذي بلغه هذا القطاع ولنقص الأموال العامة الازمة لايجاد عدد هام من فرص التوظيف الجديدة. وبسبب انعدام فرص التوظيف الجديدة في القطاع العام، تفاقمت مشكلة البطالة في التسعينات في عدد كبير في الدول الأعضاء في الإسكوا.

وفي عام ١٩٩٦، أُفيد أن أعلى معدل بطالة في المنطقة سجل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أصاب ٢٨ في المائة من القوى العاملة هناك. ولو حُسبت العمالة المنقوصة أيضاً، لوصلت هذه

(٥١) البنك الدولي، هل تزدهر أوضاع العمال العرب في القرن الحادي والعشرين، أو سيفوتهم القطار؟، منظور إقليمي لتقرير عن التنمية في العالم - ١٩٩٥ (واشنطن العاصمة، حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٢١.

World Bank, Jordan, *Consolidating Economic Adjustment and Establishing the Base for Sustainable Growth*, volumes one and two (Washington, D.C., 1994).

(٥٢)

المعدلات، استناداً إلى التقديرات الأولية، إلى ٤٥ في المائة في الضفة الغربية و ٦٠ في المائة في قطاع غزة. ويعود وضع البطالة الخطير هذا إلى عدد من العوامل يشمل ممارسات إسرائيل في إغلاق حدودها وتدهور الوضع السياسي، وهما عاملان ساهما في تثبيط الاستثمار الخاص الأجنبي وفي تأجيل المشاريع الرئيسية لإعادة البناء. ويُجدر باللحظة أيضاً أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشهدان معدلات نمو سكانية مرتفعة جداً نسبياً.

أما في اليمن، فبالرغم من أن معدل البطالة كان في عام ١٩٩٦ أدنى من المعدل الذي أُفيد عنه بالنسبة إلى عام ١٩٩٥ (٢٥) في المائة من القوى العاملة مقابل ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٥)، ظل هذا المعدل مرتفعاً جداً. ولم يؤد ارتفاع معدل نمو القوى العاملة (ويقدر معدله السنوي المتوسط بـ ٢٥٪ في المائة)، ولا جهد الحكومة في تخفيض ما تدفعه من أجور، إلى المساعدة على تخفيض هذا المعدل. ويُنتظر أن يصل العدد الإجمالي للقادمين الجدد إلى سوق العمل في البلد إلى ٠٠٠ ٩٩١ خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠<sup>(٥٢)</sup>.

وفي الأردن ومصر، تُفيد التقديرات الأولية أيضاً بوجود معدل بطالة مرتفع نسبياً يناهز ١٣ في المائة<sup>(٥٤)</sup>. ومن المفيد أن يلاحظ هنا أن الاقتصاديين المصري والأردني يحتاجان إلى معدل نمو سنوي متوسط أدنى هو ٧ إلى ٨ في المائة لكي يتسع الاستيعاب التام لعدد الملتحقين الجدد بالقوى العاملة (التقدير هو ٠٠٠ ٥٠ لمصر و ٠٠٠ ٥٠ للأردن)، ولكي يتأتى تخفيض معدلات البطالة. وتعاني الجمهورية العربية السورية من بطالة مرتفعة، إلا أن معدل هذه البطالة هو أدنى من المعدلين المفad بهما بالنسبة إلى مصر والأردن.

وقد عمّلت عدة بلدان أعضاء في الإسكوا ذات اقتصادات أكثر تنوعاً، في إطار جهد بذلته لایجاد فرص عمل إضافية لرعاياها، إلى حظر استخدام الأجانب في عدد من الميادين الوظيفية. فعلى سبيل المثال، استصدرت حكومة الأردن في عام ١٩٩٦ قانوناً يحظر على العمال الأجانب، ابتداءً من عام ١٩٩٧، أن يعملوا في المهن الحرجة والأعمال التالية: المهن الطبية والهندسية، والإدارة، والمحاسبة، والطبع على الآلات الكاتبة، وأعمال السكرتارية، وأعمال المبيع، والحلقة، والزخرفة، والتعليم، ومحطات البنزين، وقيادة السيارات، والحراسة، وأعمال المراسلين. ويبدو أن ميادين التوظيف هذه قد حدّت على أنها ميادين يكثر فيها الرعايا العاطلون عن العمل والمتحلّون بالمؤهلات والمستعدون لشغل الوظائف الشاغرة المنشأة حديثاً. وعلى غرار ذلك، أمرت حكومة المملكة العربية السعودية مكاتب العمل في المملكة، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، بتعليق مفعول اجازات العمل الممنوحة للعمال الوافدين ضمن ١٤ مهنة، وذلك في محاولة للإسراع بإضفاء الطابع السعودي على القوى العاملة<sup>(٥٥)</sup>. وإضافة إلى

(٥٣) الحياة، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ص ٩.

(٥٤) في مصر، تُقدر المصادر الرسمية عدد العمال الذين كانوا عاطلين عن العمل في عام ١٩٩٦ بـ ١٥ مليون، فيكون معدل البطالة ٩٪ في المائة. لكن هناك مصادر أخرى تقدر معدل البطالة في مصر بمستويات أعلى من ذلك بكثير.

(٥٥) *Middle East Monitor*, January 1997, p. 3

ذلك، تلزم الآن الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية بزيادة عدد العمال السعوديين بين موظفيها بنسبة ٥ في المائة في العام، وإلا فررضاً عليها جزاءات<sup>(٥٦)</sup>.

ويعاني بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي أيضاً من البطالة بين سكانه الأصليين، وهو أمر ينطوي على شيء من التناقض الداخلي لأن هذه البلدان، جميعها، بلدان متقدمة للقوى العاملة. وهذه الظاهرة الجديدة نسبياً هي مثار انشغال لحكومات البلدان المذكورة، وتكمّن وراءها عدة عوامل تقع في طليعتها المرتقبات غير الواقعية للرعايا الذين يلتحقون بقوة العمل، ووجود عمال وافدين تدفع لهم أجور بخسفة، وسياسات الحكومة الرامية إلى كبح توسيع الوظائف في القطاع العام، وعدم التناسب الحالي بين نوع المؤهلات التي يملكونها الباحثون عن وظائف ونوع فرص العمل المتاحة في سوق العمل في هذه البلدان.

ويعتبر الآن توطين القوى العاملة (إحلال مواطنين محل العمال الأجانب) هدفاً إنمائياً في غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتقدم الخطة الإنمائية السادسة في المملكة العربية السعودية (٢٠٠٠-١٩٩٥) توضيحاً لسياسة إضفاء الطابع السعودي على القوى العاملة في المنطقة، فتبين أنه يُنتظر إحلال رعايا سعوديين محل الـ ٣١٩٥٠٠ عامل وافد، وذلك بحلول نهاية هذا العقد. كما أنّ البحرين وعمان حققنا فعلاً بعض التقدم في توطين قواهما العاملة، لكن هذا التقدم لا يزال محدوداً ومحصوراً، على نحو رئيسي، في القطاع العام. وفي القطاع الخاص، شملت هذه العملية حتى الآن بعض الوظائف الإدارية والمكتبية فقط. وسيتوقف نجاحها، إلى حد بعيد، على تمكين السكان الأصليين من اكتساب نوع التعليم والمهارات التقنية الذي يستجيب لمتطلبات سوق العمل خلال السنوات القادمة. وبلدان مجلس التعاون الخليجي تكشف الآن جهودها من أجل تعزيز التعليم والمهارات والقدرات لدى قواها العاملة الوطنية. فحكومة المملكة العربية السعودية تعتزم أن تزيد، في عام ١٩٩٧، اعتماداتها المرصودة لتعليم وتدريب رعاياها إلى ١١١ مليار دولار، وهي زيادة تتراوز بـ ٥٠ في المائة اعتماداً على مطالعات ملحوظة في الأداء الاقتصادي العام، وقد تكون استدامتها متعددة في الأجل الطويل.

وللبطالة المزمنة في منطقة الإسكوا عواقب اجتماعية خطيرة جداً. فالبطالة الزائدة تولد التهميش وغيره من العلل الاجتماعية، وتزيد من حدة الفقر وتباطئ المداخيل، وتتكبد العاطلين عن العمل كلفة بشرية مرتفعة من حيث تضاؤل الرفاه وفقدان الكرامة. وهذه العواقب تصبح اشكالية على وجه الخصوص بالنسبة إلى الشباب الملتحقين حديثاً بسوق العمل، الذين اكتشفوا، بعد سنين طويلة من التعليم، أنهم لا يستطيعون العثور على وظائف تعود عليهم بمداخيل ذات مستويات كافية. وعلى صعيد الأسرة، يمكن أن تؤدي البطالة أيضاً إلى انهيار العائلة، وإلى العمل القسري للأطفال والأمعان في تهميش الأسر الفقيرة. وهذا الإحساس بالتفاهة والإحباط يولد الإجرام وغيره من الأمراض الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى اضطراب اجتماعي وسياسي يمكن للجميع أن يعاني منها.

(٥٦) المرجع نفسه.

.Middle East Economic Survey, 6 January 1997, p. B2 (٥٧)

### دال- تناقص الضغوط التضخمية

بوجه الإجمال، كانت لمعدلات التضخم في غالبية بلدان الإسکوا مستويات مقبولة دولية في عام ١٩٩٦. لكن هذه المعدلات اتجهت، بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إلى أن تتجاوز بكثير الأرقام التي أفاد عنها بشأن بلدان مجلس التعاون الخليجي، حسبما يظهر في الجدول ١٦. فعلى سبيل المثال، كان معدل التضخم في الأردن، الذي قدر بـ ٦ في المائة واحتل المرتبة الدنيا بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يتخطى، رغم ذلك، أعلى معدل، (٤ في المائة)، قدر للامارات العربية المتحدة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٦.

#### الإطار -٥ العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة في منطقة الإسکوا في التسعينات

البلدان المتأثرة	العوامل التي ساهمت في مشكلة البطالة
بلدان مجلس التعاون الخليجي، الأردن، مصر، اليمن	<ul style="list-style-type: none"> <li>• العوامل السكانية المتعلقة بالطابع الشاب للسكان، الذين ولدوا أثناء فترة الازدهار الاقتصادي السريع في فترة السبعينيات ويبحثون عن وظائف في التسعينات.</li> <li>• هبوط الطلب على القوى العاملة نتيجة للانحسار الاقتصادي الذي تلا الهبوط الحاد في إيرادات النفط في عام ١٩٨٦.</li> </ul>
الجميع	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بالرغم من تكثيف الاستثمار في التعليم خلال العقدين الماضيين، تركزت الاستثمارات على النمو الكيمي لا على النمو النوعي. وتولد من ذلك عجز النظام التعليمي عن أن يفي وفاء كافياً بمتطلبات سوق العمل. وكانت النتيجة الصافية هي حصول عرض واسع النطاق لخريجي الجامعات الحاملين لمؤهلات لا تناسب متطلبات سوق العمل كما هي في التسعينات.</li> </ul>
بلدان مجلس التعاون الخليجي، الأردن، مصر، اليمن	<ul style="list-style-type: none"> <li>• سياسات الرخاء العامة التي اتبعتها غالبية الحكومات وأمنت استيعاب خريجي الجامعات وشعلتهم بمخططات ضمان سخية. وبحلول عام ١٩٩٠، كانت أكثرية القطاعات العامة قد وصلت إلى درجة الإشباع وهبط معدل الاستيعاب.</li> </ul>
الأردن، الجمهورية العربية السورية، مصر	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاعتماد الكبير على النزوح إلى بلدان الخليج باعتباره منفذًا للأيدي العاملة الأممية وكذلك للأيدي العاملة العالمية المهراء. وقد انعكس هذا الاتجاه بسبب العوامل السياسية وتتوفر أيدي عاملة ذات أجور أدنى، وافدة من شرق آسيا، ونجم عن ذلك ارتفاع البطالة بين هذه الفئات العمالية في التسعينات.</li> </ul>
بلدان مجلس التعاون الخليجي، الأردن، العراق، لبنان، العراق، مصر	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاعتماد الضخم على العمال المهاجرين لأداء الأعمال اليدوية والأعمال ذات الأجور المتدنية، وقد أدى ذلك برعايا البلد إلى الامتناع عن قبول هذه الوظائف.</li> <li>• الاجحاف اللاحق بالقطاع الزراعي، الذي كان هو القطاع المهيمن في استيعاب القوى العاملة قبل الازدهار النفطي السريع الذي حصل في السبعينيات واقتصر بأهمال تنمية المناطق الريفية.</li> </ul>
الجميع	<ul style="list-style-type: none"> <li>• انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة قبل الثمانينات، وارتفاعها بالتدرج بعد ذلك، مما ساهم في تنامي مشكلة البطالة.</li> </ul>
مصر	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الأثر القصير الأجل للشخصنة في شركات القطاع العام</li> </ul>

**الجدول ١٦ - معدل التضخم في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا  
(النسبة المئوية للتغير)**

البلد/المجموعة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
بلدان مجلس التعاون الخليجي			
البحرين	٠٩	١٠	٢٠
الكويت	٢٥	٢٧	٢٤
عمان	١٥	٢٠	٢٥
قطر	١٣	٣٠	١٨
المملكة العربية السعودية	٠٦	٤٩	١٢
الإمارات العربية المتحدة	٤٥	٥٠	٤٠
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	١٢٠	٥٥	٣٠
مصر	٨٢	٨٣	٧٢
الأردن	٣٦	٢٣	٦٧
لبنان	١١٥	١٤٠	٨٩
اليمن	١٢٠	٥٥	٣٠

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: بالنسبة إلى الكويت، يوضح أحدث المصادر الحكومية الرسمية أن معدل التضخم في البلد سجل ٧٢% في المائة في عام ١٩٩٥ و ٤٢% في المائة في عام ١٩٩٦. وبالنسبة إلى عُمان، أوضحت أحدث المصادر الحكومية الرسمية أن معدل التضخم في البلد سجل بنسبة ٣٣% في المائة سلبية في عام ١٩٩٥ ونسبة ٣٠% في المائة في عام ١٩٩٦.

(أ) تقديرات أولية أجرتها الإسكوا.

ومعدل التضخم في اليمن، وقد قدر بـ ٣٠% في المائة في عام ١٩٩٦، هو الأعلى بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ويُجدر بالmentionation ان هذا المعدل هو أدنى بكثير من معدل التضخم المذهلين، ١٢٠% في المائة و ٥٥% في المائة، اللذين سُجّل أولهما في عام ١٩٩٤ والثاني في عام ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، يُنتظر لمعدل التضخم في اليمن أن يستمر في الانخفاض حتى يصل إلى ١٠% في المائة في عام ١٩٩٧.<sup>(٥٨)</sup>

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، هبط معدل التضخم هبوطاً قوياً، من ٢٥% في المائة إلى ١٢% في المائة، بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. ويمكن تفسير هذا الهبوط بأنه نتيجة للانخفاض الحاد الذي حصل في القوة الشرائية لدى الشعب الفلسطيني في عام شهد معدلات بطالة مرتفعة جداً وهبوطاً عاماً في مستوى الأنشطة الاقتصادية.

وفي لبنان، تناقص التضخم في عام ١٩٩٦ إلى معدل يقدر بـ ٨٩% في المائة، وكان ١٤% في المائة في عام ١٩٩٥. وفي هذا الهبوط تتجلى السياسات النقدية الأشد محافظة التي ينتهجهها المصرف المركزي للبلد، كما يتجلى الانخفاض الحاصل في نمو الأنشطة الاقتصادية، واستمرار ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية في مقابل عملات أكثرية شركاء لبنان التجاريين.

وفي مصر، تبين التقديرات ان معدل التضخم تناقص الى ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد أن كان ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٥. ولعل هناك عاملين رئيسيين ساهما في هذا التناقص: الهبوط الحاصل، الى رقم قياسي من عجز الميزانية باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، واستخدام الحكومة لبيانات الخزينة، لتمويل عجز ميزانيتها بدلًا من زيادة المعرض النقدي. وهناك عامل ثالث ساهم في انخفاضِ معدل التضخم في مصر في عام ١٩٩٦، وهو قوة الجنيه المصري، التي ازدادت قيمتها ازيداداً كبيراً في مقابل عمارات عدة بلدان تشتري منها مصر وارداتها. وقد ساعد انخفاض أسعار الواردات على كبح ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.

وفي الأردن، كان معدل التضخم المقدر في عام ١٩٩٦، كما ذكر أعلاه، ٦ في المائة. ويمثل هذا المعدل زيادة بالنسبة الى معدل ٢٣ في المائة الذي أُفيد عنه بالنسبة الى عام ١٩٩٥. ويجد بالملاحظة هنا ان الحكومة الأردنية اتبعت، اجمالاً، سياسات نقدية ومالية محافظة. وكان مرد التصاعد في معدلات التضخم، بالدرجة الأولى، الى انخفاض مستوى الإعلانات التي قدمتها الحكومة في عام ١٩٩٦ في مجالات القمح والعلف والمياه والكهرباء.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، استمر كبح معدلات التضخم في عام ١٩٩٦. وقد تراوحت هذه المعدلات من ٤ في المائة في الامارات العربية المتحدة الى ٢١ في المائة فقط في المملكة العربية السعودية. وغالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي تتبع، تقليداً، سياسات نقدية محافظة. وجميع عمارات هذه البلدان، باستثناء الكويت، مثبتة على دولار الولايات المتحدة. وقد ساعد ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦، في مقابل عمارات اليابان وبلدان أوروبا الغربية، على الامعان في كبح معدلات التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما انخفضت أسعار الواردات التي تأتي من هؤلاء الشركاء التجاريين الرئيسيين. وعلاوة على ذلك، استطاعت الحكومات، بفضل الارتفاع الحاد في ايراداتها في عام ١٩٩٦، أن تؤجل اجراء تخفيضات اضافية في الإعلانات التي تقدم لمختلف السلع والخدمات التي تتلقى دعماً حكومياً، حسبما أشير اليه أعلاه.

#### هـ- المنظور القصير الأجل

تنوقف الآفاق الاقتصادية لمنطقة الإسکوا في عام ١٩٩٧ على ما يلي: (أ) أسعار النفط الدولية؛ (ب) استمرار تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية في البلدان الأعضاء؛ (ج) التطورات التي ستحصل في عملية السلام في الشرق الأوسط؛ (د) عودة العراق الى سوق النفط الدولي ورفع الجزاءات عنه. ومن المنتظر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الإسکوا في عام ١٩٩٧ بمعدل ٣٤ في المائة. وهذا المعدل، بالرغم من تدنيه عن معدل النمو الذي سُجّل في عام ١٩٩٦، والذي يُقدر بـ ٤ في المائة، سيظل، رغم ذلك، أعلى بكثير من معدل النمو الذي حقق في عام ١٩٩٥ وبلغ ٢٢ في المائة. كما انه سيكون كافياً لتحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد نسبته ٢ في المائة في المنطقة. ويضاف الى ذلك انه، بينما ينتظر للناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعة أن ينمو بنسبة ٣٩ في المائة، يتوقع للناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أن ينمو بنسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٧. وخلاصة القول أن الآفاق المفتوحة أمام منطقة الإسکوا بمجملها لا تزال ايجابية الى حد ما بالرغم من أنها، في عام ١٩٩٧، ليست بنفس الإشراق الذي كانت عليه في عام ١٩٩٦.

ويتوقع مختلف المحللين العاملين في مجال الطاقة هبوط أسعار النفط الدولية في عام ١٩٩٧ إلى رقم متوسط يقع بين الرقم الذي سجل في عام ١٩٩٥، وهو ١٦٨٦ دولاراً للبرميل، والرقم الذي سجل في عام ١٩٩٦، وهو ٢٠٢٩ دولاراً للبرميل<sup>(٥٩)</sup>. وهذا الهبوط المتوقع في أسعار النفط، وبالتالي في إيرادات النفط، سيؤثر تأثيراً سلبياً شديداً على بلدان مجلس التعاون الخليجي بأكثر من طريقة. فمن المُنتظر له أن يؤدي إلى انخفاض فوائض الميزان التجاري لهذه البلدان، وتَوْسُع عجز ميزانياتها، وتَدْنِي النمو في القطاعات غير النفطية. ولكن، بالرغم من ذلك، ستساهم الزيادات المخطط لاجرائها في الإنفاق الحكومي، الرأسمالي والجاري على حد سواء، في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، في النمو والتنمية الاقتصادية بين في عام ١٩٩٧. أما فيما يتعلق بالبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فالهبوط المتوقع حصوله في إيرادات النفط سيضعف أيضاً منظورات النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٧، ولو ضمن نطاق أصغر بكثير منه في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن المُنتظر، إلى ذلك، أن تؤدي التطورات الاقتصادية الإيجابية المرتقب حصولها في بعض هذه البلدان، ولا سيما مصر، إلى التعويض بوفرة عن الآثار السلبية الناجمة عن هبوط إيرادات النفط.

ويتوقع أيضاً أن يؤدي الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية إلى إضفاء تشريع اقتصادات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وهذا الأمر يصح خصوصاً على مصر، التي تتفقد بنجاح برنامج الإصلاح الهيكلية الذي بدأ به في عام ١٩٩١، والتي تستمرة في تحقيق نتائج إيجابية من حيث الأداء الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، يُنتَظر لاقتصاد مصر أن يستفيد من المناخ المؤاتي للأعمال الذي أوجده انخفاض عبء خدمة الديون الخارجية، ومن التشجيع الذي يُعطى للمستثمرين الأجانب. كما يُنتَظر للاقتصاد المصري أن ينفع من العقود التي أبرمت مع المستثمرين الأجانب خلال مؤتمر القمة الاقتصادية الثالث للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي عقد في عام ١٩٩٦، ومن الخطط الحكومية الطموحة التي ترمي إلى تنمية الصعيد المصري وسيئانه. أما بالنسبة إلى الأردن واليمن<sup>(٦٠)</sup>، فسيواصلان، بعد أن تناقصت أعباء خدمة ديونهما الخارجية، تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي. ويُنتَظر أن يتَعزز دور القطاع الخاص في كلا الاقتصادين. ويُنتَظر كذلك أن يستمر تحرير الاقتصاد وترويج دور القطاع الخاص في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في مجال السياحة.

وفي مصر، يُتوقع أن تَعْجَل خطى الخصخصة في عام ١٩٩٧، وأن يكتسب دور القطاع الخاص محلَّ أرفع. ويرتقب أيضاً تنفيذ تدابير الخصخصة في الأردن والبحرين وعمان والكويت. ولكن يُنتَظر لوتيرة الخصخصة في غالبية بلدان الإسکوا، باستثناء مصر، أن تبقى بطيئة جداً أو أن تجمد جموداً تاماً<sup>(٦١)</sup>.

(٥٩) تقدر توقعات الإسکوا الأسعار الدولية للنفط الخام بين ١٧٥ و ١٩ دولاراً للبرميل في عام ١٩٩٧.

(٦٠) وقع الأردن اتفاقاً مع نادي باريس للدائنين يقضي بإعادة جدولة ديون تبلغ ٣٠٨ مليون دولار وكانت مستحقة التسديد بين تموز/يوليو ١٩٩٦ وأيار/مايو ١٩٩٧. أما الآن فست Sidd هذه الديون على مدى ١٥ عاماً، ابتداء من حزيران/يونيو ١٩٩٩.

وقدَّرت الديون الخارجية لليمن، في عام ١٩٩٦، بـ ٨ مليارات دولار. وقرر نادي باريس إعادة جدولة هذه الديون، وقد يشطب ٦٧ في المائة من الديون المستحقة للدول الأعضاء فيها. ويُنتَظر لليمن، فوق ذلك، أن يتلقى ١ مليار دولار على شكل منح وقروض ميسرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال السنوات الثلاث القادمة.

(٦١) ليس لدى الجمهورية العربية السورية، مثلاً، أي خطط للخصوصة في المستقبل القريب.

ويمكن لاقتصادات المنطقة، ولاسيما اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والضفة الغربية وقطاع غزة، أن تنتفع من التطورات الإيجابية الحاصلة في عملية السلام في الشرق الأوسط. فهذه التطورات تشجع الاستثمار الأجنبي والم المحلي وتزيد ايرادات السياحة، وهذا بدوره يمكن أن يحدث آثاراً إيجابية جداً على قطاعي البناء والنقل، وأن يوجد، بالمثل، فرص عمل جديدة تمس الحاجة إليها. لكن انتكاسات عملية السلام في الشرق الأوسط ستعيق النمو والتنمية الاقتصاديين في المنطقة، وقد تعرض للخطر حياة سكانها.

ويؤذن تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء، المعقود مع الأمم المتحدة، بعودة العراق إلى سوق النفط الدولية. فهذا الاتفاق سيكون له آثار إيجابية هامة، ليس فقط على العراق وإنما أيضاً على البلدان المجاورة، وخصوصاً الأردن، التي كانت معتادة بيع جزء كبير من صادراتها إلى السوق العراقية قبل فرض جزاءات الأمم المتحدة. وقد تنتفع مصر ولبنان أيضاً من زيادة صادراتهما إلى العراق. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تستفيد بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي من التصدير وإعادة التصدير إلى العراق. وليس من المتوقع أن يكون لتنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء بين الأمم المتحدة والعراق آثار سلبية هامة على أسعار واردات النفط في البلدان المصدرة للنفط ضمن منطقة الإسكوا. فالاتفاق يسمح للعراق بتصدير ما قيمته ملياري دولار من النفط كل ستة أشهر. وهذا البليغ يساوي، في المتوسط، كمية من صادرات النفط ثمنها ١١ مليون دولار في اليوم. واستناداً إلى متوسط يبلغ ٢٠ دولاراً للبرميل في عام ١٩٩٦، سيسمح للعراق بتصدير ٥٠٠٠٠٠٠ برميل في اليوم. وحتى لو هبط سعر النفط خلال الأشهر التي يضعف فيها الطلب على النفط في عام ١٩٩٧ وتدنى إلى ١٥٥ دولاراً للبرميل، وسُمح وبالتالي للعراق أن يصدر نحو ٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم، فإن الأثر الذي سيحدث في سوق النفط الدولية سيكون محدوداً. وإذا سُمح للعراق بتصدير ٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم، فإن صادراته من النفط ستمثل ٢٨٪ في المائة فقط من حصة انتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط ، البالغة ٢٥٠٣٣ مليون برميل في اليوم، وأقل من ٥٪ في المائة من صادرات بلدان المنظمة المذكورة. ولذلك لا يتوقع أن يؤثر اتفاق النفط مقابل الغذاء تأثيراً سلبياً يذكر في ايرادات النفط التي تجنيها سائر البلدان المصدرة للنفط في المنطقة.

ولا يتوقع أن يطرأ تحسن كبير على مشكلة البطالة في منطقة الإسكندرية في عام ١٩٩٧، بالرغم من أنه يتوقع لقطاع السياحة في عدة بلدان، ولا سيما الأردن ومصر ولبنان، أن يفتح عدداً متزايداً من فرص العمل للقوى العاملة الماهرة وغير الماهرة على حد سواء. ويفترض في مشاريع التنمية الرئيسية في صعيد مصر وسيناء، مقتربة بازدياد دينامية القطاع الخاص، أن تستوعب جزءاً كبيراً من الملتحقين حديثاً بسوق العمل في مصر في عام ١٩٩٧.

وستبقى معدلات التضخم تحت التحكم في غالبية بلدان الإسکوا. وستواصل بلدان مجلس التعاون الخليجي تسجيل بعض أدنى معدلات التضخم في العالم. ويُتوقع لمعدلات التضخم أن تتراوح بين ٤ في المائة في الإمارات العربية المتحدة و ١ في العائد في المملكة العربية السعودية. وبفضل استمرار قوة دولار الولايات المتحدة، الذي ثبتت عليه قيمة الغالبية من عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي، سيتواصل كبح الضغوط التضخمية الواقع على الواردات، ولاسيما الواردات الآتية من معظم البلدان الأوروبية والآسيوية. وبين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يُتوقع أن يحصل أقوى انخفاض لمعدلات التضخم في العراق، الذي سينتفع من زيادة ملحوظة في قيمة عملته نتيجة لاتفاق النفط مقابل الغذاء. ويُتوقع أيضاً أن تهبط معدلات التضخم في الأردن ومصر واليمن.

### ثالثاً- تطورات التجارة الدولية والمدفوعات

لقد سجلت بعض التطورات الإيجابية في منطقة الإسکوا في مجال التجارة وميزان المدفوعات في عام ١٩٩٦. وتفيد البيانات والتقديرات الأولية بأن الارتفاع الذي حصل في أسعار واردات النفط في عام ١٩٩٦ كان له أثر هام على الصادرات والواردات. وقد سجل النمو الاقتصادي العام وصادرات المنتجات غير النفطية، جميعها، أرقاماً إيجابية. ويُنتَظر، استناداً إلى توقعات أسعار النفط لعام ١٩٩٥، المترادفة بين ١٧٥ و ١٩ دولاراً للبرميل، أن يطرأ انخفاض بسيط في عام ١٩٩٧ على الميزان التجاري للمنطقة بمجملها. ويُنتَظر أيضاً لارتفاع قيمة الواردات أن يتجاوز ارتفاع قيمة الصادرات بهامش صغير.

واستمرت عدة بلدان أعضاء في الإسکوا في اصلاحاتها الاقتصادية، استعداداً لدخول منظمة التجارة العالمية. وتضمنت التدابير المتخذة في إطار هذا الاصلاح تدابير متصلة بالتجارة، منها، مثلاً، تخفيض التعريفات الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية والتوحيد القياسي للضرائب، وفي بعض البلدان تطبق معدلات الضريبة نفسها على الشركات الأجنبية والمحليّة. وفي عام ١٩٩٦، انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى البحرين وقطر والكويت ومصر في عضوية المنظمة المذكورة. كما طلب كل من الأردن والمملكة العربية السعودية اكتساب عضويتها؛ وتنتظر عُمان، التي لها في الوقت الحاضر مركز مراقب، وكذلك الجمهورية العربية السورية ولبنان، في مسألة العضوية. ويرتقب أن يكون لعضوية منظمة التجارة الدولية، أجمالاً، أثر مؤات على الأداء التجاري. وفي الوقت نفسه، تجري بعض بلدان الإسکوا مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن إبرام اتفاق الشراكة، على نسق ما يجري مع سائر بلدان البحر المتوسط. وتُبذل، بالإضافة إلى ذلك، مساعٍ من أجل عقد اتفاق تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان مجلس التعاون الخليجي. وبين سائر التطورات الهامة التي حصلت في عام ١٩٩٦، هناك، أخيراً، عودة صندوق النقد العربي إلى الأخذ بفكرة إنشاء اتحاد نقدٍ عربي.

#### ألف- الأداء التجاري العام

##### ١- الصادرات

قدّر أن صادرات منطقة الإسکوا مجتمعة اردادت بنسبة ١٥٦ في المائة خلال عام ١٩٩٦، حسبما يظهر في الجدول ١٧. وبلغت صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي ١١٨ مليار دولار في عام ١٩٩٦، فكانت حصتها ضمن إجمالي صادرات المنطقة ٨٩ في المائة، تمثل زيادة بنسبة ١٧ في المائة خلال العام نفسه. وكان مرد الزيادة، خصوصاً، إلى ارتفاع أسعار النفط، ولاسيما خلال النصف الثاني من العام. وفيما يتعلق ب الصادرات من منطقة الإسکوا بمجملها، يتوقع أن يطرأ زيادة طفيفة على الصادرات الإجمالية للمنطقة إذا بقيت أسعار النفط تتراوح بين ١٧٥ و ١٩ دولاراً للبرميل في عام ١٩٩٧، وإذا حصلت زيادة طفيفة في صادرات النفط الخام. أما الزيادة المتوقعة حصولها في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي فهي ٢٢% في المائة. ويُتوقع للواردات أن تزداد بنسبة ٥٦% في المائة، بحيث تحدث هبوطاً ضئيلاً في الميزان التجاري.

وفيما يتصل ب الصادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يقدر أن هذه الصادرات زالت من ١٤ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى قرابة ١٥ ملياراً في عام ١٩٩٦. وقد ساهم في هذه الزيادة اجتماع عوامل منها الإصلاح الاقتصادي الموجه نحو التصدير، وارتفاع أسعار النفط، وإنفاذ اتفاق النفط

**الجدول ١٧ - منطقة الإسكوا: التدفقات التجارية العامة، ١٩٩٥-١٩٩٧ (بملايين الدولارات الأمريكية)**

		الصادرات (ف-وب)			المنطقة الإسكوا
النسبة المئوية للتغير ١٩٩٦-١٩٩٥	١٩٩٧-١٩٩٦	(١) ١٩٩٧	(٢) ١٩٩٦	١٩٩٥	
٦١	١٥٦	١٤١١٤٠	١٣٢٩٦٦	١١٥٠٢٦	مجلس التعاون الخليجي
٢٢	١٧٠	١٢٠٦٠٠	١١٨٠٠٠	١٠٠٨٥١	البحرين
٢٢	١٠٦	٤٦٥٠	٤٥٠٠	٤١١٣	الكويت
٣٩	١٩٠	١٦٠٠٠	١٥٤٠٠	١٢٩٤٥	عمان
١٥	١٣٨	٦٦٠٠	٦٥٠٠	٥٧١٢	قطر
٢٦	١٤٦	٣٩٥٠	٣٨٥٠	٣٣٦٠	المملكة العربية السعودية
١١	١٨٨	٥٦٠٠٠	٥٥٤٠٠	٤٦٦٢٠	الإمارات العربية المتحدة
٣٤	١٤٩	٣٣٤٠٠	٣٢٣٠٠	٢٨١٠٠	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٣٧٢	٥٦	٢٠٥٤٠	١٤٩٦٦	١٤١٧٥	مصر
١٨٢	٥٨-	٥٢٠٠	٤٤٠٠	٤٦٧٠	العراق
٩١٨	١٤	٤٣٠٠	٤٢٥	٤١٩	الأردن
١٥٨	٧٤	٢٢٠٠	١٩٠٠	١٧٦٩	لبنان
٢٠٠	٢٢٠	١٢٠٠	١٠٠٠	٨٢٠	الضفة الغربية وقطاع غزة
١٠٠	٢٠٠-	٤٤٠	٤٠٠	٥٠٠	الجمهورية العربية السورية
٥٦	١٦٩	٤٩٠٠	٤٦٤١	٣٩٧٠	اليمن
٤٥	٨٥	٢٣٠٠	٢٢٠٠	٢٠٢٧	
النسبة المئوية للتغير		الواردات (سيف)			المنطقة الإسكوا
٧٠	٩١	١٠٨٩٦٢	١٠١٨٤٤	٩٣٣٤٢	مجلس التعاون الخليجي
٦٥	٦٩	٧١٩٠٠	٦٧٥٣١	٦٣١٧٦	البحرين
٦٨	٥٨	٤٢٠٠	٣٩٣١	٣٧١٦	الكويت
٦٥	٧٨	٨٢٠٠	٧٧٠٠	٧١٤٤	عمان
٢٠	١١٢	٥١٠٠	٥٠٠٠	٤٤٩٦	قطر
٥٦	٢٩	١٩٠٠	١٨٠٠	١٧٥٠	المملكة العربية السعودية
٣٤	٤١	٢٧٠٠٠	٢٦١٠٠	٢٥٠٧٠	الإمارات العربية المتحدة
١٠٩	٩٥	٢٥٥٠٠	٢٣٠٠٠	٢١٠٠٠	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٨٠	١٣٧	٣٧٠٦٢	٣٤٣١٤	٣٠١٦٦	مصر
٣٧	١٠١	١٤٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٢٦٧	العراق
١١٣	٣٠	١٣٠٠	٦١٠	٦٠٨	الأردن
٥٥	٨٢	٤٢٠٠	٤٠٠٠	٣٦٩٧	لبنان
١١٨	٢٧٦	٧٦٠٠	٦٨٠٠	٥٣٢٩	الضفة الغربية وقطاع غزة
١١١	٩١	٢٠٠٠	١٨٠٠	١٦٥٠	الجمهورية العربية السورية
٢٠	١٤٧	٥٤٠٠	٥٢٩٥	٤٦١٦	اليمن
١١٠	١٥٥	٢٥٦٢	٢٣٠٩	١٩٩٩	

المصادر: نشرة الأمم المتحدة Monetary Bulletin of Statistics، اعداد مختلفة؛ و Middle East Monitor، اعداد مختلفة.

- (أ) تقديرات أجرتها الإسكوا:
- (ب) توقعات الإسكوا.

مقابل الغذاء بالنسبة إلى العراق. ويتوقع أن تزداد صادرات هذه المجموعة، في عام ١٩٩٧، بنسبة ٣٧ في المائة، والواردات بنسبة ٨ في المائة.

وعلى الصعيد القطري، سجلت الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية أعلى زيادات للصادرات ضمن بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٩٦، ويُقدر أن صادرات هذه البلدان ارداًت بنسبة ١٩ في المائة بالنسبة للأولى و ١٨٨ في المائة بالنسبة للثانية و ١٤٩ في المائة بالنسبة للثالثة. وحسبما لوحظ آنفًا (الجدول ١٥)، استفادت الكويت كثيراً من ارتفاع أسعار النفط، وازدادت صادراتها منه من ٢٠ ملايين دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يقدر بـ ١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٦. ويتوقع لصادرات هذا البلد أن تستمر في الارتفاع بنسبة ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٧. وكان مرد الزيادة الهامة التي حصلت في صادرات المملكة العربية السعودية: من ٦٦٤ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٤٥٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦، إلى ارتفاع أسعار النفط وكذلك، جزئياً إلى ارتفاع الصادرات من البتروكيميائيات والصادرات غير النفطية. ويتوقع لصادرات المملكة العربية السعودية أن ترتفع في عام ١٩٩٧ ارتفاعاً بسيطاً فقط، بحيث تبلغ ٥٦ مليار دولار.

وشهدت الإمارات العربية المتحدة نمواً متواصلاً في صادرات القطاع غير النفطي، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع المعادة التصدير والمنسوجات. وقد ازدادت الصادرات الإجمالية بنسبة ١٤٩ في المائة في عام ١٩٩٦، وارتفعت قيمتها من ١١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يُقدر بـ ٣٢٣ مليار دولار. وساهم في هذه الزيادة ارتفاع حجم الصادرات الموجهة إلى جنوب شرق آسيا. ويتوقع لصادرات المنتجات غير النفطية، وضمنها المنسوجات، أن تستمر في الارتفاع، الذي ساهم، إلى جانب الزيادة الطفيفة التي طرأت على إيرادات النفط، في حصول الزيادة المتوقعة البالغة ٤٣ في المائة من صادرات البلد. ويجدر باللاحظ أنه يُحتمل للأداء التصديرى أن يتأثر على نحو مؤاتٍ بعده تطورات حاصلة في الإمارات العربية المتحدة. وهذه التطورات تتضمن التوسيع الذي أُجري مؤخراً لمصنع الألومنيوم ولصادرات الألومنيوم إلى اليابان، وإنشاء مركز تخزين دولي للنفط والأغذية والمعادن الكريمة والسلع الأساسية؛ ومواصلة انتهاج السياسات الاقتصادية المتطلعة نحو الخارج، وضمنها إقامة نظام للتبادل الحر؛ وتشجيع القطاع الخاص، والاستثمار في الهياكل الأساسية.

وازدادت صادرات عُمان وقطر خلال عام ١٩٩٦ بنسبة ١٣٨ في المائة للأولى و ٤٦ في المائة للثانية. وازدادت صادرات عُمان من ٧٥ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يُقدر بـ ٦٥ مليارات دولار في السنة التالية، بينما ارتفعت صادرات قطر من ٤٣ مليارات دولار إلى ٣٨٥ مليارات دولار خلال العام نفسه. وتُظهر التوقعات الخاصة بعام ١٩٩٧ ارتفاع صادرات هذين البلدين بنسبة ١٥ في المائة للأول و ٢٦ في المائة للثاني. ويُنتظر لعمان أن تستفيد من صندوق أنشئ مؤخراً بالاشتراك مع الأردن ومستثمرين أجانب وسيركز على إجراء الاستثمارات الموجهة نحو التصدير في عُمان والأردن، وذلك في قطاعي الصناعة والزراعة. ووَقَعَتْ عُمان عدداً من العقود الخاصة بالغاز ستُنفَّذ خلال الأعوام القليلة المقبلة. كما أنها تواصل بذل جهودها من أجل توسيع انتاجها للنفط، وقد تحقق زيادة في هذا الانتاج تفوق ١٠ في المائة بحلول العام ٢٠٠٠. وفي الوقت الحاضر يصدر هذا البلد الأسمدة إلى الهند، وتشترك شركة مصفاة نفط عُمان مع مستثمرين هنود في إنشاء مرافق تبلغ قيمتها مليار دولار. وتواصل قطر برنامجها الواسع النطاق لتنمية الغاز، الذي سيساهم في زيادة الصادرات إلى حين انقضاء فترة طويلة من القرن القادم. لكن آفاق التصدير في هذين البلدين مرهونة، إلى حد بعيد، بأسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية.

وفي البحرين، ازدادت الصادرات بنسبة تقدّر بـ ٦٠% في المائة في عام ١٩٩٦، وكانت قيمتها ٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٥، ثم ارتفعت إلى ٥٤ مليارات في عام ١٩٩٦. وقد نجم ذلك، على نحوٍ رئيسيٍّ، عن الزيادات الحاصلة في صادرات الألومنيوم وعن القرار الذي اتخذه المملكة العربية السعودية بنقل جميع ايرادات حقل النفط في أبو سعفة إلى البحرين، بعد أن كان البلدان يتشاركانها. ويُتوقع لصادرات البحرين أن تزداد بنسبة ٢٢% في المائة في عام ١٩٩٧.

وفي البلدان الأعضاء في الإسكتوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً (باستثناء العراق)، سجّل لبنان أعلى نسبة مئوية لزيادة الصادرات، إذ قدّر أن صادراته في عام ١٩٩٦ تجاوزت بـ ٢٢% في المائة ما كانت عليه في السنة السابقة، ووصلت إلى ١ مليار دولار؛ ويُنتظر لها أن تزداد بنسبة ٢٠% في المائة أخرى في عام ١٩٩٧. وقد ساهمت عدة عوامل في توسيع صادرات لبنان: استمرار السلم، والسياسات الموجهة نحو الخارج؛ وتخفيض لبنان للضرائب، المنخفضة فعلاً، التي يفرضها على الاستثمار الأجنبي، إلى ما أقصاه ١٠% في المائة على الإيرادات الفردية وأيرادات الشركات، إضافة إلى عدم وجود ضرائب وقيود على تحركات الأموال، وإنفاذ قوانين سرية المصادر.

ويُستفاد من أرقام التصدير الرسمية أن صادرات الجمهورية العربية السورية ازدادت من نحو ٣٩٧ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٦٤٠ مليارات دولار في عام ١٩٩٦، أي بنسبة ٦٩% في المائة. لكن القسم الأكبر من هذه الزيادة حصل في النفط والمواد الخام، ودعمته زيادة أسعار النفط. ولا تزال الصادرات غير النفطية تتأثر تأثراً سلبياً بعوامل كثيرة. ولعل القيود المفروضة على أسعار الصرف هي أحد هذه العوامل، بالرغم من أن الأسعار عَدلت بعض الشيء خلال عام ١٩٩٦. ومؤخراً، أعلن بعض المسؤولين أن الجمهورية العربية السورية ستوحد سعر الصرف فيها بالتدريج على مدى السنوات القليلة المقبلة. ويُتوقع لصادرات الجمهورية العربية السورية أن تزداد بنسبة ٥٦% في المائة في عام ١٩٩٧.

وكانت الزيادات الحاصلة في صادرات اليمن: من ٢٧٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يُقدر بـ ٢٢٠ مليار دولار في السنة التالية، مساوية لزيادة تبلغ ٨٥% في المائة خلال عام ١٩٩٦. ويُجدر باللحظة أن هذه المعدلات قد تكون أعلى من ذلك. فهناك صعوبات في تسجيل احصاءات دقيقة عن القطاع غير الرسمي، الذي هو واسع النطاق في اليمن. ويُنتظر لصادرات هذا البلد أن تزداد بنسبة ٤٥% في المائة، بحيث تصل إلى ٣٢٠ مليار دولار، في عام ١٩٩٧. وتحقق صادرات النفط أكثر من ٨٠% في المائة من ايرادات التصدير في اليمن. ويُتوقع أن تؤدي خطط تنمية عدن، الرامية إلى جعلها منطقة تجارة حرة تضم مرفق موانيئيًّا من مستوى رفيع، إلى زيادة الصادرات في المستقبل.

وكانت الزيادة الحاصلة في صادرات الأردن في عام ١٩٩٦، والمقدّرة بـ ٧٤% في المائة، أدنى بكثير منها في السنة الماضية. وفي عام ١٩٩٥، ازدادت الصادرات بنسبة ٢٦% في المائة. وعزى هذا الهبوط في معدل الزيادة إلى الصعوبات التي ترتبط بالحدود والتي تؤثر تأثيراً ضاراً بالتجارة مع إسرائيل والضفة الغربية. وكان يمكن للدينار الأردني القوي، الذي تدعمه معدلات فائدة عالية نسبياً، أن يقف حجر عثرة في وجه صادرات الأردن ويُثبط تدفق رؤوس الأموال إلى سوق عمان المالي. وقد قُدرت قيمة الصادرات بـ ١٩١ مليار دولار في عام ١٩٩٦، ولكن يُتوقع أن يرتفع هذا الرقم، إذا خففت القيود، إلى ٢٢٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، يُنتظر للجهود التي تبذل من أجل تحسين البيئة التنافسية أن تشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأردن. ومؤخراً، أعلن الأردن، في إطار جهوده الرامية إلى جعل صادراته أقدر على التنافس في الأسواق الدولية، تخفيض رسوم

التحميم وتكليف الشحن في موانته بتسبيه ٥٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، يجري الآن بناء مراافق مرافقية جديدة يتوقع لها أن تسهل التصدير من الأردن، ولا سيما تصدير الأسمدة. ويُنتظر كذلك أن ينفع الأردن من اتفاق النفط مقابل الغذاء الذي عقدته الأمم المتحدة مع العراق، وقد سمحت الأمم المتحدة للشركات الأردنية، في مطلع عام ١٩٩٧، ببيع سلع إلى العراق تبلغ قيمتها ٢٦ مليون دولار.

واستمر فرض جزاءات الأمم المتحدة الاقتصادية على العراق في عام ١٩٩٦، لكن اتفاق النفط مقابل الغذاء، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، يسمح لهذا البلد بتصدير نفط بقيمة ملياري دولار كل ستة أشهر. ولذلك يتوقع أن تزداد صادرات العراق بأكثر من ٩٠٠ في المائة، بحيث تصل إلى ٣٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٧. ومؤخراً طلب العراق مضاعفة هذا المبلغ استناداً إلى الاحتياجات الإنسانية، وإذا أقر الطلب فسيكون ذلك دعماً إضافياً للتجارة في عام ١٩٩٧.

وشهدت مصر انخفاضاً بنسبة ٨٥ في المائة في صادراتها. وكان السبب الرئيسي لذلك حصول هبوط في الصادرات غير النفطية. وقد هبطت قيمة الصادرات الإجمالية من ٦٧٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٤٤ مليارات دولار في السنة التالية، بالرغم من ارتفاع أسعار النفط. ويشكل النفط ومنتجاته قرابة ٤٠ في المائة من صادرات مصر الإجمالية. وكان من العوامل الرئيسية لهذا الهبوط انخفاض صادرات المنتسوجات. لكن التوقعات الخاصة بعام ١٩٩٧ تُظهر صادرات مصر مزدادة بنسبة ١٨ في المائة تقريباً، بحيث تصل إلى ٢٥ مليارات دولار. ويُحتمل أن يتأثر أداء التجارة، على نحو مؤاتٍ، باستمرار عملية الخصخصة.

وتوضح التقديرات الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة أن الصادرات تأثرت تأثراً سلبياً بالقيود القاسية التي فرضتها إسرائيل على حركة البضائع والناس خلال عام ١٩٩٦، إذ هبطت بنسبة ٢٠ في المائة. وقد منع تصدير البضائع، ليس فقط إلى إسرائيل، بل كذلك إلى الأردن ومصر وإلى خارج المنطقة. وتبيّن التوقعات الخاصة بعام ١٩٩٧، التي تستند إلى مقدمة مفادها أن هذه القيود سترفع، أن صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة ستزداد بنسبة ١٠ في المائة.

## ٢- الواردات

توضّح التقديرات الأولى الخاصة بأداء واردات المنطقة، أن هذه الواردات ازدادت بنسبة تقارب ٩ في المائة: من ٣٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٣٨ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وبلغت القيمة الإجمالية لواردات بلدان مجلس التعاون الخليجي ٦٧٥ مليار دولار، مثلث ٦٦٣ في المائة من إجمالي واردات المنطقة وقاربت ٧٥ في المائة من الإيرادات النفطية لهذه البلدان، التي قدرت بـ ٨٩٩ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وكان مرد ذلك إلى زيادة جميع بلدان هذه المجموعة لوارداتها. وقد تراوحت هذه الزيادات من ٢١ إلى ١١ في المائة في عُمان إلى ٢٩ في المائة في قطر. وازدادت واردات البلدان الأعضاء في الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة ٧٣ في المائة خلال عام ١٩٩٦: من ١٧ إلى ٣٠ إلى ما يُقدر بـ ٣١٤ مليار دولار. وفيما خلا العراق، الذي يُستثنى للأسباب المذكورة آنفاً، زالت واردات كلٍّ من بلدان هذه المجموعة زيادة كبيرة: من ٢٧٦ في المائة في لبنان إلى ٨٢ في المائة في الأردن.

وعلى الصعيد القطري، سُجلت أضخم نسبة مئوية لزيادات الواردات، ضمن مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، لإمارات العربية المتحدة والكويت: ٩٥ في المائة للأولى و ٨٧ في المائة للثانية.

فوارات الامارات العربية المتحدة ازدادت من ٢١ مليار دولار الى ما يقدر بـ ٢٣ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. ويُنتظر لها أن تنمو الى ٢٥٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧. كما يُنتظر تصادرات الكويت أن تزداد من ٧٧ مليارات دولار في عام ١٩٩٦ الى ٨٢ مليارات دولار في عام ١٩٩٧، أي بنسبة ٦٥٪ في المائة. وشهدت المملكة العربية السعودية ازدياد وارداتها بنسبة ٤٠٪ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٥، وكان من أسباب ذلك ازدياد الإنفاق الحكومي الذي حصل عندما تجاوزت ايرادات النفط ما كان متوقعاً خلال النصف الثاني من العام. والواقع أن ارتفاع قيمة الدولار، الذي ثبتت عليه قيمة الريال السعودي، في مقابل غالبية العملات خلال عام ١٩٩٦ أدى الى انخفاض أسعار الواردات المشتراء من اوروبا وسائر البلدان. وقد ازدادت واردات المملكة العربية السعودية، التي بلغت قيمتها الإجمالية ٢٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥، الى ما يقدر بـ ٢٦١ مليار دولار في عام ١٩٩٦، ويُتوقع لها أن تزداد الى ٢٧ مليار دولار في عام ١٩٩٧.

وازدات واردات اليمن والجمهورية العربية السورية ومصر بنسبة ١٥٪ في المائة للأول و١٤٪ في المائة للثانية و ١٠٪ في المائة للثالثة في عام ١٩٩٦. وفي اليمن، ازدات قيمة الواردات من ١٩٩٩ ١ مليار دولار إلى ما يقدر بـ ٣٠٩٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، ويتوقع لها أن تزداد بنسبة إضافية قدرها ١١٪ في المائة في عام ١٩٩٧، بحيث تصل إلى ٥٢٢٥ مليون دولار. وشهدت الجمهورية العربية السورية ارتفاعاً كبيراً في الواردات: من ٤٦١٦ مليون دولار إلى ٩٥٢٩٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، ولكن يُنتظر للواردات أن تزداد بمعدل أدنى، هو ٢٪ في المائة، في عام ١٩٩٧. ويمكن أن تكون الزيادة الحاصلة في واردات مصر خلال عام ١٩٩٦ قد تأثرت بانخفاض الرسوم الجمركية. وفي تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٦، أعلنت مصر تخفيضاً عاماً للرسوم الجمركية على الواردات تراوح من ١٠٪ إلى ١٥٪ في المائة. إلا أن الرسوم الجمركية المفروضة على الكماليات لاتزال عالية: ٣٥٪ في المائة. وتُظهر السجلات الرسمية المتعلقة بالأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٦ أن الواردات ازدانت بنسبة ٣٪ في المائة عن الفترة المقابلة من عام ١٩٩٥. وبالنسبة للعام كله، تُظهر التقديرات أن قيمة واردات مصر زالت من ٦٢٢٦٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١٣٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، وينتظر لها أن تصل إلى ١٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧. وازدات واردات السلع الإنتاجية بنسبة ٣٠٪ في المائة خلال عام ١٩٩٦، وكانت الشركات المخصصة حديثاً، العاملة في صناعات التكرير والفولاذ والإسمنت، هي التي اشتهرت القسم الأكبر من التجهيزات (٦٢).

وشهدت الضفة الغربية وقطاع غزة زيادة في الواردات قدرت بـ ٩% في المائة. ورداً على القيود التي فرضتها إسرائيل على حركة السلع والناس من المنطقة، أعلنت السلطة الفلسطينية عدداً من القيود التجارية التي ستُنفَذ بالتدريج وبمرونة خلال عام ١٩٩٧. وبيوجه الخصوص، منع التجار الاسرائيليون من بيع بعض أصناف السيارات والسيارات والسجاير في مناطق الحكم الذاتي. وكان الهدف من هذه التدابير مساندة الشركات التي يملكها فلسطينيون. وتقدر التوقعات الخاصة بعام ١٩٩٦ أن قيمة واردات الضفة الغربية وقطاع غزة ستبلغ ٢ مليار دولار، تمثل زيادة بنسبة ١١% في المائة عن مستويات عام ١٩٩٥، وتستند إلى افتراض مفاده أن القيود ستُخفَف.

ويمكن أن يكون برنامج تحرير الاقتصاد في الأردن، الذي تضمن تخفيض بعض معدلات التعريفات الجمركية، قد ساهم في ارتفاع مستوى الواردات. ويمكن أيضاً أن يكون دعم سعر صرف العملة الأردنية قد ساهم، هو أيضاً، في ارتفاع مستويات الواردات خلال عام ١٩٩٦. وتشير الدلائل إلى، أن

هذه السياسة ستستمر في عام ١٩٩٧. ويتوقع لواردات الأردن، التي ازدادت قيمتها من ٧ر٣ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يُقدر بـ ٤ مليارات دولار في السنة التالية، أن تصل قيمتها إلى ٢٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٧، وهي زيادة بنسبة ٥ في المائة. وينظر هذا البلد، في الوقت الحاضر، في تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف الحاجز غير الجمركي التي منها، مثلاً، الإجراءات الجمركية المعقدة. ويُتوقع لهذه القطاعات أن تساهم في تحقيق الزيادة المنتظرة في الصادرات. وقد شملت تخفيضات الرسوم الجمركية المليبوسات، والأحذية، ومواد التجميل، ومواد التنظيف، والسيجائر، وكذلك الجبن والشاي والبن. كما خففت الرسوم الجمركية المفروضة على السيارات بنسبة ٤٠ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويُتوقع لهذه التخفيضات وتدابير الترشيد أن تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج التي تتکبدّها الصناعات المحلية، عن طريق الإلغاء التام للرسوم الجمركية المفروضة على مواد خام وسلع انتاجية وتكنولوجيات عالمية مختلفة.

ويُقدر أن الميزان التجاري للمنطقة سجل في عام ١٩٩٦ فائضاً بقيمة ١ر٣١ مليار دولار، أي بزيادة تقارب ٤٣٥ في المائة عن الـ ٢١٧ مليار دولار التي سجلت في السنة السابقة. وقد نتج ذلك، على نحو رئيسي، من ارتفاع أسعار النفط ومن كون الصادرات تجاوزت الواردات في عام ١٩٩٦. وشهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة بنسبة ٣٤ في المائة في فائض ميزانها التجاري، بلغت قيمتها الإجمالية ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٦ مقابل ٣٧٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥. إلا أن بلدان الإسکوا ذات الاقتصادات الأكثـر تنوعاً شهـدت عـجزـاً في مـيزـانـهاـ التجـارـيـ الإـجمـالـيـ بلـغـ ١٩٣ مليـارـ دـولـارـ، وـهـوـ مـلـغـ أـكـبـرـ بـكـثـيرـ مـنـ الإـجمـالـيـ السـابـقـ الذـيـ كـانـ ١٦ مليـارـ دـولـارـ، لأنـ الـوارـدـاتـ تـجاـوزـتـ الصـادرـاتـ فيـ جـمـيعـ بـلـدانـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ باـسـتـثـنـاءـ العـرـاقـ. وـتـوـضـعـ التـقـدـيرـاتـ الـخـاصـةـ بـعـامـ ١٩٩٧ـ أـنـ فـائـضـ الـمـيزـانـ التجـارـيـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـمـنـطـقـةـ بـمـجـمـلـهـاـ سـيـزـادـاـ قـلـيلـاـ:ـ إـلـىـ ٢٢ مليـارـ دـولـارـ. وـيـنـتـظـرـ لـبـلـدانـ مـجـلـسـ التـعـاوـنـ الـخـلـيـجيـ أـنـ تـسـجـلـ هـبـوـطـاـ طـفـيـلـاـ فـيـ فـائـضـ مـيزـانـهاـ التجـارـيـ الإـجمـالـيـ:ـ إـلـىـ ٧٤ مليـارـ دـولـارـ، بـيـنـماـ يـنـتـظـرـ لـبـلـدانـ الإـسـكـواـ ذاتـ الـإـقـتـصـادـاتـ الـأـكـثـرـ تـنـوـعاـ،ـ أـنـ تـسـجـلـ هـبـوـطـاـ بـسـيـطـاـ فـيـ مـيزـانـهاـ التجـارـيـ،ـ الذـيـ سـيـزـادـ عـجزـهـ إـلـىـ ١٦ مليـارـ دـولـارـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـجـمـوـعـةـ كـلـهاـ.

### ٣- نسبة الصادرات إلى الواردات

تحسن قدرة المنطقة على تمويل وارداتها من عائدات صادراتها، حسب قياسها بنسبة الصادرات إلى الواردات، من ٢٣ر١ في عام ١٩٩٥ إلى ٢١ر١ في عام ١٩٩٦، حسبما يظهر في الجدول ١٨. وعلى صعيد المجموعات، ازدادت هذه النسبة في بلدان مجلس التعاون الخليجي من ٦ر١ في عام ١٩٩٥ إلى ٧٥ر١ في عام ١٩٩٦، وكان مرد ذلك، خصوصاً، إلى ازدياد الصادرات. وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، انخفضت هذه النسبة قليلاً: من ٧٤ر٠ إلى ٤٤ر٠، وكان من الأسباب المهمة لذلك ازدياد الواردات. وتقدر نسبة الصادرات إلى الواردات في عام ١٩٩٧، فيما يخص المنطقة كلها، بـ ٣٠ر١.

وفيما يتعلق بواردات عام ١٩٩٥، ازدادت نسبة صادرات المنطقة إلى وارداتها من ٢٣ر١ في عام ١٩٩٥ إلى ٤٢ر١ في عام ١٩٩٦، ويُتوقع لها أن تبلغ ٥١ر١ في عام ١٩٩٧. وشهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي من حيث واردات عام ١٩٩٥، زيادة من ٦ر١ في عام ١٩٩٥ إلى ٨٧ر١ في عام ١٩٩٦، ويُتوقع لهذا الرقم أن يزداد إلى ٩١ر١ في عام ١٩٩٧. أما في بلدان منطقة الإسکوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد طرأ، خلال عام ١٩٩٦، ارتفاع طفيف في نسبة الواردات إلى الصادرات من حيث واردات عام ١٩٩٥: إلى ٥٠ر٥٠، بعد أن كانت ٤٧ر٠ في السنة السابقة، ويُتوقع لهذه النسبة أن تستمر في الإزدياد إلى ٦٨ر٠ في عام ١٩٩٧.

### الجدول ١٨ - النسب بين الصادرات والواردات، ١٩٩٧-١٩٩٠

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	منطقة الإسكوا
١٣٠	١٣١	١٢٣	الواردات الحالية
١٥١	١٤٢	١٢٣	واردات ١٩٩٥
			بلدان مجلس التعاون الخليجي
١٦٨	١٧٥	١٦٠	الواردات الحالية
١٩١	١٨٧	١٦٠	واردات ١٩٩٥
٠٥٥	٠٤٤	٠٤٧	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٠٦٨	٠٥٠	٠٤٧	الواردات الحالية
			واردات ١٩٩٥

المصدر: استناداً إلى الجدول ١٧.

#### باء- اتجاه التجارة

##### ١- مجموع التجارة

توضح بيانات أولية وغير مكتملة عن التوزع الجغرافي للتجارة في عام ١٩٩٦ (كانون الثاني / يناير - تموز/يوليو فقط) في منطقة الإسكوا أن البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو ظلت هي أكبر سوق لصادرات المنطقة. إلا أن حصة هذه البلدان من إجمالي الصادرات انخفضت قليلاً: من ١٤٥% في المائة من إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٥ إلى ١٧% في المائة في عام ١٩٩٦ (الجدول ١٩). كما أن هذه الحصة هي أدنى من نسبة الـ ٥٥% في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٠. وازدادت حصة البلدان النامية (في غير منطقة الإسكوا) خلال عام ١٩٩٦: من ٣٢% في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٠% في المائة في عام ١٩٩٦. واستمر الإتجاه نحو تنويع أسواق الصادرات، وهو أمر توضّحه الزيادة الكبيرة (أكثر من ٣٢% في المائة) في صادرات البلدان النامية في عام ١٩٩٠. وقد كان من أسباب ذلك ازدياد طلب البلدان الآسيوية على النفط وغيره من منتجات الطاقة. غير أن الصادرات المتداولة داخل المنطقة انخفضت من ١٨% في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٤% في المائة في عام ١٩٩٦. ولم تعد حصة منطقة الإسكوا في التجارة الإقليمية إلى مستواها السابق لحرب الخليج الذي كان يفوق ١٠% في المائة، بالرغم من توقيع اتفاقات تجارية ثنائية مختلفة.

وظلت حصة الصادرات التي وجّهت إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٩٦ عند مستوى ٢٨% في المائة، أي عند مستوى العام السابق نفسه تقريباً، إلا أنها تبدّلت بعض الشيء عن نسبة الـ ٤% في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٠. وبقيت حصة الصين قليلاً: ٢% في المائة، لكن هذا الرقم كان يمثّل زيادة عن حصة الـ ١% في المائة المسجلة في عام ١٩٩٥ وحصة الـ ٢% في المائة المسجلة في عام ١٩٩٠. والصين هي، بالنظر إلى توقعات النمو الاقتصادي السريع فيها، سوق احتمالية للمواد الأولية والمنتجات الصناعية التي تصدرها منطقة الإسكوا. وقد شرعت بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، وضمنها مصر، في مداولات ثنائية مع الصين، وذلك في إطار جهد يستهدف

ترويج التصدير إلى هذا البلد. و تستكشف مصر في الوقت الحاضر إمكان انشاء منطقة حرة في الصين من أجل تصدير المنتجات المصرية إليها وإلى جميع أنحاء آسيا.

**الجدول ١٩- منطقة الإسكوا: اتجاه التجارة، ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ (النسبة المئوية للحصص)**

الواردات				الصادرات				الإقليم
(١) ١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	(١) ١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠			
٦٧	٨١	٩١	٤٥	٨١	١٠٩	منطقة الإسكوا	البلدان النامية الأخرى	آسيا (باستثناء منطقة الإسكوا)
٢٠٣	٢٨٣	٢١٩	٤٠٩	٢٢٤	٢٩٣			افريقيا (باستثناء مصر)
٢٠٣	١٨٥	١٤١	٣٥٨	٢٢٦	٢٠٤			أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق
٢٧	٣٧	١١	٥٩	٤٤	٢٧			الصين
٣٩	٤٣	٥١	٢٨	٢٩	٤٠			أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٢٦	٢٨	٢١	٢٢	١٩	٠٢			اقتصادات السوق المتقدمة (٢)
٢٤	١٩	١٢	١٦	١٦	٢٢			الاتحاد الأوروبي
٦٤	٦١	٦٥٧	٥٣٧	٥٤١	٥٥٧			الولايات المتحدة
٣٦٤	٣٥٧	٢٣٤	١٥٧	١٦٨	١٧٣			اليابان
١٥٤	١٣٦	١٢٦	١٠٧	١٠٧	١٤٠			بقية العالم
٧٧	٧٠	١١٠	٢٢٠	٢٤٢	٢٢١			
٠٠	٢٦	٣٣	٥٣	٤١				

المصدر: معلومات جمعتها الإسكوا استناداً إلى أعداد مختلفة من International Monetary Fund, *Direction of Trade Statistics Yearbook*.

- (أ) الأرقام الخاصة بعام ١٩٩٦ تتعلق بالفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو، وهي المتوفرة في المصادر الدولية:  
 (ب) تتضمن هذه الأرقام اقتصادات السوق المتقدمة غير المدرجة في الفئات التالية، ومنها مثلاً استراليا ونيوزيلندا والسويد.

وعلى صعيد أكثر تجزئة، هبطت حصة الاتحاد الأوروبي في إجمالي صادرات منطقة الإسكوا هبوطاً طفيفاً في عام ١٩٩٦؛ فقد بلغت ١٥٪ في المائة بعد أن كانت ١٦٪ في المائة في عام ١٩٩٥. كما كانت حصة عام ١٩٩٦ أدنى من حصة عام ١٩٩٠ التي بلغت ١٧٪ في المائة. وهذا الهبوط يثير شيئاً من الدهشة بالنظر إلى الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي مؤخراً لتفاوض على إبرام عقود شراكة مع عدد كبير من بلدان الإسكوا.

أما حصة صادرات المنطقة إلى الولايات المتحدة، وقد بلغت ١٠٪ في المائة، فقد ظلت هي نفسها في العام ١٩٩٦، لكن هذه النسبة تمثل انخفاضاً عن حصة عام ١٩٩٠ البالغة ١٤٪ في المائة. وكانت حصة اليابان، البالغة ٢٢٪ في المائة من صادرات منطقة الإسكوا، أدنى من حصة العام السابق البالغة ٢٤٪ في المائة، لكنها بقيت متساوية تقريباً لحصتها البالغة ١٢٪ في المائة والمسجلة في عام ١٩٩٠.

وتُظهر حصة البلدان النامية في صادرات منطقة الإسکوا على الصعيد المجزأ أن الصادرات الموجهة إلى آسيا (باستثناء البلدان الأعضاء في الإسکوا) ازدادت زيادة كبيرة: من ٢٣٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٥٪ في المائة في عام ١٩٩٦. ولم تتجاوز حصة آسيا ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٠. وكان السبب الرئيسي في ارتفاع هذه الحصة حصول زيادات في منتجات النفط والغاز وسائر المنتجات البترولية التي تصدر بلدان مجلس التعاون الخليجي القسم الأكبر منها. وقد تكللت بالنجاح الجهود التي بذلتها هذه البلدان مؤخرًا لإعادة توجيه الصادرات نحو آسيا. وفي الوقت الحاضر، تمثل آسيا سوقاً هاماً لصادرات منتجات بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما أن النسبة المئوية لصادرات منطقة الإسکوا إلى إفريقيا آخذة في الازدياد، إنما بمعدلات أدنى. وبين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٠، ازدادت هذه الحصة من ٢٪ في المائة إلى ٤٪ في المائة، ثم إلى ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وكان لأمريكا اللاتينية أهمية أكبر خلال الثمانينات باعتبارها سوقاً للصادرات؛ إلا أن حصتها من صادرات منطقة الإسکوا بقيت منخفضة جداً: ١٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وكانت هذه النسبة متدايرة بعض الشيء عن حصة ٢٪ في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٠. وفي الثمانينات، كانت حصة أمريكا اللاتينية تتجاوز في كثير من الأحيان ٥٪ في المائة، وكان من أسباب انخفاض المستويات في التسعينات ما حصل في المكسيك من انتكاسات اقتصادية.

واستمرت البلدان الأعضاء في الإسکوا في شراء معظم وارداتها من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، التي ازدادت حصتها في الجمالي هذه الواردات من ٦١٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٦٤٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وكانت هذه الحصة تتساوى مع حصة ٦٥٪ في المائة من الجمالي الواردات الآتية من هذه المجموعة من البلدان المسجلة في عام ١٩٩٠. وهبطت حصة السلع المشتراء من البلدان النامية (غير بلدان منطقة الإسکوا) خلال عام ١٩٩٦ إلى ٣٪ في المائة، بعد أن كانت ٢٨٪ في المائة في عام ١٩٩٥. كما هبطت الواردات الآتية من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق من ١٥٪ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٥، ووصلت هبوطها حتى بلغت ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وكانت حصة الصين، التي بلغت ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦، أعلى بقليل من حصة السنة السابقة التي بلغت ٢٪ في المائة، إنما أعلى من حصة عام ١٩٩٠ التي بلغت ١٪ في المائة.

كذلك على صعيد أكثر تجزئة، طرأ ارتفاع بسيط على الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦: من ٣٦٪ في المائة إلى ٣٤٪ في المائة. وكانت هذه تمثل زيادة كبيرة عن حصة ٣٪ في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٠، وهي تشکل دلالة على تزايد أهمية صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة. كما ازدادت حصة الولايات المتحدة خلال التسعينات، إذ نمت من ١٢٪ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٣٪ في المائة في عام ١٩٩٥ ووصلت إلى ١٥٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وقد وقعالأردن مؤخرًا معاہدة استثمار ثنائية مع الولايات المتحدة تقضي له بضمانته للإئتمان التصديرى بقيمة ٢٠٠ مليون دولار. وازدادت حصة اليابان من واردات المنطقة من ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٦، لكن هذه كانت أدنى من حصة ١١٪ في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٠. ولا تزال آسيا، باستثناء منطقة الإسکوا، تزداد أهمية باعتبارها مصدراً لواردات المنطقة. فقد ارتفعت حصتها إلى ٣٪ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد أن كانت ١٨٪ في المائة في السنة السابقة، مما يشكل زيادة هامة عن حصة ١٤٪ في المائة التي سجلتها في عام ١٩٩٠. وانخفضت الواردات الآتية من إفريقيا عن حصتها التي كانت متدايرة فعلاً، والتي بلغت ٣٪ في المائة في عام ١٩٩٥، إلى ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦، بالرغم من أن هذه كانت أعلى من حصة ١٪ في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٠. كما ان حصة الواردات الآتية من منطقة أمريكا

اللاتينية والكاريببي متدنية جداً بالرغم من حصول زيادة طفيفة في حصة هذه المجموعة: من ٢١% في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٩% في المائة في عام ١٩٩٥، وزيادة أخرى وصلت إلى ٤% في المائة في عام ١٩٩٦.

## ٢- التجارة البينية

يُستدل من بيانات جزئية وغير مكتملة عن عام ١٩٩٦ أن حصة الصادرات البينية ضمن إجمالي صادرات منطقة الإسكوا هبطت من ٨% في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥% في المائة في عام ١٩٩٦ (الجدول ٢٠). وهذا الانخفاض يمثل تدريباً طفيفاً عن مستوى عام ١٩٩٠، عندما كانت هذه الحصة ١٠% في المائة. كما سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي، مجتمعة، انخفاضاً في حصتها ضمن التجارة البينية، إذ هبطت من ٤٠% في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٤% في المائة في عام ١٩٩٥، ثم هبطت مجدداً في عام ١٩٩٦ إلى ٣٤% في المائة. وعلى صعيد قطري ضمن هذه المجموعة، سجلت قطر وعمان والبحرين زيادات في حصتها من الصادرات البينية ضمن إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٦، بالرغم من الهبوط الاجمالي الذي شهدته هذه المجموعة من البلدان. فقد ارتفعت حصة قطر ارتفاعاً كبيراً: من ٦% في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٢% في المائة في عام ١٩٩٦، بسبب الزيادات التي طرأت على مبيعاتها من الغاز إلى البلدان المجاورة. ويمثل ذلك ازيداداً هاماً عن حصة عام ١٩٩٦ البالغة ٧% في المائة. وارتفعت حصة عمان إلى ٥% في المائة في عام ١٩٩٦، مقابل نسبة ٢% في المائة سجلت في السنة السابقة، بالرغم من ذلك يظل أدنى بكثير من الحصة التي سجلت في عام ١٩٩٠. كما ازدادت حصة البحرين من الصادرات البينية ضمن إجمالي الصادرات خلال عام ١٩٩٦ فوصلت إلى ١٥% في المائة، وكانت هذه الزيادة أعلى بقليل من حصة العام السابق البالغة ١١% في المائة وأكبر بكثير من حصة ٧% في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٠. وكان الهبوط الأشد هو الذي لوحظ في المملكة العربية السعودية، التي انخفضت حصتها من ٧% في المائة إلى ٨% في المائة في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، مع أن ذلك يمكن أن يكون انعكاساً للطبع غير المكتمل للبيانات الخاصة بعام ١٩٩٦. لكن البيانات الخاصة بالمملكة العربية السعودية توضح أن حصتها ضمن الصادرات البينية بالنسبة إلى إجمالي الصادرات لاتزال أدنى من مستوى عام ١٩٩٠ البالغ ٩٪ في المائة. وهبطت حصة الكويت من الصادرات البينية ضمن إجمالي الصادرات من ١% في المائة في عام ١٩٩٥ إلى صفر في عام ١٩٩٦، بالرغم من احتمال عدم تسجيل بعض الصادرات البينية حتى الآن بسبب الطابع الجزئي للبيانات. وتشير كل الدلائل، بالنسبة للكويت، إلى أن حصتها انخفضت كثيراً عن نسبة ٧% التي سجلت في عام ١٩٩٠. كما سجلت الإمارات العربية المتحدة انخفاضاً طفيفاً في حصتها: من ٦% في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥% في المائة في عام ١٩٩٦، كما أن حصتها من الصادرات البينية ضمن إجمالي الصادرات لم تسترجع حتى الآن مستوى ١٧% في المائة الذي بلغته في عام ١٩٩٠. ومؤخراً أعلنت بلدان مجلس التعاون الخليجي عن إنشاء "ترويكا خلنجية" ستتنظر في المشاكل وتوجد الحلول لانخفاض مستوى التجارة فيما بينها. وستركز هذه الترويكا على توحيد الرسوم الجمركية، وإزالة التباينات الموجودة في القوانين التجارية، وفي الحوافز ومواصفات المنتجات، وتتكاليف النقل، فضلاً عن المشاكل التي تصادف في الحصول على تأشيرات لسائقي الشاحنات الأجانب.

وشهدت بلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً زيادة في حصتها الإجمالية من الصادرات البينية. فقد ارتفعت حصة هذه المجموعة من البلدان إلى ٦٪ في المائة في عام ١٩٩٦، مقابل ١٧٪ في المائة في عام ١٩٩٥، وتجاوزت هذه الزيادة، من بعيد، نسبة ١٥٪ في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٠. وكانت أعلى زيادة في حصة الصادرات البينية هي تلك التي سجلتها الأردن، حيث

حققت زيادة وصلت الى ٧٥% في المائة في عام ١٩٩٦ مقابل حصة ١٨% في المائة في السنة السابقة، إذ ان هذا البلد واصل التسويق الناجح لصادراته في بلدان مجلس التعاون الخليجي المجاورة. كما كانت هذه الزيادة أعلى بكثير من حصة الأردن في عام ١٩٩٠، التي بلغت ٤٠% في المائة. وبالاشتراك مع المملكة العربية السعودية، نظم في الأردن في مطلع عام ١٩٩٧ معرض تجاري كان من أغراضه فتح طريق التجارة الحرة بين جميع البلدان العربية وتعزيز الروابط التجارية الثنائية. وصدر الأردن إلى المملكة العربية السعودية، خلال عام ١٩٩٥، بضائع بلغت قيمتها ١٠٠ مليون دولار، وخلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ١٩٩٦ بضائع ناهزت قيمتها ١٦٠ مليون دولار، وفقاً لمصادر رسمية. كما ازدانت حصة اليمن من ١١% في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٢% في المائة في عام ١٩٩٦، مما يشكل تحسناً كبيراً عن حصته في عام ١٩٩٠، التي بلغت ١٩% في المائة. وازدانت حصة لبنان من ٢٧% في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٢% في المائة في عام ١٩٩٦، وهي حصة تكاد تساوي الحصة التي سجلها في عام ١٩٩٠.

**الجدول -٢٠- منطقة الإسكوا: حصة التجارة البينية ضمن التجارة الإجمالية، ١٩٩٦ و١٩٩٥ و١٩٩٠ (النسبة المئوية)**

	الواردات			الصادرات			منطقة الإسكوا
	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	
٦٧	٨١	٩١	٥٤	٨١	١٠٩	٦٧	بلدان مجلس التعاون الخليجي
٦٨	٨١	٩٩	٣٤	٦٤	٤٠	٦٨	البحرين
٣٩٦	٤٤٩	٥٣٣	١٢٥	١١٦	٥٧	٣٩٦	الكويت (ب)
٠	٠	٠	٠	١٠	٥٧	٠	عمان
٢١٩	٢٧٦	٢٦٧	٥٤	٢٢	٥٩٣	٢١٩	قطر
١٦٤	١٠٩	١١٦	١٥٢	٦٥	٥٧	١٦٤	المملكة العربية السعودية (ب)
١٧	٥٠	٣٧	٠٨	٧٧	٩٢	١٧	الإمارات العربية المتحدة
٤	٤١	٥٠	٧٥	٦٧	١٧٠	٤	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٦٥	٨١	٧١	٢٢٦	١٧٨	١٥٣	٦٥	مصر
١٨	٢٥	١٣	٨٠	٨٤	٦٨	١٨	الأردن
١٠	٢٢٢	٢٥٢	٧٥٤	١٨٣	٤٠٣	١٠	لبنان
١١٣	٧٩	٠	٤٢٢	٢٧٦	٤٢٩	١١٣	الجمهورية العربية السورية
٧٢	٥٤	٥٠	٢٨٠	٢٢٨	١٧٠	٧٢	اليمن
٢١٦	٢١	١٩٣	٣٣١	١١٢	١٩	٢١٦	

المصدر: الإسكوا، معلومات جمعت من البيانات الواردة في IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, December 1995 and *Direction of Trade, Yearbook*, 1995

- (أ) الأرقام تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو، حسب المتاح في المصادر الدولية.  
 (ب) قد تكون الأرقام الخاصة بالمملكة العربية السعودية والكويت أقل من الأرقام الحقيقة بسبب نقص البيانات.

## الإطار ٦- دوره الأونكتاد التاسعة

عقدت الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في ميدراند، جنوب إفريقيا، في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦. وقد أعادت الدول الأعضاء التأكيد على دور الأونكتاد باعتباره أقدر منظمة على مساعدة البلدان النامية في التكيف مع التحديات التي يطرحها الاقتصاد العالمي وفي تعزيز النمو والتنمية. واعتبر أن للأونكتاد مزية نسبية في تقديم الدعم اللازم لتلبية احتياجات البلدان النامية من أجل ضمان مشاركتها في الاقتصاد العالمي على أساس من الإنصاف، ولاسيما في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات والتنمية. ودعت الدول الأعضاء الأونكتاد إلى الاستمرار في تقديم الدعم الفني، وخصوصاً من أجل تعزيز قدرات السياسة العامة والقدرات المؤسسية لأقل البلدان نمواً، فضلاً عن التعاون وتنسيق الأنشطة مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

واعتراضًا بالحاجة إلى اجراء إصلاحات مؤسسية داخل الأونكتاد بسبب تغيير البيئة التجارية الناجمة عن جولة أوروغواي الختامية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، والاقتصاد العالمي الجديد، شجع أعضاء الأونكتاد المؤتمر على مواصلة بذل الجهد لضمان توافق التنظيم الداخلي مع احتياجات الاقتصاد العالمي الآخذ في التغير السريع. وقد أعيد تنظيم آلية الأونكتاد الحكومية الدولية وفقاً لبرنامج عمل المنظمة المُقبل بغية تسهيل الأنشطة المشتركة بين الفروع، ومنها، مثلاً، العمل الذي يشمل مشاكل أقل البلدان نمواً، والتخفيف من الفقر، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة. وقد أعطي مجلس التجارة والتنمية ولاية استعراض عمل المنظمة، وميزانيتها، وإصلاحاتها الرامية إلى توفير التكاليف، وأنشطة التعاون الفني، والسياسات الخاصة بالمنشورات. وأُنشئت، في إطار المجلس، ثلاثة لجان يتوجب على كل منها أن تؤدي عمل السياسات المتكامل في مجال اختصاصها. وهذه اللجان هي (١) لجنة التجارة بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية؛ (٢) لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المرتبطة بها؛ (٣) لجنة المشاريع وتسهيل الأعمال التجارية والتنمية.

والبلدان الأعضاء في الإسكوا هي أعضاء في الأونكتاد ويُنتظر لها أن تستفيد من الأنشطة التي تبذل في هذه المجالات إذ تواجه تحديات الوفاء بمتطلبات منظمة التجارة العالمية التي تتناول موضوع الكتل الإقليمية، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين قدرة المنافسة داخل الاقتصادات، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة. وسيكون هناكفائدة لغالبية بلدان المنطقة في الأنشطة المحددة والتعاون الفني في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة والبيئة، وتشجيع تطوير المشاريع، وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وتطوير التكنولوجيا، وتشجيع تجارة الخدمات.

ويتاجر لبنان والأردن بالخضار والفواكه، وقد أزيلت الحواجز التي اعترضت مؤخرًا سبيل هذه التجارة. وارتقت أيضًا حصة الجمهورية العربية السورية من ١٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٥، ووصلت إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٦. وقد وقع هذا البلد، في عام ١٩٩٦، اتفاقاً تجاريًا مع لبنان يرمي إلى إنشاء مراكز جمركية مشتركة على الحدود، وينص على بعض الإعفاءات من الرسوم الجمركية، ويعتمد شهادة منشأ موحدة ابتداءً من تموز/يوليو ١٩٩٧. وكان لبنان في حالة عجز تجاري مع الجمهورية العربية السورية يقارب ١٦٧ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وكانت مصر، ضمن هذه المجموعة، البلد الوحيد الذي سجل انخفاضاً في حصته، إذ هبطت هذه الحصة إلى ٨ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد أن كانت ٤٨ في المائة في السنة السابقة. إلا أن هذا الرقم كان يمثل زيادة عن حصة عام ١٩٩٠ التي بلغت ٦٨ في المائة. وأبرمت مصر والأردن اتفاق تجارة حرة في عام ١٩٩٦. وبالرغم من أن التجارة بين الضفة الغربية والأردن ليست مشمولة ببيانات التجارة الدولية، تظل هذه التجارة موجودة، وقد عانت، حسبما ذكر أنفًا، من عمليات إغلاق الحدود في عام ١٩٩٦. وهناك اتفاق ثنائي بين الأردن والسلطة الفلسطينية يحدد قائمة بالمواد المغفاة من الرسوم الجمركية، وتدابير

من أجل الإضطلاع، في نهاية الأمر، بإنشاء منطقة حرة في وادي الأردن، ويُقر إجراء دراسة للربط بين شبكات التيار الكهربائي. وقد وقّع مؤخراً اتفاق مع إسرائيل غايته تسهيل التجارة بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة. وبناء على هذا الاتفاق، لن يبقى من اللازم تفريغ الشاحنات وإعادة الشحن على شاحنات إسرائيلية عند الحدود، ويُعتزم تخفيض الرسوم الجمركية.

ويُستفاد من البيانات الجزئية والأولية المتاحة أن حصة الصادرات البينية ضمن إجمالي واردات المنطقة انخفضت إلى ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٦ بعد أن كانت ٨٪ في المائة في العام السابق. وقد كانت هذه النسبة أدنى من حصة المنطقة في عام ١٩٩٠، التي بلغت ٩٪ في المائة. وقد شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي، باعتبارها مجموعة، استمرار التدهور في حصتها، التي هبطت إلى ٦٪ في المائة في عام ١٩٩٦ بعد أن كانت ٨٪ في المائة في السنة السابقة و ٩٪ في المائة في عام ١٩٩٠. ولوحظ حصول انخفاضات في كل بلدان هذه المجموعة باستثناء قطر والإمارات العربية المتحدة. وسجل أشد هبوطاً في عُمان: من ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦، وكان يمثل تدهوراً قوياً بالنسبة إلى حصة عام ١٩٩٠ التي بلغت ٦٪ في المائة. كما شهدت البحرين هبوطاً في حصتها، التي انخفضت من ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٪ في المائة في عام ١٩٩٦ وبقيت متداولة كثيراً عن نسبة ٣٪ في المائة التي سُجلت في عام ١٩٩٠. أما حصة المملكة العربية السعودية، التي كانت قد ازدادت من ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٥، فقد هبطت إلى ١٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وكانت حصة الكويت من الواردات البينية ضمن إجمالي الواردات تساوي صفرًا، مع أن ذلك يمكن أن يعكس الطابع الجزئي لبيانات عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٥، كانت هذه الحصة تقارب الصفر. وبقيت حصة الإمارات العربية المتحدة على حالها: ٤٪ في المائة، في عام ١٩٩٦. لكن ذلك كان يمثل انخفاضاً بنسبة ٥٪ في المائة عن حصتها في عام ١٩٩٠. وسجلت قطر زيادة في حصتها وصلت إلى ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٦ وكانت أعلى بكثير من الحصتين المسجلتين في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٠، وهما، على التوالي، ٩٪ و ١١٪ في المائة.

وسجلت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، مجتمعة، هبوطاً في حصتها من الواردات البينية قياساً بالواردات الإجمالية: من ٨٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وكانت هذه الحصة أدنى من حصة ٧٪ في المائة التي شهدت في عام ١٩٩٠. وسجل الأردن أشد هبوطاً في مجموعة البلدان هذه، إذ هبطت حصتها من ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٪ في المائة في عام ١٩٩٦، وهي حصة أدنى بكثير من حصة ٢٪ في المائة التي سُجلها في عام ١٩٩٠. كما هبطت حصة اليمن كثيراً: من ٢١٪ في المائة إلى ٦٪ في المائة، لكنها بقيت أعلى مما كانت في عام ١٩٩٠. كذلك هبطت حصة مصر من ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٪ في المائة في عام ١٩٩٦، مع أن هذه كانت أعلى من حصتها العام ١٩٩٠، البالغة ١٪ في المائة. وفي حصتي لبنان والجمهورية العربية السورية، حصلت في عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ زيادة من ٩٪ في المائة إلى ٣٪ في المائة للأول ومن ٤٪ إلى ٢٪ في المائة للثانية، وكانت الزيادة أعلى من حصتي البلدين اللتين سجلتا في عام ١٩٩٠. وكان مرد هذه الزيادات، جزئياً، إلى ازدياد التجارة بين البلدين.

وأظهرت مشاركة بلدان المنطقة في التجارة البينية الإجمالية، حسب قياس هذه المشاركة بنسبة صادراتها البينية إلى الإجمالي (الجدول ٢١) تقلص حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي: من ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦، وفي ذلك مزيد من الإنخفاض عن نسبة ٤٪ في المائة التي سُجلت في عام ١٩٩٠، وعن الحصص الأعلى التي سُجلت خلال القسم الأكبر

من الثمانينات. وانعكس في هذا التقلص الهبوط الكبير في حصة المملكة العربية السعودية ضمن الصادرات البينية، إذ انخفضت من ٣٧٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٧٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وقد يكون هذا الرقم انعكاساً للطبع الجزئي للبيانات، لكنه، رغم ذلك، يتضمن كثيراً عن نسبة الـ ٤٠٪ في المائة التي سجلت للمملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٠. وحصل في عام ١٩٩٦، هبوط طفيف بالنسبة إلى الكويت، التي سجلت مستويين متتلين هما ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٠ و ١٪ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد هبطت حصتها إلى صفر في عام ١٩٩٦، ولكن هذا الرقم يمكن أن يصبح إيجابياً مع ابلاغ بيانات أتم. وسجلت قطر أعلى زيادة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تحسنت المشاركة البينية. فقد ارتفعت مساهمة هذا البلد في الصادرات من ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٢٪ في المائة في عام ١٩٩٦، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة الـ ١٪ في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٠. وسجلت الإمارات العربية المتحدة أيضاً زيادة هامة في المشاركة: من ٢٣٪ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٩٪ في المائة في عام ١٩٩٦، ومثل ذلك تحسيناً بالنسبة إلى حصة الـ ٩٪ في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٠. وزادت مشاركة البحرين في الصادرات البينية من ٢٪ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٥، ووصلت إلى ٦٪ في المائة في عام ١٩٩٦. وتحسنت مشاركة عُمان، في عام ١٩٩٦، فبلغت ٢٪ في المائة، وهو رقم أعلى بقليل من نسبة الـ ١٪ في المائة التي سجلت في السنة السابقة، لكنها لاتزال أدنى بكثير من مستوى عام ١٩٩٠.

**الجدول ٢١- منطقة الإسكوا: المشاركة في التجارة البينية، ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦**  
(النسبة المئوية)

	الواردات			الصادرات			
	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	منطقة الإسكوا
٧١٪	٦٩٪	٧٧٪	٥٧٪	٧٠٪	٨٥٪	٤٪	بلدان مجلس التعاون الخليجي
٢٥٪	٢١٪	٢٢٪	٦٪	٤٪	٢٪	٢٪	البحرين
٠٪	٠٪	٠٪	٠٪	٥٪	٤٪	٤٪	الكويت <sup>(ب)</sup>
١٧٪	١٥٪	١٢٪	٢٪	١٪	٢٪	٦٪	عمان
٥٪	٣٪	٣٪	١٢٪	٢٪	١٪	٨٪	قطر
٧٪	١٥٪	١٤٪	٧٪	٣٪	٤٪	١٪	المملكة العربية السعودية <sup>(ب)</sup>
١٤٪	١٢٪	١٥٪	٢٩٪	٢٪	٩٪	٢٪	الإمارات العربية المتحدة
٢٨٪	٣٠٪	٢٢٪	٧٪	٣٪	٦٪	٤٪	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٣٪	٥٪	٢٪	٨٪	٪	٪	٪	مصر
٤٪	٩٪	١٠٪	٦٪	٪	٪	٪	الأردن
٩٪	٧٪	٪	٪	٪	٪	٪	لبنان
٤٪	٣٪	١٪	١٤٪	٪	٪	٪	الجمهورية العربية السورية
٦٪	٥٪	٧٪	٤٪	٪	٪	٪	اليمن

المصدر: الإسكوا: معلومات جمعت من البيانات الواردة في IMF, *Direction of Trade Statistics Quarterly*, December 1995 and *Direction of Trade Yearbook*, 1995

(أ) الأرقام تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو، حسب المتاح في المصادر الدولية.  
(ب) قد تكون الأرقام الخاصة بالمملكة العربية السعودية والكويت أقل من الأرقام الحقيقة بسبب نقص البيانات.

## الإطار ٧- منطقة التجارة الحرة العربية

خلال مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦، أكد القادة العرب، وبينهم مصريون وخبراء ماليون، أهمية إنشاء منطقة حرة عربية لتشجيع التجارة بين البلدان العربية، تشمل منطقة الإسكوا. وقد بدأت جامعة الدول العربية تنظر في الأساليب والوسائل الكفيلة بتشجيع التجارة الحرة بين البلدان العربية. ووافقت الجامعة على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى عشر سنوات. والأمل معقود على أن يؤدي تنفيذ هذا الاتفاق إلى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية. فالتجارة بين البلدان العربية تتمثل أقل من ١٠% في المائة من التجارة الإجمالية لهذه البلدان، وتبرز التجارة البينية في منطقة الإسكوا، التي بلغت ٨% في المائة من التجارة الإجمالية للمنطقة في عام ١٩٩٥ وهبطت إلى ٥% في المائة في عام ١٩٩٦. وبالرغم من إنشاء سوق عربية مشتركة في مطلع السنتين، ظلت هذه السوق مقصورة عن بلوغ هدفها بسبب اختلاف الاستراتيجيات الاقتصادية المعتمدة في مختلف البلدان العربية وبسبب عدم توحيد الرسوم الجمركية. وفي عام ١٩٨١، بدأ مسعى آخر للتعاون إذ اعتمدت جامعة الدول العربية الاتفاق الموحد بشأن استثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية. وكان هذا الاتفاق يستهدف خصوصاً تشجيع التدفق الحر لرؤوس الأموال بين البلدان العربية وحماية المستثمرين من مصادر ممتلكاتهم. وقد أنشئت بمقتضاه الهيئة العربية لضمان الاستثمار.

ومع تزايد انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية في جميع أنحاء العالم، ونشوء منظمة التجارة العالمية وإبرام الاتفاقيات الدولية، وبالنظر إلى الإنخفاض النسبي لمستوى التعاون بين البلدان العربية، وضمنها البلدان الأعضاء في الإسكوا، يزداد الاهتمام بمفهوم السوق العربية المشتركة بين الاقتصاديين والمصرفيين والخبراء الماليين والموظفين الحكوميين في جميع أنحاء المنطقة. وكثيراً ما يُنظر إلى هذا الترتيب على أنه رد عمل على تفشي ترتيبات التجارة التمييزية الناشئة من الاتجاه المتضاد نحو إقامة التنظيمات الإقليمية في كل أنحاء العالم. وقد عقد مؤخراً في بيروت اجتماع للمصرفيين دعا إلى زيادة التعاون في مجال التجارة والمال مع تخفيض الرسوم الجمركية خلال فترة أقصر من السنوات العشر التي اتفق عليها أعضاء جامعة الدول العربية مؤخراً. كما أن صندوق النقد العربي كان صريحاً في تبنيه بالحاجة إلى تقليل التأخير على الحدود وترشيد الإجراءات الجمركية. وأنشأ هذا الصندوق حساباً برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار لتمويل التجارة بين البلدان العربية، لكن الطلب على اعتماداته لا يزال منخفضاً بسبب الإجراءات الجمركية المزعجة. ولا يمول برنامج الصندوق التجاري العربي إلا المنتجات المصنوعة محلياً (باستثناء النفط)، وهو يهدف من ذلك إلى تشجيع الإنتاج المحلي.

وتبيّن الأرقام الرسمية أن الصادرات بين البلدان العربية بلغت ١٣٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥، مقابل الجمالي للصادرات بلغ ١٤٢ مليار دولار. أما القيمة الإجمالية للواردات بين البلدان العربية فقد بلغت ١١ مليار دولار، بينما قارب الجمالي الواردات ١٢٥ مليار دولار.

وفي عام ١٩٩٦، شاركت الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة في التجارة البينية إلى درجة أعلى بكثير، حسب قياسها بحصة الصادرات البينية ضمن جمالي الصادرات. وقد ارتفع هذا القياس من ٢٩% في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٧٢% في المائة في عام ١٩٩٦، وفي ذلك تحسن ملحوظ بالنسبة إلى مستوى عام ١٩٩٠ البالغ ١٤% في المائة. وشهدت كل بلدان هذه المجموعة زيادة في المشاركة وفقاً لهذا القياس. وفي عام ١٩٩٦، بلغت مشاركة الجمهورية العربية السورية ١٤% في المائة، بحيث تكون هناك زيادة عن نسبة ٩% في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٥، وقد كانت هي الأعلى بين هذه المجموعة من البلدان. وبلغت مشاركة الأردن في التجارة البينية ٦% في المائة في عام ١٩٩٦، مما يمثل زيادة بالمقارنة مع نسبة ٤% في المائة التي سجلت في عام ١٩٩٥. وثمة احتمالات لقيام تجارة بينية إضافية في صناعة الطاقة، ومصر والأردن يستكشfan إمكانات الإتجار بالغاز عبر أنابيب تمتد من مصر إلى الأردن.

الحدول ٢٢-ألف - منطقة الإسکوا: الحصة النراكمة لشركاء التصدير الرئيسين الثلاثة في التجاره البنية، ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧

**المقدمة:** ملحوظات جعوبى لملوك الإسكندر من لا توجد بديلات عن اليمين تختص بعام في الجدول.

**الجدول ٢-١: ملحوظة الإسکوا: الحصة التراكمية لشركاء الاستثمار الثلاثة في التجارة البينية، ١٩٩٥ و ١٩٩٠**

الحصة الراكبة	الشركة الثالثة	الشركة الأولى	الشركة الثانية	الشركة الثالثة	الحصة الراكبة
٩٦	اليمن	الشريك الأول	الشريك الثاني	الشريك الثالث	١٩٩٥
٨٨	لبنان	الامارات العربية	الامارات العربية	الامارات العربية	١٩٩٠
٨١	الجمهورية العربية	الامارات العربية	الامارات العربية	الامارات العربية	
٧٦	الاردن	الامارات العربية	الامارات العربية	الامارات العربية	
٦٠	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٥٣	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٤٦	البرازيل	البرازيل	البرازيل	البرازيل	
٤٣	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٤٢	البرازيل	البرازيل	البرازيل	البرازيل	
٤٠	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٣٩	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٣٨	البرازيل	البرازيل	البرازيل	البرازيل	
٣٧	البرازيل	البرازيل	البرازيل	البرازيل	
٣٦	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٣٥	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٣٤	البرازيل	البرازيل	البرازيل	البرازيل	
٣٣	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٣٢	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٣١	البرازيل	البرازيل	البرازيل	البرازيل	
٣٠	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٢٩	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٢٨	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٢٧	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٢٦	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٢٥	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٢٤	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٢٣	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٢٢	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٢١	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٢٠	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
١٩	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
١٨	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
١٧	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
١٦	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
١٥	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
١٤	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
١٣	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
١٢	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
١١	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
١٠	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٩	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٨	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٧	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٦	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٥	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٤	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
٣	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	
٢	اليمن	الشريك الثالث	الشريك الثاني	الشريك الثالث	
١	السودانية	السودانية	السودانية	السودانية	

.Direction of Trade Statistics Quarterly, December 1996 , IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, 1995 .Mعلومات جمعتها أمانة الإسكوا من

ملحوظة: لا تزداد معلومات عن اليمن تختص بعلم ١٩٩٠، ويجرى حساب المتوسط المرجع للمنطقة، بالتبني لكل من شركاء الاستثمار الرئيسيين الثلاثة، باعتباره مجموع واردات كل بلد من تلك الشركات مقصوصاً على مجموع الواردات البينية للبلدان الاربعة.

ملحوظة: في الجدول.

ويبين الجدول ٢٢-ألف الحصة التراكمية لشركاء الاستيراد الرئيسيين الثلاثة في التجارة البينية لـ ١١ من البلدان الأعضاء في الإسكوا، فيبرز درجة تركيز التجارة البينية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ . وفي عام ١٩٩٥ ، كان المتوسط المرجح لشريك التصدير الأول ٤٩ في المائة، وسجلت سبعة بلدان حصصاً أعلى. أما المتوسطان المرجحان لشريكي التصدير الثاني والثالث فكانا ٢٥٪ و ٦٪ في المائة، على التوالي. وهكذا تمثل التجارة البينية في منطقة الإسكوا إلى أن تكون شديدة التركيز، إذ إن البلدان تتجه بمبانٍ هامة مع شريكين فقط. ويوضح الجدول ٢٢-باء، الذي يظهر الحصة التراكمية لشركاء الاستيراد الرئيسيين الثلاثة، أن جهة الاستيراد كانت، في عام ١٩٩٥ ، أشد تركزاً حتى من ذلك، إذ بلغت حصة الشريك الأول ٢٠٪ في المائة. وكان ثلاثة بلدان، هي البحرين، وعمان والكويت، حصصاً أعلى من المتوسط المرجح، بينما كان للمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السعودية حصتان أدنى. وكان المتوسط المرجح للشريك الثاني ١٣٪ في المائة، والمتوسط المرجح للشريك الثالث ٦٪ في المائة.

### جيم- تطورات ميزان المدفوعات

سجل مجموع ميزان الحساب الجاري لبلدان الإسكوا التي تيسّرت عنها بيانات، وهي البحرين والجمهورية العربية السورية وعمان والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن رصيدها سلبياً بلغ ٦١٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ ، وهو آخر عام تيسّرت عنه بيانات شاملة (الجدول ٢٣). لكن هذا المبلغ يقابل على نحو مؤات عجز السنة السابقة البالغ ٩٧ مليارات دولار، ويوضح استمرار اتجاه التدهور في عجز ميزان الحساب الجاري في التسعينيات<sup>(٦٣)</sup>. وقد كان آخر عام سجلت فيه المنطقة فائضاً في ميزان الحساب الجاري هو عام ١٩٩٠؛ وبلغ هذا الفائض ٣٥٤ مليارات دولار. ويأتي التحسن نتيجة لارتفاع فائض الميزان التجاري، الذي ازداد من ١٣ مليارات دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٢٢ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ ، وإلى الانخفاض البسيط الحاصل في عجز الخدمات، التي هبطت من ١٥٥ مليار دولار إلى ١٥ مليار دولار خلال الفترة نفسها. وسجل الميزان العام في مجال البضائع والخدمات فائضاً بقيمة ١٧ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ ، وهو مبلغ أكثر بكثير من ٣٨ مليارات دولار الذي سجل في السنة السابقة. لكن مدفوعات التحويلات البحثة، البالغة ١١٢ مليارات دولار، فاقت الميزان الإيجابي المتعلق بالبضائع والخدمات، وأسفرت عن ميزان سلبي فيما يتعلق بالحساب الجاري. ولم تكن تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، وقد بلغت ٤١ مليار دولار وتبدلت كثيراً عمما بلغته في السنة السابقة، كافية، لتغطية عجز الحساب الجاري. وقدرت الأخطاء والإغفالات بمبلغ إيجابي قدره ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥ ، بحيث يكون هناك ميزان إجمالي سلبي لا يتجاوز ٣٥٢ مليون دولار. وقد غطّي ذلك بتمويل استثنائي أجرته بلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وبلغ ٣ مليارات دولار، وأدت القيمة المتبقية إلى زيادة الاحتياطي بنسبة ٢٢٪ مليارات دولار.

وتتأثر تدفقات ميزان المدفوعات تأثراً كبيراً بتجارة البضائع التي تقوم بها البلدان المصدرة الرئيسية في المنطقة، إذ إن هذه المنطقة هي مصدر رئيسي للنفط. والعراق، من أهم البلدان المصدرة للنفط هو أيضاً، لكنه استبعد من سوق النفط الدولية منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وكان للزيادة الحاصلة في أسعار النفط الدولية خلال عام ١٩٩٥ ، ونسبتها ٨٦٪ في المائة: من ١٥٪ إلى ١٦٪ دولاراً للبرميل، تأثير إيجابي في الميزان التجاري، كما يتوقع للزيادات الكبيرة الإضافية التي حصلت في أسعار

(٦٣) الأردن مشمول ببيانات عام ١٩٩٤ ، لكنه ليس مشمولاً ببيانات عام ١٩٩٥ بسبب نقص البيانات. وفي ذلك تفسير لبعض التدهور الحاصل في عجز الحساب الجاري، لأنّه لو لا احتساب الأردن لكان عجز الحساب الجاري في عام ١٩٩٤ أدنى بقليل: ٩٣ مليارات دولار.

النفط في عام ١٩٩٦ وبلغت ٢٠٣ر٢٠ في المائة، بحيث وصل سعر البرميل إلى ٢٩٢٠ دولاراً، أن تضمن استمرار هذا الإتجاه خلال عام ١٩٩٦.

وازداد الميزان التجاري لبلدان مجلس التعاون الخليجي من ٢٧٨ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٢٩٨ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وكان مرد ذلك خصوصاً إلى حصول ارتفاع طفيف في أسعار النفط<sup>(٦٤)</sup>. وحصل انخفاض طفيف في العجز التجاري لبلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً: من ٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٧٧ مليارات دولار في عام ١٩٩٥. ويُعتقد أن هذا الانخفاض نجم عن ارتفاع أسعار النفط أيضاً، مع أن استبعاد الأردن، بسبب نقص البيانات، قد يكون أثراً في هذه الأرقام. ولا يزال العجز في هذه المجموعة من البلدان، رغم هبوطه المضطرد منذ عام ١٩٩٣، أعلى من مبلغ الـ ٦٥ مليارات دولار المسجل في عام ١٩٩٠. وقد سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي عجزاً أدنى بقليل فيما يتعلق بميزان الخدمات في عام ١٩٩٥ قياساً بعام ١٩٩٤، إذ إن العجز ازداد من ١٨ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١٨٣ر٨ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وسجلت بلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فوائضاً فيما يتعلق بميزان الخدمات في العامين كليهما، وازدادت هذه الفوائض من ٢٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٣٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ (غير أنها لم تكن كافية لتغطية العجز الذي تحملته بلدان مجلس التعاون الخليجي). وكانت زيادة فائض الخدمات لدى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ناجمة، على نحو رئيسي، عن الارتفاع الهام في ميزان الخدمات في مصر، الذي ارتفع من ٤٢ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٣٧٣ر٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥، بسبب زيادة اعتمادات السفر والإنخفاض الذي حصل، من جهة الديون، في خدمات الأعمال التجارية. وكان ميزان السلع والخدمات ايجابياً بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ ١١ مليار دولار، ومثلَّ تحسيناً بالنسبة إلى مبلغ الـ ٩٩ مليارات دولار الذي سجل في العام السابق، وكذلك بالنسبة إلى مبلغ الـ ٧٥ مليارات دولار الذي سجل في عام ١٩٩٠. إلا أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً سجلت عجزاً اجماليًّا في ميزان البضائع والخدمات بلغ ٣٩ مليارات دولار في عام ١٩٩٥. وبالرغم من أن هذا المبلغ يمثلَّ تحسناً بالنسبة إلى العجز البالغ ٦ مليارات دولار الذي وقع في السنة السابقة، فإنه كان يقارب المبلغ الذي سجل في عام ١٩٩٠. وكان أبرز تحسن شهادة هذه المجموعة من البلدان هو التحسن الذي حققته الجمهورية العربية السورية التي سجلت، بعد عجز بلغ ٩١٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤، فائضاً بلغ ٣٨٦ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وتدور الوضع في اليمن، حيث ازداد العجز من ١٧٣ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٤٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وهبط تدفق التحويلات البختة التي تُجرى من بلدان مجلس التعاون الخليجي هبوطاً قوياً في عام ١٩٩٥، وبلغ ١٥٥ مليار دولار بعد أن كان ١٨٦ مليار دولار في عام ١٩٩٤. وقد نجم ذلك، إلى حد بعيد، عن السياسة المتبعة في كثير من بلدان هذه المجموعة، التي تمثلت في الإستعاضة عن العمال الأجانب بعمال من رباعياً البلد حيثما أمكن. وضمن هذه الفئة شهدت بلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فائضاً، بلغ ٤٣ر٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٥، وهو مبلغ يت遁ى قليلاً عن الفائض البالغ ١٥٥ مليارات دولار الذي سجل في العام السابق. وسجلت تحسينات طفيفة في جميع بلدان هذه المجموعة خلال عام ١٩٩٥. كما حصلت تحسينات أخرى في هذه المجموعة في عام ١٩٩٦، ولا سيما في مصر، التي اجتذبت مقداراً كبيراً من الاستثمارات إلى سوق الأسهم فيها، وذلك من الأجانب ومن المصريين الذين يعملون في الخارج. وخلال الأربعين الثاني والثالث من عام ١٩٩٦، بلغ هذا الاستثمار ٣٨٠ مليون دولار، ووصل اجماليه إلى ٤٠٠ مليون دولار في النصف الثاني من عام ١٩٩٦.

(٦٤) تستند الميزان التجاري المعروضة هنا إلى بيانات صندوق النقد الدولي عن ميزان المدفوعات (الجدول ٢٢)، التي لا تتيسر معلومات بشأنها عن جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا. ومجاميع الميزان التجاري الواردة في هذا القسم تختص، حسراً، ببيانات الصندوق الدولي. وبالتالي لا تتطابق البيانات المستعرضة في القسم ألف من هذا الفصل.

وواصل عجز الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي اتجاهه الهبوطي، فانخفض من ٥٥ مليار دولار في عام ١٩٩١ إلى ٨٠ مليارات دولار في عام ١٩٩٤، إلى ٤٥ مليارات دولار في عام ١٩٩٥. كما شهدت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تحسناً في الميزان الإجمالي لحسابها الجاري. فقد قلب العجز الذي بلغ ٩٢٣ مليون دولار (إذا استثنى الأردن) في عام ١٩٩٤ إلى فائض بلغ ٣٦٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وسجل حصول تحسن في كل من بلدان مجلس التعاون الخليجي. لكن الفائضين اللذين سجلتهما البحرين والكويت تجاوزهما العجز الكبير الذي وقع في المملكة العربية السعودية وبلغ إجماليه ٨٠ مليارات دولار في عام ١٩٩٥. وبين التقديرات الأولية أن الفائض الذي حققه الكويت في حسابها الجاري ازداد من ٥٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٤٢ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وتُظهر التقديرات التي أجريت مؤخراً أن هذا الفائض ازداد إلى ٣٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٦. وازداد فائض الحساب الجاري للبحرين من ٣٦١ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ما يقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وسجل أضخم تحسن في المملكة العربية السعودية، التي حققت فائضاً بقيمة ١٨٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦، بعد حصول عجز بلغ ٨١ مليار دولار في السنة السابقة: وقد نجم هذا التحسن عن ازدياد فائض ميزانها التجاري نتيجة لارتفاع إيرادات تصدير النفط. وبسبب ارتفاع الإيرادات المتحصلة من صادرات النفط خلال عام ١٩٩٦، وكذلك ارتفاع عائدات الصادرات النفطية، هبط عجز عُمان إلى ٧٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦؛ وأظهرت الأرقام الرسمية حصول عجزٍ بلغ ٩٧٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وبالرغم من أن البيانات الرسمية غير متسقة (غير مدرجة في الجدول)، قدر أن ميزاني الحسابات الجارية في قطر والإمارات العربية المتحدة تدهوراً بالرغم من ارتفاع المكاسب المحققة من النفط. فقد شهدت قطر زيادة في عجزها من ٢٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٤١٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، في حين أن الإمارات العربية المتحدة، رغم محافظتها على فائض في ميزان حسابها الجاري في الستينيات كليهما، سجلت، حسب التقديرات، هبوطاً في فائضها من ٥١ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١١ مليار دولار في السنة التالية.

أما فيما يتعلق ببلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فمصر وحدها هي التي سجلت عجزاً ضمن هذه الفئة. فقد تحول ميزان الحساب الجاري في هذا البلد من فائض متواضع قدره ٣١ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى عجزٍ بلغ ٢٥٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥، وكان من أهم أسباب ذلك حصول عجزٍ كبير في تجارة البضائع. وبين التقديرات الأولية أن العجز في مصر ازداد خلال عام ١٩٩٦ إلى ١ مليار دولار، نتيجة لانخفاض حجم صادرات البضائع. وشهدت الجمهورية العربية السورية تحسناً في ميزانها فيما يتعلق بحسابها الجاري، وظهر هذا التحسن في الانتقال من عجزٍ بلغ ٩٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى فائضٍ قدره ٤٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وقد يكون ذلك ناجماً عن التدفقات الإيجابية للخدمات وللتحويلات البحتة. ويُنتظر للجمهورية العربية السورية أن تتحقق مزيداً من التحسن مع تحريرها لسعر الصرف فيها ومع تنفيذها للإصلاحات اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي. وسجل اليمن هو أيضاً فائضاً قدره ١٨٣ مليون دولار في عام ١٩٩٥، لكن ذلك مثل تراجعاً عن الفائض الذي سُجل في السنة السابقة وبلغ ٣٦٦ مليون دولار. ويفترض في السياسة التي اتبعتها اليمن في عام ١٩٩٦ وتمثلت في تعويم عملته، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، أن تؤدي إلى تحسن في ميزان حسابه الجاري. وبالرغم من عدم تيسير بيانات رسمية عن الأردن (لم يدرج في الجدول ٢٣ فيما يخص عام ١٩٩٥) ولبنان (لم يدرج في الجدول ٢٣)، تفيد التقديرات غير الرسمية بالنسبة إلى البلدين بحصول عجز في ميزاني حسابهما الجاري. واستناداً إلى هذه التقديرات، شهد الأردن تحسناً في ميزان حسابه الجاري، الذي انتقل من عجزٍ مقداره ٤٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى عجزٍ مقداره ٢٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، بينما ازداد عجز لبنان بعض الشيء: من ٤٥ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٥٩ مليارات دولار في عام ١٩٩٦.

**الجدول ٢٣ - منطقة الإسکوا: ميزان المدفوعات<sup>(\*)</sup>، ١٩٩٥ و ١٩٩٤ و ١٩٩٠**  
**(بملايين الدولارات الأمريكية)**

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٠	
٢٢٠٧٥٤	١٩٣٤٣٤	٢٣٧٦٠	الميزان التجاري
٢٩٨٢٦٤	٢٧٨٤٨٧	٢٩٣٧٣	بلدان مجلس التعاون الخليجي
٧٨٠٤	٢٤٣٧	٤٢٠١	البحرين
٥٤٧٨	٤٤٦٠	٣١٧٩	الكويت
٢٠١٥	١٨٤٩	٢٨٨٥	عمان
٢١٥٥٣	٢١٢٩٦	٢٢٨٨٩	المملكة العربية السعودية
(٧٧٥١)	(٨٥٠٥٢)	(٥٦١٣)	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
(٧٥٩٧)	(٥٩٥٣)	(٦٣٧٩)	مصر
..	(١٥٧٩٤)	(١٢٣٦٩)	الأردن
(١٤٣)	(١٢٧٥)	٢٠٩٤	الجمهورية العربية السورية
(١١)	(٣٠٢١)	(٩١٢)	اليمن
(١٥٠٠٢)	(١٥٤٩٩)	(٢٠١٣٤)	صافي الخدمات
(١٨٨٣٧)	(١٧٩٧٢)	(٢١٨٨٩)	بلدان مجلس التعاون الخليجي
٤٠٦٩	٥٠١٨	٢٢٤٥	البحرين
(٣٤٤٥)	(٣٠٥٢)	(٢٠٨٠)	الكويت
(٩٥١)	(٨٨٢)	(٦٥١)	عمان
(١٤٨٤٨)	(١٤٥٤٥)	(١٩٣٨٣)	المملكة العربية السعودية
٣٨٣٤٩	٢٤٧٧٧	١٧٥٥٥	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٣٧١٧	٢٤٢٥	٢١٨٢	مصر
..	١٦٩٣	١٧٩٣	الأردن
٥٢٩	٣٥٨	(١٨)	الجمهورية العربية السورية
(٤١١)	(٤٧٤٦)	(٥٨٨٨)	اليمن
٧٠٧٤٢	٣٨٤٣٩	٣٦٢٦	موازنة البضائع والخدمات
١٠٩٩٠٣	٩٨٧١٥	٧٤٨٤٦	بلدان مجلس التعاون الخليجي
١١٨٧٣	٧٤٥٥	٦٤٤٦	البحرين
٢٠٣٤	١٤٠٨	١٠٩٩	الكويت
١٠٦٤	٩٦٧	٢٢٣٥	عمان
٦٧٠٥	٦٧٥١	٣٥٠٦	المملكة العربية السعودية
(٣٩١٦)	(٦٠٢٧٦)	(٣٨٥٨٦)	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
(٣٨٨٠)	(٣٥٢٨)	(٤١٩٦)	مصر
..	(١٤١٠)	(١٠٥٧٦)	الأردن
٣٨٦	(٩١٧)	٢٠٧٥	الجمهورية العربية السورية
(٤٢٢)	(١٧٢٥)	(٦٨٠)	اليمن
(١١٢٢٣)	(١٣٥٤٤)	(٨١٦)	تحويلات بلا مقابل
(١٥٥١٨)	(١٨٦٤٩)	(٦٣٩٨٧)	بلدان مجلس التعاون الخليجي

الجدول -٢٣- (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٠	
(٨٢٦,٢)	(٥٤٧)	٣٩٩,٧	البحرين
٢١٦٤	١٠٨١	٢٧٨٧	الكويت
(٢٠٤٣)	(١٩٥٢)	(١١٢٨)	عمان
(١٤٨١٣)	(١٧٢٢١)	(٧٦٥٨)	المملكة العربية السعودية
٤٢٨٤٨	٥١٠٤٥	٦٣١٧	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٣٦٢٦	٣٥٥٩	٤٣٨١	مصر
..	١٠١٢١	٨٣٠٤	الأردن
٥٤	(٥)	(٣١٣)	الجمهورية العربية السورية
٦٠٤,٨	٥٣٨,٤	١٤١٨,٧	اليمن
(٤١٥٩)	(٩٦٩٩,٩)	٣٥٤٣,٥	موازنة الحساب الجاري
(٤٥٢٧,٧)	(٨٧٧٦,٨)	١٠٨٤٩	بلدان مجلس التعاون الخليجي
٣٦١,٣	١٩٨,٢	٢٤٤,٩	البحرين
٤١٩٨	٢٤٨٩	٣٨٨٦	الكويت
(٩٧٩)	(٩٨٤)	١١٠٦	عمان
(٨١٠٨)	(١٠٤٨٠)	(٤١٥٢)	المملكة العربية السعودية
٣٦٨,٧	(٩٢٣,١)	٢٤٥٨,٦	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
(٢٥٤)	٣١	١٨٥	مصر
..	(٣٩٨)	(٢٢٧,١)	الأردن
٤٤٠	(٩٢٢)	١٧٦٢	الجمهورية العربية السورية
١٨٢,٧	٣٦٥,٩	٧٣٨,٧	اليمن
١٢٨١,٨	١٢٥٠٨,٩	(١٣٤٨٨,٣)	صافي التدفقات الرأسمالية
٢٣٢٠,٨	١٢٠٠٧,٥	(٩٠١,٨)	بلدان مجلس التعاون الخليجي
(٨٣٢,٢)	(٣٧٨,٥)	٤٠٧,٢	البحرين
(٦٩١,٢)	١٨٣٩	٤١٣	الكويت
(٩)	٢١٣	(٤٩٨)	عمان
٩٣٢٥	١٠٣٣٤	(١٢٢٤)	المملكة العربية السعودية
(٩٣٩)	٥٠١,٤	(١٢٥٨٦,٥)	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
(١٨٤٥)	(١٤٥٠)	(١١٠٣٩)	مصر
..	١٨٨,٩	٥٧٢,٧	الأردن
١٧٧٥	٢٦٠	(١٨٣٦)	الجمهورية العربية السورية
(٨١٩)	(٨٣٧,٥)	(٢٨٤,٢)	اليمن
٢٠٥١,٩	(٥٠٠٨,٣)	(٥٦٤٣,٤)	الخطأ والسلهو
٣٠٠٣,١	(٤١٢٠,٥)	(٥٧٤٧,٤)	بلدان مجلس التعاون الخليجي
(١٧٩,٩)	٤٤,٥	(٧٨,٤)	البحرين
٢٦٢٧	(٤٢٧٥)	(٥١٩٦)	الكويت
٥٥٦	١١٠	(٤٧٣)	عمان

الجدول ٢٣ - (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٠	
(٩٥١,٢)	(٨٨٧,٨)	١٠٤	المملكة العربية السعودية الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٢٧٢	٢٥٥	٦٣٠	مصر
..	(٥٥,٨)	٧٥,٤	الأردن
(١٢٨٥)	(٩٠,٦)	١١٠	الجمهورية العربية السورية
١٦١,٨	(١٨١)	(٧١١,٤)	اليمن
(٧٢٥,٣)	(٢١٩٩,٣)	(١٥٥٨٨,٢)	الميزان العام
٧٩٦,٢	(٨٨٩,٨)	(٥٥٦٤,٣)	بلدان مجلس التعاون الخليجي
٩٨,٢	(١٣٥,٨)	٥٧٣,٧	البحرين
(٨٧)	٥٣	(٨٩٧)	الكويت
(٤٢٢)	(٦٦١)	١٣٥	عمان
١٢١٧	(١٤٦)	(٥٢٧٦)	المملكة العربية السعودية
(١٥٢١,٥)	(١٣٠٩,٥)	(١٠٠٢٣,٩)	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
(١٨٢٧)	(١١٦٤)	(١٠٢٢٤)	مصر
..	(٢٦٤,٩)	٤٢١	الأردن
٧٨٠	٧٧٢	٣٦	الجمهورية العربية السورية
(٤٧٤,٥)	(٦٥٢,٦)	(٢٥٦,٩)	اليمن
٢٩٧٣,٧	٣٦٩٥,٥	١٢٩٩٤,٤	البنود النظيرة والتمويل الاستثنائي وغير ذلك
			بلدان مجلس التعاون الخليجي
			البحرين
			الكويت
			عمان
			المملكة العربية السعودية
			الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٢٩٧٣,٧	٣٦٩٥,٥	١٢٩٩٤,٤	مصر
٢٢٢٦	٢٣٥٧	١٢٧٣٣	الأردن
..	٤٨١,٧	(٩٥)	الجمهورية العربية السورية
٧٣٧,٧	٨٥٦,٨	٢٧٠,٩	اليمن
(٢٤٤٨,٤)	(١٤٩٦,٢)	٢٥٩٤,٨	التغير الكلي في الاحتياطيات
(٧٩٦,٢)	٨٨٩,٨	٥٥٦٤,٣	بلدان مجلس التعاون الخليجي
(٩٨,٢)	١٣٥,٨	(٥٧٣,٧)	البحرين
٨٧	(٥٣)	٨٩٧	الكويت
٤٣٢	٦٦١	(١٣٥)	عمان
(١٢١٧)	١٤٦	٥٢٧٦	المملكة العربية السعودية
(١٤٥٢,٢)	(٢٣٨٦)	(٢٩٦٩,٥)	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
(٤٠٩)	(١١٩٣)	(٢٥٠٨)	مصر

### الجدول ٢٣ - (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٠	
..	(٢١٦)	(٤١٥)	الأردن
(٧٨٠)	(٧٧٢)	(٣٦)	الجمهورية العربية السورية
(٢٦٣٢)	(٢٠٤)	(١٤)	اليمن

.International Monetary Fund, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, part I. 1996 جمع من البيانات الواردة في

ملاحظات: ( ) معناها قيمة سلبية.

(..) معناها أن البيانات غير متوفرة؛ والفراغ معناه صفر.

(\*) الجدول يغطي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وعمان الكويت ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن، وفقاً للبيانات المتاحة.

وبين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، حصل انخفاض كبير في التدفق الصافي لرؤوس الأموال إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد هبط هذا التدفق من ١٢ مليار دولار إلى ٢٣ مليار دولار، أي بنسبة ٨١ في المائة. ونجم ذلك، على نحو رئيسي، عن التحول السريع الذي حصل في الكويت، إذ تدفق إلى هذا البلد ١٨ مليار دولار في عام ١٩٩٤، ولكن تدفق منه ٦٩ مليارات دولار في السنة التالية. أما تدفق رؤوس الأموال إلى المملكة العربية السعودية، وقد بلغ ٩٣ مليارات دولار، فكان تراجعاً عن مبلغ الـ ٣٠ مليارات دولار الذي سُجّل في العام السابق. وقد سبق ورود هذه الرساميل تدفقاً عاماً لها من مجموعة البلدان هذه بمجملها خلال عام ١٩٩٥. أما تدفق رؤوس الأموال من عمان فكان مردّاً، جزئياً، إلى تحويلات الأرباح التي أجرتها الشركات الأجنبية. وبالرغم من أن الإمارات العربية المتحدة ليست مدرجة في بيانات ميزان المدفوعات الدولية، فإن خروج رؤوس الأموال من هذا البلد يُعتبر مشكلة، وينظر الآن في إنشاء سوق أسهم محلية تكون وسيلة لوقف تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تحول ورود رؤوس الأموال، وقد وصل إلى مبلغ ٥٠١ مليون دولار (٣١٢ مليوناً إذا أستثنى الأردن) في عام ١٩٩٤، إلى خروج للأموال وصل إلى ٩٣٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وقد نجم ذلك خصوصاً عن التغيرات التي حصلت في مصر والجمهورية العربية السورية. فتدفق رؤوس الأموال من مصر ارداد من ١٥ مليار دولار إلى ١٨ مليار دولار بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وكان متوقراً لهذا الأمر أن يتحسن في عام ١٩٩٦. فتدابير الخصخصة شجعت تدفق الاستثمارات إلى مصر، والبلدان المتقدمة النمو شطبت جزءاً من ديون هذا البلد. ويُنتظر أن يبلغ الاستثمار الأجنبي ١٢ مليار دولار تقريراً خلال السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧، وقد تجنب مصر ببعض من مبلغ الـ ٧٠ مليار دولار الذي يملكه رعاياها في الخارج. وهبطت تدفقات رؤوس الأموال الصافية إلى الجمهورية العربية السورية خلال عام ١٩٩٥ من ٢٦ مليار دولار في السنة السابقة إلى ١٧ مليار دولار. واتخذت مؤخراً إجراءات تستهدف اجتناب الاستثمار الأجنبي في عام ١٩٩٦. أما تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من اليمن فلم يتغير إلا قليلاً، وقد بلغ ٨١٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥.

وقد كان الخطأ والسهو في ميزان مدفوعات المنطقة إيجابياً - زهاء ٢١ مليار دولار في عام ١٩٩٥ - مما يشكل تحسيناً بالمقارنة مع مبلغ الـ ٥ ملايين دولار السلبي في السنة السابقة، وقد نجم

خصوصاً عن التحول السريع الذي حققه الكويت ضمن هذه المجموعة. ونتيجة لذلك، كان الميزان العام مبلغاً سلبياً بقيمة ٧٢٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥، بالرغم من أن بلدان مجلس التعاون الخليجي سجلت فائضاً بقيمة ٧٩٦ مليون دولار وبلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً سجلت عجزاً بقيمة ١٥ مليار دولار. ونظراً إلى تحقيق فائض قدره ٣ مليارات دولار في "البنود النظيرة والتمويل الاستثنائي وغير ذلك"، بسبب التمويل الاستثنائي الذي أجري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، غطّى عجز الميزان العام وساهم هذا الميزان في زيادة الاحتياطيات بنسبة ٢٢ مليار دولار.

#### دالـ- الاحتياطيات الدولية

تفيد البيانات الجزئية والأولية المتعلقة بعام ١٩٩٦ أن الاحتياطيات الدولية للمنطقة (باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية السورية، بسبب نقص البيانات) ازدادت قليلاً، بنسبة ٦ في المائة، عن مستوياتها في عام ١٩٩٥ (الجدول ٢٤). فقد ارتفعت هذه الاحتياطيات من ٥١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٤٥٤ مليار دولار في عام ١٩٩٦، وكان من أهم أسباب ذلك ازدياد الاحتياطيات في بلدان المنطقة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وبقيت احتياطيات بلدان مجلس التعاون الخليجي على حالها: ٤٢٢ مليار دولار، بينما ازدادت احتياطيات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة ١١ في المائة، ووصلت إلى ٣٠٩ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وتمتلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أعلى احتياطيات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ ان لدى الأولى ٨٥ مليارات دولار ولدى الثانية ٨ مليارات دولار. ولدى مصر من الاحتياطيات ١٩ مليار دولار، فتكون هي أضخم حائز ل الاحتياطيات في المجموعة الثانية وكذلك في منطقة الإسکوا بمجملها.

ويُظهر تقدير قدرة المنطقة على تسديد ثمن وارداتها، استناداً إلى البيانات الأولية الواردة آنفاً بشأن الاحتياطيات الدولية، أنها استطاعت تغطية الواردات طوال ٦٩ شهر في عام ١٩٩٦. وكانت هذه التغطية أدنى بقليل من تغطية السنة السابقة، التي بلغت ٧١ شهر. وتمكن بلدان مجلس التعاون الخليجي من تأمين تغطية الواردات خلال ٢٤ شهر، وهي مدة أدنى من معدل السنة السابقة البالغ ٥٤ شهر. كما استطاعت بلدان الإسکوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أن تغطي واردات ١٤ شهراً بمستويات احتياطيات عام ١٩٩٦. وكان ذلك يماض، تقريراً، تغطية عام ١٩٩٥ التي شملت ١٤٣ شهر، وقد عَزِيَ إلى حد بعيد، إلى الاحتياطيات الضخمة التي تحوزها مصر. وتمكن مصر من تغطية واردات ١٦٩ شهراً بالإضافة إلى احتياطياتها الدولية التي تراكمت في عام ١٩٩٦.

#### هاءـ التوقعات في الأجل القصير

تنص التوقعات الخاصة بالتجارة في منطقة الإسکوا بأنها إيجابية بالنسبة إلى عام ١٩٩٧، بالرغم من احتمال تدني زيادات الصادرات والواردات مما كانت عليه في عام ١٩٩٦. وينجم عن شدة اعتماد المنطقة على النفط والمنتجات المرتبطة به أن أسعار النفط الدولية، التي يُنتظر لها أن تتراوح بين ١٧٥ و ١٩ دولاراً للبرميل، تشكل عاملًا هاماً في هذا التوقع. ومن المنتظر للصادرات أن تزداد بنسبة ١٦% في المائة، بينما يُنتظر للواردات أن تزداد بنسبة ٧% في المائة في المنطقة بمجملها. ويرتقب لبلدان مجلس التعاون الخليجي أن تزيد صادراتها بنسبة ٢٢% في المائة، بينما يُنتظر لبلدان الإسکوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أن تزداد صادراتها بنسبة ٣٧٪ في المائة. وعلى جهة الواردات، تُظهر التوقعات ارتفاعاً لواردات بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأعضاء في الإسکوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة ٥٦% في المائة للأولى و ٨% في المائة للثانية.

**الجدول ٢٤- منطقة الإسكوا: الاحتياطيات الدولية<sup>(\*)</sup> وتغطية الاحتياطيات/الواردات، ١٩٩٥ و١٩٩٦**

الاحتياطيات الدولية (بملايين الدولارات الأمريكية) الاحتياطيات / الواردات (شهور)		النسبة المئوية للتغير	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥
٦٩٣	٧١٠	٦٢	٥٤ ٣٧٤	٥١ ١٩١		منطقة الإسكوا
٤١٧	٤٤٥	٠٢	٢٣ ٤٤٥	٢٣ ٤١٠		بلدان مجلس التعاون الخليجي
٣٥٨	٤١٥	٨٨-	١ ١٧٣	١ ٢٨٧		البحرين
٦٢٢	٦١٦	٨٨	٣ ٩٨٨	٣ ٦٦٧		الكويت
٢٦٩	٣٢٢	٧٣-	٠١ ١٢٠	١ ٢٠٨		عمان
٤٦٠	٥٠٤	٦٢-	(٠) ٦٩٠	٧٣٦		قطر
٣٨٩	٤٢٤	٤٦-	٨ ٤٥٥	٨ ٨٦١		المملكة العربية السعودية
٤٢٠	٤٣٧	٥١	(٢) ٨٠٤٦	٧ ٦٥٣		الإمارات العربية المتحدة
١٣٩٥	١٤٣١	١١٣	٣٠ ٩٢٩	٢٧ ٧٨١		الاقتصادات الأكثر تنوعاً
١٦٨٩	١٦٥٢	١٢٥	(٣) ١٩ ٠٠٠	١٦ ٨٨٥		محسر
٦١٣	٧٠٤	٥٨-	٢ ٠٤٣	٢ ١٦٩		الأردن
١٥٨١	١٨٢٥	١٠٥	٨ ٩٥٨	٨ ١٠٥		لبنان
٤٩٣	٣٧٣	٥٢٥	(٤) ٩٤٨	٦٢٢		اليمن

المصدر: جُمعت من IMF, International Financial Statistics, vol. 50, No. 3 March 1997

(\*) بيانات آخر الفترة عن احتياطيات الذهب (بالقييم الوطني) والعملات الأجنبية التي تحوزها السلطات النقدية؛ حالة الاحتياطي في صندوق النقد الدولي إلى جانب حقوق السحب الخاصة (حيثما انطبق ذلك)؛ والتغيرات السنوية المبيّنة ووقت تسجيلها. لكن البيانات الواردة في هذا الجدول قد تختلف عن البيانات المبلغة باعتبارها "تغيرات في الاحتياطيات" في ميزان المدفوعات بسبب اختلافات التغطية و وقت التسجيل.

- (أ) تشرين الأول/اكتوبر;
- (ب) تقدير أجرته الإسكوا استناداً إلى التقارير المنشورة;
- (ج) تشرين الثاني/نوفمبر;
- (د) Jordan Times, 13 April 1997

ومن المرتقب أن تتأثر الآفاق المفتوحة أمام منطقة الإسكوا، على نحوٍ مؤاتٍ، بمشاركة بلدان الإسكوا في الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية والثنائية. وهذه الاتفاقيات تستهدف كلها تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة. وتُبذل الآن في عدد كبير من بلدان الإسكوا جهود ترمي إلى ترشيد الإجراءات الجمركية وتخفيض المراقبات الحدودية.

ويتوقع أيضاً أن يفضي الاتجاه نحو اجراء اصلاحات التكيف الهيكلي في المنطقة، وضمنها برامج الخصخصة التي تزيل القيود المفروضة على أسعار الصرف وتخفض من الإعانت المالية، إلى زيادة الفعالية وتحسين الامكانات التصديرية التي تحوزها المنطقة. ويُفترض، مع تنامي الميزة التنافسية للمنطقة ومع صنع منتجات أعلى نوعية، أن تفتح أسواق جديدة للتصدير. وهذا الأمر يصح خصوصاً على المنتجات غير النفطية، التي كانت توجهها، في العادة، نحو الأسواق المحلية، والتي عجزت في الماضي، في كثير من الأحيان، عن دخول حلبة التنافس في الأسواق الدولية.

## رابعاً - التطورات النقدية والضربيّة والماليّة

### ألف- التطورات النقدية

كان التحدى الكبير الذي واجهته معظم بلدان الإسکوا خلال السنوات الماضية هو تحدي تنمية السيولة المصرفية وأموال السوق النقدية القصيرة الأجل التي يمكن أن تستخدمها البنوك المركزية في عملياتها في السوق المفتوحة. وللهذا السبب، بدأ عدد من بلدان الإسکوا (مثل مصر) في اجراء مزادات لأنذون الخزانة بأسعار فائدة تحددها قوى السوق، وسرعان ما أصبحت هذه المزادات هي العامل الرئيسي في تحديد الظروف النقدية المحلية. واتخذت بلدان أخرى (مثل الأردن واليمن) اجراءات تزيد من اعتمادها على الاشتراطات الخاصة بالاحتياطي، بينما اتخذت مجموعة أخرى (مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مصر والأردن ولبنان) اجراءات تستهدف تطوير سوق التبادل بين المصارف. كما اتخذت اجراءات إضافية تضمنت تشجيع المنافسة فيما بين مختلف فروع القطاع المالي وتوسيع مجال الدخول إلى الأسواق.

وتضمن التحرير المالي في معظم بلدان الإسکوا، في عام ١٩٩٦، تحسينات لآليات الرقابة النقدية، أُجريت من خلال الابتعاد عن القيود الكمية على الائتمان والاتجاه نحو أدوات الرقابة النقدية غير المباشرة؛ وجعل أداة الخصم أقوى استجابة للتغيرات في أحوال السوق؛ واستخدام بيع وشراء أنذون الخزانة والأوراق المالية الأخرى التي تصدرها الحكومة باعتبارها أدوات لإدارة السيولة؛ وتوحيد شروط الاحتياطي القانوني لدى جميع المؤسسات المالية.

وفيما يلي ملخص للتطورات النقدية في عدد من بلدان منطقة الإسکوا.

#### ١- بلدان مجلس التعاون الخليجي

##### (١) البحرين

خفَض سعر الفائدة على الودائع لأجل في البحرين من ٥٪ في نهاية عام ١٩٩٥ إلى ٤٪ في نهاية في شهر آذار/مارس ١٩٩٦، ثم رفع إلى ٥٪ في حزيران/يونيو، وظل على هذا المستوى حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (الجدول ٢٥). وكان الهدف من تخفيض سعر الفائدة هو تخفيض المعروض النقدي ع ١ (العملة المتداولة والودائع المعجلة) (تحت الطلب) وزيادة الودائع لأجل والمدخرات. وهكذا انخفض المعروض النقدي ع ١ من ٣٣٢ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٥ إلى ٣٢٦ مليوناً في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بينما ارتفعت الودائع لأجل والمدخرات من ١٠٦٥ مليون دينار بحريني إلى ١٠٨١ مليوناً، مما أدى إلى زيادة المعروض النقدي ع ٢ (ع ١ + الودائع لأجل والمدخرات) من حوالي ١٣٩٧ مليون دينار بحريني إلى نحو ١٤٠٧ ملايين.

وكانت الزيادة في المعروض النقدي (ع ٢)، ومقدارها ٤٩ مليون دينار بحريني، نتيجة للزيادة في صافي الأصول المحلية بمقدار ٦٧ مليون دينار بحريني، وهو مبلغ تجاوز الانخفاض البالغ ٥٧٩ مليون دينار بحريني في صافي الأصول الأجنبية.

ويبدو أن أسعار الفائدة المفروضة على القروض من البنك تغيرت مع تغير أسعار الفائدة على الودائع. فالفوائد المفروضة على الاستلاف من البنك رفعت من ٩٪ في المائة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٩٪ في المائة في آذار/مارس ١٩٩٦، وظللت على هذا المستوى حتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ كما رفعت الفوائد على القروض الاستهلاكية من ١٢٪ في المائة إلى ١٣٪ في المائة ثم إلى ١٤٪ في المائة و ١٥٪ في المائة خلال عام ١٩٩٦. وكان الانخفاض في سعر الفائدة على الودائع لأجل، من ٦٪ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٥٪ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أكبر من الانخفاض في سعر الفائدة على القروض لأجل، الذي هبط من ٦٪ في المائة إلى ٥٪ في المائة في عام ١٩٩٦.

**الجدول ٢٥- البحرين: المعروض النقدي، وتطورات أسعار الفائدة، ١٩٩٤-١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر)**

المعروض النقدي (بملايين الدينارات البحرينية)			
١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر)	١٩٩٥	١٩٩٤	
٩٨٧	١٠٣	١٠٥٥	العملات المتداولة
٢٢٧٠	٢٢٩١	٢٢٩٢	+ الودائع المعجلة
٢٢٥٧	٣٢٢٤	٣٤٤٧	= المعروض النقدي (ع) (١)
١٠٨١	١٠٦٥	٩٦٢٧	+ الودائع لأجل والمدخرات (المعروض شبه النقدي)
١٤٠٦٨	١٣٩٧٤	١٣٠٧٤	= المعروض النقدي (ع) (٢)
العوامل التي تؤثر في المعروض النقدي			
٦٧٢١	٥٨٧٤	٣٦٥٥	التغير في صافي الأصول المحلية
٥٧٩٣-	٢١٣٨	٣٩٣٨	التغير في صافي الأصول الأجنبية
التطور في أسعار الفائدة، ١٩٩٤-١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر) (بالنسبة المئوية)			
١٩٩٦	١٩٩٥		
كانون الأول/ديسمبر	آذار/مارس	حزيران/يونيو	أيلول/سبتمبر
أسعار الفائدة على الودائع			
٢٤	٢٤	٢٤	المدخرات
٥٢	٥٢	٥١	الودائع لأجل
أسعار الفائدة على القروض			
٩٣	٩٣	٩٣	الاستلاف
١٢٥	١٢٤	١٢٣	القروض الاستهلاكية
٨٥	٨٣	٨٢	القروض لأجل

المصدر: Bahrain Monetary Agency, Quarterly Statistical Bulletin, September 1996

(ب) الكويت

نشأ الانخفاض في المعرض النقدي ع ١ من ١١٨٤ مليون دينار كويتي في نهاية عام ١٩٩٥ إلى ١١٦٨٢ مليون دينار كويتي في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أي بنسبة حوالي ٤% في المائة، عن انخفاض الودائع المعجلة من ع ٨٧٣٥ إلى ٨٢٥ مليون دينار كويتي (الجدول ٢٦). وانخفضت كذلك الودائع لأجل والمدخرات من ع ٥٩٣٩ إلى ٦١٨٩ مليون دينار كويتي، مما أدى إلى انخفاض المعرض النقدي ع ٢ من ٧١٩٧٢ إلى ٧٣٧٤ مليون دينار كويتي. ولكن الانخفاض في الودائع لأجل والمدخرات لا يدل على انخفاض في العادات المصرفية ولا يشير إلى ضعف في الأسواق المصرفية. فقد كانت الودائع لأجل والمدخرات في ارتفاع خلال الجزء الأكبر من السنوات الماضية، بحيث احتفظت بحصتها الكبيرة من المعرض النقدي ع ٢، البالغة حوالي ٨٤% في المائة. ويوضح من تحليل العوامل التي تؤثر على المعرض النقدي أن صافي الأصول المحلية قد انخفض بمقدار ٧٨٥ مليون دينار كويتي، وأن صافي الأصول الأجنبية قد انخفض بمقدار ١٨٩ مليون دينار كويتي في النظام المالي الكويتي.

وتوضح التطورات الحاصلة في صافي الأصول المحلية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦ ارتفاع مستحقات البنك من القطاع الخاص بمقدار ٥٠٨٧ مليون دينار كويتي، وانخفاض مستحقاتها من الحكومة بمقدار ٥٩٩٢ مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة لسداد جزء من الحافظة المصرفية المحلية من سنداتالمدينون ولتنامي حيازات البنك من سكوك الدين العام. وعلاوة على ذلك، ارتفعت الودائع الحكومية بمقدار ١٥٢٦ مليون دينار كويتي وانخفض صافي البنود الأخرى بمقدار ١٦٤ مليون دينار كويتي. وكان أهم سبب للانخفاض في صافي الأصول الأجنبية هو انخفاض صافي الأصول الأجنبية في البنك المحلي بمقدار ٢٠٦٢ مليون دينار كويتي، بينما ارتفع صافي الأصول الأجنبية في البنك المركزي بمقدار ١٧٢ مليون دينار كويتي<sup>(١٥)</sup>.

(ج) قطر

اتخذ مصرف قطر المركزي في عام ١٩٩٦ عدداً من التدابير الرامية إلى تحرير أنشطة القطاع المالي. وتضمنت هذه التدابير رفع القيود عن تحديد أسعار الفائدة ومعدلات العمولة التي تفرضها البنوك على التسهيلات الائتمانية؛ لكن المصرف احتفظ بالحق في التحكم بسعر الفائدة على الودائع لأجل، الذي أبقى عند ٦% في المائة، وتراجع عن زيادة ترسیخ السوق الرأسمالية في قطر عندما قرر تأجيل إصدار السندات الحكومية وأندون الخزانة لتلبية الاحتياجات من القروض عوضاً عن اللجوء، كالعادة، إلى الاستلاف والاقتراض من البنوك. لكن وجود سوق ثانوية لهذه السكوك المالية قد لا يكون على المدى القصير راسخاً بما يكفي للتاثير على السيولة في السوق المصرفية. إلا أن من شأن إصدار هذه السكوك أن يؤدي إلى مزيد من الشفافية في موقف البنك تجاه الحكومة وفي موقف الحكومة تجاه البنوك. ويمكن أن تساعد هذه الشفافية في تحسين التحليل الائتماني وتقدير أداء البنك.

**الجدول ٢٦ - الكويت: المعروض النقدي، ١٩٩٤-١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر)**  
**(بملايين الدنانير الكويتية)**

١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر)	١٩٩٥	١٩٩٤	
٣٤٢٤	٣١١٥	٣٥١٣	العملات المتداولة
٨٢٥٨	٨٧٣٥	٧٧٤٧	+ الودائع المعجلة
١١٦٨٢	١١٨٤٩	١١٢٦٠	= المعروض النقدي (ع ١)
٥٩٣٩٠	٦١٨٩٨	٥٦٦٩	+ الودائع لأجل والمدخرات (المعروض شبه النقدي)
<b>٧١٩٧٢</b>	<b>٧٢٧٤٧</b>	<b>٦٧٤٢٩</b>	<b>= المعروض النقدي (ع ٢)</b>
<b>العوامل التي تؤثر في المعروض النقدي</b>			
٧٨٥-	٤١٠٩	٣٤٦١	التغير في صافي الأصول المحلية
١٨٩٠-	٢٢١٠	٣٠	التغير في صافي الأصول الأجنبية

.Central Bank of Kuwait, *Quarterly Statistical Bulletin*, July - September 1996 المصدر:

(د) المملكة العربية السعودية

تهدف السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية إلى تشجيع زيادة نمو النشاط الاقتصادي في المملكة. وقد نجحت في التحكم بالتضخم بفضل ارتفاع قيمة الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي من جهة، وتطبيق السياسات النقدية الملائمة من جهة أخرى.

وتوضح البيانات الأولية المتوفرة عن فترة الـ ١١ شهراً الأولى من عام ١٩٩٦ أن المعروض النقدي (ع ٢) ازداد بنسبة ٣٦٪ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٩٥<sup>(٦٦)</sup>. وقد حصل الجزء الأكبر من هذه الزيادة في الودائع المعجلة التي ارتفعت بنسبة ٥٣٪ في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المذكور. أما العملات المتداولة فازدادت بنسبة ٤٪ في المائة فقط، وبالتالي انخفضت نسبتها إلى المعروض النقدي ع ٢ من ١٧٪ إلى ١٦٪ في المائة خلال الفترة ذاتها، بالمقارنة بنسبة ٢٤٪ في المائة في عام ١٩٩٠. وتتجدر الاشارة إلى أن نسبة العملات المتداولة إلى المعروض النقدي ع ٢ هي في انخفاض منذ عام ١٩٩٠. ويشير هذا إلى أن وسائل تسديد المدفووعات التي يستخدمها القطاع المالي في المملكة العربية السعودية قد أصبحت أكثر تطوراً. ويعود الانخفاض في هذه النسبة، أي الانخفاض في الحاجة إلى النقد، إلى توسيع الشبكة المصرفية وترسّخ العادات المصرفية وتحسن نظام تسديد المدفووعات وتسويتها.

## ٢- البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

(١) مصر

حافظت مصر خلال عام ١٩٩٦ على سعر صرف مستقر للجنيه المصري مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية رغم الضغوط التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي من أجل تخفيض قيمة الجنيه المصري. واضطرب البنك المركزي المصري إلى التدخل في السوق من خلال البنوك الأربع التابعة للقطاع العام<sup>(٦٧)</sup> للمحافظة على استقرار سعر الجنيه المصري عند ٣٩ - ٤٠ جنية مصرى لكل دولار. ويقدر أن تدفق رأس المال الأجنبي المنصب في حواضن الاستثمار في عام ١٩٩٦ تراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار؛ بينما قدر أن الاستثمار الأجنبي المباشر تراوح بين ١٨ مليار دولار و ٣٤ مليار دولار. وساهم تدفق الأموال الأجنبية إلى مصر في ارتفاع الاحتياطي بالبنك المركزي من العملات الأجنبية بنسبة ١٤% في المائة؛ من نحو ١٦٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٨٩ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد أجري الجزء الأكبر من الاستثمار في حواضن الاستثمار خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، وهي الفترة التي كثفت فيها الحكومة الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج الخصخصة.

(ب) الأردن

يقدر أن تخفيض البنك المركزي الأردني، في نهاية عام ١٩٩٦، للاحتياطي الذي ينبغي أن تودعه البنوك لدى البنك المركزي الأردني (أي الاحتياطي الاجباري) بالعملات الأجنبية من نسبة ٣٥% في المائة إلى ١٤% في المائة (بدون فوائد). قد أدى إلى الإفراج عن حوالي ٦٥٠ مليون دولار من الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني، وكذلك إلى ازدياد تحكم البنك بالنقد المتوفّر لديه على المدى القصير، ويُتوقع أن يتيح لها الاستثمار في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية مثل التجارة على المكشوف والمقايضة. كما خفف البنك المركزي الأردني القيود المفروضة على استثمار هذه الودائع من خلال إعطاء الأردنيين المقيمين حرية فتح الحسابات بالعملات الأجنبية. ويجر بالإشارة هنا أن البنك المركزي الأردني بدأ، منذ فترة من الزمن، تطبيق سياسات جديدة في الإدارة النقدية تستعيض عن الرقابة النقدية المباشرة<sup>(٦٨)</sup> بالرقابة النقدية غير المباشرة<sup>(٦٩)</sup>. والهدف من السياسة الجديدة في الإدارة النقدية هو التحكم في المعروض النقدي والتضخم. وقد انخفض المعروض النقدي ع ١ بنحو ١٠% في المائة؛ من ١٧٤٥ مليون دينار أردني في عام ١٩٩٥ إلى ١٥٥٦ مليون دينار أردني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (الجدول ٢٧). وكان انخفاض المعروض النقدي ع ١ نتيجة لانخفاض العنصرين المكونين له: العملات المتداولة والودائع المعجلة، إذ انخفضت العملات المتداولة من ١٠٥٠ إلى ٩٥٨ مليون دينار أردني، والودائع المعجلة من ٦٩٤ إلى ٥٩٨ مليون دينار أردني. وبالنسبة، ازدادت الودائع لأجل والودائع الادخارية بنحو ٦% في المائة؛ من ٣٤١٤ إلى ٣٦٣٦ مليون دينار أردني. ورغم الزيادة في الودائع لأجل والودائع الادخارية، كانت الزيادة في المعروض

(٦٧) هذه البنوك هي: البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك الإسكندرية، وبنك القاهرة.

(٦٨) مثلاً: في شكل نسب احتياطي الزامية من الودائع المصرفية لدى البنك المركزي الأردني، وفرض قيود على التسهيلات الائتمانية المصرفية.

(٦٩) مثل إصدار سندات التنمية الحكومية وأنذون الخزانة.

النقدية ع٢ ضئيلة، إذ بلغت حوالي ٦٠ في المائة: من ٥١٥٩٨ إلى ٥١٩٣ مليون دينار أردني، نتيجة لما أشير إليه من انخفاض المعروض النقدي ع١. ولكن التأثير التوسيعى لتغيرات العوامل التي أثرت في المعروض النقدي خلال السنوات القليلة الماضية تحول إلى تأثير انكماشي خلال فترة الـ ١١ شهراً الأولى من عام ١٩٩٦. ونتيجة لذلك لم تتجاوز الزيادة في صافي الأصول المحلية ٤٠ مليون دينار أردني بحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قياساً بـ ١٢٢ مليون دينار أردني في نهاية عام ١٩٩٥. أما الأصول الأجنبية فقد كان صافيها سالباً وبلغ ٧٧ مليون دينار، مقارنة بصافي إيجابي بلغ ١٩٦١ مليون دينار في عام ١٩٩٥.

وتَحدُّد أسعار الفائدة على الودائع والقروض المصرفية في الأردن تبعاً لقوى السوق. وتَعلُّم هذه الأسعار يومياً من قبل البنك المركزي لها، وبدون أي تدخل من البنك المركزي الأردني. وقد ظل سعر الفائدة على الودائع الآخارية المحددة بسنة واحدة دون تغيير، عند ٧٥ في المائة، خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عندما رفع إلى ٩ في المائة. ولكن سعر الفائدة على الودائع لأجل، المحددة بسنة واحدة، ارتفع من ٨٧٥ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٩٢٥ في المائة في آذار/مارس ١٩٩٦، ثم إلى ١٠ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر. وظل سعر الفائدة المفروضة على القروض لسنة واحدة عند ١٤ في المائة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عندما ارتفع إلى ١٥٥ في المائة. وتفرض البنوك عادة على المقترضين عمولة لا تقل عن نسبة ١ في المائة، بالإضافة إلى سعر الاقتراض.

#### (ج) لبنان

في عام ١٩٩٦، ارتفعت قيمة الليرة اللبنانية مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٣ في المائة: من ١٥٩٦ ليرة لبنانية للدولار في أوائل عام ١٩٩٦ إلى ١٥٤٨ ليرة لبنانية في نهاية العام المذكور. وكان الغرض من تدخل مصرف لبنان في سوق العملات الأجنبية في عام ١٩٩٦ هو دعم الدولار وليس الليرة اللبنانية، بهدف تحقيق استقرار السوق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تجاوزاحتياطي العملات الأجنبية لدى المصرف المذكور ٤ مليارات دولار، باستثناء احتياطي العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية لدى مصرف لبنان وباستثناء احتياطي الذهب. وكان احتياطي العملات الأجنبية قد ازداد في نهاية عام ١٩٩٥ بنسبة ٣٨ في المائة (٩٢ مليار دولار)، وفي نهاية عام ١٩٩٤ بنسبة ٤٨ في المائة (٢٧ مليار دولار). وهذه الزيادة في احتياطي العملات الأجنبية دفعت مصرف لبنان إلى النظر في تغيير سياسته فيما يتعلق بالتدخل في سوق بيروت للعملات الأجنبية في عام ١٩٩٧، وذلك بواسطة التخلص عن النظام القائم على تحديد سعر واحد متوسط والتحول إلى النظام القائم على سعر للعرض وسعر للطلب، بهدف تحقيق استقرار التجارة فيما بين البنك.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، خفض مصرف لبنان سعر الفائدة على شهادات الإيداع لمدة ٤٥ يوماً من ١٢٧٥ في المائة إلى ١٢٥ في المائة، وعلى شهادات الإيداع لمدة ٦٠ يوماً من ١٣٥ في المائة إلى ١٣٢٥ في المائة. ثم خفض أسعار الفائدة على هذه الشهادات، مرة أخرى، في تشرين الثاني/نوفمبر، بحيث أصبح سعر الفائدة عليها ١٢٥ في المائة للشهادات التي مدتها ٤٥ يوماً و ١٣ في المائة للشهادات التي مدتها ٦٠ يوماً.

**الجدول ٢٧ - المعروض النقدي وتطورات سعر الصرف، ١٩٩٤-١٩٩٦ (تشرين الثاني/نوفمبر)**

المعروض النقدي (بملايين اللنانير الأردنية)			
١٩٩٦ (تشرين الثاني/نوفمبر)	١٩٩٥	١٩٩٤	
٩٥٨٢	١٠٥٠٩	١٠٧٢٦	العملات المتداولة
٥٩٨٦	٦٩٤٧	٦٧٣٦	+ الودائع المعجلة
١٥٥٦٨	١٧٤٥٦	١٧٤٦٢	= المعروض النقدي (ع ١)
٣٦٣٦٢	٣٤١٤٢	٣٠٩٥٣	+ الودائع لأجل والمدخرات
٥١٩٣٠	٥١٥٩٨	٤٨٤١٥	(المعروض شبه النقدي)
			= المعروض النقدي (ع ٢)
العوامل التي تؤثر في المعروض النقدي			
٤٠٩	١٢٢٢	٢٥٧٤	التغير في صافي الأصول المحلية
(٧٧-)	١٩٦١	١٠٢٣	التغير في صافي الأصول الأجنبية
١٩٩٦	١٩٩٥		
تشرين الثاني/نوفمبر	آذار/مارس	كانون الأول/ديسمبر	
أسعار الفائدة على الودائع			
٩٠٠	٧٥٠	٧٥٠	الودائع الاسخارية لسنة واحدة
١٠٠٠	٩٢٥	٨٧٥	الودائع لسنة واحدة
أسعار الفائدة على القروض			
١٥٥٠	١٤٠٠	١٤٠٠	القروض لسنة واحدة
١٠٠	١٠٠	١٠	سعر العمولة

المصدر: Central Bank of Jordan, *Monetary Statistical Bulletin*, November 1996

**(د) الجمهورية العربية السورية**

في إطار الجهد الرامي إلى تحرير الاقتصاد، سمحت حكومة الجمهورية العربية السورية، في عام ١٩٩٦، للمواطنين السوريين والمقيمين في الجمهورية العربية السورية بفتح الحسابات بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية بغض النظر عن مصدر هذه العملات الأجنبية أو مجال استخدامها. وبموجب القانون رقم ١٥٣٥ المؤرخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، يشمل هذا الإجراء كذلك دفع الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية بأسعار تتمشى مع الأسعار الدولية. وكان من المتوقع أن يشجع هذا الإجراء المواطنين السوريين والمقيمين في الجمهورية العربية السورية على أن يعودوا إلى الوطن عملاتهم الأجنبية المودعة حالياً في بلدان أخرى، ولا سيما لبنان والأردن. ورغم أن قانون الاستثمار رقم ١٠، لعام ١٩٩١، كان قد سمح بفتح الحسابات بالعملات الأجنبية في البنك السوري، لم يضمن هذا القانون التصرف بحرية تامة بهذه الحسابات لأنه كان مرهوناً بعدة أنظمة أخرى.

وأخيراً في إطار الجهد الرامي إلى توحيد أسعار الصرف المتعددة لليرة السورية، قررت الحكومة، في أوائل عام ١٩٩٧، أن تعتمد سعر الصرف السائد في البلدان المجاورة، الذي يعادل ٤٤ ليرة سورية لكل دولار، في المعاملات المالية القائمة بينها وبين منظمات الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية. ولكن لا يزال هناك عدد من أسعار الصرف الأخرى لليرة السورية، منها سعر الصرف الرسمي الذي يعادل ١١٢٠ ليرة سورية لكل دولار، وسعر الصرف الفعلي للبلدان المجاورة، وهو ٥٠ ليرة سورية لكل دولار، والسعر التشجيعي، وهو ٢٠ - ٢٢ ليرة سورية لكل دولار، وسعر شركات الطيران، وهو ٤٢ - ٤٣ ليرة سورية لكل دولار. ولا يستعمل السعران الآخرين إلا في حالات محدودة.

#### باء- التطورات المالية

تمكنَت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي من تخفيض عجز ميزانياتها كثيراً في عام ١٩٩٦ حتى من تحقيق فائض في الميزانية في بعض الحالات (مثلاً: البحرين والإمارات العربية المتحدة)، بفضل الإيرادات النفطية الإضافية التي نتجت من ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٦. كما كان ارتفاع سعر صرف دولار الولايات المتحدة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الدولية في عام ١٩٩٦ عاملاً آخر أدى إلى تنشيط اقتصادات هذه البلدان. وبما أن صادرات النفط تُسْعَر بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفعت الإيرادات النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي المحسوبة بعملات أخرى، لأن معظم صادراتها تتجه إلى اليابان والمناطق لا تداول بالدولار. وأدى ارتفاع قيمة الدولار إلى انخفاض تكلفة واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما وارداتها من اليابان وألمانيا والمناطق ذات العملات الأخرى غير الدولار. واقترن ذلك بارتفاع إيرادات النفط، مما سمح بزيادة الإنفاق على التنمية الاقتصادية وتخفيف العجز في الميزانيات أو إلغائه تماماً.

وبخلاف بلدان مجلس التعاون الخليجي، واصلت بلدان الإسکوا الأخرى ذات الاقتصاديات الأكثـر تنوعاً البحث عن وسائل بديلة لتخفيض العجز في ميزانياتها. وتضمنت هذه الوسائل زيادة إيرادات الميزانية من خلال إصلاح التدابير المتخذة لجمع الإيرادات، بما في ذلك تحسين وسائل جمع الضرائب وتخفيف الإنفاق عن طريق تخفيض الإعانات، أو من خلال الاقتراض المحلي والخارجي.

وفيما يلي موجز للتطورات المالية في عدد من بلدان الإسکوا.

##### ١- بلدان مجلس التعاون الخليجي

###### (أ) البحرين

جرت العادة في البحرين على إعداد الميزانية لفترة ستين، ولا تخرج ميزانية ١٩٩٨ و ١٩٩٧ عن هذه القاعدة.

ووفقاً لاسقطات الميزانية الجديدة لفترة الستين، يتوقع أن تبلغ النفقات ١٣٩٥ مليون دينار بحريني (أي ٣٢٧ مليارات دولار)، والإيرادات ١٢٤٥ مليون دينار بحريني (أي ٣٢٣ مليون دولار)، أي سيكون هناك عجز مقداره ١٥٠ مليون دينار بحريني (أي ٣٩٨ مليون دولار)، وهذا أقل من العجز الذي كان متوقعاً في ميزانية فترة الستين ١٩٩٦-١٩٩٥ بحوالي ٣٦ في المائة (٢٣٦ مليون دينار بحريني).

(الجدول ٢٨). أما النفقات المتوقعة للستين فتبلغ ٦٩٠ مليون دينار بحريني لعام ١٩٩٧ و ٧٠٥ ملايين دينار بحريني لعام ١٩٩٨. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٧١٪ في المائة و ٩٥٪ في المائة على التوالي على نفقات عام ١٩٩٦ (٦٤٤ مليون دينار بحريني). ويتوقع أن تبلغ الإيرادات ٦١٥ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٧ و ٦٣٠ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٨، أي يتوقع أن تكون الإيرادات أعلى من إيرادات عام ١٩٩٦ (٥٣٠ مليون دينار بحريني) بنسبة ١٦٪ في المائة و ١٩٪ في المائة، على التوالي. وتعود الزيادة الكبيرة في الإيرادات إلى الارتفاع المتوقع في إيرادات النفط في الستين الماليتين، التي يقدر أنها ستبلغ ٣٥٥ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٧ و ٣٦٢ مليون في عام ١٩٩٨، أي أنها سترتفع بما كانت عليه في عام ١٩٩٦ (٢٨٥ مليون دينار بحريني) بحوالي ٢٤٪ و ٢٧٪ في المائة على التوالي. وتعود الزيادة في إيرادات النفط إلى ما سبقت الإشارة إليه، وهو أن البحرين بدأت تستلم منذ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وبعد التوصل إلى اتفاق مع المملكة العربية السعودية في نهاية عام ١٩٩٢، جميع إيرادات انتاج النفط الصادر عن حقل أبو صفا، البالغ ٠٠٠ ١٤٠ برميل في اليوم، بعد أن كانت تتقاسم هذه الإيرادات مع المملكة العربية السعودية.

ويتوقع أن يجري تمويل عجز الميزانية الذي حصل خلال العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨، على غرار ما تم في السنوات المالية السابقة، بواسطة إصدار أدوات الخزانة والسنداções الحكومية ومن خلال المعونات والمنح التي تحصل عليها من بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ولا سيما الكويت والمملكة العربية السعودية.

**الجدول ٢٨- البحرين: الميزانية، ١٩٩٨-١٩٩٤**  
**(ملايين الدينار البحرينية)**

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	الإيرادات
٦٣٠	٦١٥	٥٣٠	٥٢٠	٥٩٨	النفطية
٣٦٢	٣٥٥	٢٨٥	٢٨٢	٣٨٠	غير النفطية
٢٦٨	٢٦٠	٢٤٥	٢٢٧	٢١٨	النفقات
٧٠٥	٦٩٠	٦٤٤	٦٤٢	٦٩٣	الديون
٧٥	٧٥	١١٤	١٢٢	٩٥	

**المصدر:** فيما يخص الأعوام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦، انظر الإسكوا، "استعراض التطورات والاتجاهات في القطاعين النفطي والمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤" (E/ESCWA/ED/1995/10)، وفيما يخص العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨، انظر صحيفة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، *Jordan Times*.

**ملاحظة:** سعر الصرف هو: الدينار البحريني = ٢٦٥٢٥ دولار أمريكي، والدولار الأمريكي = ٣٧٧٠ دينار بحريني.

#### (ب) الكويت

تشير ميزانية الكويت للسنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى أن الإيرادات الفعلية بلغت ٣٤٧ مليار دينار كويتي (١١٩ مليار دولار)، أي أنها تجاوزت الإيرادات المتوقعة في الميزانية (٢٩١).

(٧٠) تبدأ السنة المالية في الكويت في ١ تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو من العام التالي.

مليار دينار كويتي) بحوالي ١٩ في المائة (٦٠ مليار دينار كويتي). أما النفقات الحقيقة، ومقدارها ١٣٤ مليارات دينار كويتي، فقد كانت أدنى من النفقات المتوقعة في الميزانية (٢٣ر٤ مليارات دينار كويتي) بحوالي ٤٢ في المائة (١٠ مليار دينار كويتي)، وبالتالي، بلغ العجز الفعلى حوالي ٧٠ مليار دينار كويتي، أي حوالي نصف العجز المتوقع، البالغ نحو ٣٢ر١ مليار دينار كويتي (الجدول ٢٩). ولما كان القانون يلزم الحكومة بتحويل ١٠ في المائة من مجموع الابيرادات الى صندوق الاحتياطي للأجيال القادمة، فسيحصل اجمالي العجز الى نحو مليار دينار كويتي، أي أنه سيرتفع بنحو ٤٣ في المائة عن صافي العجز الفعلى (٧٠ مليار دينار كويتي). ولكن ينبغي لا يغيب عن الذهن، لدى النظر الى ميزانية الكويت، أنها لا تتضمن الابيرادات التي تردها الأصول التي تملكها الحكومة في الخارج. وعلى سبيل المثال، كانت الابيرادات المتأتية من هذه الأصول، قبل أزمة الخليج التي وقعت عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩، تزيد عن الدخول النفطي وأكثر من كافية للتغطية عجز الميزانية.

وقد ظلت الايرادات النفطية هي المصدر الرئيسي لايرادات الميزانية في السنة ١٩٩٥/١٩٩٦، وبلغت نحو ٩٢ في المائة (٣٢ مليار دينار كويتي) من الايرادات الفعلية. أما الايرادات غير النفطية فقد انخفضت الى ٢٧٠ مليون دينار كويتي، وكانت أقل من المتوقع في الميزانية (٤٢٠ مليون دينار كويتي) بنحو ٣٦ في المائة.

## الجدول ٢٩ - الكويت: الميزانية، ١٩٩٣/١٩٩٤ - ١٩٩٦/١٩٩٧

(مليارات الدنانير الكويتية)

١٩٩٧/١٩٩٦		١٩٩٦/١٩٩٥		١٩٩٤/١٩٩٣	
أرقams الميزانية	الأرقams الفعلية	أرقams الميزانية	الأرقams الميزانية	أرقams الميزانية	الأرقams الفعلية
٢٠٣	٣٤٧	٢٩١	٢٦٤	٢٧٨	الإيرادات
٢٥٦	٢٢٠	٢٤٩	٢٢٢	٢٣٢	النفطية
٠٤٤	٠٢٧	٠٤٢	٠٤٠	٠٤٦	غير النفطية
٤٢١	٤١٣	٤٢٢	٤١٤	٤٥١	النفقات
١٢١	٠٧٠	١٣٢	١٥٠	١٧٣	صافي العجز
٠٣٠	٠٣٠	٠٢٩	٠٢٦	٠٢٨	مخصصات صندوق الاحتياطي للأجيال القادمة
١٥١	١٠٠	١٦١	١٧٦	٢٠١	إجمالي العجز

**المصدر:** فيما يخص السنتين ١٩٩٣/١٩٩٤ و ١٩٩٥/١٩٩٦ (أرقام الميزانية)، انظر "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٥ (E/ESCWA/ED/1996/3/Rev.1)"؛ وفيما يخص السنة ١٩٩٥/١٩٩٦ (أرقام فعلية) والسنة ١٩٩٦/١٩٩٧ (أرقام الميزانية) انظر صحيفة *Jordan Times*، ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وصحيفة "الحياة"، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧.

**ملاحظة:** الأرقام تقريبية؛ وسعر الصرف هو: الدينار الكويتي = ٤٢ دولاً، والدولار = ٢٩٢ دينار كويتي.

ووفقاً لميزانية السنة ١٩٩٦/١٩٩٧ التي اعتمدها البرلمان الكويتي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، يتوقع أن تبلغ النفقات ٤٢١ مليار دينار كويتي. وهذا المبلغ يساوي تقريباً

النفقات التي كانت متوقعة للسنة ١٩٩٦/١٩٩٥. أما الايرادات، التي يتوقع أن تبلغ ٣ مليارات دينار كويتي، فهي أعلى من الايرادات التي كانت متوقعة للسنة ١٩٩٦/١٩٩٥ بنسبة قليلة. ويتوقع أن يبلغ العجز في الميزانية ٢١ر١ مليار دينار كويتي. وسيرتفع هذا العجز إلى ١٥١ر١ مليار دينار كويتي بعد تسديد مخصصات صندوق الاحتياطي للأجيال القادمة، البالغة ٣٠٠ مليون دينار كويتي (١٠% في المائة من مجموع الايرادات). ويتوقع، في الميزانية، أن تبلغ ايرادات النفط ٢٥٦ مليار دينار كويتي، وهذا أعلى من تقديرات سنة ١٩٩٦/١٩٩٥ بنحو ٢٨% في المائة (٧٠٠ مليون دينار كويتي)، لكنه أدنى بنحو ٢٠% في المائة من ايرادات النفط الفعلية للسنة ١٩٩٦/١٩٩٥. وتستند تقديرات ميزانية ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى افتراض معدل متحفظ لسعر النفط لا يتجاوز ١٣ دولاراً للبرميل، وهو نفس السعر الذي استندت إليه إسقاطات الميزانية في السنتين السابقتين رغم ارتفاع أسعار النفط. وسيكون العجز (قبل دفع مخصصات صندوق الاحتياطي للأجيال القادمة) أقل من العجز الذي كان متوقعاً لسنة ١٩٩٦/١٩٩٥ بنحو ٨% في المائة.

### (ج) عُمان

كان من المتوقع أن ينخفض مجموع النفقات في الميزانية العمانية للسنة المالية ١٩٩٦ إلى مستوى أقل من مستوى عام ١٩٩٥ بقليل، أي من ٢١٥٩ مليون ريال عماني (٦٥٥ مليارات دولار) إلى ٢١٥٢ مليون ريال عماني (٥٥٩ مليارات دولار). وكان من المتوقع أن يزداد مجموع الايرادات بنحو ٧% في المائة، بحيث يرتفع من ١٨٤٧ مليون ريال عماني إلى ١٩٢٤ مليون ريال عماني، مما يعني أن العجز سيبلغ ٢١٨ مليون ريال عماني (٥٦٦ مليون دولار)، أي سيكون أدنى بنحو ٣٠% في المائة من العجز الذي كان متوقعاً لعام ١٩٩٥ (٣١٢ مليون ريال عماني) (الجدول ٣٠).

ولدى النظر إلى بنود النفقات المختلفة، يتضح أن النفقات الجارية ارتفعت بنحو ٣% في المائة: من ١٧١٤ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٥ إلى ١٧٦٩ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٦، بينما انخفضت النفقات الرأسمالية بنحو ١٤% في المائة: من ٤٢٨ إلى ٣٦٧ مليون ريال عماني. وقد أعتبر هذا الانخفاض متماشياً مع السياسة المالية الجديدة المتبعة في عُمان والرامية إلى تقليل تدخل الحكومة في عدد من الأنشطة الاقتصادية بهدف فسح المجال للقطاع الخاص، ولا سيما في إطار مشاريع الهياكل الأساسية.

وفي ميزانية عام ١٩٩٧، التي صدرت في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ضمن سياق خطة التنمية الخمسية لعُمان (٢٠٠٠-١٩٩٦)، يتوقع أن يبلغ العجز ٢٦٣ مليون ريال، أي أنه سيزداد بنحو ٢١% في المائة بما كان عليه في عام ١٩٩٦ (٢١٨ مليون ريال). وتعود هذه الزيادة إلى زيادة إعانات القطاع الخاص (٥٣ مليون ريال، مقابل ١٦ مليوناً في عام ١٩٩٦)، وزيادة النفقات الجارية والرأسمالية التي تجريها الوزارات المدنية، وزيادة نفقات تنمية الموارد البشرية (٤٢ مليون ريال، مقابل ٢٨ مليوناً في عام ١٩٩٦). وفي حين يتوقع أن ترتفع نفقات عام ١٩٩٧ بنحو ٣٥% في المائة: من ٢١٥٢ مليون ريال إلى ٢٢٦٦ مليوناً، يُنتظر أن ترتفع الايرادات بنسبة لا تتجاوز ٤% في المائة: من ١٩٣٤ مليون ريال إلى ٢٠٠٣ ملايين ريال.

ولدى وضع ميزانية عام ١٩٩٧، لم يؤخذ في الاعتبار احتمال ارتفاع ايرادات النفط. فقد أفترض في خطة التنمية الخمسية أن سعر برميل النفط هو ١٥ دولاراً. ولم يجر تعديل هذا الافتراض في ميزانية ١٩٩٧.

**الجدول ٣٠ - عُمان: الميزانية، ١٩٩٧-١٩٩٥  
(بملايين الريالات العمانية)**

	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
<b>الإيرادات</b>	<b>٢٠٠٣</b>	<b>١٩٣٤</b>	<b>١٨٤٧</b>	
النفطية	١٥٠٢	١٤٧٣	١٣٥٢	
غير النفطية	٥١	٤٦١	٤٩٥	
<b>النفقات</b>	<b>٢٢٦٦</b>	<b>٢١٥٢</b>	<b>٢١٥٩</b>	
النفقات الجارية ومنها:	١٨١٥	١٧٦٩	١٧١٤	
الدفاع والأمن الوطني	٦٩٨	٦٩٩	٦٦٧	
الوزارات المدنية	٨٩٨	٨٥٤	٨٢٩	
النفقات الرأسمالية ومنها:	٣٩٨	٣٦٧	٤٢٨	
الوزارات المدنية	١٥٨	١٣٥	٢٥٠	
تنمية الموارد البشرية	٤٢	٢٨	غير متوفر	
تنمية النفط في عُمان	١٧٧	١٧٩	١٥٥	
المشاركة والدعم للقطاع الخاص	٥٣	١٦	١٧	
<b>العجز</b>	<b>٢٦٣</b>	<b>٢١٨</b>	<b>٣١٢</b>	

المصدر: *Middle East Economic Survey*, 13 January 1997

ملاحظة: سعر الصرف هو: الريال العماني = ٦٢ دolar، والدولار = ٣٨ ر. ريال عماني.

**(د) قطر**

كان العجز الفعلي في ميزانية قطر خلال الجزء الأكبر من السنوات الماضية أدنى مما كان متوقعاً، وكان ذلك يرجع، من ناحية، إلى التقديرات المتحفظة ل الإيرادات النفطية والغاز، ومن ناحية أخرى إلى عدم تحقيق بعض أهداف الإنفاق. وتشير الأرقام الفعلية الأولى لميزانية قطر للسنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٥<sup>(٧١)</sup> إلى أن السياسة القطرية في إعداد الميزانية لم تتغير. فعلى حين كانت الإيرادات الفعلية (٧٦ مليارات ريال قطري) تمثل زيادة قدرها نحو ٥ في المائة على الرقم الوارد في الميزانية (٩٢ مليارات ريال) كانت النفقات الفعلية (١٢ ملياري ريال) أقل بنحو ٣ في المائة من الرقم الوارد في الميزانية (١٢٧ مليار ريال)، وبالتالي بلغ العجز ٦٢ مليون ريال قطري، أي أقل مما كان متوقراً بنحو ٢٦ في المائة (الجدول ٣١).

(٧١) تبدأ السنة المالية في قطر يوم أول نيسان/أبريل وتنتهي يوم ٣١ آذار/مارس من العام التالي.

**الجدول ٣١ - قطر: الميزانية، ١٩٩٤/١٩٩٥ - ١٩٩٦/١٩٩٧ (بمليارات الريالات القطرية)**

الإيرادات	١٩٩٥/١٩٩٤	الأرقام الفعلية	أرقام الميزانية	١٩٩٦/١٩٩٥	١٩٩٧/١٩٩٦	أرقام الميزانية
ايرادات النفط والغاز	٦٦	٦٢	٦٢	٦١	٦٥	٦٥
ايرادات أخرى	٣٦	٣١	٣١	٣٢	٣٣	٣٣
<b>النفقات</b>	<b>١٢٧</b>	<b>١٢٧</b>	<b>١٢٣</b>	<b>١٢٣</b>	<b>١٣٠</b>	<b>١٣٠</b>
النفقات الجارية	١٠٩	١٠٥	١٠٥	١٠٣	١٠٨	١٠٨
النفقات الرأسمالية	١٨	٢٢	٢٢	٢٠	٢٢	٢٢
<b>العجز</b>	<b>٢٥</b>	<b>٣٥</b>	<b>٢٦</b>	<b>٢٦</b>	<b>٣٢</b>	<b>٣٢</b>
العجز، بما في ذلك النفقات الخارجية عن الميزانية	٢٨	٣٨	٣٨	٢٩	٣٥	٣٥

المصدر: Middle East Economic Survey, 22 July 1996

**ملاحظة:** الأرقام تقريبية؛ سعر الصرف هو: الريال القطري = ٢٧٠ دولار، والدولار = ٣٦٤ ريالات قطرية.

للمرة الأولى، أعدت ميزانية السنة ١٩٩٦/١٩٩٧ في سياق الخطة الاقتصادية الخمسية لقطر (١٩٩٦-٢٠٠٠). ويتوقع، وفقاً للخطة، أن تزداد الإيرادات بنحو ٦٥ في المائة، أي من ٩٢ مليار ريال قطري في السنة ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٩٨ مليار ريال قطري في السنة ١٩٩٧/١٩٩٦، وأن تبلغ النفقات ١٣ مليار ريال قطري، أي أن ترتفع بما لا يتجاوز ٤٢ في المائة عما كانت عليه في السنة ١٩٩٥/١٩٩٦ (١٢٧ مليار ريال قطري). وبالتالي يكون العجز، البالغ ٣٢ مليار ريال قطري، أقل بنحو ٦٨ في المائة من العجز الذي كان متوقعاً للسنة ١٩٩٥/١٩٩٦ (٣٥ مليار ريال قطري). وتحدف الخطة الاقتصادية الخمسية إلى تحويل العجز في الميزانية إلى فائض بحلول السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠. ويتوقع أن يتحقق التحسن التدريجي في مالية الحكومة من خلال توسيع نطاق انتاج النفط في قطر وزيادة الطاقة الانتاجية لمشاريع الغاز الطبيعي. ويتوقع أن تبلغ ايرادات مشاريع الغاز الطبيعي ١٩ مليار ريال قطري في عام ١٩٩٧، وأن ترتفع إلى ٦٩ مليارات بحلول عام ٢٠٠١.

(ه) **المملكة العربية السعودية**

كان من المتوقع في ميزانية المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٦ أن تبلغ النفقات ١٥٠ مليار ريال سعودي (٤٠ مليار دولار)، والإيرادات ١٣١٥ مليار ريال (٣٥ مليار دولار)، وأن يبلغ العجز، وبالتالي، ١٨٥ مليار ريال (٤٩ مليار دولار) (الجدول ٣٢). وقامت تقديرات الميزانية على افتراض أن معدل سعر النفط هو ١٤ دولاراً للبرميل. وكان من المتوقع أن يؤدي ارتفاع متوسط سعر النفط،

وبلوغه نحو ٢٠ مليار دولاراً للبرميل خلال عام ١٩٩٦، الى كسب المملكة العربية السعودية ايرادات إضافية قيمتها نحو ٨٣ مليارات دولار. وتشير التقديرات الأولية لميزانية عام ١٩٩٦ الى أن النفقات بلغت نحو ١٩٤ مليار ريال، أي كانت أعلى مما ورد في الميزانية بحوالي ٢٩ في المائة (٤٤ مليار ريال)، وأن الايرادات (١٧٧ مليار ريال) كانت أعلى من الرقم الوارد في الميزانية بحوالي ٣٥ في المائة (٥٥ مليار ريال). وعليه حد عجز جديد بلغ ١٧ مليار ريال (٥٤ مليارات دولار)، أي كان أدنى من العجز المتوقع في الميزانية بنحو ٨ في المائة (١٨٥ مليار ريال).

واستخدمت الحكومة السعودية الإيرادات النفطية الإضافية لتسديد بعض الديون المستحقة للمقاولين والموردين والمزارعين، وزادت بالتالي السيولة في اقتصاد البلد. وفي شهر آب/أغسطس ١٩٩٦، بدأت الحكومة في تسديد المدفوعات لحاملي الشهادات الخاصة التي تصدر لصالح المزارعين، ودفعت لهم ٣ مليارات ريال (٨٠٠ مليون دولار) كدفع أولى من ثلاث دفعات يبلغ مجموع قيمتها ٩٧ مليار ريال (٦٢ مليار دولار). وكانت الحكومة قد وافقت على دفع هذا المبلغ للمزارعين تسديداً للدين المستحق لهم مقابل توفير القمح في الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٣. ومن المقرر أن تُسدّد الدفعتان المتبقيتان في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وكانت هذه الشهادات قد صدرت في آذار/مارس ١٩٩٦، وسمحت مؤسسة النقد العربي السعودي (المماثلة لبنك مركزي) للبنوك بصرفها للمزارعين قبل تاريخ سدادها الرسمي.

### الجدول -٣٢- المملكة العربية السعودية: الميزانية، ١٩٩٤-١٩٩٧ (بمليارات الريالات السعودية)

	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٥	
	أرقام الميزانية	الأرقام الفعلية	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية	
الإيرادات	١٦٤٠	١٧٧٠	١٣١٥	١٣٥٠	
النفقات	١٨١٠	١٩٤٠	١٥٠٠	١٥٠٠	
العجز	١٧٠	١٧٠	١٨٥	١٥٠	

المصدر: فيما يخص الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، انظر الإسكوا "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٥" (E/ESCWA/ED/1996/3/Rev.1)، وفيما يخص الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، انظر Middle East Economic Survey ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

ملاحظة: الأرقام تقريبية. سعر الصرف هو: الريال السعودي = ٢٧٠ دولار، والدولار = ٣٧٥ ريالات سعودية.

وتتوقع ميزانية عام ١٩٩٧ زيادة كبيرة في النفقات والإيرادات على السواء، إذ يُنتظر أن تبلغ النفقات ١٨١ مليار ريال (٤٨٢ مليار دولار)، بحيث تكون أعلى بنسبة ٢١ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٩٦، والإيرادات ١٦٤ مليار ريال سعودي (٤٣٧٠ مليار دولار)، بحيث ترتفع بنسبة ٣٥ في المائة. ويتوقع أن ينخفض العجز قليلاً مما كان عليه في عام ١٩٩٦ (١٨٥٠ مليار ريال) وأن يبلغ ١٧ مليار ريال، مما يتمشى الى حدٍ كبير مع العجز في العامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

(و) الامارات العربية المتحدة

توقعات الميزانية الاتحادية للإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٦ أن تصل النفقات إلى ١٨٢٥ مليار درهم، والإيرادات إلى ١٧٤ مليار درهم، مما يعني عجزاً قدره ٨٥٠ مليار درهم، أي أقل بنسبة ١٨ في المائة من العجز الذي كان متوقعاً في ميزانية ١٩٩٥ (١٥٠ مليار درهم) (الجدول ٣٣). ولكن التقديرات الأولية للربع الثالث من عام ١٩٩٦ تشير إلى أن الإيرادات الفعلية بلغت نحو ١٧٣ مليار درهم - وهذا ما يعادل تقريباً الإيرادات المتوقعة للعام كله (٤٤٠ مليار درهم) - والنفقات الفعلية بلغت حوالي ١٣٨ مليار درهم، مما يعني أن هناك فائضاً في الميزانية قدره ٣٥٠ مليارات درهم. ويُقدر الآن مجموع الإيرادات للسنة المالية بكاملها بـ ٢٣٠ مليار درهم، نظراً إلى الارتفاع غير المنتظر في إيرادات النفط، وبناءً على ذلك سيتحول عجز الميزانية، الذي كان من المتوقع أن يبلغ ٨٥٠ مليار درهم، إلى فائض يبلغ نحو ٧٤٠ مليارات درهم إذا ما ظل مجموع النفقات عند مستوى المتوقع: ١٨٢٥ مليار درهم.

والميزانية الاتحادية صغيرة نسبياً بالمقارنة بمجموع الإنفاق الرسمي في الإمارات العربية المتحدة، إذ أن معظم الإنفاق يتم في الأحوال العادلة بموجب الميزانيات المنفردة للإمارات الأعضاء في الاتحاد، ولذلك لا يوجد ما يدعو الحكومة الاتحادية إلى جمع المال من السوق المحلية عن طريق إصدار أذون الخزانة أو سندات التنمية.

**الجدول ٣٣ - الإمارات العربية المتحدة: الميزانية الاتحادية، ١٩٩٦-١٩٩٤**  
(بمليارات دراهم للإمارات)

	١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر)	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
	الأرقام الفعلية	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية	
الإيرادات	١٧٣٠	١٧٤٠	١٦٩٠	١٦٢٠	
النفقات	١٣٨٠	١٨٢٥	١٧٩٥	١٧٦١	
العجز	٣٥٠	(٨٥٠)	(١٥٠)	(٤١)	

المصدر: فيما يخص الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٦، انظر الإسكوا "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة، ١٩٩٥" (E/ESCWA/ED/1996/3/Rev.1); وفيما يخص العام ١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر)، انظر البيان الصحفي الصادر عن البنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، والوارد في صحيفة "الحياة"، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

**ملاحظة:** سعر الصرف هو: درهم الإمارات = ٢٧٢٠ دولار، والدولار = ٣٦٧٢ درهم.

## ٢- البلدان ذات الاقتصادات الأكثرة تنوعاً

(أ) مصر

كان من المتوقع أن ترتفع النفقات والإيرادات في ميزانية مصر للسنة المالية (١٩٩٦/١٩٩٧)<sup>(٧٢)</sup> بنسبة ٨٪ و ٧٪ في المائة، على التوالي، مما كانت عليه في ١٩٩٥/١٩٩٦. وكانت النتيجة أن ارتفعت النفقات من ٧٥ إلى ٧٥٥ مليار جنيه مصرى والإيرادات من ٦٦ إلى ٧١ ملياراً (الجدول ٣٤). وتعتبر هاتان الزياداتان، متباينتين، إلى حد ما، مع معدل التضخم في مصر، الذي يقدر أنه يتراوح بين ٧٪ و ٩٪ في المائة. وكما كان الحال في السنوات المالية السابقة، يتوقع أن تكون الإيرادات الجارية (٦٥ مليار جنيه) متساوية للنفقات الجارية. ولكن يُنتظر أن تبلغ النفقات الرأسمالية ١٧ مليار جنيه مصرى، أي أن ترتفع بنسبة ١١٪ في المائة مما كانت عليه في سنة ١٩٩٥/١٩٩٦ (١٥٪) مليار جنيه. ويتوقع أيضاً أن تظل مدفوعات خدمة الدين المحلي والخارجي في ١٩٩٦/١٩٩٧ عند نفس المستوى التي كانت عليه في ١٩٩٥/١٩٩٦ تقريباً، إذ ستبلغ ٤٢ مليار جنيه مصرى لخدمة الأول و ١٤ مليار جنيه مصرى لخدمة الثاني. ويتوقع كذلك أن يزداد مجموع العجز في الميزانية بنحو ١٪ في المائة: من ٩٥ مليارات إلى ١١ مليار جنيه إلا أن هذا المجموع ظل أقل من العجز الذي كان متوقعاً في ميزانية ١٩٩٤/١٩٩٥ (١٢١ مليار جنيه مصرى) بنحو ٩٪ في المائة. ويُنتظر أن يموّل عجز الميزانية ١٩٩٦/١٩٩٧ من المدخرات المحلية بشكل رئيسي، وذلك عن طريق إصدار أذون الخزانة وسندات التنمية وأوراق مالية أخرى مثل شهادات الاستثمار.

وخلال السنوات الماضية، أدخلت إصلاحات كبيرة على النظام الضريبي المصري الذي كان يعاني من كثرة التهرب من الضرائب ومن مشاكل في تحصيل الضرائب، وقد تم ذلك في إطار برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي في مصر. فقد ألغت الحكومة عدداً من الضرائب مثل ضريبة الأرباح الرأسمالية المفروضة على الأوراق المالية، ورسوم الطوابع المفروضة على التجارة بالأوراق المالية، وضريبة الميراث، كما خفضت التعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة من ٧٠٪ في المائة إلى ١٠٪ في المائة. وفي عام ١٩٩٦، بدأت في دراسة الأساليب الكفيلة بإصلاح ضريبة المبيعات القائمة والتحول إلى تطبيق حقيقي لنظام ضريبة القيمة المضافة.

(ب) الأردن

كان من المنتظر أن يتحقق التوازن في ميزانية الأردن للسنة المالية ١٩٩٦، ولكن هذه الميزانية عدلت في نهاية ذلك العام نظراً إلى عدم تحقق عدد من الافتراضات التي أُسنت إليها، وكان من هذه الافتراضات تلقي ما مجموعه ٢٢٣ مليون دينار أردني (٣٢٣ مليون دولار) من المنح والمعونات، وإعادة جدولة مدفوعات بقيمة ١٦٧ مليون دينار أردني (٢٤٢ مليون دولار) لخدمة الدين الخارجي، أو إعفاء الأردن منها وكان الهدف من المنح والمعونات هو زيادة إيرادات الميزانية، بينما كان الهدف من إعادة جدولة الديون أو إعفاء الأردن منها هو تخفيض نفقات الميزانية.

(٧٢) تبدأ السنة المالية في مصر يوم أول تموز/يوليو، وتنتهي يوم ٣٠ حزيران/يونيو من العام التالي.

**الجدول -٣٤- مصر: الميزانية، ١٩٩٥/١٩٩٤ - ١٩٩٦/١٩٩٧ (بمليارات الجنيهات المصرية)**

١٩٩٧/١٩٩٦	١٩٩٦/١٩٩٥	١٩٩٥/١٩٩٤	النفقات
٨٢٠	٧٥٥	٧٤١	النفقات الجارية ومنها:
٦٥٠	٦٠٣	٥٤٧	أجور ومرتبات
١٨٢	١٥٨	١٣٥	إعانت
٤٠	٤١	٣٩	خدمة الدين العام المحلي
١٣٤	١٣٧	١٣٠	خدمة الدين العام الخارجي
٤١	٤١	٤١	النفقات الرأسمالية
١٧٠	١٥٢	١٩٤	الإيرادات
٧١٠	٦٦٠	٦٢٠	الإيرادات الجارية
٦٥٠	٦٠٣	٥٤٧	الإيرادات الرأسمالية
٦٠	٥٧	٧٣	العجز
١١٠	٩٥	١٢١	

المصدر: Middle East Economic Survey, 19 August 1996

**ملاحظة:** الأرقام تقريبية. سعر الصرف هو: الدولار = ٣٤٠ - ٣٨٢ جنيهات مصرية.

ويتوقع أن تصل النفقات في ميزانية عام ١٩٩٧ إلى ١٩١٦ مليون دينار أردني (٨٢٠ مليون دولار)، أي أن ترتفع بنحو ٦٦٠ في المائة بما كانت عليه في ١٩٩٦ (١٧٩٨ مليون دينار) (الجدول ٣٥). ويتوقع أن تزداد الإيرادات بنحو ٤٢٠ في المائة، بحيث تبلغ ١٨٦٠ مليون دينار، مما يعني أن العجز سيبلغ ٥٦ مليون دينار، وذلك بافتراض الحصول على ما مجموعه ١٦٩ مليون دينار من الإيرادات الخارجية، بما في ذلك المعونة والمنح والقروض. وقد يرتفع العجز إلى ٢٢٥ مليون دينار ما لم تتحقق هذه التوقعات.

ويتوقع أن ترتفع النفقات الجارية بنسبة ١١٥ في المائة: من ١٣٢٨ مليون دينار في ١٩٩٦ إلى ١٤٨١ مليون دينار في ١٩٩٧، بينما يتوقع أن تنخفض النفقات الرأسمالية بنحو ٤٧٠ في المائة: من ٤٧٠ إلى ٤٣٥ مليون دينار أردني. وقد يدل هذا على أن الحكومة تود تخفيض دورها في الأنشطة الاقتصادية وإفساح المجال للقطاع الخاص. ويتوقع أن تكون الإيرادات المحلية، التي يقدر مجموعها بمبلغ ١٦٩١ مليون دينار، كافية لتغطية النفقات الجارية بالكامل، بالإضافة إلى نسبة ٤٨ في المائة من النفقات الرأسمالية. وتهدف السياسة المالية في الأردن، منذ عام ١٩٩٢، إلى العمل على تغطية جميع النفقات الجارية وأكبر قدر ممكن من النفقات الرأسمالية من الإيرادات المحلية.

الجدول ٣٥ - الأردن: الميزانية، ١٩٩٧-١٩٩٤  
(بملايين الدنانير الأردنية)

	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية	الأرقام الفعلية المبدئية	الأرقام الفعلية	
النفقات	١٩١٦	١٧٩٨	١٧٥٩	١٥٨٠	
نفقات جارية	١٤٨١	١٢٢٨	١٢٢٥	١١١٥	
نفقات رأسمالية	٤٣٥	٤٧٠	٥٣٤	٤٦٥	
الإيرادات	١٨٦٠	١٧٩٨	١٦٧٣	١٥٣٧	
إيرادات محلية	١٦٩١	١٥٧٥	١٤٤٠	١٣٠٦	
إيرادات خارجية (معونات ومنح وسداد قرصون)	١٦٩	٢٢٣	٢٣٣	٢٣١	
العجز	٥٦	صفر	٨٦	٤٣	

المصدر: فيما يخص الأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٦، انظر الإسكوا "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٦-٥" (E/ESCWA/ED/1996/3/Rev.1)، وفيما يخص العام ١٩٩٧، انظر صحيفة Jordan Times، ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦.

ملاحظة: سعر الصرف هو: الدولار = ٧٠٠ دينار أردني، والدينار الأردني = ٤٣١ دولار.

(ج) لبنان

تشير الأرقام الفعلية لميزانية عام ١٩٩٦ إلى أن النفقات بلغت ٧٢٢٥ مليار ليرة لبنانية والإيرادات ٣٥٣٢ ملياراً. أي إن النفقات زارت بنسبة ١٢ في المائة، بينما تدنت الإيرادات بنسبة ١٢ في المائة، مما كان متوقعاً في الميزانية، عمّا كان متوقعاً في الميزانية، وبالتالي كان العجز أكبر مما كان متوقعاً في الميزانية بنسبة ٥٢ في المائة وبلغ نحو ٥١ في المائة من مجموع النفقات، بينما كان من المتوقع في الميزانية أن يبلغ ٣٧ في المائة. وتجاوزت نسبة العجز إلى النفقات الحد الذي أقره مجلس النواب اللبناني في قانون الميزانية لعام ١٩٩٥، والذي يبلغ ٤٣ في المائة، بمقدار ٨ نقاط مئوية.

وفي ميزانية لبنان للسنة المالية ١٩٩٧، يتوقع أن تبلغ النفقات ٦٤٠٠ مليار ليرة لبنانية (٤١٥ مليارات دولار)، وهذا أدنى من مستواها في عام ١٩٩٦ (٦٤٥٠ مليار ليرة لبنانية) بنحو ٨٠٪ في المائة (٥٠ مليار ليرة لبنانية) (الجدول ٣٦). ويتوقع أن يزداد مجموع الإيرادات بنحو ٩١٪ في المائة، بحيث يرتفع من ٤٠٢٢ إلى ٤١٠٠ مليار ليرة لبنانية، وأن ينخفض وبالتالي العجز في الميزانية بنحو ٣٪ في المائة: من ٢٤٢٨ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٦ إلى ٢٣٠٠ مليار ليرة لبنانية في ١٩٩٧.

ويتوقع أن تأتي ايرادات ميزانية عام ١٩٩٧ من مصادر ضريبية (٧٧ في المائة) ومصادر غير ضريبية (٢٢ في المائة). أما فيما يتصل بال النفقات، فقد خُصصت نسبة ٤٢ في المائة منها (٢٧٠٠ مليار ليرة لبنانية) لخدمة الدين العام<sup>(٧٣)</sup>، ونسبة ٣٥ في المائة (٢٢٦٠ مليار ليرة لبنانية) للأجور والمرتبات، وخُصص الباقي (٢٣ في المائة) لمختلف الإدارات الحكومية<sup>(٧٤)</sup>.

**الجدول ٣٦ - لبنان: الميزانية، ١٩٩٧-١٩٩٥  
(بمليارات الليرات اللبنانية)**

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥
أرقام الميزانية	الأرقام الفعلية	أرقام الميزانية
٦٤٠٠	٧٢٢٥	٦٤٥٠
٤١٠٠	٣٥٣٢	٤٠٢٢
٢٣٠٠	٣٦٩٣	٢٤٢٨
		٥٦٢٠
		٣١٥٠
		٢٤٨٠
		النفقات
		الإيرادات
		العجز

المصدر: فيما يخص أرقام عام ١٩٩٥ (الفعالية) وعام ١٩٩٦ (الواردة في الميزانية)، انظر الإسکوا، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسکوا، ١٩٩٥" (E/ESCWA/ED/1996/3/Rev.1); وفيما يخص أرقام عام ١٩٩٦ (الفعالية) وعام ١٩٩٧ (الواردة في الميزانية)، انظر *Middle East Economic Survey* ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

ملاحظة: تراوح سعر الصرف خلال هذه الفترة بين ١٦٥٠ و ١١٥٠ ليرة لبنانية للدولار، مما يشير إلى ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ٦ في المائة.

**(د) الجمهورية العربية السورية**

بلغت النفقات المتوقعة في ميزانية ١٩٩٦ للجمهورية العربية السورية ١٨٨ مليار ليرة سورية، وكانت الإيرادات مماثلة لها تماماً لأن الميزانية السورية هي ميزانية متوازنة اسمياً، أي كانت نسبة الزيادة ١٦ في المائة عن نفقات و الإيرادات عام ١٩٩٥ (١٦٢ مليار ليرة). الواقع أن الإيرادات المتوقعة كانت أدنى من النفقات المتوقعة بمبلغ ٣٢ مليار ليرة، ولكن أدرج هذا العجز في الميزانية تحت بند "التمويل الاستثنائي (القروض الخارجية والمحلية)" (الجدول ٣٧). وكان هذا العجز أدنى بنحو ١٣٥ ربع في المائة (٥ مليارات ليرة) من العجز الذي لحظ في ميزانية ١٩٩٥ (٣٧ مليار ليرة).

ونظراً إلى ارتفاع الأسعار في البلد، يعتبر أن نفقات الميزانية في عام ١٩٩٦ ظلت مماثلة بصورة عامة لنفقات عام ١٩٩٥. ويتوقع تحصيل نسبة ٣٧ في المائة (٧٠ مليار ليرة) من مجموع إيرادات الميزانية من الضرائب والرسوم والخدمات وضرائب الملكية، وذلك مقابل نسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٥. وبما أن الزيادة في إيرادات الميزانية (باستثناء التمويل الاستثنائي) تتجاوز الزيادة في

(٧٣) ٢٥٠٠ مليار ليرة لخدمة الدين العام المحلي و ٢٠٠ مليار ليرة لخدمة الدين العام الخارجي.

(٧٤) *Middle East Economic Survey*, 27 January 1997

النفقات، وجهت الحكومة السورية سياستها المالية نحو تعزيز حشد الموارد المالية المحلية لتفعيل أكبر قدر ممكن من نفقات الميزانية. ويعتبر أن الدليل على نجاح هذه السياسة يتمثل في ارتفاع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من ١٠٦ مليارات ليرة في عام ١٩٩٤ إلى ١٢٥ مليار ليرة في عام ١٩٩٥ و ١٥٦ مليار ليرة في عام ١٩٩٦، وذلك بالإضافة إلى ما رافقه من انخفاض في التمويل الاستثنائي من ٣٨ مليار ليرة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٧ ملياراً في عام ١٩٩٥ ثم ٣٢ ملياراً في ١٩٩٦.

**الجدول ٣٧- الجمهورية العربية السورية: الميزانية، ١٩٩٦-١٩٩٤  
(بمليارات الليرات السورية)**

	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
النفقات ومنها:				
الخدمات الحكومية	١٨٨	١٦٢	١٤٤	
الزراعة والغابات ومصانع السمك	١١١	٩٩	٨٦	
الصناعات التحويلية	١٩	١٥	١٣	
الكهرباء والماء والغاز	١٢	١١	١٤	
الإيرادات ومنها:				
إيرادات ضريبية	١٨٨	١٦٢	١٤٤	
إيرادات غير ضريبية	٧٠	٥٦	٤٧	
تمويل استثنائي (قرض خارجية ومحلي)	٨٦	٦٩	٥٩	
	٣٢	٣٧	٣٨	

المصدر: Middle East Economic survey, 17 June 1996

ملاحظة: الأرقام تقريبية.

**(ه) الجمهورية اليمنية**

تبليغ النفقات المتوقعة في ميزانية ١٩٩٧ للجمهورية اليمنية ٣١٤ مليار ريال يمني (٥٢ مليار دولار)، أي أنها ارتفعت بنحو ٧٣ في المائة عن عام ١٩٩٦ (٨١ مليار ريال)، وتبلغ الإيرادات المتوقعة ٣٠١ مليار ريال (٢٣٧ مليار دولار)، أي أنها ارتفعت بنحو ٩٣ في المائة عن عام ١٩٩٦ (١٥٦ مليار ريال). وبالتالي يكون العجز في الميزانية ١٣ مليار ريال، أي أدنى بنسبة ٤٩ في المائة عنه في عام ١٩٩٦ (٢٥٥ مليار ريال) (الجدول ٣٨). وللمرة الأولى، يتوقع أن تكون الإيرادات الجارية المشمولة بميزانية عام ١٩٩٧ (٢٣٥ مليار ريال) أكبر من النفقات الجارية (٢٣٣ مليار ريال). ويتضرر أن يساهم في هذا التطور تحسين أساليب تحصيل الضرائب، وإبطاء الزيادات في الأجور والمرتبات، واجراء التخفيضات المقررة في إعانت الدعم.

وتشير التقديرات الأولية الى أن العجز الفعلى في ميزانية الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٦ كان ٤ر ١ مليار ريال يمني فقط، مقابل ٢٥ ملياراً حسب توقعات الميزانية. وكان هذا التخفيف في العجز نتيجة لعدة عوامل منها: ارتفاع ايرادات النفط الفعلية (٧٩٧ مليون دولار) بنحو ٤٥ في المائة عن الايرادات المتوقعة في الميزانية، البالغة ٥٥٠ مليون دولار؛ وارتفاع المعونة والمنح من ٣٠ مليون دولار (حسب الميزانية) الى نحو ١٠٠ مليون دولار (الرقم الفعلى)؛ وإعفاء اليمن من نحو ٦٧ في المائة من ديونها التجارية الثنائية، الأمر الذي أدى الى انخفاض مدفوعات خدمة الدين الخارجي، وبالتالي الى انخفاض النفقات<sup>(٧٥)</sup>.

**الجدول -٣٨- اليمن: الميزانية، ١٩٩٧-١٩٩٤**  
**(بمليارات الريالات اليمنية)**

	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	الايرادات
	٣٠١٠٠	١٥٥٨٨	٨٧٩٥	٤٥٧٧	الايرادات الجارية ومنها:
غير متوافر	٢٢٥٠٠	٥٦٠٠	٢١٢٥	٢٥١٥	الايرادات النفطية
غير متوافر	٧٠٠٠	٥٦٢٥	٣٦٥٦	١٣٧٢	الايرادات الضريبية وغير الضريبية
غير متوافر	٨٠٠٠	٣٠٠٠	٤١١	٣١٧	المعونة والمنح الخارجية
غير متوافر	٢٠٠٠	١٢٦٣	١٦٠٠	٣٧٢	ايرادات أخرى
غير متوافر	٦٦٠٠	١٨١٤٠	١٢٤١٤	٧٧٦٥	الايرادات الرأسمالية
	٢١٤٠٠	١١٨٢٥	١٠٨٢٣	٦٢٥٥	النفقات الجارية
	٩٠٠٠	٨٠٨٠	٦٧٣٣	٤١٦٠	الأجور والمرتبات
	٥٥٠٠	٢٥٦	٣١٣٣	١٧٦٥	الدفاع والأمن
	٨٨٠٠	١٢٣٥	٩٥٧	٣٣٠	نفقات أخرى
	٨١٠٠	٦٣١٥	١٥٩١	١٥١٠	النفقات الرأسمالية
	١٣٠٠	٢٥٥٢	٣٦١٩	٢١٨٨	العجز

المصدر: فيما يخص الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٦، الإسكوا، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسکوا، ١٩٩٥" (E/ESCWA/ED/1996/3/Rev.1)، وفيما يخص عام ١٩٩٧، حسابات الإسكوا استناداً الى مصادر دولية مختلفة.

### جيم- الأعمال المصرافية

يُقدر أن رأسمال المساهمين في البنوك في منطقة الإسکوا قد ارتفع بنحو ١٠ في المائة: من ٦٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥ الى ٦٦ مليار دولار في ١٩٩٦، وأن مجموع الأصول قد ارتفع بنحو ١٢ في المائة: من ٤٢٠ الى ٤٧٠ مليار دولار. ولكن القاعدة الرأسمالية لمعظم البنوك ظلت ضيقة بالمقارنة مع البنوك الدولية الرئيسية، الأمر الذي منع بنوك المنطقة من أداء دور تنافسي في الأسواق المصرفية الدولية.

(٧٥) صحيفة "الحياة"، ١ كانون الثاني/يناير و ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧.

#### الإطار ٨- التكيف المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي<sup>(\*)</sup>

##### الإمارات العربية المتحدة

تتوقع إمارتا أبوظبي ودبي، وهما أكبر المساهمين في الميزانية الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة، أن تمثل الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية نحو ٢٠٪ إلى ٤٠٪ في المائة من الإيرادات غير النفطية بحلول عام ٢٠٠٠. وتنتوي حكومة الإمارات العربية المتحدة ترشيد النفقات الرأسمالية بين مختلف الإمارات بحيث تتطلب ازدواجية الإنفاق في الاتحاد. أما فيما يتعلق بالنفقات الجارية، فتنتوي الحكومة الاتحادية البقاء على المستوى الحالي للإنفاق على الأجور والمرتبات كنسبة من النفقات الجارية وذلك حتى عام ٢٠٠٠. ولكن من المتوقع تخفيض نفقات الإعانت بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ في المائة.

##### البحرين

تهدف السياسة الاقتصادية والمالية لحكومة البحرين إلى إزالة عجز الميزانية في عام ٢٠٠٠ عن طريق زيادة الإيرادات (ولا سيما المحلية) وتخفيض النفقات. ويتوقع أن تكون الإيرادات الضريبية وغير الضريبية كافية لتمويل النفقات الجارية بكاملها. كما يتوقع أن يؤدي القطاع الخاص دوراً أكبر في الاقتصاد وأن يستوعب نسبة أكبر من القوة العاملة بحيث تنخفض نسبة الأجور والمرتبات ضمن النفقات الجارية.

##### عمان

تهدف الخطة الإنمائية الخمسية لعمان (١٩٩٦-٢٠٠٠) إلى تحقيق التوازن في الميزانية بحلول نهاية فترة الخطة. ويتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية نتيجة لزيادة الانتاج، كما يتوقع أن تكون إيرادات الغاز والإيرادات من مصادر أخرى خلال فترة الخطة أعلى بنسبة ٢٥٪ في المائة، مما كانت عليه خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩١. وفي الوقت ذاته، من المقرر، وفقاً للخطة، تخفيض النفقات على الدفاع والأمن بنحو ١٠٪ في المائة، وتخفيض النفقات الإنمائية بنسبة ١٢٪ في المائة مما كانت عليه في الفترة ١٩٩٥-١٩٩١.

##### قطر

تهدف الخطة الاقتصادية الخمسية لقطر (١٩٩٦-٢٠٠٠) إلى تطوير مشاريع الغاز الطبيعي السائل بحيث تصبح إيرادات الميزانية أكبر من نفقاتها. كما تهدف الخطة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وإيرادات الغاز عن طريق فرض الضرائب والرسوم على عدد من الخدمات الحكومية. وتنتوي الخطة على تقليل الإعانت وتنمية النفقات الجارية الأخرى.

##### الكويت

تهدف الخطة الإنمائية الخمسية للكويت (١٩٩٥/١٩٩٦-١٩٩٩) إلى تحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام ٢٠٠٠. وتتوقع الخطة زيادة الإيرادات بواسطة عدد من التدابير يشمل فرض ضريبة على المبيعات، وزيادة معدل الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، وزيادة الرسوم الجمركية، وفرض الرسوم على عدد من الخدمات والمرافق الحكومية. وتهدف الخطة أيضاً إلى التحكم بمعدل نمو الأجور والمرتبات وإلى إبقاء النفقات الرأسمالية عند مستوى يمكن الاستمرار عليه.

الإطار ٨ - (تابع)

المملكة العربية السعودية

تهدف الخطة الائتمانية السادسة للمملكة العربية السعودية (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى إزالة العجز في الميزانية بحلول عام ٢٠٠٠. وهي تتولى زيادة الإيرادات غير النفطية عن طريق تعديل الرسوم المفروضة على السلع والخدمات التي يوفرها القطاع العام، وتحسين أساليب تحصيل الإيرادات. ويتوقع أن يتم الحد من الإنفاق بغض النظر عن التطورات في سعر النفط، وتتضمن التدابير الخاصة المستخدمة تقليل الإنفاقات المعلنة والضمنية، وإعادة ترتيب أولويات المشاريع، وترشيد الإنفاق. ونظراً إلى الارتفاع الكبير في إيرادات الحكومة في عام ١٩٩٦ والارتفاع المتوقع في إيراداتها في عام ١٩٩٧، لا تنظر الحكومة الآن في فرض ضريبة على الدخل في المملكة حالياً.

(\*) فيما يخص عُمان والكويت والمملكة العربية السعودية، انظر

International Monetary Fund, *Policy Challenges  
in the Gulf Cooperation Council Countries, 1986.*

ورغم ذلك، يُعتبر أن حصة بنوك منطقة الإسكوا من الأنشطة الاقتصادية المالية في المنطقة ازدادت بنحو ١٧ في المائة في ١٩٩٦، فبلغت ٢٢٨ مليار دولار بعد أن كانت تقارب ١٩٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وقد تحقق ذلك بشكل رئيسي من خلال تمويل المشاريع وتوفير القروض الحالية للمشاريع الاستثمارية الكبيرة. وبلغ مجموع الودائع في البنوك نحو ٢٧٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي ارتفع بنحو ١٦ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٩٥ (٢٣٧ مليار دولار). وكان مرد هذه الزيادة، من جهة، إلى عودة أموال المغتربين، وازدياد الاستثمارات الإقليمية، وارتفاع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى الاستقرار النقدي في معظم بلدان الإسكوا، ومن جهة أخرى إلى اتخاذ عدد من الإجراءات المالية الجديدة في عددٍ من بلدان الإسكوا.

وأدى إصلاح القطاع المالي، الذي جاء في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي في معظم بلدان الإسكوا، إلى تعزيز الاستثمارات الخارجية لبنوك منطقة الإسكوا. وقد قدرت هذه الاستثمارات بنحو ٦٠ مليار دولار في عام ١٩٩٦، أي أنها ارتفعت بنحو ١١ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٩٥ (٥٤ مليار دولار).

وفي عام ١٩٩٦، انفرجت كثيراً الأحوال المصرفية الضيقة نسبياً التي اتسمت بها الأسواق المصرفية في المنطقة في عام ١٩٩٥. وقد أتى هذا الانفراج نتيجة لازدياد النشاط الاقتصادي من جهة، وإصلاح القطاع المالي من جهة أخرى، وأدى إلى تحقيق أرباح قياسية لمعظم البنوك رغم عدد من العوائق مثل استمرار حاجة هذه البنوك إلى أن تزيد الأموال المخصصة لتغطية القروض المعدومة التي كانت قد قدمتها في الثمانينات وأوائل التسعينات؛ وانخفاض الدخل الناتج من التجارة في الأوراق المالية، واستمرار الضغط للبقاء على معايير الملاعة المالية المقبولة دولياً.

وَظَلَّتِ الْأَعْمَالُ الْمَسْرُفِيَّةُ الْخَاصَّةُ بِتِجَارَةِ التِّجْزِئَةِ وَالتِّجَارَةِ الْاسْتَهْلَاكِيَّةِ تَمْثِيلُ الْجُزْءِ الْأَكْبَرِ مِنْ أَنْشَطَةِ مَعْظَمِ الْبَنْوَكِ فِي مِنْطَقَةِ الإِسْكَوا فِي ١٩٩٦. وَلَكِنَّ عَدِيًّا مِنْ الْبَنْوَكِ بِدَأْ بِزِيادةِ اهْتِمَامِهِ بِالْأَعْمَالِ الْمَسْرُفِيَّةِ الْعَامَّةِ (أَيِّ الْجَمْعِ بَيْنِ الْأَعْمَالِ الْمَسْرُفِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِتِجَارَةِ التِّجْزِئَةِ وَتِجَارَةِ الْجَمْلَةِ) لِلْإِسْتِفَادَةِ مِنْ عَوَائِدِ وَفُورَاتِ الْحَجمِ وَلِتَجْنِبِ تَرْكِيزِ الْمَخَاطِرِ فِي شَاطِئِ مَصْرُفيٍّ وَاحِدٍ. وَعَلَوَةً عَلَى ذَلِكَ اسْتِفَادَتِ الْبَنْوَكُ، وَخَاصَّةً فِي مَصْرُ وَبَعْضِ بَلَادِنِ مَجْلِسِ التَّعَاوُنِ الْخَلِيجِيِّ، مِنْ الْمَشَارِكَةِ فِي جَهُودِ الْخَصْصَةِ الَّتِي بَذَلَّتُهَا الْحُكُومَاتُ، وَذَلِكَ مِنْ خَلَالِ اكْتِبَابِ أَسْهَمِ الْخَصْصَةِ وَتَوْفِيرِ الْخَدْمَاتِ الْإِسْتَشَارِيَّةِ الْمَالِيَّةِ. وَشَجَعَتْ حُكُومَاتُ هَذِهِ الْبَلَادَانِ الْبَنْوَكَ الْمَحْلِيَّةَ عَلَى تَأْسِيسِ صَنَادِيقِ الْإِسْتِثْمَارِ الْمُشَتَّرَكَةِ لِلْإِسْتِثْمَارِ فِي الْأُورَاقِ الْمَالِيَّةِ الْمَحْلِيَّةِ وَالْأُورَاقِ الْمَالِيَّةِ الَّتِي يَصْدِرُهَا غَيْرُهَا مِنْ بَلَادِنِ الإِسْكَوا.

وَفِيمَا يَلِي مَوجَزٌ لِلتَّطَوُّرَاتِ الرَّئِيْسِيَّةِ فِي قَطَاعِ الْأَعْمَالِ الْمَسْرُفِيَّةِ فِي عَدِيٍّ مِنْ بَلَادِنِ الإِسْكَوا.

#### ١- بَلَادِنِ مَجْلِسِ التَّعَاوُنِ الْخَلِيجِيِّ

##### (أ) الْبَحْرَين

لَمْ يَتَأْثِرْ قَطَاعُ الْوَحْدَاتِ الْمَسْرُفِيَّةِ الْأَجْنبِيَّةِ بِالاضْطِرَابِاتِ الْأُخِيرَةِ الَّتِي شَهَدَتْهَا الْبَحْرَينِ لَأَنَّ هَذَا الْقَطَاعَ بِحُكْمِ طَبِيعَتِهِ لَا يَعْنِي بِالْنشَاطِ الْتِجَارِيِّ دَاخِلَ الْبَلَدِ. وَرَغْمَ انْخَفَاضِ الْقَرْوَضِ الَّتِي يَقْدِمُهَا إِلَى الْمَؤْسِسَاتِ غَيْرِ الْمَسْرُفِيَّةِ بِنَحْوِ ١١% فِي الْمَائَةِ: مِنْ ١٢٣ مِلِيَارِ دُولَارٍ فِي عَامِ ١٩٩٥ إِلَى ١٠٩ مِلِيَارٍ فِي نَهَايَةِ الْرَّبِيعِ الْ ثَالِثِ مِنْ ١٩٩٦، ازْدَادَ مَجْمُوعُ أَصْوَلِ الْوَحْدَاتِ الْمَسْرُفِيَّةِ الْأَجْنبِيَّةِ بِأَكْثَرِ مِنْ ٤% فِي الْمَائَةِ: مِنْ ٦٤ إِلَى ٦٧ مِلِيَارِ دُولَارٍ. وَجَاءَ مَعْظَمُ هَذِهِ الْرِّيَادَةِ مِنْ مَصَادِرِ غَيْرِ الْأَرْصَدَةِ الْمُتَبَادِلَةِ فِيمَا بَيْنِ الْمَصَارِفِ بَلَغَتْ ٤٥ مِلِيَارِ دُولَارٍ فِي أَيُولُوٍ/سَبْتَمْبَرِ ١٩٩٦، مَقْبَلٍ ٤١ مِلِيَارِ دُولَارٍ فِي نَهَايَةِ عَامِ ١٩٩٥ (الْجَدُولُ ٣٩).

وَيَبْدُو أَنَّ الْبَنْوَكَ الْمَحْلِيَّ الْبَحْرَينِيَّ لَمْ تَشَهُدْ مِثْلُ هَذَا التَّطَوُّرِ الْإِيجَابِيِّ الَّذِي شَهَدَتْهُ الْوَحْدَاتِ الْمَسْرُفِيَّةِ الْأَجْنبِيَّةِ. فَقَدْ انْخَفَضَتْ أَصْوَلُ هَذِهِ الْبَنْوَكِ بِنَحْوِ ٤% فِي الْمَائَةِ: مِنْ حَوَالِي ٦٢ مِلِيَارِ دِيْنَارٍ بَحْرَينِيٍّ فِي عَامِ ١٩٩٥ إِلَى نَحْوِ ٥٢ مِلِيَارِ دِيْنَارٍ فِي نَهَايَةِ أَيُولُوٍ/سَبْتَمْبَرِ ١٩٩٦. وَيَعُودُ الْجُزْءُ الْأَكْبَرُ مِنْ هَذَا الْانْخَفَاضِ إِلَى تَدْنِيِ الْأَصْوَلِ الْأَجْنبِيَّةِ بِنَحْوِ ٨% فِي الْمَائَةِ: مِنْ نَحْوِ ٣٢ مِلِيَارِ دِيْنَارٍ فِي عَامِ ١٩٧١ إِلَى نَحْوِ ١٧١ مِلِيَارِ دِيْنَارٍ (الْجَدُولُ ٤٠). كَمَا انْخَفَضَ مَجْمُوعُ الْوَدَائِعِ الْمَسْرُفِيَّ بِنَسْبَةِ ٢% فِي الْمَائَةِ: مِنْ ١٧٦ إِلَى ١٧١ مِلِيَارِ دِيْنَارٍ. وَرَغْمَ هَذِهِ التَّطَوُّرَاتِ، ازْدَادَتِ التَّسْهِيلَاتِ الْإِئَمَانِيَّةِ الْمُقَدَّمةِ مِنْ الْبَنْوَكِ الْبَحْرَينِيَّةِ بِنَحْوِ ٢% فِي الْمَائَةِ، فَارْتَفَعَتْ مِنْ ٩٢٥ إِلَى ٩٤١ مِلِيُونِ دِيْنَارٍ بَحْرَينِيٍّ. وَازْءَاءَ انْخَفَاضِ الْوَدَائِعِ الْمَسْرُفِيَّ، الَّتِي تَسْتَخِدُ عَادَةً لِتَغْذِيَةِ التَّسْهِيلَاتِ الْإِئَمَانِيَّةِ، لَجَأَ الْبَنْوَكُ الْبَحْرَينِيُّ، فِيمَا يَبْدُو، إِلَى أَصْوَلِهَا الْأَجْنبِيَّةِ لِتَلْبِيةِ الْطَّلَبِ الْمُتَرَايِدِ عَلَى هَذِهِ التَّسْهِيلَاتِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا هُوَ الْانْخَفَاضُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ سَابِقًا فِي الْأَصْوَلِ الْأَجْنبِيَّةِ.

##### (ب) الْكُوَيْت

ظَلَّتِ الْبَنْوَكُ الْكُوَيْتِيَّةُ فِي عَامِ ١٩٩٦ تَوَاجِهَ صَعْوَدَاتِ في تَطْوِيرِ مَزِيجِ مِنِ السِّيَاسَاتِ الْمُتَنوَّعةِ الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنِ الْمَخَاطِرِ وَالْعَوَائِدِ، نَظَرًا إِلَى مَا فِي الْبَلَدِ مِنْ قَاعِدَةِ اقْتَصَادِيَّةٍ ضَيِّقةٍ تَتَسَمَّعُ ضَمِّنَهَا الْأَنْشَطَةِ الصَّنَاعِيَّةِ الْخَارِجَةِ عَنْ قَطَاعِ النَّفْطِ بِالْمَحْدُودِيَّةِ. وَظَلَّتِ الْبَنْوَكُ فِي عَامِ ١٩٩٦ مُتَقْلَّةً بِالْمَدِيُونِيَّةِ الشَّخْصِيَّةِ (الْقَرْوَضِ الشَّخْصِيَّةِ) الَّتِي خَلَّفَهَا انْهِيَارُ سُوقِ الْمَنَاغِ، فِي عَامِ ١٩٨٢، وَأَزْمَةِ الْخَلِيجِ، فِي

الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. ويفترض الآن أن يكون سداد سندات الدين الحكومي التي أصدرتها الحكومة لتفعيل الديون المعدومة قد أثر بشكل إيجابي على جو الأعمال المصرفية من خلال تحسين الربحية والسيولة.

**الجدول ٣٩ - البحرين: الوحدات المصرفية الأجنبية، الأصول والخصوم،  
١٩٩٤-١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر)  
(بمليارات الدولارات)**

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر)
<b>الأصول</b>			
القروض للمؤسسات غير المصرفية			١٠٩
الأرصدة فيما بين المصارف			٤٨٢
المصارف التجارية في البحرين			٠٣
الوحدات المصرفية الأجنبية			٢٣
خارج البحرين			٤٥٦
أصول أخرى			٨٠
<b>مجموع الأصول = مجموع الخصوم</b>	<b>٦٧١</b>	<b>٦٤٣</b>	<b>٦٤٤</b>
<b>الخصوم</b>			
ودائع المؤسسات غير المصرفية			١٧٠
الأرصدة فيما بين المصارف			٤١٨
المصارف التجارية في البحرين			٠٧
الوحدات المصرفية الأجنبية			٢٣
خارج البحرين			٣٨٨
خصوم أخرى			٨٣
<b>مذكرة</b>			
قرض إلى مؤسسات غير مصرفية/أصول			١٦٢
ودائع مؤسسات غير مصرفية/خصوم			٢٥٣
<b>أرصدة فيما بين المصارف (في الأصول)/مجموع الأصول</b>	<b>٧١٨</b>	<b>٧٠</b>	<b>٥٧١</b>

المصدر: Bahrain Monetary Agency, *Quarterly Statistical Bulletin*, September 1996

ملاحظة: الأرقام تقريبية.

**الجدول ٤٠- البحرين: الميزانية التجميعية للمصارف التجارية، ١٩٩٤-١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر)  
(بملايين التنانير البحرينية)**

	١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر)	١٩٩٥	١٩٩٤	
<b>الأصول</b>				
نقداً	١٥٠	١٤٣	١١٦	
الرصيد لدى مؤسسة نقد البحرين <sup>١</sup>	٨٩٢	١١٠٣	٥٤٧	
التسهيلات الائتمانية	٩٤١٢	٩٢٤٧	٨٨٣٠	
الأصول الأجنبية	١٢١٩٧	١٢٩٦٤	١٤٠٣٦	
الرصيد في المصارف المحلية	٣٣٢	٢٢٤	٢٥٢	
أصول أخرى	٢٣٥٦	٢٤٤٤	٢٤٠٨	
<b>مجموع الأصول = مجموع الخصوم</b>	<b>٢٥٣٣٩</b>	<b>٢٦٢٢٥</b>	<b>٢٦١٨٩</b>	
<b>الخصوم</b>				
الودائع	١٧٠٧٥	١٧٥٦٤	١٦٥٧٥	
ودائع القطاع الخاص	١٣٠٨١	١٢٩٤٣	١٢٠١٩	
ودائع القطاع العام	٣٩٩٤	٤٦٢١	٤٥٥٦	
الخصوم الأجنبية	٤٦٩٥	٥٢٢٦	٦٢٩٥	
مستحقات المصارف المحلية	٤٤٦	٤١٤	٢٥٢	
خصوم أخرى	١٢٤٠	١١٦٧	١١٢٢	
رأس المال والاحتياطي	١٨٨٣	١٨٥٤	١٩٤٥	
<b>مذكرات</b>				
تسهيلات ائتمانية/أصول	٣٧١	٣٥٣	٣٣٧	
تسهيلات ائتمانية/خصوم	٥٥١	٥٢٦	٥٣٣	
ودائع/خصوم	٦٧٤	٦٧٠	٦٣٣	

.Bahrain Monetary Agency, *Quarterly Statistical Bulletin*, September 1996 **المصدر:**

(أ) مؤسسة نقد البحرين هي البنك المركزي للبحرين.

**(ج) عُمان**

يُعتبر القطاع المصرفي العماني صغيراً نسبياً مقارنة بالقطاعات المصرفية في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وتفتقر عُمان إلى مصرفٍ محليٍّ رئيسيٍّ يمكنه أن يفرض وجوده على الساحة الإقليمية أو الدولية وأن يؤدي دوراً رئيسياً في تمويل المشاريع المالية الكبيرة في البلد. ونظراً إلى انخفاض مستوى المدخرات في عُمان، التي تقدر بنحو ٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وإلى كبر حجم القروض المشبوهة أو المعدومة التي تقدمها المصارف العُمانية، قرر البنك

المركزي العماني أن يحد من نمو الاقراض الاستهلاكي في أوائل عام ١٩٩٦، فوضع حدًا أقصى للقروض الشخصية هو ٢٥ في المائة من أصول القطاع الخاص لدى البنك. ومنحت البنوك مهلة سنتين لتطبيق هذا القانون. وجاء هذا الحد الأقصى إضافة إلى قانون البنك المركزي العماني الذي يحظر تقديم أكثر من ١٥ في المائة من قروض البنك إلى عميل واحد. وفرض البنك المركزي العماني أيضًا معايير محددة للملاعة المالية هي أكثر تشدداً من المعايير التي يوصي بها بنك التسويات الدولية، واشترط على المصادر الالتزام بمعدل ١١ في المائة من الملاعة المالية المرجحة مقابل المخاطر بحلول نهاية ١٩٩٧، وبمعدل ١٢ في المائة بحلول نهاية ١٩٩٨.

(د) قطر

إذا لم تنجح البنوك القطرية في اجتذاب المزيد من الودائع، فقد لا تتمكن من أداء دور هام في برنامج التصنيع الطموح الذي اعتمد البلد (١٩٩٦-٢٠٠٠). وإن تواجه غالبية البنوك طلباً على القروض يتتجاوز الودائع المتوفرة، وإن تزايد حاجة الحكومة إلى النقد، يتوقع أن تظل السيولة المصرفية محدودة خلال الجزء الأكبر من السنوات القادمة. وفي عام ١٩٩٦، ظل بنك قطر الوطني مهيمناً على الأنشطة المصرفية. واجتنب هذا البنك، الذي تملك الحكومة حوالي ٧٠ في المائة منه، نسبة ٣٦ في المائة من مجموع ودائع البنوك، وقد نحو ٥١ في المائة من مجموع القروض، كما جمع نحو ٥٣ في المائة من إجمالي الأصول.

(ه) المملكة العربية السعودية

خلال عام ١٩٩٦، أثبت القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية أنه، عموماً، قطاع مربع لديه السيولة اللازمة والقدر المناسب من رؤوس الأموال. وأدى ارتفاع أسعار النفط في العام نفسه إلى ازدياد السيولة في البلد، مما أتاح للحكومة تسديد جزء من دينها للمقاولين والمزارعين وغيرهم من الموردين. وأدى هذا بدوره إلى تمكين البنك من أن تخفض صافي قيمة القروض التي تقدمها بنحو ١٠ في المائة، ومن أن تزيد مخصصات تعطية القروض المشبوهة أو المعدومة إلى نحو ٣٥ في المائة.

وخلال عام ١٩٩٦ أيضاً، استمرت بنوك المملكة العربية السعودية في تطوير أنشطتها وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للمستهلكين. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تجاوز عدد فروع البنك ١٢٠٠، وعدد المصادر الآلية ١٣٠٠، وتعززت القاعدة الرأسمالية للبنوك بحيث بلغت قيمتها ٤٢ مليار ريال سعودي بعد أن كانت ٣٩٦ ملياراً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥<sup>(٧٦)</sup>.

وبفضل ازدياد السيولة في السوق المصرفية السعودية في عام ١٩٩٦، تمكنت البنوك من زيادة تسهيلاتها الائتمانية بأكثر من ١٢ في المائة، وزيادة أرباحها الكلية بنحو ٢٠ في المائة. فقد ارتفعت هذه الأرباح من نحو ١٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٨ مليار دولار في عام ١٩٩٦<sup>(٧٧)</sup>.

وفي أواخر عام ١٩٩٦، بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي في إصدار سندات متغيرة الفائدة كبديل لسندات التنمية الحكومية التي تصدرها عادة لثلاث سنوات وخمس سنوات. وحصل فائض في الطلب على سندات الخمس سنوات، التي كان سعر الفائدة عليها أعلى من سعر الفائدة على سندات خزانة الولايات المتحدة الأمريكية ذات الفترة ذاتها بـ ٣٠ نقطة أساس (٣ في المائة). وأسعار الفائدة على هذه السندات متغيرة، إنما مع الاحتفاظ بهامش ثابت يتجاوز سعر الفائدة السائد فيما بين المصارف في المملكة العربية السعودية. ويُعتبر برنامج السندات المتغيرة الفائدة وسيلة حكومية هامة لمنع حدوث أزمة تدفق نقدi مثل الأزمة التي وقعت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

#### (و) الإمارات العربية المتحدة

مع الانخفاض الكبير في الأموال المخصصة لتفطية القروض المشبوهة والمعدومة في عام ١٩٩٦، أدى ارتفاع ايرادات النفط في الإمارات العربية المتحدة إلى تحسن كبير في سيولة السوق المصرفية في البلد، وأتاح للبنوك توسيع نطاق أنشطتها لتشمل قطاعات كانت تتجنبها في الماضي، مثل تمويل المشاريع. ولكن، ظل النشاط الرئيسي للبنك هو التجارة والتمويل الشخصي. وكان من المتوقع أن تشهد بنوك الإمارات العربية المتحدة، وعددها ٤٧ (١٩ بنكاً محلياً و ٢٨ بنكاً أجنبياً)، ارتفاعاً ملحوظاً في أرباحها الصافية في عام ١٩٩٦، يناهز متوسطه ١٥ في المائة، وهي أعلى نسبة منذ منتصف الثمانينيات. وتشير التقديرات الأولية إلى أن التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة بلغت نحو ٩٥ مليار درهم (٢٦ مليار دولار) في عام ١٩٩٦، أي ارتفعت بنحو ٤ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٥ (٦١٩١ مليار درهم، أو ٢٤ مليار دولار).

#### ٢- الاقتصادات الأكثر تنوعاً

#### (١) مصر

في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٦، وصل مجموع أصول البنوك المرخصة في مصر إلى نحو ٢٦١ مليار جنيه مصرى (٧٦ مليار دولار)، أي ارتفع بنحو ١١٥ في المائة عما كان عليه في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٥ (٢٤٢ مليارات جنيه مصرى)<sup>(٧٨)</sup>. وارتفع مجموع الودائع بنحو ١١ في المائة: من ١٥٧ إلى ١٧٥ مليار جنيه مصرى، وبلغت حصة بنوك القطاع العام الأربع<sup>(٧٩)</sup> في مصر نحو ٦٢ في المائة من هذا المجموع.

ومن الملامح الهامة لأنشطة البنوك المرخصة في مصر في عام ١٩٩٦ ارتفاع التسهيلات الائتمانية الصادرة عن البنوك بنحو ٢١ في المائة: من ١٠٧ مليارات إلى ١٢٩ مليار جنيه مصرى. وقد مثلت هذه التسهيلات نسبة ٤٩ في المائة من مجموع أصول البنوك، وتم تحويل زهاء ٣٢ في المائة منها إلى الاستثمار في آذون الخزانة والى صكوك مالية أخرى، مما يعكس ارتفاع ثقة البنوك في السوق المالية المصرية.

(٧٨) صحيفة "الحياة"، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(٧٩) .The Economic Review of the Arab world, 1997 (Beirut), p. 73

ويُعتبر أن غالبية البنوك المصرية قد امتنعت لشرط الملاعة المالية، البالغة نسبتها ٨ في المائة، كما التزمت بتصنيف الأصول بغية رصد المخصصات لتفطية القروض المشبوهة أو المعدومة وفقاً لتوصيات بنك التسويات الدولية. ولكن بنوك القطاع العام في مصر لا تزال تعتبر مثقلة بهذا النوع من القروض للقطاع العام، خاصة لأنها مستمرة في تمويل شركات القطاع العام غير المربحية، بانتظار إعادة تنظيمها وتحويلها إلى القطاع الخاص.

### (ب) لبنان

في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بلغ مجموع أصول البنوك التجارية في لبنان، وعددها ٨٠، نحو ٢٢ مليار دولار، أي أنها ارتفعت بنحو ٢٩ في المائة عما كانت عليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (١٧ مليار دولار). كما ازداد مجموع الودائع بنحو ٣١ في المائة: من ١٤٧ مليارات دولار (٨٠). وتدل الزيادة الكبيرة في ودائع البنك على تجدد الثقة في قدرات الاقتصاد اللبناني. ولا شك في أن البنك تلعب دوراً هاماً في إعادة بناء البلد وفي الجهود المبذولة لتنميته. وقد ازدادت التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك إلى القطاع الخاص بنحو ٢٦ في المائة، مرتفعة من ٦٢ مليارات إلى ٧٨ مليارات دولار.

### الإطار ٩- الأعمال المصرفية العامة

يندرج انتشار "الأعمال المصرفية العامة" بين أهم الاتجاهات التي شهدتها الأسواق المالية في السنوات الأخيرة. وتحتختلف المعاني المقصودة بهذا التعبير، ولكنه يشير، عادة، إلى الجمع بين الأعمال المصرفية التجارية (جمع الودائع وتقديم القروض) والأعمال المصرفية الاستشارية (إصدار الأوراق المالية واكتتابها واستثمارها والتجارة فيها). كما ينطوي على إقامة روابط وثيقة ومشاورات مستفيدة بين البنك والصناعة. وقد أخذ البعض على هذا الاتجاه نحو الأعمال المصرفية العامة أنه يهدى بتركيز قدر كبير من السلطة في بضعة بنوك وقد يتسبب في تنازع المصالح. ولكن يفترض وجود أنظمة ملائمة وتدابير إشراف كافية للتغلب على هذه الصعوبات، خاصة من أجل السماح لأسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى بالتنافس مع البنك بفعالية.

وقد بدأت ممارسة الأعمال المصرفية العامة في بلجيكا، لدى السوسيتيه جنرال (Société Générale)، وذلك في عام ١٨٢٢. وكان أثراها في أول الأمر محدوداً نوعاً ما، ولكنها اجتذبت الكثير من الاهتمام بعد تأسيس Crédit Mobilier في فرنسا في عام ١٨٥٢. وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر، كانت قد نشأت مؤسسات مماثلة في إيطاليا وإسبانيا، ولكن معظم هذه المؤسسات عانت من المشاكل. وتوطدت الأعمال المصرفية العامة في ألمانيا بتأسيس البنك الألماني (Deutsche Bank) وكومرس بنك (Commerz Bank) في عام ١٨٧٠.

وتعمل البنوك التي تمارس الأعمال المصرفية العامة بنشاط في مجال الأعمال المصرفية الاستثمارية وأسواق الأوراق المالية. وهي تقدم التمويل القصير والتمويل الأمد للصناعة، وتساهم في رأس المال مشاريعها، وتمارس نفوذاً كبيراً في إدارة شؤون الشركات. ويبدو أن نجاح الأعمال المصرفية العامة لا يدل فقط على وفورات الحجم والنطاق التي تتمتع بها المؤسسات المالية الكبيرة والمتنوعة، وإنما يدل كذلك على أهمية هذه البنوك في رصد أداء الشركات ومراقبة سلوك مديريها.

## (ج) الضفة الغربية وقطاع غزة

في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٦، بلغ مجموع أصول البنك المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو ملياري دولار، أي أنها ارتفعت بنحو ٤٣٪ في المائة عما كانت عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (٤١ مليار دولار)<sup>(٨١)</sup>. وكانت هذه الزيادة في أرصدة البنك نتيجة لازدياد الودائع لديها بنحو ٤٥٪ في المائة، إذ ارتفعت خلال الفترة ذاتها من ١٦١ إلى ٢١ مليار دولار. وقد عُزّزت هذه الزيادة إلى ازدياد تحويلات الفلسطينيين المغتربين، التي بلغ متوسطها نحو ٣٦٪ في المائة من مجموع ودائع البنك. ورغم الزيادة في هذه الودائع، ظلت التسهيلات الائتمانية متواضعة قياساً بزيادة الودائع (٢٢٪ في المائة)، وكانت مخصصة بصورة رئيسية لتمويل التجارة، وارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية بنحو ٤٪ في المائة: من ٢٢٥ إلى ٣٥٠ مليون دولار. ويعمل انخفاض مستواها بالمخاطر الملازمة للضمادات المقدمة (وهي من العقارات بشكل رئيسي)، نظراً إلى احتمال قيام السلطات الإسرائيلية بمصادر الأراضي.

### دال- أسواق الأوراق المالية

كان أداء معظم أسواق الأوراق المالية في منطقة الإسکوا في عام ١٩٩٦ أفضل من أداء العديد من الأسواق الناشئة في المناطق النامية الأخرى. وبينما يُقدر أن الرقم القياسي الكلي لأسواق المناطق النامية انخفض بنحو ٨٪ في المائة في عام ١٩٩٦، تشير التقديرات إلى أن الرقم القياسي الكلي لأسواق الأوراق المالية في منطقة الإسکوا ارتفع بنحو ١٢٪ في المائة. وقد انعكس تحسن الأداء الاقتصادي في معظم بلدان الإسکوا، في عام ١٩٩٦، في ازدياد أنشطة أسواق الأوراق المالية فيها. وبفضل ازدياد السيولة عموماً في اقتصاد معظم بلدان الإسکوا، تمكّن العديد من الشركات من جمع رؤوس أموال خاصة في أسواق الأوراق المالية. وفي عدد من بلدان الإسکوا، مثل الكويت ومصر، عادت حملة الخصخصة بفائدة كبيرة على أسواق الأوراق المالية، لا سيما وأن معظم عمليات الخصخصة تمت بواسطة بيع الأسهم للجمهور. وأدى تحسن مناخ الاستثمار في منطقة الإسکوا إلى ازدياد تدفق رؤوس الأموال داخل المنطقة، وذلك من خلال أسواق الأوراق المالية بشكل رئيسي. ويعتبر أن هذا الأمر أعطى زخماً إضافياً للربط فيما بين أسواق الأوراق المالية في مختلف بلدان المنطقة. والواقع أنه تم الرابط، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بين أسواق الأوراق المالية في الكويت ولبنان ومصر، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بين أسواق الأوراق المالية في البحرين وعمان والكويت. وتشير التقديرات إلى أن مجموع رؤوس أموال هذه الأسواق بلغ نحو ٥٥ مليار دولار في ١٩٩٦، بعد أن كان ٢٨ مليار دولار في ١٩٩٥.

وبرزت أسواق الأوراق المالية في منطقة الإسکوا، في عام ١٩٩٦، كجزء هام من النظام المالي في بلدان هذه المنطقة. وبالنسبة إلى معظم المؤسسات المالية وغير المالية، كانت هذه الأسواق أنسنة وسيلة لجمع الأموال، إما لتوسيع قاعدتها الرأسمالية أو لتمويل المشاريع الاستثمارية.

إلا أنه يمكن، رغم التطور المؤاتي لأسواق الأوراق المالية في منطقة الإسکوا في عام ١٩٩٦، أن تكون غالبية هذه الأسواق غير مستوفية للمعايير الدولية لتصنيفها كأسواق ناشئة. ويعود هذا إلى الهياكل الأساسية القانونية والإدارية والمؤسسية التي لم تتطور بعد بالقدر الكافي، وإلى الأنظمة المتشددة فيما يتعلق بمشاركة الأجانب.

---

(٨١) صحيفة "الحياة"، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وعبر السنين، كانت الحكومات والهيأكل المؤسسية للوساطة المالية هي العامل الرئيسي في تكوين بيئة الأعمال التجارية وتحديد حجم أسواق الأوراق المالية في بلدان الإسکوا. فقد لعبت الحكومات دوراً بارزاً في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في جميع بلدان الإسکوا تقريباً. وازاء الاحتياج إلى تنفيذ المشاريع الانمائية الطموحة التي كان القطاع الخاص غير مستعد لتنفيذها أو غير قادر على تنفيذها، تعزز دور الحكومات (أي القطاع العام). وفيما يتعلق بالهيكل المؤسسي للوساطة المالية، تهيمن على الأسواق المالية، في جميع بلدان الإسکوا، البنوك التجارية التي لا تعطي القروض، في العادة إلا مع حصرها، بشكل رئيسي، بالتمويل التجاري القصير المدى. وفي السنوات الأخيرة ازداد انتشار إصدار الأوراق المالية كأداة رئيسية للتمويل عوضاً عن القروض المصرفية. ويعود هذا التغير في الاتجاه إلى حملة الخصخصة التي ازداد زخمها في معظم بلدان الإسکوا.

ورغم تحسن بيئة الأعمال التجارية المالية في بلدان الإسکوا في السنوات الأخيرة، أدى قصور الهيأكل التنظيمية والمؤسسية للأسواق المالية، في معظم هذه البلدان، إلى عرقلة تطور هذه البيئة بكامل قدراتها. ولذلك ظلت الأسواق المالية في منطقة الإسکوا سطحية عموماً، وغير رسمية في معظم الحالات، ومتغيرة إلى الشفافية، ومعرضة لعواقب المضاربة غير المضبوطة.

وهناك اختلاف بين النهج التي تتبعها قوانين وأنظمة أسواق الأوراق المالية في منطقة الإسکوا؛ ولكنها تهدف جميعاً، رغم أوجه القصور فيها، إلى حشد المدخرات، وتوفير التمويل لشركات القطاعين العام والخاص، والمحافظة على مصالح المساهمين والتجار. وبقيت المشاكل التي واجهتها هذه الأسواق في عام ١٩٩٦ تتصل بتطبيق معايير المحاسبة، ونوعية الكشف عن المعلومات، وحماية صغار المستثمرين من الصفقات التي تُعقد لصالح المطلعين على أسرار الشركات، وغيرها من الممارسات المحظورة.

وفيما يلي ملخص لتطورات أسواق الأوراق المالية في عددٍ من بلدان الإسکوا.

#### (١) مصر

في إطار الجهد المتواصلة التي بدلت لتنظيم بورصة القاهرة وتنشيطها، شهدت الفترة من تموز/يوليو ١٩٩٥ إلى آذار/مارس ١٩٩٦ اكتمال تطوير الهيأكل الأساسية للبورصة. فقد جهزت هذه البورصة بنظام تداول إلكتروني وبنظام لنشر المعلومات يومياً عن أنشطتها. كما ربطت بشبكات الاتصالات العالمية الرئيسية مثل رووترز ودواو جونز وتليبريت. وينظر حالياً في تأسيس نظام مركزي لحفظ الملفات يساعد على الارتفاع في عملية تحويل ملكية الأوراق المالية والتسويات المالية الأخرى.

ومن المتوقع أن يؤدي التزام الحكومة باستخدام سوق الأوراق المالية كوسيلة من وسائل تنفيذ برنامج الخصخصة إلى زيادة نمو بورصة القاهرة. وقد بدأت الحكومة في عام ١٩٩٦، في العمل، على وضع وتنفيذ خطة لتنشيط بورصة القاهرة وإصلاحها وتطويرها. وتضمنت الخطة تدابير تهدف إلى إزالة جميع العوائق والقيود التي كانت تحول دون الاستمرار في تطوير البورصة. ونتيجة لهذه المبادرات، اجتذبت بورصة القاهرة، في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ما يقدر بنحو ٧٤٨ مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية، أي خمسة أمثال المبلغ الذي اجتذبه خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٥ (١٥٢ مليون دولار).

وفي عام ١٩٩٦، بلغ حجم التداول الاجمالي في بورصة القاهرة نحو ١١ مليار جنيه مصرى (٣٢٦٤ مiliارات دولار)، أي أنه ارتفع بنحو ١٨٩ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٩٥ (٣٨ مiliارات جنيه). وازداد عدد الأسهم المتداولة (أي المسجلة والمحددة بالجنيه المصري) بنحو ١٩٣ في المائة: من ٧١ مليون جنيه في عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٧٨ مليون في عام ١٩٩٦. وفي العام نفسه، بلغ مجموع عدد الصفقات ٢٣٢ مليون، أي أربعة أمثال عدد الصفقات المبرمة خلال العشر سنوات الماضية. وازداد اجمالي رأسمال السوق بنحو ٧٨ في المائة، فارتفع من ٢٧ مليار جنيه (٧٩ مiliارات دولار) في ١٩٩٥ إلى ٤٨ ملياراً (١٤٢ مليار دولار) في عام ١٩٩٦، بينما انخفض عدد الشركات المسجلة في البورصة من ٧٠٠ في نهاية آذار/مارس ١٩٩٦ إلى ٦٤٦ في نهاية ذلك العام؛ وانخفض عدد الشركات المسجلة في البورصة من ٦٥ إلى ٦٠؛ ورغم ذلك، ارتفع عدد الشركات التي تعرض أسهمها للتداول من ٣٥ إلى ٤٨. وفي الفترة من حزيران/يونيو ١٩٩٥ إلى آذار/مارس ١٩٩٦، رخصت الهيئة العامة لسوق المال في مصر لـ ٦٤ شركة بالعمل في مختلف مجالات الأوراق المالية، بحيث بلغ عدد هذه الشركات ١٤٣، منها ١٠٢ من شركات السمسرة، و ١٢ من صناديق الاستثمار المشتركة، و ١١ من شركات إدارة الحوافظ المالية، و ٨ من شركات إدارة صناديق الاستثمار المشتركة، و ٨ من شركات اكتتاب الأوراق المالية وتسييقها. وشملت أيضاً شركة لتكوين الشركات وشركة لتسوية الصفقات وتصفيتها<sup>(٨٢)</sup>.

#### (ب) الكويت

حققت سوق الأوراق المالية الكويتية مستويات قياسية في عام ١٩٩٦، بعد اضطلاع الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية الكويتية، خلال فترة الـ ١١ شهراً المنتهية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ما مجموعه ٥٣٥ مiliارات دينار كويتي (٧٧١ مليار دولار)، أي تجاوزت قيمة الأسهم المتداولة في عام ١٩٩٥ بكماله بنسبة ١٧٩ في المائة (٩١ مليار دينار = ٤٦ مiliارات دولار).

وبالاضافة الى الاعتبارات الموسمية، ساهم في تحقيق هذه المستويات القياسية في السوق عدد من العوامل، وفي طليعة هذه العوامل انتشار الشعور بالثقة والتفاؤل في السوق بعد أن تحسن أداء الشركات المسجلة فيها، ونجاح الحكومة في بيع أسهم شركات القطاع العام، وتوسيع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في تمويل التداول بأسهم الشركات المسجلة في البورصة والشركات المخصصة، واستعداد سلطات سوق الأوراق المالية الكويتية لتظهير عمليات البيع الآجلة. وازداد عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الكويتية من ٥٠ في عام ١٩٩٥ إلى ٥٦ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وبلغت قيمة رؤوس أموالها في السوق نحو ٦٥٣٧ مليارات دينار (٢١٦٧ مليارات دولار)، أي أنها ارتفعت بنحو ٥١ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٩٥ (٤٣٤ مليارات دينار، أي ٤٤١ مليار دولار).

#### (ج) لبنان

أُعيد افتتاح بورصة بيروت رسمياً في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وكانت قد أغلقت في عام ١٩٨٢، وهي تنموا باستمرار، إلا أنه لا يزال يلزمها اجتذاب شركات جديدة كي تسجل فيها. وتعتبر هذه العملية بطيئة في لبنان لأن عدداً كبيراً من الشركات المملوكة لأسر قد تكون متعددة في تسجيل نفهساً في بورصة بيروت.

وعندما أفتتحت بورصة بيروت، في عام ١٩٩٦، كان فيها ثلاثة شركات فقط هي: شركة الترابة اللبنانية، وشركة الاسمنت الأبيض، وشركة اترنيت (ش م ل). وكانت القيمة السوقية لهذه الشركات التي كانت مسجلة في البورصة قبل عام ١٩٨٢ ٣١٢ مليون دولار. وبالإضافة إلى هذه الشركات الثلاث، سُجلت في البورصة، بعد افتتاحها بفترة قصيرة، شركة يونيسيراميك، وتلتها شركة سوليدير في نهاية أيلول/سبتمبر، وبنك بيروت للتجارة في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأدى إدراج شركة سوليدير في السوق، وقيمتها السوقية ملياري دولار، إلى رفع رأس المال ببورصة بيروت من ٣١٢ مليون دولار إلى نحو ٤٤ مليار دولار<sup>(٨٣)</sup>. وبعد أن صدر، في عام ١٩٩٦، قانون يسمح للبنوك اللبنانية بتسجيل وتداول ٣٠ في المائة من أسهمها في البورصة دون إذن مسبق من مصرف لبنان (البنك المركزي اللبناني)، كان من المتوقع أن يطلب المزيد من البنوك تسجيله في بورصة بيروت. وقد أدى أيضاً تسجيل شركة سوليدير في البورصة إلى ارتفاع كبير في قيمة الأسهم المتداولة: من ٨٨٣ ٠٠٠ دولار في أيلول/سبتمبر (قبل تسجيل سوليدير) إلى ١٦٩ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر (بعد تسجيل سوليدير). وبلغ عدد الأسهم المتداولة ٣٤٨١ مليون، تستثنى منها ٧٦٠ ٠٠٠ من أسهم سوليدير يجري تداولها خارج البورصة. وكان عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر الأول من افتتاح بورصة بيروت نحو ١٦٩ ٠٠٠ سهم.

#### (د) الضفة الغربية وقطاع غزة

افتتحت أول سوق، على الأطلاق، للأوراق المالية في فلسطين في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وسُجلت لديها ٢٣ شركة لفترة تحضيرية تدريبية دامت ثلاثة أسابيع. ورُخص لأربع شركات سمسرة بالعمل مع هذه السوق، التي زوّدت بنظام إلكتروني كامل يتبع للمستثمرين الموجودين في الخارج شراء الأسهم وبيعها إلكترونياً، وهو يتضمن نظاماً للأمان يوفر الحماية للمستثمرين من الاحتيال، ويشكل بديلاً لمجالات الاستثمار الدارجة مثل الاستثمار العقاري. وقد دامت أول جلسة تداول أربع ساعات، وعُقدت خلالها ثلاثة صفقات في شركة تأمين تضمنت بيع ١٠٠ سهم بسعر أربعة دنانير أردنية للسهم الواحد، وببيع ١٠ أسهم في شركة عقارية. ويوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة ما مجموعه ٥٠ شركة تُعتبر مؤهلة للتسجيل في سوق الأوراق المالية الفلسطينية ويبلغ مجموع رؤوس أموالها ٧٠٠ مليون دولار. وتنتوي سلطات سوق الأوراق المالية الفلسطينية أن تؤسس مؤشراً للسوق يقترب أن يطلق عليه اسم "مؤشر القدس"، وذلك عندما يسجل العدد الكافي من الشركات في السوق ويكبر حجم أعمالها. وتعتزم السلطة الفلسطينية أن تجعل التسجيل في سوق الأوراق المالية الفلسطينية إجبارياً للشركات المساهمة.

#### هاء- التوقعات في الأجل القصير

تنتج السياسة النقدية في معظم بلدان الإسكوا إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف بصفته عامل التثبيت الرئيسي للاقتصاد. وقد ساهمت هذه السياسة كثيراً في إبقاء معدل التضخم متدنياً نسبياً ومستقراً في معظم البلدان الأعضاء، ولا تزال تتمتع بشقة القطاع الخاص. ونظراً إلى افتتاح اقتصادات هذه البلدان، أدى ربط عملاتها، فعلاً، بدولار الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتباع أسعار الفائدة لديها، عن كثب، لسعر الفائدة على الدولار في الأسواق المالية الدولية. ويتوقع أن يزداد هذا التطور وضوحاً خلال السنوات القادمة بفضل برامج الإصلاح المالي والنفسي الجاري تنفيذها في بلدان الإسكوا. ولكن

(٨٣) صحيفة "الحياة"، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

يُحتمل أن تزداد الضغوط المفروضة على السياسات النقدية في بلدان الإسکوا في السنوات القادمة إذا لم تتخذ هذه البلدان تدابير مالية تصحيحية هامة. ويعود هذا، ببساطة، إلى أنه لا يمكن أن يتوقع للسياسة النقدية أن تحل محل القيود المالية دون أن تؤثر على نظام أسعار الصرف.

وفي الأجل القصير، تهدف السياسة المالية في معظم بلدان الإسکوا إلى تخفيض عجز الميزانية خطوة نحو إزالته تماماً بحلول عام ٢٠٠٠. ويتوقع أن تنتهي هذه السياسة باستمرار بغية ضمان التمتع بمستوى مناسب من الاحتياطي العملات الأجنبية والحد من المديونية الخارجية الرسمية. وخلال السنوات الماضية، تجلت في ميزانيات البلدان الأعضاء الجهود المكثفة التي بذلتها لحشد الإيرادات المحلية في سبيل تغطية أكبر قدر ممكن من نفقات الميزانية، لأنه قد يتبيّن أن من الصعب تخفيضها بالقدر اللازم. ولمتابعة هذه العملية، لا تحتاج بلدان الإسکوا إلى الاستمرار في تحسين أساليب جمع الضرائب، أو إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة وفرض رسوم على الخدمات والمراقبة الحكومية. وقد يتعدّر، أو قد لا يكون من المستحسن، اجراء تخفيضات كبيرة في النفقات الرأسمالية، لا في الأجل القصير ولا في الأجل المتوسط، بسبب الحاجة إلى تجديد رأس المال الثابت. ولتنشيط السياسة المالية تثبيتاً متيناً، لا بد من اتباع نهج متوازن فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات، وعنصر الإنفاق، والتحسينات الهيكيلية في الميزانية، وتخفيف عنصر النفقات غير الاستنسابي والعناصر التي تعمق الصلة بين الإيرادات والأنشطة الاقتصادية.

وقد كان النشاط التجاري في منطقة الإسکوا مربحاً لمعظم بنوك المنطقة في عام ١٩٩٦، إذ أن موازنات هذه البنوك وحساباتها استفادت من ارتفاع إيرادات النفط في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي ومن ارتفاع المداخيل السياحية وغير السياحية في البلدان ذات الاقتصادات الأكبر تنوعاً. ويتوقف استمرار هذه الظروف المؤاتية على استمرار تدفق الموارد بالمستوى ذاته. وستقتصر المشاركة في الصفقات الكبيرة المرجحة، ضمن القطاع المالي، على البنوك الكبيرة في المنطقة، ولن يتبقى للبنوك الصغيرة غير تمويل التجارة والأعمال المصرفية الموجهة إلى المستهلكين، والعمل بمثابة شركات عائلية كبيرة. وبما أنه يحتمل لحالة الاقتصادات أن تتعسر، فستضطر البنوك الصغيرة إلى منافسة غيرها في أسواق متقلبة وبهؤامش صغيرة فأصغر، وقد تضطر إلى الاندماج مع بنوك كبيرة لضمان استمرارها. ونظرًا إلى أهمية الإقراض الاستهلاكي بالنسبة للبنوك الصغيرة، والشكوك التي تواجه أسعار الصرف بسبب الاصلاح المالي والنقدى الجارى في معظم البلدان النامية، قد يتعدّر على هذه البنوك الصغيرة أن تستمر في جني الأرباح التي كانت تجنيها من قبل.

## خامساً- الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا

### ألف- التطورات العالمية الأخيرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

ما زال الاستثمار الأجنبي المباشر يشهد نمواً سريعاً على الصعيد العالمي منذ ما يزيد عن عقد من الزمان. ويمكن أن يعزى هذا التقدم في المقام الأول إلى التغير الكبير الذي طرأ على الفكر الاقتصادي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، والذي اتسم بالانتقال من سيطرة الحكومة إلى سياسات ومارسات تسمح بأن تكون القطاع الخاص مساهمة هامة في الاقتصاد<sup>(٨٤)</sup>. وقد نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٥ بنسبة ٢٨ في المائة، أي بوتيرة أسرع من نمو الصادرات والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج ١٨ في المائة) وأسرع من نمو الناتج العالمي (٢ في المائة)<sup>(٨٥)</sup>. وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من الأهمية بحيث أنه ساهم مساهمة كبيرة، إلى جانب التجارة الدولية والاتصال الإلكتروني، في تغير البيئة الاقتصادية العالمية.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل يقوم به مستثمر (من أحد الأوطان) في أصول تابعة لكيان أو مؤسسة تجارية موجودة في بلد آخر (فرع في البلد المضيف) بقصد إدارة تلك الأصول<sup>(٨٦)</sup>. كما ينبغي أن يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر درجة هامة من التأثير على إدارة فرع المؤسسة. ويمكن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الأفراد وكذلك من قبل المؤسسات التجارية. وتوجد ثلاثة فئات رئيسية من الاستثمار الأجنبي المباشر هي: (أ) رأس المال المساهم، وهو شراء مستثمر أجنبي مباشر لأسهم أو أصول في شركة توجد في بلد غير بلده الأصلي، وهذه الشركة تدعى شركة تابعة؛ (ب) إعادة استثمار العوائد، وهي عبارة عن نصيب المستثمر الأجنبي المباشر من عوائد الشركة التابعة التي لا توزع كأرباح من الأسهم ولا تسلم إلى المستثمر، بل يعاد استثمارها في الشركة التابعة؛ (ج) القروض أو الديون داخل الشركة، وهي عمليات اقتراض أو إقراض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل للأموال بين المستثمر المباشر والشركة التابعة<sup>(٨٧)</sup>. وتفضل كثير من البلدان النامية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر له ميزة أساسية وهي أنه يقدم رزمة من رأس المال، والتكنولوجيا، والخبرة والمهارات الإدارية، والتنفيذ إلى السوق<sup>(٨٨)</sup>.

والاستثمار الأجنبي المباشر هو أكبر عنصر من عناصر تجديد التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية. فقد نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية من ١٠ مليارات دولار في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٩٩ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وكان هذا التطور الكبير في الاستثمار الأجنبي

FORUM Newsletter of the Economic and Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, (٨٤)  
Vol. 3, No. 3, September 1996, p. 8.

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* (٨٥)  
(United Nations publications, Sales No.E.96.II.A.14).

.World Trade Organization, *Annual Report 1996*, (Geneva) p. 46 (٨٦)

.*World Investment Report*, 1996 pp. 219-220 (٨٧)

Abdel Rahman, Zeinelabdin, "The role of foreign direct investment in OIC countries", *Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries*, vol. 15, Nos. 3-4, July/October 1994, p.2. (٨٨)

المباشر متبعاً مع الاصدارات، ومع برامج التكيف الهيكلية التي اضطاعت بها البلدان النامية لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال اجتذاب المستثمرين الأجانب والمحليين<sup>(٨٩)</sup>.

#### باء- الأداء العام للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا

لم يكن أداء دول الإسكوا في مستوى الأداء التراكمي للدول النامية فيما يتعلق بزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي دخلت إليها أو خرجت منها منذ الثمانينات. ومن ثم فقد ضاعت على منطقة الإسكوا في الثمانينات فرصة اجتذاب تدفقات رأس المال التي هي في مسیس الحاجة إليها، والتي كان يمكن استخدامها للإسراع بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، نظراً إلى أن معظم دول الإسكوا تأثرت سلباً بسبب ديونها وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة التي شهدتها الثمانينات. وبالتالي كان على معظم دول الإسكوا أن تغير فكرها الاقتصادي لمواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية، وقد أدى ذلك في الواقع إلى تنفيذ برامج الإصلاح والتكيف الهيكلية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت هذه الدول في الفترة الأخيرة في ايجاد مناخ أكثر تشجيعاً للاستثمار من خلال سن قوانين جديدة للاستثمار واتخاذ إجراءات تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات الخاصة من الخارج والداخل.

وحتى الآن لا يزال نجاح بلدان الإسكوا في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها أقل بكثير من نجاح بلدان نامية أخرى في مناطق أخرى. وفي عام ١٩٩٥ اجتذبت منطقة الإسكوا ٤٢٪ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في حين أن جنوب، وشرق، وجنوب شرق آسيا باستثناء الصين، اجتذبت ٧٪ في المائة كما اجتذبت أوروبا الوسطى والشرقية ٣٪ في المائة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ٤٪ في المائة، وافريقيا ١٪ في المائة. وبالرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في عام ١٩٩٥ تجاوزت تدفقات عام ١٩٩٤ بنسبة ٣٩٪ في المائة، فقد انخفضت التدفقات الداخلية إلى منطقة الإسكوا بنسبة ١٧٪ في المائة. وفي الواقع فإن معظم المناطق حققت نمواً إيجابياً باستثناء منطقة الإسكوا وافريقيا. فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب، وشرق، وجنوب شرق آسيا بنسبة ٢٨٪ في المائة، وزادت هذه التدفقات في أوروبا الوسطى والشرقية بنسبة ٨٪ في المائة، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحوالي ٥٪ في المائة، في حين انخفضت التدفقات المتوجهة إلى افريقيا بنسبة ٤٪ في المائة (الجدول ٤١).

وفي عام ١٩٩٥، بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الإسكوا ٤٢ مليار دولار، أي ما يمثل ٨٪ في المائة من التدفقات العالمية و ٤٪ في المائة من التدفقات الداخلية إلى البلدان النامية. ويبين مبلغ الـ ٤٢ مليار دولار أنه حدث انخفاض بحوالي ١٩٪ في المائة من مستوى تدفقات عام ١٩٩٤ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة الإسكوا، والتي قدرت بحوالي ٦٢٪ في المائة. وبالرغم من أن الرقم في عام ١٩٩٥ كان أقل منه في عام ١٩٩٤، فقد كان يمثل مع ذلك حجماً من التدفقات أكبر من حجمها خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ عندما بلغت هذه التدفقات ١٣١ مليار دولار و ١٥٠ مليار دولار على الترتيب، خلال حرب الخليج وبعدها. ومع ذلك، فإن التدفقات إلى دول الإسكوا خلال عام ١٩٩٥ كانت أقل من المتوسط السنوي للتدفقات خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، والذي بلغ ٢٥ مليار دولار.

وفي عام ١٩٩٥ بلغت حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا، قياساً على التدفقات العالمية، أدنى قيمة لها منذ منتصف الثمانينيات، حيث بلغت ٨٪ في المائة. وكان هذا الرقم أقل بكثير من متوسط حصة منطقة الإسكوا في الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، التي بلغت ٢٪ في المائة. كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا، كحصة من التدفقات الاجمالية المتوجهة إلى البلدان النامية، من ٣٪ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٥، وكانت هذه أدنى حصة منذ منتصف الثمانينيات. وكانت حصة عام ١٩٩٥ أقل بكثير من المتوسط السنوي لحصة بلدان الإسكوا مقارنة بالبلدان النامية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، حيث بلغت ١١٪ في المائة (الجدول ٤٢).

ويعود انخفاض حصة منطقة الإسكوا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بالبلدان النامية، إلى انخفاض حجم هذه التدفقات إلى المنطقة وزيادة حجم هذه التدفقات إلى المنطقة وزيادة حجم التدفقات إلى البلدان النامية ككل. ويمكن أيضاً أن يعزى هذا التطور، جزئياً، إلى أنه منذ أوآخر الثمانينيات زاد عدد التكتلات الإقليمية، وكان الشركاء الأغنياء فيها يفضلون الاستثمار إما في بلدان نامية من نفس التكتل أو في البلدان المجاورة. من ذلك مثلاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليابان يوجه أساساً إلى جنوب شرق آسيا، في حين أن الولايات المتحدة وكذلك تستثمران أساساً في الدول الأعضاء في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نفتا) وفي بلدان أمريكا اللاتينية، وأن البلدان التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي تستثمر أساساً في أوروبا الشرقية. كما ظهرت فرص استثمار في بلدان نامية أخرى مثل الصين وبعض بلدان أمريكا اللاتينية.

وكان لمصر أعلى نصيب من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الإسكوا عام ١٩٩٥، حيث بلغ هذا النسبة ٤٪ في المائة. وكانت المملكة العربية السعودية ثاني بلد يتلقى أعلى نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت نسبة ٣٪ في المائة في عام ١٩٩٥، تليها عُمان بنسبة ٦٪ في المائة، والإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦٪ في المائة. وقد كان لمصر والمملكة العربية السعودية دائماً أعلى نصيبين من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. فقد بلغ متوسط النصيبين معاً ٨٪ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجهة للإسكوا خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، و ٧٪ في المائة في عام ١٩٩٥. وإن الجدير بالذكر أن نصيب اليمن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا ارتفع ارتفاعاً هائلاً، وأصبح أعلى هذه الأنصبة، حيث بلغت نسبة ٤٪ في المائة في عام ١٩٩١ و ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٢؛ ثم هبطت اليمن في عام ١٩٩٣ إلى ثانية أعلى مرتبة بين البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ نصيبها ٢٪ في المائة (الجدول ٤٣).

وفي عام ١٩٩٥، بلغ مجموع التدفقات الخارجية من منطقة الإسكوا ١٠٢ مليار دولار، وهي تعادل ٣٪ في المائة من التدفقات الخارجية على مستوى العالم، و ٢٪ في المائة من مجموع التدفقات الخارجية من البلدان النامية. ويكشف رقم التدفقات الخارجية لعام ١٩٩٥ عن حدوث انخفاض بنسبة ٦٪ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٤، عندما كانت التدفقات الخارجية من منطقة الإسكوا ١١ مليار دولار أي ٢٪ في المائة من التدفقات الخارجية من البلدان النامية و ٥٪ في المائة من التدفقات الخارجية على مستوى العالم. لكن التدفقات الخارجية من منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥ كانت تمثل زيادة كبيرة إذا قورنت بمتوسط التدفقات الخارجية للفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ والتي بلغت ٣٥٪ مليارات دولار. وخلال التسعينيات، كان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية من منطقة الإسكوا متقلباً بين قيم سالبة وقيم موجبة. فقد سجلت التدفقات الخارجية من منطقة الإسكوا قيمة سالبة بلغت ٤٪ مليار

دولار في عام ١٩٩٠، و ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٩١. وكان السبب في هذا الانخفاض أساساً هو حرب الخليج، عندما اضطر أكبر بلدان يقدمن للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الكويت والمملكة العربية السعودية، إلى استخدام الأموال التي كانت تخصص عادة للاستثمار الأجنبي، في دفع تكاليف حرب الخليج. إلا أن التدفقات الخارجية من منطقة الإسكوا بلغت في عام ١٩٩٢ أعلى مستوى لها منذ منتصف الثمانينات، حيث بلغت ٢١ مليار دولار، نظراً إلى الارتفاع الكبير في التدفقات الخارجية من الكويت والتي بلغت ٢١ مليار دولار (الجدول ٤٤).

**الجدول ٤١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجية، في مناطق مختارة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥: النسبة المئوية للتدفقات العالمية**  
**الداخلة والخارجية ومعدلات النمو**  
**(بملايين الدولارات)**

التدفقات الداخلة إلى						
معدلات النمو	١٩٩٥	نسبة مئوية	١٩٩٥	نسبة مئوية	١٩٩٤	منطقة الإسكوا
(١٩٧)	٠٨	٢٣٨١٠	١٣	٢٩٦٥٠		جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا
٣٨٨	٨٧	٢٧٥٣٣٠	٨٨	١٩٨٣٢٠		باستثناء الصين
١٠٥٨	٣٨	١٢٠٩٥٠	٢٦	٥٨٧٨٠		أوروبا الوسطى والشرقية
٥٠	٤٨	٢٦٥٦٠	١١٢	٢٥٣٠٢٠		أمريكا اللاتينية ومنطقة
(٨٤)	١٥	٤٦٥٧٠	٢٣	٥٠٨٤٠		الكاريبي
٣٩٦	١٠٠	٣١٤٩٣٣٠	١٠٠	٢٢٥٦٦٠		أفريقيا
						على مستوى العالم

التدفقات الخارجية من						
معدلات النمو	١٩٩٥	نسبة مئوية	١٩٩٥	نسبة مئوية	١٩٩٤	منطقة الإسكوا
(٩٦)	٠٣	١٠١٩٠	٠٥	١١٢٧٠		جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا
٢٢٨	١٢٠	٣٨٠٦٠	١٣٥	٣١٠٠٣٠		باستثناء الصين
(٤٥٢)	٠١	٣٠١٠	٠٢	٥٥٠		أوروبا الوسطى والشرقية
(١٥)	١٢	٣٨١٥٠	١٧	٣٨٧٣٠		أمريكا اللاتينية ومنطقة
(٦٦)	٠٢	٥٥٣٠	٠٣	٥٩٢٠		الكاريبي
٣٨٢	١٠٠	٣١٧٨٤٩٠	١٠٠	٢٣٠٠١٤٠		أفريقيا
						على مستوى العالم

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* المصدر:  
(United Nations publication, Sales No., E.96.II, A.14), pp. 227-231.

ملاحظة: علامة القوسين ( ) تعني قيمة سالبة.

**الجدول ٤٢ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسکوا  
(بملايين الدولارات)**

	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩-١٩٨٤	المتوسط السنوي للفترة ١٩٨٩-١٩٨٤
مصر	١٠٠٠ ر.ج	١٢٥٦٠ ر.ج	٤٩٣٠ ر.ج	٤٥٩٠ ر.ج	٢٥٣٠ ر.ج	٧٣٤ ر.ج	١٠٨٥ ر.ج	
البحرين	٦٠ ر.ج	(٢١ ر.ج)	(٥ ر.ج)	(٩ ر.ج)	(٧ ر.ج)	(٤ ر.ج)	٩٦ ر.ج	
العراق	غير متوفر		١٠ ر.ج	١٠ ر.ج	٢٣ ر.ج		٢ ر.ج	
الأردن	٤٣٠ ر.ج	٣٠ ر.ج	(٣٤ ر.ج)	٤١ ر.ج	(١٢ ر.ج)	٢٨ ر.ج	٣١ ر.ج	
الكويت	١٥٠ ر.ج	١٦٠ ر.ج	١٢ ر.ج	٢٥ ر.ج	١١ ر.ج	(٦٠ ر.ج)	-	
لبنان	٢٥٠ ر.ج	٧ ر.ج	٦ ر.ج	٤٠ ر.ج	٢٠ ر.ج	٦٠ ر.ج	٤٠ ر.ج	
عمان	١٥٠ ر.ج	١٣٠ ر.ج	٩٩٠ ر.ج	٨٧٠ ر.ج	١٤٩٠ ر.ج	١٤١٠ ر.ج	١١٦٠ ر.ج	
قطر	٢٥٠ ر.ج	٢٧٠ ر.ج	٢٩٠ ر.ج	٤٠ ر.ج	٤٣ ر.ج	٥ ر.ج	(٦٠ ر.ج)	
المملكة العربية السعودية	٨٩٠ ر.ج	١٣٤١٠ ر.ج	١٢٦٩٠ ر.ج	(٧٩٠ ر.ج)	١٦٠ ر.ج	١٨٦٤ ر.ج	١٠٨٤ ر.ج	
الجمهورية العربية السورية	٧٧ ر.ج	٧٦ ر.ج	٧٠ ر.ج	٦٧ ر.ج	٦٢ ر.ج	٧١ ر.ج	٥٠ ر.ج	
الامارات العربية المتحدة	١١٠ ر.ج	١١٢ ر.ج	١٨٣٠ ر.ج	١٣٠ ر.ج	٢٦٠ ر.ج	(١١٦٠ ر.ج)	٥٦ ر.ج	
اليمن	٢٠ ر.ج	١٧ ر.ج	٩٠٣٠ ر.ج	٧١٩٠ ر.ج	٥٨٢٠ ر.ج	(١٢١٠ ر.ج)	٧ ر.ج	
الإسکوا	٢٢٨١٠ ر.ج	٢٩٦٥٠ ر.ج	٢١٢٧٠ ر.ج	١٤٩٣٠ ر.ج	١٢٥٧٠ ر.ج	٢٦٠٢٠ ر.ج	٢٥٢٥٠ ر.ج	
على مستوى العالم	٢١٤٩٣٢٠ ر.ج	٢٢٥٦٦٠ ر.ج	٢٠٧٩٣٧٠ ر.ج	١٦٨١٢٢٠ ر.ج	١٥٧٧٧٣٠ ر.ج	٢٠٣٨١٢٠ ر.ج	١١٥٣٧٠ ر.ج	
النسبة المئوية للإسکوا من العالم	٠٨ ر.ج	١٣ ر.ج	١٥ ر.ج	٩٠ ر.ج	٨٠ ر.ج	١٣ ر.ج	٢٢ ر.ج	
البلدان النامية	٩٩٦٧٠ ر.ج	٨٧٠٢٤٠ ر.ج	٧٣١٣٥٠ ر.ج	٥٠٢٧٦٠ ر.ج	٤١٢٢٤٠ ر.ج	٣٣٧٣٥٠ ر.ج	٢٢١٩٥٠ ر.ج	
نسبة الإسکوا من البلدان النامية	٢٤ ر.ج	٣٤ ر.ج	٤٣ ر.ج	٣٠ ر.ج	٣٠ ر.ج	٧٧ ر.ج	١١٤ ر.ج	

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* (United Nations publication, Sales No. E.96.II.A.14), pp. 227-230.

ملاحظة: علامة القوسين ( ) تعني قيمة سالبة.

ومن بين دول الإسکوا، كانت الكويت أكبر مصدر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٥، حيث بلغ مجموع هذه التدفقات ٤٠١ مليار دولار تقريباً، تليها المملكة العربية السعودية بمبلغ ١٦ مليون دولار، ومصر بمبلغ ١٣ مليون دولار. ولقد كانت الكويت باستمرار هي أكبر مصدر من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسکوا. وبين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩، كانت المملكة العربية السعودية هي ثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ هذا الاستثمار في المتوسط ٣٥٩ مليون دولار؛ إلا أن هذه التدفقات تناقصت بشكل كبير وسجلت قيمة سالبة في التسعينات. كما

كانت لمصر ايضاً تدفقات الى الخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ الثمانينات؛ ورغم توافر هذه التدفقات فقد ظلت قيمتها موجبة باستمرار.

### جيم- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقواعد تنظيم الاستثمار في دول الإسکوا

#### ١- بلدان مجلس التعاون الخليجي

##### (١) البحرين

سجلت البحرين للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ تدفقاً داخلاً موجباً من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٥ بلغ ٦٠ مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة ١١٩ في المائة من مستوى تدفقات عام ١٩٩٤، التي سجلت قيمة سالبة قدرها ٣١ مليون دولار. وقد كان نصيب البحرين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعاً للغاية قياساً على التدفقات الإجمالية الداخلة الى منطقة الإسکوا حيث بلغ ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥ وظل عند قيم سالبة تأرجحت حول ١٠ في المائة خلال بقية التسعينات. وقد انخفض نصيب البحرين من مجموعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الى منطقة الإسکوا في التسعينات قياساً على النصف الثاني من الثمانينات، عندما بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتوسط نصيب البلد بالنسبة الى منطقة الإسکوا خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ ما يعادل ٩٦ مليون دولار و ٣٨ في المائة على الترتيب؛ وكانت هذه الأرقام سالبة خلال الفترة ١٩٩٠، حيث بلغت ٨٣ مليون دولار، ونسبة ٤٠ في المائة (الجدول ٤٥).

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البحرين فقد انخفضت بنسبة ١٨٣٪ في المائة، من ٦٠ ملايين دولار في عام ١٩٩٤ الى تدفق سالب بمبلغ ٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٥. وكانت تدفقات عام ١٩٩٤ التي بلغت ٦٠ ملايين دولار هي الرقم الموجب الوحيد في تدفقات البلد الى الخارج خلال التسعينات. ويتبين المتوسط السنوي لهذه التدفقات في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ أنه حدث انخفاض كبير عما كانت عليه في أواخر الثمانينات. وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ قدر هذا الرقم بتدفق سالب قدره ٨ ملايين دولار، خلافاً لأرقام الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ حيث قدر متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الخارج بمبلغ ١٢ مليون دولار (الجدول ٤٩).

وظل المناخ الاستثماري في البحرين مواتياً دائماً للاستثمار الأجنبي والمحلية. فالبحرين فيها قوانين تسمح بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة للشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذلك للشركات المغلقة. ولديها عملة قوية مستقرة ترتبط بسعر الدولار، ونظام مصري متتحرر؛ وهي تسمح بالعملة الأجنبية؛ وتقدم حواجز للاستثمار؛ وتغطي الأجانب من كل أنواع الضرائب؛ وتحتل موقعها مركزياً يسمح بالنفاذ الى الأسواق المجاورة الأكبر حجماً.

وفي إطار الجهد الذي تبذلها حكومة البحرين لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وجعل البحرين مركزاً إقليمياً للشركات الأجنبية، صدر المرسوم رقم ٤ لشهر آذار/مارس ١٩٩٥، الذي يسمح للشركات ذات الملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة أن تستثمر في جميع القطاعات، بشرط أن يكون مقرها الإقليمي في البحرين. كما يحدد المرسوم مجالات الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها تلك الشركات وهي: تجميع المنتجات وتغليفها وشحنها؛ استخدام مناطق السوق الحرة لتخزين المنتجات وإعادة توزيعها وتوفيرها لتلبية احتياجات الوكلاء في البلد والمنطقة؛ وإنشاء مختبرات على درجة عالية من التخصص؛ إقامة

مراكز للبحث ودراسة جدوى المشاريع وتسويق هذه المشاريع؛ توفير الخدمات الفنية المتخصصة فيما يتعلق بالحاسبات الالكترونية؛ تطوير وتسويق برامج الحاسوبات.

**الجدول ٤٣ - النسبة المئوية لنصيب دول الإسکوا من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المنطقة**

	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	المتوسط السنوي للفترة ١٩٨٩-١٩٨٤	١٩٩٥
مصر	٤٢٠	٤٢٤	١٥٨	٣٠٧	٢٠١	٢٨٢	٤٣٠	
البحرين	٣٠٣	(١٠٢)	(٢٠٠)	(٦٠٠)	(٢٠٠)	(٢٠٠)	٣٨	
العراق	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	(٠٢٠)	(٠٢٠)	٠٠٠	٠٠٠	
الأردن	١٨١	٠٠٠	(١٠١)	٢٧٢	(١٠١)	١٥١	١٢١	
الكويت	٦٠٦	٥٥٠	٤٠٠	٢٣٢	٠٠٠	(٢٠٠)	٠٠٠	
لبنان	١٥١	٠٢٠	٠٢٠	٠٣٠	٠٢٠	٠٢٠	٠٢٠	
عمان	٦٣٦	٤٤٤	٣٢٣	٥٨٥	١١٩	٤٥٤	٤٦٤	
قطر	١٥١	١٢٠	٠٩٠	٢٧٢	٣٤٠	٠٢٠	(٢٠٠)	
المملكة العربية السعودية	٣٤٣	٤٥٢	٤٣٨	(٥٣٢)	١٢٧	٧١٦	٤٢٩	
الجمهورية العربية السورية	٢٢٢	٢٦٢	٢٢٤	٤٥٤	٤٩٤	٢٧٢	٢٢٢	
الامارات العربية المتحدة	٤٦٤	٣٨٢	٥٩٥	٨٧٨	٢١٢	(٤٥٤)	٢٢٢	
اليمن	٠٨٠	٠٦٠	٢٨٩	٤٨٢	٤٦٤	(٥٤٠)	٠٣٠	
<b>المجموع</b>	<b>١٠١</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠</b>

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* (United Nations publication, Sales No. E.96.II.A.14), pp. 229-230.

ملاحظة: علامة القوسين ( ) تعني قيمة سالبة.

وفي السنة نفسها صدر المرسوم رقم ١٢ لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ليضيف الأنشطة التالية إلى تلك التي يشملها المرسوم رقم ٤: إقامة شركات للاستثمار الصناعي والسيادي؛ وإقامة شركات للإدارة الصناعية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أصدرت البحرين القانون رقم ١٦ لعام ١٩٩٥، الذي يصادق على اتفاق المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار الموقع في واشنطن العاصمة في آذار/مارس ١٩٩٥<sup>(٩٠)</sup>. كما حصلت البحرين على درجة عالية في مؤشر التحرر الاقتصادي الذي نشرته مؤسسة هيريتاج (HERITAGE) في واشنطن العاصمة. فقد وضعت البحرين في المرتبة الثالثة بين ١٠١ بلد في العالم من حيث التحرر الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك نجحت سياسة

(٩٠) شركة ضمان الاستثمار بين البلدان العربية، تقرير عن مناخ الاستثمار في العالم العربي لعام ١٩٩٦ (الكويت، ١٩٩٦)، الصفحات ٨٩-٩٢.

تشجيع الاستثمار في اجتذاب شركات عالمية جعلت مقرها الإقليمي في البحرين مؤخراً منها على سبيل المثال AT&T و Sprint و L.M. Ericsson و Compac Computer (١١).

**الجدول ٤٤- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية من منطقة الإسكوا (بملايين الدولارات)**

	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	متوسط الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤
مصر	١٦٠	٤٣٠	..	٤٠	٦٢٠	١٢٠	١٢٠
البحرين	(٥٠)	٦٠	(٢٠)	..	(٨٠)	(٢١٠)	١٢٠
العراق	(٣٠)	(٨٠)	..	..	..	..	..
الأردن	(٣٢٠)	(٢٢٠)	(٥٣٠)	(٣٠)	١٤٠	(٣٢٠)	٤٠
الكويت	١٠٤٤٠	١٠٧٥٠	٨٤٨٠	١٢١٠	(١٨٦٠)	٢٢٩٠	٤٤٣٠
لبنان	(٧٠)	(٧٠)	(٦٠)	(٧٠)	(٦٠)	(٧٠)	٨٠
عمان	١١٠	٧٠	(٤٠)	(١٠)	(٢٠)	(١٠)	..
قطر	..	..	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	١٣٠	٨٢٠	(٤٩٠)	٥٠	(١٩٨٠)	(٦١٣٠)	٣٥٩٠
الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..	..	..	..
الامارات العربية المتحدة	(٨٠)	(٤٨٠)	٨٠	١٧٠	١٠	(١٣٠)	٩٠
اليمن	..	..	..	..	..	..	..
مجموع الإسكوا	١٠١٩٠	١١٢٧٠	٧٧٤٠	١٢٢٦٠	(٣٢٣٠)	(٤٣٦٠)	٨٤٨٠
مجموع العالم	٢١٧٨٤٩٠	٢٣٠٠١٤٠	٢٢٥٥٤٤٠	٢٠٣١١٥٠	٢١٠٨٢١٠	٢٤٠٢٥٣	١٢١٦٣٠
نسبة الإسكوا من مجموع العالم	٣٠	٥٠	٣٠	٦٠	(٢٠)	(٢٠)	٧٠
مجموع البلدان النامية	٤٧٠٠١٠	٣٨٦١٢٠	٢٢٩٨١٠	٢١٦٢٩٠	٨٨٥٣٠	١٧٧٦٥٠	٧٦٢١
نسبة الإسكوا من مجموع البلدان النامية	٢٢	٢٩	٢٢	٥٧	(٣٦)	(٥٢)	١١

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* (United Nations publication, Sales No. E.96.II.A.14), pp. 233-236.

ملاحظة: علامة القوسين ( ) تعني قيمة سالبة؛ وعلامة (..) تعني أن البيانات غير متوفرة.

**(ب) الكويت**

قدّرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت بمبلغ ١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥، أي أنها انخفضت بنسبة ٣٦% في المائة عنها في عام ١٩٩٤ الذي بلغت فيه ١٦ مليون دولار. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت متقلبة إلى حد بعيد خلال التسعينيات. وفي عام ١٩٩٠،

عشية حرب الخليج، بلغت هذه التدفقات قيمة سالبة قدرها ٦٠ ملايين دولار؛ ثم زالت هذه التدفقات في عام ١٩٩١ لتصبح قيمتها ١١ مليون دولار. لكنها ارتفعت فجأة في عام ١٩٩٢ إلى ٣٥ مليون دولار، وسجلت زيادة بنسبة ٣٤٠٠ في المائة عندما اتسعت حركة التعمير بعد الحرب. ثم هبطت هذه التدفقات في عام ١٩٩٣ بنسبة ٦٢٩ في المائة لتبلغ ١٣ مليون دولار. أما نسبة التدفقات التي دخلت الكويت إلى جملة التدفقات التي دخلت منطقة الإسکوا، فكانت منخفضة جداً منذ بداية التسعينات (أقل من ١ في المائة) باستثناء عام ١٩٩٢ عندما بلغت ٢٣٪ في المائة (الجدول ٤٢).

وعلى عكس الأهمية الضئيلة نسبياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الكويت، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية من الكويت في وضع ممتاز. ففي عام ١٩٩٥، بلغت التدفقات الخارجية من الكويت ٤٠١ مليار دولار، أي أنها سجلت انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٢٩٪ في المائة عن عام ١٩٩٤ عندما بلغت ٤١١ مليار دولار. وقد سجلت الكويت منذ الثمانينات أعلى مستوى من التدفقات الخارجية بين دول الإسکوا، باستثناء عام ١٩٩١ عندما انخفضت هذه التدفقات بسبب حرب الخليج إلى ٢٢٩ مليون دولار والى تدفق سالب بمبلغ ١٨٦ مليون دولار في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ على الترتيب. وفي عام ١٩٩١ حلّت مصر محل الكويت لتكون هي البلد صاحب أعلى مستوى من التدفقات الخارجية في المنطقة. وقد كانت الكويت تقليدياً هي أكبر مصدر من مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك أساساً بفضل سياسة الحكومة الكويتية القاضية بتخصيص ١٠٪ في المائة من إيراداتها السنوية لصناديقها الاحتياطي للأجيال المقبلة، والتي يستثمر معظمها في الخارج.

ويمكن وصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية من الكويت بالنسبة لمجموع التدفقات الخارجية من منطقة الإسکوا بأنها كانت مهولة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٤، حيث بلغت ٤٤٪ في المائة و ٤٥٪ في المائة على الترتيب. وعلاوة على ذلك قدر متوسط التدفقات الخارجية من الكويت خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ بمبلغ ٤٤٣ مليون دولار، أي ما يعادل ٥٢٪ في المائة من متوسط دول الإسکوا مجتمعة. وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، بلغت تدفقات الكويت ٢٥٥ مليون دولار، أي ما يعادل ١٢٦٪ في المائة من متوسط منطقة الإسکوا مجتمعة. وكان لجميع الدول الأعضاء في الإسکوا باستثناء مصر والكويت متطلبات سلبية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ (الجدول ٤٩).

ويوجد في الكويت مناخ موات للاستثمار. فالبلد يملك نظاماً مصرفياً مفتوحاً ولا توجد فيه قيود على العملة الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت الكويت عدداً من الحوافز الهادفة إلى اجتذاب الشركات الأجنبية للاستثمار في البلد، منها تقديم القروض الميسرة، وتوفير الأراضي والمرافق بأسعار منخفضة، والإعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المواد الخام. على أن المستثمرين غير الكويتيين يجب أن يكونوا ممثلين بوكلاء كويتيين؛ وعلى الرغم من أن الكويت لا تفرض ضرائب شخصية على مواطنيها، فإنها تفرض على الأجانب دفع ضرائب على الأرباح التي يحققونها في الكويت. وفي عام ١٩٩٤ بدأت الكويت العمل ببرنامج الاستثمار التعويضي، الذي يقضي بأن تقوم الشركات التي تفوز بعقود في مجال الدفاع، باستثمار تعويضي إما في الكويت أو مع شركة كويتية<sup>(٩٢)</sup>.

## (ج) عُمان

في عام ١٩٩٥، قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عُمان بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، أي بزيادة ٤٥٪ في المائة عن تدفقات عام ١٩٩٤، وهو ما يعادل ٦٪ في المائة من مجموع التدفقات الداخلية إلى منطقة الإسکوا لتلك السنة. وفي عام ١٩٩٤ قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ ١٣٠ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٣٪ في المائة عن عام ١٩٩٣. وخلال النصف الأول من التسعينات، سجلت عُمان باستمرار زيادة في التدفقات الداخلية إليها، باستثناء عام ١٩٩٢ عندما انخفضت هذه التدفقات بنسبة ٤١٪ في المائة.

وخلال النصف الثاني من الثمانينات، بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى عُمان ١١٦ مليون دولار، أي ما يعادل ٤٪ في المائة من متوسط مجموع التدفقات الداخلية إلى منطقة الإسکوا في الفترة نفسها؛ وبذلك احتلت عُمان المرتبة الثالثة بعد مصر والمملكة العربية السعودية. وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، قدر متوسط التدفقات الداخلية إلى عُمان بمبلغ ١٢٦ مليون دولار، أو ٥٪ في المائة من متوسط مجموع التدفقات الداخلية إلى منطقة الإسکوا في الفترة نفسها؛ واحتلت عُمان المرتبة الرابعة بعد المملكة العربية السعودية، ومصر، واليمن. وقد تركت عُمان مرتبتها الثالثة لليمن خلال التسعينات لأن اليمن حصل على مبالغ كبيرة جداً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال ثلاث سنوات متتالية (١٩٩٣-١٩٩١).

إلا أن التدفقات الخارجية من عُمان لم تكن كبيرة، مع أنها سجلت في عام ١٩٩٤ تحسناً تمثل في مبلغ ٧ مليون دولار، وهي زيادة بنسبة ٢٧٥٪ في المائة عن عام ١٩٩٣. لكن في عام ١٩٩٥، بلغت التدفقات الخارجية من عُمان ١٠ مليون دولار في مجموعها، أي أنها انخفضت بنسبة ٨٥٪ في المائة عن قيمتها في عام ١٩٩٤. وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، كان متوسط التدفقات الخارجية من عُمان صفرًا في مجموعها، إذ أن القيم السالبة التي حدثت من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣ أبطلت القيم الموجبة التي حدثت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (الجدول ٤٨). أما الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ فلا تتوفر عنها أي سجلات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجية من عُمان.

أما بالنسبة لتنظيم الاستثمار في عُمان، فإن المرسوم السلطاني رقم ٩٤/١٠٢ يسمح للأجانب باستثمار ما يصل إلى ٤٩٪ في المائة من رأس المال الشركة. ويمكن أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٥٪ في المائة بموافقة وزير التجارة والصناعة بناء على توصية من لجنة الاستثمار الرأسمالي الأجنبي. وقد تصل النسبة إلى ١٠٠٪ في المائة إذا ثبت أن المشاريع تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وبمقتضى هذا القانون يجوز إعفاء مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من ضريبة الدخل لفترة خمس سنوات يمكن تجديدها لفترة خمس سنوات أخرى. ويجوز كذلك إعفاء تلك المشاريع من الرسوم الجمركية المفروضة على ما يلي: الآلات والمعدات المستوردة لإقامة المشروع؛ والخامات الضرورية للإنتاج التي لا تتوفر محلياً. ويمكن الحصول على هذا الإعفاء مرة واحدة. لكن مع زيادة رأس المال المستخدم في إضافة أصول رأسمالية ثابتة جديدة تحقق زيادة في الانتاج، يتمتع المشروع مرة أخرى بهذه الاعفاءات. ويسمح للمستثمرين الأجانب بتنفيذ المشروع بعد ترخيصه، وبأن يمولوا للخارج رأس المال الذي أدخلوه للبلد، وكذلك الأرباح التي يتحققها المشروع<sup>(٩٣)</sup>.

(٩٣) وزارة التجارة والصناعة، قانون الاستثمار الرأسمالي الأجنبي، سلطنة عُمان، ١٩٩٤.

قدّرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي دخلت قطر في عام ١٩٩٥ بمبلغ ٣٥ مليون دولار، أي أقل بنسبة ٤٥ في المائة من قيمتها في عام ١٩٩٤ التي قدّرت بمبلغ ٣٧ مليون دولار. خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، تقلّبت التدفقات في الاتجاهين. ففي عام ١٩٩١، زادت التدفقات الداخلة إلى قطر زيادة كبيرة نسبتها ٧٦٠ في المائة، وبلغ مجموعها ٤٣ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٢ انخفضت بنسبة ٧ في المائة فوصلت إلى ٤٠ مليون دولار؛ وفي عام ١٩٩٣ ازدادت انخفاضاً بنسبة ٢٧ في المائة وبلغ مجموعها ٢٩ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٤ زادت بنسبة ٢٧٥ في المائة وبلغ مجموعها ٣٧ مليون دولار. لكنها تحسنت كثيراً في التسعينيات إذا قورنت بها في الثمانينيات. فقد بلغ متوسطها في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، ٣١٥ مليون دولار، في حين كانت قيمتها سالبة في الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، بمبلغ ٦ ملايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك فإن نصيب قطر منها كان صغيراً قياساً بالتدفقات التي دخلت منطقة الإسكوا؛ ففي عام ١٩٩٥ كانت نسبتها ١٥ في المائة، بينما بلغت في عام ١٩٩١ أعلى نسبة لها منذ منتصف الثمانينيات، حيث بلغت ٤٣ في المائة.

أما بالنسبة لقواعد تنظيم الاستثمار فإن القانون رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠ ينظم الاستثمارات الرأسمالية لغير القطريين. وبموجب هذا القانون، يمكن لغير القطريين الاشتراك مع القطريين في التجارة، والصناعة، والزراعة، والخدمات، بأسمهم لا تتجاوز ٤٩ في المائة من رأس المال. غير أن التعاقد في الأعمال يتطلب تصريحاً من وزير الاقتصاد والتجارة؛ وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يتوافر في هذه الأعمال شرطان هما: (أ) أن تكون هناك حاجة لمثل هذه الشركات؛ و (ب) أن تكون هناك حاجة للخبرة والتكنولوجيا التي تقدمها الشركة الأجنبية أو الأفراد الأجانب.

ولا يسمح لغير القطريين بأن يكونوا وكلاء تجاريين، ولا بالعمل في الاستيراد. ولكن كاستثناء من كل هذه القيود، يجوز لغير القطريين، بناء على مرسوم يصدر بذلك، أن يستثمروا في كل القطاعات المذكورة ويسمح لهم باستيراد المواد الالزامـة للمشاريع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية أو بتسهيل الخدمات العامة أو المرافق العامة.

ويحظر إصدار هذا المرسوم إذا كان المال المستثمر في المشروع أو الشركة مملوكاً بأكمله لغير القطري. ولكي يتم إصدار المرسوم يجب تعيين مواطن قطري كوكيل. وإذا كان الوكيل شركة، فإن رأس المال شركة الوكيل يجب أن يكون قطرياً.

(ه) المملكة العربية السعودية

**تُعد المملكة العربية السعودية واحداً من اثنين من بلدان الإسکوا يتلقیان أعلى قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر.** ففي عام ١٩٩٥، تلقت المملكة تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ٨٩٠ مليون دولار، واحتلت المرتبة الثانية بعد مصر. وكان مستوى التدفقات التي دخلت المملكة في عام ١٩٩٥ منخفضاً بنسبة ٣٢٪ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٤ حيث قدّرت بمبلغ ١٣٤ مليار دولار. وفي عام ١٩٩٠، قدّرت هذه التدفقات بمبلغ ١٩ مليار دولار، وهي أعلى التدفقات التي دخلت المملكة منذ منتصف الثمانينيات، وتعادل ٦٧٪ في المائة من التدفقات التي دخلت المنطقة. لكنها تناقصت في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ إذا قورنت بالسنوات السابقة، فبلغت ١٦٠ مليون دولار قيمة سالبة بمبلغ ٧٩ مليون دولار على الترتيب (الجدول ٤٢). ويُعزى هذا الانخفاض إلى حرب الخليج والفترة

التي أعقبتها، حيث أن تشبّع بعض القطاعات جعل عروض الاستثمارات الأجنبية الجديدة تخضع لتدقيق متزايد، وعند ذلك العقود لشركات سعودية<sup>(٩٤)</sup>. كما أثرت حرب الخليج على المتوسط الاجمالي للتدفقات الداخلة إلى المملكة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ فانخفضت هذه التدفقات قياساً على الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، وفي الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ بلغت التدفقات التي دخلت المملكة العربية السعودية حوالي ١١ مليار دولار في المتوسط، وهو ما يعادل ٤٢٪ في المائة من متوسط التدفقات التي دخلت المنطقة في نفس الفترة، في حين أن متوسط هذه التدفقات في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ بلغ ٩٢٤ مليون دولار، أي ٤٪ في المائة من متوسط المنطقة للفترة نفسها.

أما التدفقات التي خرجت من المملكة العربية السعودية خلال التسعينيات فكانت قليلة، بالرغم من أنها انتعشت في عام ١٩٩٤ وسجلت أعلى مستوى لها بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٥ قدرت هذه التدفقات بمبلغ ١٣ مليون دولار، أي ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٨٤٪ في المائة عن عام ١٩٩٤، حيث قدرت بمبلغ ٨٢ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٠ بلغت أدنى مستوى لها منذ منتصف الثمانينيات، فسجلت مبلغاً سالباً قدره ٦١٣ مليون دولار.

وتشجع المملكة دخول المستثمرين الأجانب في مشاريع مشتركة مع شركاء سعوديين رغم أن ذلك ليس شرطاً قانونياً، إذ أن ٢٥٪ في المائة من رأس المال الشركات يجب أن يكون من المملكة العربية السعودية لكي تكون الشركات مؤهلة للحصول على إعفاءات من الضرائب أو غير ذلك من الفوائد، وكذلك يجب أن تكون الشركة مملوكة بنسبة ٥١٪ في المائة لمواطنيين سعوديين لتكون بمثابة شركة سعودية وتتفادى الشروط المطبقة على الشركات غير السعودية. فالشركات غير السعودية ملزمة بالتعاقد من الباطن مع شركات سعودية على نسبة ٣٠٪ في المائة من بعض العقود الحكومية. غير أن المملكة بقصد اتخاذ خطوات لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي. وفي عام ١٩٩٥ وافق مجلس الوزراء على توقيع اتفاق مع الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، يقدم للمستثمرين الأجانب مزيداً من الضمانات القانونية. وقد صدر في عام ١٩٩٥ مرسوم يقدم إعفاءات من ضرائب الشركات وضريبة الدخل المفروضة على توسيع المشاريع الصناعية إذا كانت هذه المشاريع مشتركة مع مستثمرين أجانب<sup>(٩٥)</sup>.

وتشجع المملكة الاستثمار الأجنبي في مجالات أخرى غير الصناعات الأساسية في قطاعي النفط والغاز وكذلك في مجالات غير المجالات المزدحمة فوق طاقتها كالبناء والبنوك. ولكن لا يمكن للأجانب أن يستثمروا في مشاريع مشتركة في مجالات الدعاية والتجارة والتسويق. غير أنه يُسمح بالاستثمار للأجنبي في المنتجات النهائية لقطاع النفط والتكرير والبتروكيماويات وكذلك في الموارد المعدنية غير الهيدروكاربونية، والسلع الاستهلاكية، والصناعات، والصناعات التحويلية الخفيفة والأعمال التجارية الزراعية.

وفي الفترة الأخيرة كان معظم الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية مرتبطاً بالمشاريع البتروكيماوية والمشاريع المقترنة ببرنامج التعويض السعودي. وهذا البرنامج يشترط على

Economist Intelligence Unit, *Saudi Arabia Country Profile 1995-1996* (London, 1996) (٩٤)

.Inter-Arab Investment Guarantee Corporation, op. cit., p. 137 (٩٥)

الشركات الأجنبية التي تفوق بصفقات عسكرية وتجارية مع المملكة العربية السعودية أن تستثمر جزءاً من أرباح عقودها في الصناعة السعودية<sup>(٩٦)</sup>.

(و) الامارات العربية المتحدة

بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي دخلت الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٥ ١١٠ ملايين دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة ٢٧% في المائة عن عام ١٩٩٤، حيث بلغت هذه الاستثمارات في جملتها ١١٣ مليون دولار. إلا أنها في عام ١٩٩٣ سجلت أعلى مستوى لها خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، حيث بلغت ١٨٣ مليون دولار، بينما لم تكن لها أهمية تذكر في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، حيث سجلت قيمة سالبة بلغت ١١٦ مليون دولار و ٢٦ مليون دولار على الترتيب، مما يعبر عن المناخ الاستثماري العام أثناء حرب الخليج وفي الفترة التي أعقبتها مباشرةً. وأظهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي دخلت الامارات خلال التسعينات أنها كانت أعلى منها في الثمانينات. حيث قدر متوسطها خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ بمبلغ ٧٤٣ مليون دولار، أي ٢٠% في المائة من متوسط المنطقة لتلك الفترة. ويمثل هذا زيادة عن متوسط التدفقات التي دخلت الامارات خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، والتي قدرت بمبلغ ٥٦ مليون دولار، أي ٢٢% في المائة من متوسط الاستثمارات التي دخلت منطقة الإسكوا لتلك الفترة.

وكانت قيمة التدفقات التي خرجت من الامارات عام ١٩٩٥ سالبة، وبلغت ٨ ملايين دولار، فسجلت زيادة بنسبة ٨٣٪ في المائة عن عام ١٩٩٤، حيث قدرت هذه التدفقات بقيمة سالبة قدرها ٤٣ مليون دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ منتصف الثمانينات. وفي عام ١٩٩٢ بلغت هذه التدفقات ١٧ مليون دولار، وهو أعلى مستوى لها بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ وأعلى كذلك من متوسط الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤. غير أن أداء هذه التدفقات خلال التسعينات لم يكن بنفس قوته في النصف الثاني من الثمانينات.

وتتضمن المحاولات المتواصلة التي تبذلها الامارات العربية المتحدة لتنويع اقتصادها تشجيع الاستثمار في الصناعات التي تفتح الباب للتقنيولوجيا الحديثة، وكذلك الأساليب الادارية والتسويقية الحديثة. وقد نجح البلد في إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه على إعادة التصدير وعلى الخدمات مما قلل من حصة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي من ٦٠% في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣٣٪ في المائة في عام ١٩٩٤<sup>(٩٧)</sup>. وكان إنشاء المنطقة الحرة في جبل علي في عام ١٩٨٥ محاولة أخرى لتعزيز القطاع غير النفطي وتشجيع الاستثمار. ومن الميزات التي توفرها هذه المنطقة الحرة أن الشركات التي تستثمر أكثر من ١ مليون درهم لها الحق في حيازة الملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠% في المائة.

ويذكر أن مناخ الاستثمار في الامارات العربية المتحدة مناخ مناسب، والاقتصاد فيها مفتوح، والضرائب والرسوم في حدتها الأدنى بالنسبة للأجانب، وغير موجودة على الاطلاق بالنسبة إلى المواطنين، وسعر الصرف مرتبط بدولار الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تنفيذ البرنامج

(٩٦) المرجع نفسه، ص. ٤٩.

(٩٧) Economist Intelligence Unit, *United Arab Emirates Country Profile 1995/96* (London)

التعويضي أدى إلى توافر كميات كبيرة من الأموال في البلد. ويشرط هذا البرنامج على الشركات الأجنبية التي تُمنَح صفقات كبيرة أن تستثمر جزءاً من إيراداتها في الصناعات غير النفطية.

## ٢- الاقتادات الأكثر تنوعاً

(أ) مصدر

في عام ١٩٩٥، بلغت الاستثمارات التي دخلت مصر ١٠ مليار دولار، أي أقل من استثمارات عام ١٩٩٤ بنسبة ٤٢% في المائة، حيث قدرت هذه الاستثمارات بحوالي ١٢٥٦ مليار دولار. وكان المتوسط السنوي للتدفقات التي دخلت مصر حوالي ١١ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، ثم انخفض في عام ١٩٩٠ إلى ٧٣٤ مليون دولار، وفي عام ١٩٩١ إلى ٢٥٣ مليون دولار. ويُعزى هذا الانخفاض في بداية التسعينات أساساً إلى المخاوف التي سالت المنطقة خلال حرب الخليج وبعدها، إلى توقف الاستثمارات الخارجية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكان ذلك تعبيراً عن بطء اقتصادي واسع النطاق<sup>(٩٨)</sup>. لكن في أواخر عام ١٩٩٤ حدث زيادة هائلة بنسبة ٨٤% في المائة في التدفقات الاستثمارية التي دخلت مصر والتي بلغت في جملتها ١٢٥٦ مليار دولار. وتقدر الأرقام الأولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي دخلت مصر في عام ١٩٩٦ بمبلغ ٢٠٢ مليار دولار، وشملت اثنين من أكبر المشاريع التي تمت الموافقة عليها وهما: مجمع للأسمدة برأسمال قدره ٤٧٥ مليون جنيه مصرى، ومصنع للأسمدة برأسمال إجمالي قدره ٣٥٥ مليون جنيه مصرى. والآفاق ممتازة بالنسبة لمصر، حيث من المتوقع أن يزيد الاستثمار الأجنبي زيادة كبيرة في عام ١٩٩٧.

ورغم انخفاض الاستثمارات التي دخلت مصر عام ١٩٩٥ ظل نصيبها يمثل ٤٢% في المائة من مجموع الاستثمارات التي دخلت منطقة الإسکوا. وظل هذا النصيب كبيراً منذ منتصف الثمانينات، حيث بلغ في المتوسط ٤٢% في المائة خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤. وفي عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ انخفض نصيب مصر إلى ٢٨٢% في المائة والتي ٢٠% في المائة على الترتيب، ثم ارتفع في عام ١٩٩٢ إلى ٣٠% في المائة ثم عاد وانخفض من جديد في عام ١٩٩٣ إلى ١٥% في المائة، بينما سجل زيادة كبيرة في عام ١٩٩٤. وكان سبب الانخفاض في نصيب مصر من مجموع الاستثمارات التي دخلت دول الإسکوا خلال أوائل التسعينات هو انخفاض الحجم الفعلى لهذه الاستثمارات والذي يُعزى أساساً إلى حرب الخليج، وإلى أن موارد الاستثمار الأجنبي المباشر وجهت إلى دول أخرى في المنطقة مثل اليمن. على أن الأهمية النسبية لمصر أمام الاستثمارات الأجنبية ضمنت لها منذ منتصف الثمانينات إما المرتبة الأولى أو الثانية بين دول الإسکوا، باستثناء عام ١٩٩٣ عندما جاءت في المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية واليمن.

وتتضمن الاصلاحات الاقتصادية التي حدثت في مصر خصخصة الشركات الحكومية، وإزالة القيود وتحريير التجارة. وقد أدى المناخ المشجع للاستثمار في مصر إلى حصولها على تقدير جيد من الوكالة الدولية للتصنيف ستاندرد آند بورز (Standard and Poor's). فقد أعطتها هذه الوكالة تقدير BBB minus للمدى الطويل وتقدير A3 للمدى القصير على اعتمادات العملة الأجنبية مما يضع مصر في مستوى عُمان وكولومبيا وأقل قليلاً من مستوى الصين وأندونيسيا. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التقديرات إلى اجتذاب

المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ستساعد بدورها على تعجيل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في مصر.

أما استثمارات مصر في الخارج فقد بلغت ١٦ مليون دولار في عام ١٩٩٥، أي أنها انخفضت بنسبة ٦٢ في المائة عن عام ١٩٩٤، عندما بلغت ٤٣ مليون دولار. ومع ذلك كانت قيمتها في عام ١٩٩٥ تعبّر عن زيادة إذا قيّست باستثمارات مصر في الخارج خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ والتي بلغت في المتوسط ١٣ مليون دولار. وعلى الرغم من أن الاستثمارات الخارجية لمصر كانت متواضعة إذا قورنت بالكويت والمملكة العربية السعودية، فقد سجلت مصر في عام ١٩٩١ أعلى مستوى من الاستثمارات الخارجية في المنطقة، وكان السبب في ذلك أساساً هو غياب الاستثمارات الخارجية من الكويت والمملكة العربية السعودية بسبب حرب الخليج والفتّرة التي أعقبتها.

وإدراكاً من الحكومة المصرية، لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير استثمارات طويلة الأجل (على عكس استثمار الحافظات المالية الذي يُعرف بأنه قصير الأجل) وفي توفير التكنولوجيا، والمساهمة في النمو الاقتصادي، اعتمدت سُيُّاسَاتٍ مشجعة للاستثمار، شملت إصدار قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ الذي لعب دوراً رئيسياً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أنواع الاستثمار.

وينطبق قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ على رؤوس الأموال العربية والأجنبية وعلى المناطق الحرة. وتقضى أحكام هذا القانون بأن يكون الاستثمار ضمن إطار الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات الزراعة، والصناعة، والسياحة، والاسكان، والتنمية العقارية. كذلك يمكن أن يتوجه الاستثمار الأجنبي إلى ميادين أخرى بشرط موافقة مجلس الوزراء.

وبموجب هذا القانون، تجوز الملكية بنسبة ١٠٠ في المائة لغير المصريين. كما يمكن لمشاريع الاستثمار الأجنبي أن يتمتع بالامتيازات والإعفاءات التالية: دراسة جميع المشاريع في إطار القطاع الخاص فلا تخضع لقوانين القطاع العام ونظمها؛ ولا تخضع منتجات هذه المشاريع للقيود المفروضة على الأسعار ولا للحدود القصوى للربح بما في ذلك الريع؛ ولا تخضع للمصدرة أو التأمين.

كما تُعفى مشاريع الاستثمار الأجنبي من ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية، وضريبة الشركات، وضريبة رأس المال المنقول، والضريبة العامة على الدخل، وضريبة الدمة النسبية، ورسوم الطوابع والدمغات، ورسوم التوثيق والإخطار. وتسرى هذه الإعفاءات لفترة خمس سنوات تبدأ من السنة المالية الأولى التالية لبدء الانتاج. ويمكن مدتها لفترة تصل إلى خمس سنوات أخرى إذا ثبت أن المشروع يساهم في تشجيع العمالة، وال الصادرات، وفي الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما المشاريع التي تقام في المناطق الصناعية الجديدة، والمجتمعات العمرانية الجديدة، والمناطق النائية فتُعفى من هذه الضرائب والرسوم لفترة ١٠ سنوات. وعلاوة على ذلك، تُعفى جميع المشاريع من هذه الضرائب والرسوم لفترة أخرى مدتها سنتان إذا كانت نسبة المكونات المحلية في كل عوامل الانتاج تتجاوز ٦٠ في المائة. كما تسرى جميع هذه الإعفاءات لفترة خمس سنوات أخرى بالنسبة للمشاريع التي يجري توسيعها، أو إذا أضيفت إليها أصول رأسمالية ثابتة جديدة يمكن أن تزيد من القدرة الانتاجية للمشروع.

الإطار ١٠ - المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال افريقيا<sup>(\*)</sup>

القاهرة، ١٤-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

انعقد في القاهرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال افريقيا برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وبدعم من كندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، بالإضافة إلى قيادات كبيرة من الحكومات والقطاع الخاص، من الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وكذلك من أنحاء أخرى من العالم.

وقد عُقد المؤتمر تحت شعار "البناء من أجل المستقبل، إيجاد مناخ مشجع للاستثمار"، وكان فرصة لتشجيع الاستثمار الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

واستعرض المؤتمر أوضاع المؤسسات الاقتصادية التي دعا إلى إنشائها المؤتمران الاقتصاديان السابقان المعقدوان في الدار البيضاء وعمّان. ورحب المشاركون بالتقدير الملموس الذي أحرز في إنشاء جمعية الشرق الأوسط - البحر الأبيض المتوسط للسفر والسياحة في تونس. وأكروا على أهمية بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في القاهرة وقدرته على المساهمة في تشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة، وإقامة مشاريع البنية الأساسية وتطوير القطاع الخاص في المنطقة. ورحب المؤتمر بالانتهاء من صياغة الاتفاق المنشئ للبنك. كما شجع الدول على سرعة توقيع الاتفاق وإتمام إجراءات التمويل والتصديق عليه حتى يتمكن البنك من بدء عملياته في عام ١٩٩٧. كما تم استعراض الأعمال الجارية لإنشاء المجلس الإقليمي للأعمال، وأكملت الأطراف المعنية من جديد التزامها بدفع هذه المبادرة الهامة إلى الأمام.

وجدد المشاركون، من الحكومات والقطاع الخاص، التزامهم بمواصلة العمل كشركاء في تحقيق السلام والازدهار في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وأكروا على أهمية النتائج الاقتصادية للسلام. وفي الوقت ذاته، كرروا تأكيدهم على الحاجة الماسة لتحقيق تقدم ملموس في البعد السياسي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

هذا، وسيعقد المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق الأوسط وشمال افريقيا في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

معلومات تستند إلى نص إعلان القاهرة الذي صدر في ختام المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال افريقيا.

(\*)

وبموجب أحكام هذا القانون، يحق للمستثمرين في المشاريع فتح حسابات بالعملات الأجنبية، ويحق لهم سواء من خلال المشروع أو من خلال شركات استيراد أخرى، أن يستوردوا اللوازم التي يحتاجونها في أعمالهم من مواد ومعدات وقطع غيار. وفي الوقت ذاته يسمح القانون للمستثمرين الأجانب بتصدير منتجاتهم. وللمستثمرين الأجانب الحق في تحويل الأرباح ورأس المال المستثمر. إضافة إلى ذلك يمكن للأموال التي دخلت علينا أن تخرج منها عيناً أيضاً. ولا يسمح

للموظفين والخبراء غير المصريين بتحويل أكثر من ٥٠ في المائة من دخلهم. كما يتمتعون بالإعفاء من الضريبة العامة على الدخل إذا لم يتجاوز عملهم في مصر سنة واحدة متصلة<sup>(٩٩)</sup>.

### (ب) العراق

منذ أزمة الخليج في عام ١٩٩٠، يسجل العراق تدفقات سالبة من الاستثمار الأجنبي المباشر أو لا يسجل أية استثمارات على الإطلاق، باستثناء عام ١٩٩٣ عندما سجل قيمة موجبة بمبلغ ١ مليون دولار. وتجدر الاشارة الى أن البيانات المتوفرة عن العراق مازالت هزيلة للغاية منذ أن فرضت عليه عقوبات الأمم المتحدة في عام ١٩٩١. لكن حتى قبل أزمة الخليج لم يكن في العراق سجل يتدلى به على أية تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، قدر متوسط الاستثمارات التي دخلت العراق بمبلغ ٢٠ مليون دولار أو ٨٠ في المائة من متوسط الاستثمارات التي دخلت منطقة الإسکوا في نفس الفترة. الواقع أنه بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي في العراق ليس مسحوباً به، فقد ساهمت بعض الشركات الأجنبية في الاستثمار العراقي من خلال التعاقد من الباطن أو من عقود إدارية محددة الأجل. ولم يكن يسمح للشركات الأجنبية غير العربية أن تملك أصولاً في شركة أو أن تتمتع بحيازة الأموال. كذلك لم تُسجل للعراق أي تدفقات استثمارية في الخارج، مما يكشف عن غياب الاستثمار الخاص العراقي في الخارج باستثناء عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، عندما قدرت استثمارات العراق الخارجية بمبلغ سالب قدره ٨٠ مليون دولار، وبمبلغ سالب قدره ٣٠ ملايين دولار على الترتيب. ويُعزى هذا الأداء المتواضع أساساً إلى الظروف التي مر بها البلد منذ أوائل الثمانينات. فقد استنفت الحرب بين العراق وجمهورية ايران الاسلامية موارد البلد في الثمانينات، وما لبث أن خضع البلد لعقوبات شديدة كانت توقف تفاعله الاقتصادي مع العالم الخارجي بسبب حرب الخليج. لكن من المتوقع أن تزداد الاستثمارات الأجنبية في العراق زيادة كبيرة بمجرد رفع العقوبات عنه وتطبيق الإصلاحات بما يعطي القطاع الخاص مكانة أبرز.

واقتصاد العراق هو اقتصاد تديره الدولة وله مناخ استثماري خاص به. فالقطاع العام هو الذي يسيطر على مشاريع الاستثمار في العراق، رغم أن الحكومة اتخذت في الثمانينات خطوات لتخفيض القيود الشديدة المفروضة على القطاع الخاص، بهدف تشجيع أصحاب المشاريع الخاصة على المساهمة في تنمية البلد. لكن العراق استثمر خلال السبعينيات والثمانينيات وأموالاً هائلة في الصناعة فاشترى معظم المنشآت جاهزة (تسليم مفتاح) من المتعاقدين ومقاولي البناء الأجانب.

أما المواطنين العرب فيحق لهم الاستثمار في العراق بموجب أحكام القانون رقم ٤٦ لعام ١٩٨٨. ويهدف هذا القانون إلى تشجيع المستثمرين العرب على المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلد في جميع القطاعات باستثناء النفط. على ألا يقل رأس المال المدفوع للاستثمار العربي عن ١ مليون دينار عراقي، ويُدفع بعملة قابلة للتحويل. ويسمح للمستثمرين العرب بامتلاك المشاريع وشراء الأراضي والمباني وتأجيرها، واستيراد جميع المعدات اللازمة، والمركبات وغير ذلك من متطلبات المشاريع، لكن لا يحق لهم فتح حسابات بالعملات الأجنبية في العراق.

(٩٩) جمهورية مصر العربية، السلطة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار رقم ٢٢٠ لعام ١٩٨٩ (القاهرة، ١٩٨٩)، الصفحتان ١٢-٦.

**الجدول ٤٥ - متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الإسکوا ونسبتها المئوية في الاستثمارات التي بخلت المنطقة خلال الفترتين ١٩٨٩-١٩٨٤ و ١٩٩٠-١٩٩٥ (بملايين الدولارات)**

البلد	متوسط استثمارات الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤	نسبة المئوية في استثمارات المنطقة	متوسط استثمارات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠	نسبة المئوية في استثمارات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠
مصر	١٠٨٥٠	٤٣%	٦٩٩٢	٣٠٪
البحرين	٩٦٠	٣٨%	(٨٢)	(٤٠)
العراق	٢٠	٠١٪	(٥٠)	٠٣٪
الأردن	٣١٠	١٢٪	١٢٢	٠٦٪
الكويت	-	٠٠٪	١٢٣	٠٥٪
لبنان	٤٠	٠٢٪	١٠٠	٠٤٪
عمان	١١٦٠	٤٦٪	١٢٦٠	٥٥٪
قطر	٦٠٠	(٠٢٪)	٣١٥	١٤٪
المملكة العربية السعودية	١٠٨٤٠	٤٢٩٪	٩٢٤٢	٤٠٪
الجمهورية العربية السورية	٥٠٠	٢٠٪	٧٠٥	٣١٪
الامارات العربية المتحدة	٥٦٠	٢٢٪	٧٤٣	٣٢٪
اليمن	٧٠	٠٣٪	٣٥١٨	١٥٪
المجموع	٢٥٢٥٠	١٠٠٪	٢٣٠٤٢	١٠٠٪

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* (United Nations publication, Sales No. E.96.II.A.14), pp. 229-230.

ملاحظة: علامة ( ) تعني قيمة سالبة.

وتُعفى المشاريع التي يقوم بها العرب من الرسوم والضرائب التالية: رسوم الدفعات؛ والرسوم الجمركية والضريبة الإضافية على جميع الآلات وغيرها من المواد والمعدات الالزامية لتشغيل المشروع، وكذلك رسوم إقامة الموظفين ما دامت رخصة المشروع سارية؛ والضريبة العقارية على جميع المباني والمساكن التي يملكها المشروع، وذلك لفترة عشر سنوات؛ وضريبة الدخل على الأرباح التي تبلغ ٢٠% في المائة من رأس المال المستثمر لفترة خمس سنوات، يتبعها إعفاء من الضريبة على الأرباح التي تبلغ ١٠% في المائة من رأس المال المستثمر لفترة خمس سنوات؛ وضريبة الدخل على الأموال المستخدمة في توسيع المشروع، بشرط ألا يتجاوز الإعفاء ٢٥% في المائة من صافي الربح السنوي؛ والرسوم الجمركية والضريبة الإضافية على المواد الخام أو مواد التغليف المستعملة في الصناعات الهندسية، وذلك لفترة خمس سنوات.

وتقضي أحكام هذا القانون بأن تتمتع المشاريع بضمانت ضد التأمين والمصادر أو نزع الملكية، ويمكن للمستثمرين تحصيل رأس المال وأرباحهم وتحويلها، وغير ذلك من الحقوق المترتبة على الاستثمار. ويجوز للعاملين الأجانب، بمقتضى هذا القانون، العمل في العراق وتحويل جزء من دخالهم إلى بلدانهم<sup>(١٠٠)</sup>.

### (ج) الأردن

بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية التي دخلت الأردن في عام ١٩٩٥ ما قيمته ٤٣ مليون دولار، أي ما يزيد بنسبة ١٣٢٣ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٤ حيث بلغت الاستثمارات ٣٠ مليون دولار. ومع ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية في الأردن هي من أدنى الاستثمارات في المنطقة، وتمثل ١٪ في المائة من مجموع التدفقات الاستثمارية التي دخلت منطقة الإسکوا في عام ١٩٩٥. خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، بلغ متوسط الاستثمارات التي دخلت الأردن ٣١ مليون دولار، أي ١٪ في المائة من متوسط مجموع التدفقات التي دخلت منطقة الإسکوا. وقد بدأت التسعينيات بدخول تدفقات كبيرة نسبياً إلى الأردن بلغت حوالي ٣٨٠ مليون دولار، أي ١٪ في المائة من تدفقات المنطقة لعام ١٩٩٠، ولكن هذا الرقم انخفض في عام ١٩٩١ إلى مبلغ سالب قدره -١٢٠ مليون دولار. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى حرب الخليج، عندما تباطأت الاستثمارات الأجنبية وبدأ المستثمرون الأجانب في تحويل أموالهم إلى الخارج بدلاً من إعادة استثمارها. لكن في عام ١٩٩٢ ارتفعت هذه التدفقات بشدة مرة أخرى وبلغت ٤١ مليون دولار، أي ٢٪ في المائة من مجموع التدفقات التي دخلت منطقة الإسکوا. وفي عام ١٩٩٣، انخفض هذا الرقم مسجلاً قيمة سالبة أخرى هي -٣٤ مليون دولار. وعند مقارنة متوسطات التدفقات للفترتين ١٩٨٩-١٩٨٤ و ١٩٩٥-١٩٩٠، لوحظ أن الرقم بالنسبة للفترة الأولى كان ٣١ مليون دولار، بينما بلغ بالنسبة للفترة الثانية ١٢٠ مليون دولار. وكان سبب هذا الانخفاض في المتوسط بين الفترتين هو نشوب حرب الخليج والشكوك التي اكتنفت عملية السلام في التسعينيات، وكذلك انخفاض الاستثمارات العربية في الأردن بسبب موقفه خلال حرب الخليج.

أما التدفقات الاستثمارية التي خرّجت من الأردن في عام ١٩٩٥ فكانت سالبة، وبلغت قيمة سالبة قدرها ٣٢ مليون دولار، وشهدت انخفاضاً بنسبة ٣٩ في المائة عن استثمارات الأردن الخارجية في عام ١٩٩٤ والتي بلغت قيمة سالبة قدرها ٢٣ مليون دولار. وظلت التدفقات الخارجية من الأردن سالبة طوال التسعينيات باستثناء عام ١٩٩١. خلال حرب الخليج استثمر كثير من الأردنيين في الخارج. وفي عام ١٩٩١ بلغت هذه الاستثمارات ١٤ مليون دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ منتصف الثمانينيات، وكان في ذلك زيادة كبيرة قياساً على متوسط الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ الذي قدر بمبلغ ٤٠ مليون دولار. وعند مقارنة متوسطي الفترتين ١٩٨٩-١٩٨٤ و ١٩٩٥-١٩٩٠، لوحظ أن تدفقات الفترة الأولى كانت أعلى من تدفقات الفترة الثانية بنسبة ٥٧٪ في المائة، حيث كان المتوسط في حدود مبلغ سالب قدره ٣٩ مليون دولار.

ومنذ منتصف الثمانينيات ظل الأردن ملتزماً بتحقيق النمو الاقتصادي وقام بخطوات جبارة لتصحيف اسباب الخلل في اقتصاده. وبالاضافة الى الإصلاحات وبرامج التكيف الهيكلي، التزم الأردن بخلق مناخ يشجع الاستثمار، وفي عام ١٩٩٥ أصدر قانوناً جديداً للاستثمار يهدف الى اجتذاب الاستثمار الخاص، الأردني، والعربي، والأجنبي.

(١٠٠) الحكومة العراقية، الجريدة الرسمية، رقم ٢٤، بغداد، ١٩٨٨.

ومن المتوقع أن يؤدي قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥ إلى زيادة ملحوظة في الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وينص هذا القانون على الحوافز والاعفاءات التالية: (أ) يتعين رأس المال غير الأردني، المستثمر في الأردن، بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها رأس المال المحلي؛ (ب) تضمن الحكومة حق المستثمرين والعاملين غير الأردنيين في تحويل رؤوس الأموال التي أدخلوها البلد، والفوائد، والأرباح، والإيرادات، إلى الخارج بالعملات الأجنبية؛ (ج) يمكن للمستثمرين الأجانب الاحتفاظ بالملكية الكاملة في بعض القطاعات؛ (د) تُعفى الأرباح الصافية للمشاريع لفترة ١٠ سنوات من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية؛ (ه) تُعفى الأصول الثابتة المستوردة لتحسين المشاريع، وقطع الغيار، (على ألا تتجاوز أكثر من ١٥ في المائة من قيمة الأصل الثابت) من ضريبة المبيعات وغيرها من الرسوم إذا كانت الأصول الثابتة مستوردة في غضون ثلاث سنوات من موافقة اللجنة، وكانت قطع الغيار مستوردة في السنوات العشر الأولى بعد الانتاج؛ (و) تُعفى المستشفيات والفنادق من الرسوم والضرائب على الأثاث المستورد كل سبع سنوات<sup>(١٠١)</sup>.

#### (د) لبنان

بلغت الاستثمارات الأجنبية التي دخلت لبنان في عام ١٩٩٥ أعلى مستوى لها منذ منتصف الثمانينات. حيث قدرت بمبلغ ٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥، وزيادة بنسبة ٤٠٠ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٤، والذي بلغ في جملته ٧٠ مليون دولار. وبعد أربع سنوات من نهاية الحرب الأهلية، بدأ لبنان يحقق نتائج اقتصادية جيدة، وبدت علامات الانتعاش في الاستثمارات الأجنبية. وبالرجوع إلى الاستثمارات الأجنبية في الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، يلاحظ أنها بلغت في المتوسط ٢٤ مليون دولار، أي ٢٠ في المائة من متوسط الاستثمار الذي دخلت منطقة الإسکوا في تلك الفترة. وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، قدرت الاستثمارات الأجنبية في المتوسط بمبلغ ١٠ ملايين دولار أي ٤٠ في المائة من متوسط منطقة الإسکوا في الفترة نفسها، ويعتبر ذلك تحسناً إذا قورن بالفترة السابقة. وهذا النسبة المتواضع للبنان بالقياس إلى منطقة الإسکوا ككل، يعزى أساساً إلى الأوضاع السياسية السيئة التي سالت على مدى ١٧ عاماً. كما يعزى في بعضه إلى كون لبنان بلداً صغيراً وسوقه صغيرة، وهذه خاصية عادة لا تجذب المستثمرين الأجانب. لكن الوضع الجغرافي للبنان في منطقة الشرق الأوسط يعد ميزة للبلد ومن المتوقع عندما يزداد النمو أن تزداد الاستثمارات الأجنبية في البلد خصوصاً بعد أن تصبح الهياكل الأساسية جاهزة لاستقبال هذه الاستثمارات.

لكن الاستثمارات اللبنانية في الخارج لم تكن بهذا القدر من الاستجابة للانتعاش الاقتصادي للبلد. ففي عام ١٩٩٥ سجلت الاستثمارات في الخارج قيمة سالبة قدرها ٧٠ مليون دولار، أي بلا أي تغيير عن عام ١٩٩٤ الذي سجلت فيه أيضاً قيمة سالبة بمبلغ ٧٠ مليون دولار. والواقع أن الاستثمارات اللبنانية في الخارج كانت سالبة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ بالكامل، وبلغت في المتوسط قيمة سالبة قدرها ٦٧ مليون دولار، على عكس متوسط الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ الذي قدر بمبلغ ٨٠ مليون دولار.

والاقتصاد اللبناني اقتصاد مفتوح يسيطر عليه القطاع الخاص. ومسموح فيه بالتعامل بالعملات الأجنبية، وفتح حسابات مصرافية بالعملات الأجنبية، والتحويل من لبنان وإليه. وبالإضافة إلى ذلك يسمح لغير اللبنانيين بالاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية، واستثمارتهم مضمونة ومحمية من

(١٠١) المملكة الأردنية الهاشمية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥ (مؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان، ١٩٩٥).

التأمين والمصادر. كما يسمح لغير اللبنانيين بشراء الأراضي والمباني حسب الأحكام التالية: يجوز للمواطنين العرب حيازة الأملاك دون ترخيص وبمساحة تصل إلى ٥٠٠٠ ألف متر مربع، بينما يحتاج الأجانب غير العرب إلى ترخيص مسبق قبل حيازة الأملاك.

**الجدول ٤٦- النسبة المئوية لنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الإسکوا بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥**

	١٩٩٥-١٩٩٤	١٩٩٤-١٩٩٣	١٩٩٣-١٩٩٢	١٩٩٢-١٩٩١	١٩٩١-١٩٩٠	
مصر	(٢٠)	١٥٤.٨	٧٤	٨١٤	(٥٦.٥)	
البحرين	١١٩.٤	(٥٢٠.٠)	٤٤	(٢٨٦)	(٧٥.٠)	
العراق	غير متوفّرة	غير متوفّرة	٢٠٠	٦٦٧	غير متوفّرة	
الأردن	١٢٢٣.٣	١٠٨.٨	(١٨٢.٩)	٤٤١.٧	(١٣١.٦)	
الكويت	(٦٣.٢)	٢٢.١	(٦٢.٩)	٣٤٠٠	(١١٦.٧)	
لبنان	٤٠٠.	١٦٧	٥٠	١٠٠	(٦٦.٧)	
عمان	١٥٤	٣١٣	١٣٨	(٤١.٦)	٥	
قطر	(٥٤)	٢٧.٦	(٢٧.٥)	(٧.٠)	٧٦٠	
المملكة العربية السعودية	(٣٣.٦)	(٢.٠)	١٨٣٢.٩	(١٤٩.٤)	(٩١.٤)	
الجمهورية العربية السورية	١٣	٨.٦	٤٥	٨١	(١٢.٧)	
الإمارات العربية المتحدة	(٢٧)	(٣٨.٣)	٤٠.٨	٤٠٠	١٢٢	
اليمن	١٧.٦	(٩٨.١)	٢٥.٦	٢٢٣	٥٤٥	
<b>المجموع</b>	(١٩.٧)	(٥.٢)	١٠٧.٩	١٩.٦	(٥١.٧)	

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* (United Nations publication, Sales No. E.96.II.A.14), pp. 229-230.

المصدر:

ملاحظة: علامة القوسين ( ) تعني قيمة سالبة.

واليآن، وبعد ١٧ عاماً من الحرب الأهلية، يقوم لبنان بعملية إعمار، وتهدف الحكومة إلى إعادة لبنان إلى وضعه كمركز مالي في الشرق الأوسط. ولذلك اتخذت الحكومة اللبنانية بعض التدابير لخلق مناخ مشجع للاستثمار من أجل اجتذاب المستثمرين غير اللبنانيين.

ويمكن وصف لبنان اليوم بأنه موقع من مواقع البناء والتعمر. ويجري العمل على قدم وساق في إعادة بناء الهياكل الأساسية للبلد مع التركيز على تحسين شبكة الطرق وتطويرها، وكذلك المطار الدولي، والموانئ وقدرة محطات توليد الكهرباء، وغير ذلك من المرافق العامة. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة بمحاولة جادة لاجتذاب المستثمرين غير اللبنانيين، فمنحت الحقوق، والضمانات، والاعفاءات

والتخفيضات الضريبية التالية الى المستثمرين الأجانب: (أ) لا يفقد المستثمرون حقوقهم خلال الأحداث السياسية أو بواسطة اجراءات حكومية؛ (ب) يظل سعر صرف العملة اللبنانية مستقراً إزاء دولار الولايات المتحدة؛ (ج) وضوح قوانين الاستثمار، بحيث لا يؤثر تغيير هذه القوانين على الظروف التي قرر المستثمر أن يستثمر فيها؛ (د) تسهيل اجراءات ترخيص المشاريع، وتنفيذها، وتشغيلها؛ (ه) تخفيضات ضريبية بالنسبة للشركات، بالإضافة الى الاعفاء من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات في حالة المشاريع الصناعية التي تقدم منتجات جديدة في لبنان<sup>(١٠٢)</sup>.

#### الجدول ٤٧- النسبة المئوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء قياساً على مجموع منطقة الإسكوا

	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	متوسط الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤
١٦	٣٨	..	٠٣	(١٩٢)	(٢٢٨)	١٥	١٥
(٥٠)	٥٠	(٢٨)	٢٥	٤٨	٤١	٤١	٤١
(٣٠)	(٧٠)	..	..	..	..	..	..
(٣١)	(٢٠)	(٧٣)	(٠٢)	(٤٣)	٧٣	٥٥	٥٥
١٠٢٥	٩٤	١١٧	٩٨٨	٥٧٦	(٥٤٨)	٥٢٢	٥٢٢
(٧٠)	(٠٨)	(٠٦)	(٦٠)	١٩	١٦	٠٩	٠٩
١٠	٦٠	(٦٠)	(١٠)	٠٦	٠٢	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..
١٣	٧٣	(٦٨)	٤٠	٦١٣	١٤٠٦	٤٢٣	٤٢٣
..	..	..	..	..	..	..	..
(٨٠)	(٤)	١١	٤١	(٣٠)	٣٠	١١	١١
..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع الإسكوا							

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* المصدر:  
(United Nations publication, Sales No. E.96.II.A.14), pp. 235-236.

ملاحظة: علامة القوسين ( ) تعني قيمة سالبة.

#### (ه) الجمهورية العربية السورية

حدثت في السنوات الأخيرة زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجمهورية العربية السورية. وقد بلغت هذه التدفقات أعلى مستوى لها في عام ١٩٩٥ منذ منتصف الثمانينيات فبلغت في جملتها ٧٧ مليون دولار، أي أنها زادت بنسبة ٣١ في المائة عن تدفقات عام ١٩٩٤ التي بلغت

(١٠٢) غرفة التجارة والصناعة في بيروت، الاستثمار في لبنان، الحواجز القانونية والاقتصادية (بالعربية)،  
بيروت، ١٩٩٤).

مليون دولار. وبلغت خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ ٧٠ مليون دولار في المتوسط، وهذه زيادة كبيرة عن متوسط الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ الذي قدر بـ٥٠ مليون دولار.

وتعزى الزيادة التي شهدتها التسعينات أساساً إلى سن القانون رقم ١٠ الخاص بتشجيع الاستثمار والذي دخل حيز التنفيذ في ٤ أيار/مايو ١٩٩١. وبحلول عام ١٩٩٥ تمت الموافقة على أكثر من ١٠٠٠ مشروع يأتي ٧٠ في المائة من رأس المال استثمارها من خارج الجمهورية العربية السورية<sup>(١٠٣)</sup>. كما خففت الحكومة السورية سائر القوانين التي تحكم التجارة والاستيراد، بل وأهم من ذلك كله، ألغت الذين يستثمرون في ظل القانون رقم ١٠ من القوانين والنظم المتصلة بالعملة. وفي عام ١٩٩٦ سمحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للسوريين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية في المصارف السورية دون مطالبتهم ببيان مصدر هذه الأموال. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء قوبل باستجابة حذرة من جانب رجال الأعمال السوريين، فمن المرجح أن القرار سيساعد على إعطاء دفعه للاستثمار في البلد<sup>(١٠٤)</sup>.

قانون الاستثمار رقم ١٠: يحكم هذا القانون شئ الاستثمار الرأسمالية التي يقوم بها السوريون والعرب والأجانب في المشاريع الانمائية. لكن لا يمكن لمشاريع الاستثمار السورية وغير السورية أن تستفيد من الحوافز التي ينص عليها القانون رقم ١٠ إلا إذا وافق عليها المجلس الأعلى للاستثمار.

ويسمح للمستثمرين الذين تم الموافقة على مشاريعهم باستيراد الآلات، والمعدات، والمركبات والخامات اللازمة لخدمة المشاريع وتشغيلها، وتنفيذهما، وتسيعها. وتُعفى هذه الواردات من جميع الضرائب ومن الرسوم المالية والبلدية وغير ذلك من الرسوم. ويمكن للمستثمرين استخدام ما لديهم من عمارات أجنبية للاستثمار في المشاريع التي تحصل على موافقة بموجب هذا القانون، دون أن يتطلب منهم بيان مصادر أموالهم.

وبموجب أحكام هذا القانون، تُعفى الشركات المشتركة من ضريبة الدخل والضريبة العقارية لفترة سبع سنوات. ويمكن تمديد هذه الفترة لمدة سنتين أو أكثر إذا زادت صادرات المشروع عن ٥٠ في المائة من جملة إنتاجه خلال فترة الإعفاء الأولى. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للمستثمر أن يفتح حساباً بالعملة الأجنبية لصالح مشروعه لدى مصرف سوريا التجاري. على أن يتالف هذا الحساب المصرفي من ١٠٠ في المائة من رأس المال المشروع مدفوعاً بالعملة الأجنبية، ومن القروض التي تم الحصول عليها بالعملة الأجنبية، و ٧٥ في المائة من الدخل بالعملة الأجنبية الناتج عن الصادرات والخدمات الواردة ضمن أنشطة المشروع.

ويسمح القانون للمستثمرين السوريين، والعرب، والأجانب، غير المقيمين وبعد مضي خمس سنوات من تنفيذ مشاريعهم، بتحويل القيمة للمبلغ المستثمر في المشروع إلى الخارج بالعملة الأجنبية، بشرط أن لا تتجاوز رأس المال الذي دخل البلد في البداية . كما يسمح لهم بتحويل الفوائد والأرباح المتراكمة

---

.Economist Intelligence Unit, Syria, *Country Profile 1995/96* (London, 1996) (١٠٣)

.*Middle East Monitor*, London, January 1996, p. 8 (١٠٤)

من استثمار رأس المال الأجنبي. ويُسمح لمواطني الدول العربية والأجنبية العاملين في المشاريع بتحويل ٥٠ في المائة من رواتبهم و ١٠٠ في المائة من بدل نهاية الخدمة<sup>(١٠٥)</sup>.

#### الجدول ٤٨- النسبة المئوية لنمو الاستثمارات الخارجية لمنطقة الإسكوا

	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩١/١٩٩٠	
(٦٢ر٨)			(١٠٠)	(٩٣ر٥)	٤١٦ر٧	مصر
(١٨٢ر٣)	١٣٠ر	غير متوافرة	(١٠٠)	(٠٠)	(٦١ر٩)	البحرين
٦٢ر٥		غير متوافرة	غير متوافرة	غير متوافرة		العراق
(٣٩ر١)	٥٦٦ر	(١٦٦٦ر)	(١٢١ر)		١٤٣ر٨	الأردن
(٢٩)	٢٦٨ر	(٣٠ر)	٧٥١ر	(١٧٧ر٨)		الكويت
٠ر	(١٦٧ر)	١٤٣ر	(١٦٧ر)	١٤٣ر		لبنان
(٨٥ر٧)	٢٧٥ر	(٣٠٠ر)	٥٠ر	(١٠٠)		عمان
غير متوافرة	غير متوافرة	غير متوافرة	غير متوافرة			قطر
(٨٤ر١)	٢٦٧ر٣	(١٠٨٠ر)	١٠٢٥ر	٦٧ر٧		المملكة العربية السعودية
غير متوافرة	غير متوافرة	غير متوافرة	غير متوافرة			الجمهورية العربية السورية
٨٣ر٣	(٧٠٠ر)	(٥٢ر٩)	١٦٠٠ر	١٠٧٧ر		الامارات العربية المتحدة
غير متوافرة	غير متوافرة	غير متوافرة	غير متوافرة			اليمن
(٩٦)	٥٥٧ر	(٤٠٩ر)	٤٧٩٦ر	٢٥٩ر		مجموع الإسكوا

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* (United Nations publication, Sales No. E.96.II.A.14), pp. 235-236.

المصدر:

ملاحظة: علامة القوسين ( ) تعني قيمة سالبة.

#### (و) الضفة الغربية وقطاع غزة

تمشياً مع أهداف السلطة الفلسطينية في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو، اتخذت السلطة خطوات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي. فأصدرت في عام ١٩٩٥ قانون تشجيع الاستثمار. وأدخل على هذا القانون عدد من التعديلات في عام ١٩٩٦. وينظم هذا القانون رأس المال المستثمر في المشاريع التي يقوم بها الفلسطينيون سواء المقيمين أو المغتربون، وكذلك العرب والأجانب. وتقتضي أحكام هذا

(١٠٥) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، قانون الاستثمار رقم ١٩٩١/١٠ والتعليمات التنفيذية رقم (M.O)/١ (دمشق، ١٩٩١).

القانون بأن تكون الوكالة العليا الفلسطينية لتشجيع الاستثمار هي المسئولة عن الموافقة على المشاريع حسب الأهداف والأولويات المحددة لتعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

ومن الاعفاءات التي يمنحها هذا القانون للمشاريع الموافق عليها ما يلي:

(١) المشاريع الكبيرة التي يتجاوز رأسمالها المدفوع ٣ ملايين دولار، وتستخدم بصفة دائمة ما لا يقل عن ٢٥ فلسطينياً، تكون معفاة من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، ثم تدفع ١٠ في المائة فقط من ضريبة الدخل المقررة عليها لفترة إضافية مدتها ٧ سنوات؛

(٢) المشاريع المتوسطة، والتي يتراوح رأسمالها المدفوع بين ٥٠٠ ملايين دولار و ٣٠٠ ملايين دولار وتستخدم بصفة دائمة ما لا يقل عن ١٥ فلسطينياً، تكون معفاة تماماً من ضريبة الدخل لمدة ثلاثة سنوات، ثم تدفع ١٠ في المائة فقط من ضريبة الدخل المقررة عليها لفترة إضافية مدتها خمس سنوات؛

(٣) المشاريع الصغيرة التي يبلغ رأسمالها المدفوع ما بين ١٠٠ ألف دولار و ٥٠٠ ألف دولار وتستخدم بصفة دائمة ما لا يقل عن ١٠ فلسطينيين، تكون معفاة تماماً من ضريبة الدخل لمدة عامين، ثم تدفع ١٠ في المائة فقط من ضريبة الدخل المقررة عليها لفترة إضافية مدتها ثلاثة سنوات.

وبالاضافة الى ذلك يمكن أن تقرر الوكالة منح اعفاءات إضافية للمشاريع التي تعتبر حيوية للتنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

كما يمنع هذا القانون بعض الضمانات من بينها ما يلي: يتمتع المستثمرون الأجانب بنفس الحقوق التي يتمتع بها المستثمرون الفلسطينيون؛ ولا تخضع مشاريعهم للتأمين، أو المصادر، أو نزع الملكية، إلا تنفيذاً لحكم قضائي؛ ويجوز للمستثمرين الأجانب إعادة الأموال المستثمرة والأرباح المتراكمة إلى بلادهم<sup>(١٠٦)</sup>.

#### (ن) اليمن

قدّرت الاستثمارات الأجنبية التي دخلت اليمن في عام ١٩٩٥، بمبلغ ٢٠ مليون دولار، أي بما يزيد بنسبة ١٧٦ في المائة عن قيمتها في عام ١٩٩٤ والتي قدّرت بمبلغ ١٧ مليون دولار. وقد تقلّبت الاستثمارات التي دخلت اليمن تقلّباً كبيراً؛ وبعد بلوغ متوسط قدره ١٧ مليون دولار في الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤، انخفضت انخفاضاً كبيراً في عام ١٩٩٠ إلى قيمة سالبة بلغت ١٣١ مليون دولار. لكنها شهدت زيادة كبيرة في الأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٣ بلغت ٥٨٣ مليون دولار، و ٧١٩ مليون دولار، و ٩٠٣ ملايين دولار، على الترتيب. وتُعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى قيام الوحدة بين شطري اليمن في عام ١٩٩٠ لتكوين الجمهورية اليمنية، وإلى أن آفاق التنقيب على النفط وكذلك الأرباح من قطاعات أخرى كانت واعدة بنتائج جيدة.

(١٠٦) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الصناعة، قانون تشجيع الاستثمار، (غزة، ١٩٩٥).

وفي الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩، بلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي دخلت اليمن ٧ ملايين دولار، وبلغ نصيبها من مجموع الاستثمارات التي دخلت منطقة الإسکوا ككل ٣٠% في المائة. لكن خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ بلغ الرقمان ٣٥١ مليون دولار، و١٥٧ مليون في المائة على الترتيب. وقد أعطت هذه الزيادة لليمن، خصوصاً في الأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣، دفعة قوية في ترتيبها بين دول الإسکوا. وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، كانت اليمن تحتل المرتبة الأولى في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بينما احتلت المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٣.

ويُخضع مناخ الاستثمار في اليمن لأحكام قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١، الذي ينظم رؤوس الأموال اليمنية وغير اليمنية المستثمرة في كل المجالات باستثناء النفط، والغاز، والمعادن. وللإستفادة من أحكام هذا القانون يجب أن يكون الاستثمار غير اليمني بعملة قابلة للتحويل أصلاً. ويمكن لغير اليمنيين أن يستثمروا بصفة منفردة (ملكية كاملة) أو بصفة مشتركة. ويعامل رئيس المال الذي يستثمره غير اليمنيين على قدم المساواة مع رئيس المال الذي يستثمره المواطنين. وتعامل جميع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المرخص بها كأنها من مشاريع القطاع الخاص ولا تحكمها قوانين قواعد القطاع العام. ويحق لغير اليمنيين شراء أو استئجار الأراضي والمباني للقيام بمشاريع استثمارية. ولا تخضع منتجات المشاريع لقوانين الأسعار والحدود القصوى للأرباح؛ لكن بعض المنتجات مثل الدقيق وأغذية الرضّع والمواد الصيدلية يمكن أن تخضع لقواعد التسعير. ولا يجوز تأمين المشاريع أو الاستيلاء عليها، ولا وقف أموالها أو مصادرتها، أو تجميدها، أو حجزها إلا بحكم قضائي. ويجوز لمن يستثمرون في مشاريع مرخصة أن يفتحوا حسابات بالعملات الأجنبية لتنفيذ عمليات المشروع ويحق لهم تحصيل الفوائد التي تدفع على حسابات الاعتماد. وبمجرد تنفيذ المشروع يحق للمستثمرين أن يحولوا إلى الخارج رئيس المال الأجنبي المستثمر في المشروع والأرباح الصافية التي يحققونها. ويمكن للمشاريع استيراد المستلزمات المطلوبة لإقامة مشروع توظيف عمال أجانب لفترة ثلاثة سنوات قابلة التجديد. كذلك يمكن لغير اليمنيين الذين يشغلون مناصب إدارية وفنية أن يحولوا ٦٠% في المائة من رواتبهم الصافية وكامل بدلات نهاية الخدمة.

وبالإضافة إلى ذلك ينص القانون على الاعفاءات التالية: تُعفى الأصول الثابتة المستوردة لإقامة المشروع، بعد الموافقة عليه، من جميع الرسوم الجمركية والضرائب، ما عدا رسوم الخدمة؛ كما تُعفى تكاليف قطع الغيار والصيانة من هذه الرسوم إذا كانت لا تتجاوز ١٠% في المائة من قيمة الأصل الثابت المستورد؛ وتُعفى المشاريع من الضريبة على الأرباح لفترة خمس سنوات، ويمكن منحها إعفاءات لفترة سبع سنوات إلى عشر سنوات. ويمكن مد هذا الإعفاء سنتين إضافيتين إذا كانت المشاريع مقامة في المنطقة باء (يُقسم اليمن إلى منطقتين ألف و باء) وإذا كانت نسبة المكون المحلي في الأصول الثابتة تتجاوز ٢٥% في المائة من مجموع الأصول الثابتة. ويمكن إعفاء المشاريع من ضريبة الدفعة التناسبية وضريبة ممارسة التجارة ومن جميع الضرائب والرسوم على الضرائب المتحصلة من ترخيص استخدام التكنولوجيا المستوردة المستعملة في المشروع. وفي نهاية فترة الإعفاء من الضرائب، يمكن للمشاريع أن تستفيد من إعفاء آخر بنسبة ٢٥% في المائة من الضرائب لفترة أربع سنوات في حالة توسيع المشروع. ويحق للمشاريع التي تصدر أجزاء من منتجاتها أو كل منتجاتها، أن تكون مغفاة من جميع الضرائب والرسوم، أيًّا كان نوعها، على الصادرات، ومن الضريبة على الانتاج بالنسبة للجزء المصدر، والإعفاء من ٥٠% في المائة من الضريبة التي تُدفع على الأرباح المتآتية من ايرادات الضريبة على

الصادرات ويحق لها استرداد جميع الرسوم الجمركية المدفوعة على المستلزمات المستوردة والمتنبمة في الجزء المصدر<sup>(١٠٧)</sup>.

#### دالـ الصورة المتوقعة في المستقبل

قبل تلخيص الصورة المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا، لا بد من استعراض الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر. وجدير باللاحظة أن الدول التي تعاني من عجز في الحساب الجاري يمكنها الاعتماد على حساباتها الرأسمالية لسد الفجوة. والجانب الأساسي للحسابات الرأسمالية، وهما الاقتراض الخارجي، وتدفقات رأس المال الأجنبي (الذي يتكون من الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحافظات المالية)، هما خياران قادران على تصحيح العجز. لكن عند تصحيح عجز الحساب الجاري، بالإضافة إلى اللجوء لزيادة صادرات السلع والخدمات، وتخفيف الواردات، أو الاقتراض، يمكن لأي دولة أن تشجع تدفق رأس المال الأجنبي إليها سواء كاستثمار للحافظات المالية أو كاستثمار أجنبي مباشر. ولهذا الأخير ميزة على استثمار الحافظة المالية والذي هو قصير وغير ثابت كما هو معروف. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيعتبر نوعاً من الاستثمار طويل الأجل ويأتي كحزمة تشمل إدارة التكنولوجيا وإمكانية النفاذ إلى السوق. وباختصار، فإن الدول التي تواجه اختلالات في التجارة الخارجية يجب أن تعمد إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، نظراً إلى أنه يمثل طريقة دائمة ويمكن الاعتماد عليها لسد التغيرات في اختلالات التجارة الخارجية. وقد أدرك معظم الدول النامية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأصبح التنافس قوياً على اجتذاب الشركات عبر الوطنية سواء بين البلدان النامية والدول المتقدمة. إلا أن الشركات عبر الوطنية تفضل الاستثمار في الدول التي لها أسواق كبيرة وفيها مناخ استثماري وقانوني مشجع فضلاً عن الاستقرار السياسي.

وفيما يتعلق بهذا الجانب، فإن الشرط الأول بين الشروط التي يجب أن تتحققها منطقة الإسكوا للتعجيل بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها هو الاستقرار السياسي. فالمستثمرون يفضلون الدول التي لها سجل من الاستقرار السياسي، وهو عامل تفتقر إليه منطقة الإسكوا لكنها تحاول بجدية تحقيقه. أما الشرط الثاني للتعجيل بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيتصل بالقيود المفروضة على الملكية. ذلك أن بعض دول الإسكوا تفضل عقود المشاريع المشتركة فيما ترى كثير من الشركات عبر الوطنية أن المشاريع المشتركة لا تشجع الاستثمار، كما ترى أن القيود المفروضة على الملكية "عامل سلبي هام جداً في تقييم جدوى الاستثمار في بلد ما"<sup>(١٠٨)</sup>. لكن بعض دول الإسكوا، كالبحرين، ومصر، والأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، واليمن، قد غيرت مؤخراً قوانينها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي للسماح بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة؛ على الأقل في بعض القطاعات، بالإضافة إلى منح المستثمرين الأجانب بعض الاعفاءات الضريبية والضمانات. وثمة شرط ثالث للاستثمار يتعلق بالقضاء على أشكال البيروقراطية غير الضرورية. على أن تلتزم حكومات المنطقة بتسهيل العمليات والإجراءات الإدارية والتقليل من البيروقراطية. وعليها أيضاً أن تلتزم بالمعايير الدولية وأن تعزز توافر المعلومات والبيانات للحد من تكاليف الدخول إلى الأسواق.

(١٠٧) الجمهورية اليمنية، السلطة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ (صنعاء، ١٩٩١).

(١٠٨) Dale Weigel, "Foreign direct investment: the role of joint ventures and investment authorities", *Investment Policies in the Arab Countries*, S. El-Naggar, ed. (IMF, Washington D.C., 1990), p. 74.

**الجدول ٤٩ - متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي خرجت من دول الإسكوا، ونسبتها المئوية من تدفقات المنطقة ١٩٨٤-١٩٨٩ و ١٩٩٠-١٩٩٥ (بملايين الدولارات)**

الدولة	متوسط تدفقات الفترة ١٩٨٩-١٩٨٤ من تدفقات المنطقة	متوسط تدفقات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ من تدفقات المنطقة	نسبة المئوية من تدفقات المنطقة
مصر	١٢٠	٢٢٨	١٥٪
البحرين	١٢٠	(٨٠)	٤٪
العراق	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الأردن	٤	٢١٥	٥٪
الكويت	٤٤٣	٧٠٥	٢٪
لبنان	٨	(٦٧)	٩٪
عمان	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
قطر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
المملكة العربية السعودية	٣٥٩	(١٢٦٧)	٣٪
الجمهورية العربية السورية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الامارات العربية المتحدة	٩	(٧٢)	١٪
اليمن	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
مجموع الإسكوا	٨٤٨	٥٥٦٢	١٠٠٪

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* المصدر:  
(United Nations publication, Sales No. E.96.II.A.14), pp. 235-236.

ملاحظة: علامة القوسين ( ) تعني قيمة سالبة.

ومما يذكر أن الاتجاه مؤخراً نحو العولمة ينطوي على أهمية فائقة في أي استعراض للسبيل التي تمكّن دول الإسكوا من مواجهة هذه الشروط وتلبيتها. ويستوجب هذا تعديل اقتصادات المنطقة لتكون قادرة على مواجهة عولمة التجارة، والاستثمار، والقطاعات المالية، فتساعد بذلك القطاع الخاص من خلال "تحقيق التوازن التنظيمي المناسب وتحديد الاجراءات المناسبة لانضباط السوق"<sup>(١٠٩)</sup>. ولا بد أن يكون الاتجاه نحو الإقليمية الذي ظهر مؤخراً، رسالة إلى منطقة الإسكوا وكل الدول العربية، بأن تلتزم باتخاذ اجراءات للتعاون الاقتصادي كإقامة منطقة حرة عربية توطة لوضع خطة طموحة لإنشاء سوق عربية مشتركة. فالتكلبات الإقليمية أصبحت اليوم حقيقة فعلية تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتفضل الأعضاء المنتجين لنفس التكتل. ويجب على دول الإسكوا أن تراعي هذه الحقيقة وأن

تتخذ تدابير وقائية ضد آية آثار سلبية يمكن أن تحول دون استقبالها للاستثمارات الأجنبية في السنوات القادمة.

وموجز القول، أن التحديات التي تواجه دول الإسکوا في تحقيق نموها الاقتصادي تحديات كثيرة. لكن أغلب هذه الدول أدركت العوامل التي تعوقها وشرعت في تطبيق سياسات مخصصة للإسراع بالنمو الاقتصادي. وبالاضافة الى ذلك، أدرك بعضها أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنموها الاقتصادي وبدأت تجني بالفعل ثمار سياساتها الهدفه الى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي هذا تتميز مصر عن غيرها فيما يدخلها من استثمارات أجنبية من المتوقع أن تتواصل وتَطَرَّد في القرن المقبل. كما يدخل المملكة العربية السعودية جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدخل المنطقة، وهو ما يتوقع أن يستمر. كذلك دخل عُمان والامارات العربية المتحدة إثنان من أكبر مبالغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتوقع أن يزداد نصيبهما من الاستثمارات التي تدخل المنطقة. أما آفاق الاستثمارات الأجنبية في لبنان، الذي له اقتصاد مفتوح ويسقط فيه القطاع الخاص، فهي ايجابية، بينما الصورة بالنسبة للأردن مرتبطة بتنفيذ عملية السلام ورفع العقوبات عن العراق. اما سائر الدول الأعضاء التي تعمل جاهدة لخلق مناخ مشجع للاستثمارات الأجنبية فمن المتوقع أن تحقق بعض التحسن لاسيما الجمهورية العربية السورية التي توجد فيها بالفعل علامات على زيادة رأس المال المستثمر زيادة كبيرة وهو الذي تشكل الاستثمارات الأجنبية فيه جزءاً كبيراً. ومن المتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه مع تنفيذ الاصلاحات التي يجريها البلد.

## سادساً - المرأة العربية والتنمية في غربي آسيا

### مقدمة

عقدت الأمم المتحدة، خلال العقدين الأخيرين، أربعة مؤتمرات عالمية للمرأة كان أولها المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، وقد انعقد بمدينة مكسيكو في عام ١٩٧٥، وأُعلنت فيه الفترة ١٩٨٥-١٩٧٦ "عقد الأمم المتحدة للمرأة" الذي كانت موضوعه المساواة والتنمية والسلم والذي اعتمد خطة العمل الدولية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (١٩٧٥). أما الثاني فكان المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة، الذي انعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٨٠ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف العقد بعد انقضاء النصف الأول منه. وقد اعتمد هذا المؤتمر برنامج عمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة تضمن استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية للنهوض بالمرأة راعت، بالدرجة الأولى، مشاركة المرأة في عملية التنمية مشاركة كاملة ومساوية لمشاركة الرجل. وفي مؤتمر كوبنهاغن نفسه، أضيفت الموضوعات الفرعية: "العمالة والصحة والتعليم" إلى خطة العمل العالمية التي ركزت على السياسات واتخاذ القرارات والتعاون الدولي والسلام. وانعقد المؤتمر الثالث، وهو المؤتمر العالمي لاستعراض وتقدير منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، في نيروبي في عام ١٩٨٥، واعتمد استراتيجيات نيروبي التلطعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠. وركزت هذه الاستراتيجيات على ثمانية مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمرأة، وهي: (أ) تقاسم السلطة؛ (ب) المؤسسات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة؛ (ج) الالتزام بحقوق المرأة؛ (د) الفقر؛ (هـ) المشاركة الاقتصادية؛ (و) الانتفاع من التعليم والخدمات الصحية والعمالة؛ (ز) العنف ضد المرأة؛ (ح) آثار النزاعات المسلحة على المرأة. وتشير الاستراتيجيات بصورة خاصة إلى النساء في ظروف الاحتلال واللاجئات والعائدات والمشردات.

وانعقد المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وجرى خلاله استعراض وتقدير النهوض بالمرأة في ضوء استراتيجيات نيروبي التلطعية. واستند تقدير وضع المرأة إلى مؤشرات كمية وضعتها واعتمدتها لجنة مركز المرأة مستخدمة ثلاثة سنوات مرجعية هي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٣، أو آخر سنة تتتوفر عنها البيانات. وتبين أن معظم أهداف النهوض بالمرأة التي وضعتها استراتيجيات نيروبي التلطعية لم تتحقق. واعتمد المؤتمر المشار إليه إعلان ومنهاج عمل بيجين، والذي تضمن أربعة مجالات أخرى ذات أهمية حاسمة أضيفت إلى المجالات الثمانية التي اشتملت عليها استراتيجيات نيروبي التلطعية، ورتب هذه الأهداف الاستراتيجية، التي أصبح عددها ١٢ هدفاً، حسب الأولوية، وهي: (أ) الفقر؛ (ب) التعليم والتدريب؛ (ج) الصحة؛ (د) العنف ضد المرأة؛ (هـ) النزاعسلح؛ (و) المرأة والاقتصاد؛ (ز) السلطة وصنع القرار؛ (ح) الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة؛ (طـ) حقوق الإنسان للمرأة؛ (يـ) المرأة ووسائل الإعلام؛ (كـ) المرأة والبيئة؛ (لـ) الطفلة. ودعا منهاج العمل الحكومات والمجتمع الدولي والمدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، إلى اتخاذ الإجراءات الالزمة لمعالجة هذه الاهتمامات والأهداف الاستراتيجية الثانية عشر.

وقد أثير في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة عدد من القضايا المثيرة للجدل، وكان بعضها يتسم بالجرأة و/أو يُناقش للمرة الأولى في محفل دولي. وكان في طليعة هذه القضايا التي انقسمت حولها الآراء: مفهوم الاعتبارات المترتبة على نوع الجنس، والانصاف والمساواة، والصحة التناسلية، والاجهاض غير القانوني والإجراءات الجزائية، والحقوق والميول الجنسية، والموافقة الوعائية وحقوق الوالدين والتوجيه، وهيكل الأسرة وشكلها، والمساواة في حقوق الخلافة والميراث للالفتيات، وتشويه

الأعضاء التناسلية، والاتجار بالنساء، والأدب أو الفن الخلاعي، والأدوار المتحجرة للرجال والنساء. وليس منهاج العمل ملزماً للحكومات التي تعتمده، ولكنه يوفر لها، لدى تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، المبادئ التوجيهية لاختيار التدابير الملائمة ووضع السياسات العملية لمعالجة مجالات الاهتمام الثاني عشر المذكورة أعلاه، إنما على نحو حصري، إذا كانت هذه التدابير غير منظوية على انتهاك السيادة الوطنية والتقاليد والمعتقدات الدينية والفلسفية.

وكان للبلدان العربية المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة تحفظات على بعض فقرات منهاج العمل التي قد تنتهك القوانين والسيادة والتقاليد الوطنية والمعتقدات الثقافية والفلسفية والدينية أو الشريعة الإسلامية. وتضمنت هذه التحفظات مواضيع التوجيه والمسؤوليات الوالدية عن الصحة الجنسية والتناسلية، والاجهاض غير القانوني واجراءات العقاب عليه، والحقوق والميول الجنسية، و "المساواة" و "الانصاف"، خاصة فيما يتعلق بالميراث، وشكل الأسرة وهياكلها. ولم تواجه البلدان العربية أية صعوبات فيما يتعلق باشتمال المفهوم الاجتماعي لـ "نوع الجنس" على الأدوار الاجتماعية، التي تختلف عن الأدوار البيولوجية ويضطط بها النساء والرجال ويكتسبونها في مجرى بناء المجتمع معاً كـ "شركاء".

## ألف- نقاش حول المرأة والتنمية: نحو التمكين ومراعاة منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية

### ١- تعريف المفاهيم الرئيسية: نوع الجنس وإشراك النساء في أنشطة التنمية الرئيسية

كان تعريف مفهوم "نوع الجنس" ومنظوره من أصعب القضايا لدى اعتماد منهاج عمل مؤتمر بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة. ووفقاً لمصطلحات الأمم المتحدة، تشير عبارة "نوع الجنس" إلى الأدوار الاجتماعية التي يؤديها الرجال والنساء والتي تخصص لهم بناءً على الجنس، ذكراً أو أنثى. ويستخدم تعبير نوع الجنس كوسيلة لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الرجال والنساء دون إشارة مباشرة إلى بيولوجيا الجنسين، وإنما بالتركيز على أنماط السلوك المتوقعة من النساء والرجال والثقافة التي تؤكدها. وتنطبق هذه الأدوار عادة على مناطق معينة وفي أوقات محددة من الزمن. فأدوار الجنسين لا تنفصل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي تختلف باختلاف هذا السياق كما تختلف على مر الزمن. وفي حين يشير تعبير "الجنس" إلى الخصائص الجسدية والبيولوجية للنساء والرجال، يشير تعبير "نوع الجنس" إلى أساليب توضيح الاختلافات بين النساء والرجال بالاستناد إلى الأدوار الاجتماعية المحددة لكلٍ من الجنسين. والأدوار الاجتماعية للجنسين تتغير باستمرار، وهي ديناميكية وليس ثابتة مثل الأدوار البيولوجية، لأن العلاقة بين الرجل والمرأة تتغير مع التغير المستمر في أدوار الجنسين ومسؤولياتهما والفرص المتاحة لهما. كما أنها أدوار تكتسب وتتعلم مع الزمن وتُعتبر نتيجة لما هو سائد في فترة معينة من الزمن ولسياق اجتماعي وواقع سياسي محددين.

ويُنطوي ضمن منظور نوع الجنس إلى المجرى الرئيسي للسياسات والبرامج على تحليل التباينات بين الجنسين في المرحلة الأولى لصياغة الخطط وضعها. كما أنه يقتضي، بالدرجة الأولى، اتباع نهج للتخطيط الشامل يراعي الفوارق بين الجنسين ويتضمن القضايا المرتبطة بهذه الفوارق والأدوار التي تتكون في المجتمع ويقوم بها جميع أفراده، ويستخدم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في دراسة المواضيع المتعلقة بالسياسات. ويركز تحليل التباينات بين الجنسين على الاختلافات في الأدوار وعلى

كيفية تكوين هذه الأدوار وتعزيزها وعلى ما تمرّ به من تطورات من حيث عملية التغيير. ويعين هذا التحليل سرعة التغيرات التي يمكن تحقيقها من خلال مراعاة الفوارق بين الجنسين لدى تحديد السياسات وصوغ البرامج. وعليه فإنّ ضم قضايا الفوارق بين الجنسين إلى المجرى الرئيسي للاهتمامات في مرحلة التطبيق الفعلى لمفهوم منظور نوع الجنس. وهو يمثل النهج المنظم والمتكامل إلى التنمية.

## ٢- تغير النَّهْج المتعلقة بدور المرأة في التنمية

تحولت استراتيجيات نيروبي المرتبطة إلى تدابير ملموسة في إعلان ومنهاج عمل بيجين الصادرين عن المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة. وبدأت بهذا مرحلة جديدة في السعي نحو التهوض بالمرأة وتحسين مركزها من خلال التمكين وشمل الفوارق بين الجنسين بالمجري الرئيسي للاهتمامات، وإصلاح العلاقة بين الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء، من جهة، ومسؤولياتهم الاجتماعية، من جهة أخرى، وتكون نموذج جديد. وبفضل النموذج القائم على مراعاة الفوارق بين الجنسين، تتحذ الدّراسات النظرية النسوية اتجاهات جديدة تتبلور تدريجياً، مما يتطلب وسائل جديدة للتحليل ومفردات جديدة لا انحياز فيها لأي من الجنسين، ويؤدي إلى تكوين نظرة حساسة للفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بأدوارهما الديناميكية. وهناك ميل متزايد إلى القول بأنّ هذه الأدوار تتكون اجتماعياً وتكتسب على مر الزمن من خلال التعلم والبيئة الاجتماعية. ويقوم النموذج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين على المشاركة والشراكة والمساواة والانصاف بين الرجال والنساء. وهو يركّز على تكوين قاعدة بيانات مصنفة حسب نوع الجنس تتضمن مؤشرات تتخد أداة رئيسية لتحليل التباينات بين الجنسين، كما يتبع نهجاً شاملـاً ومتكاملاً في إدراج منظور الفوارق بين الجنسين ضمن المجري الرئيسي للسياسات والبرامج وضمن إطار الخطط التنموية، وذلك بهدف الاضطلاع بخطيط يراعي الفوارق المذكورة. وهكذا، ومع إقبال القرن الواحد والعشرين، يبدو أن النموذج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين سيحتل مكاناً بارزاً في الفكر النسوـي والأدبـيات النسوـية.

ولقد نشأت الحركة النسوية في الثلاثينيات والأربعينيات لمواجهة مشكلة التمييز ضد المرأة العاملة والمطالبة بالمساواة في الأجر عند تساوي قيمة العمل، وللمطالبة بتحسين ظروف العمل الموفرة للمرأة. وخلال الخمسينيات والستينيات، وفي إطار نظريات النمو الاقتصادي والتنمية، ركّزت الحركة النسوية على أدوار المرأة التناسلية والتقليدية في إطار الأسرة بصفتها منتجة الأطفال ومربيتهم والقائمة بتوفير الغذاء، وعلى الاختلاف بين هذه الأدوار وأدوار الرجل الانتاجية. وفي هذه المرحلة، تشكلت الحركة النسوية بناء على نهج "الرعاية"، وانتفعت النساء بشكلٍ غير مباشر من الآثار الثانوية للنمو الاقتصادي والتنمية. ولكن ظل دور النساء العاملات كفالة من فئات المجتمع، هامشياً خلال هذه المرحلة.

ومع الكساد الاقتصادي الذي ساد العالم، اتضحت الحاجة الملحة إلى زيادة النشاط الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في عملية التنمية من خلال زيادة إسهامها في الناتج الإجمالي بهدف زيادة الناتج الوطني وتحسين معدل النمو الاقتصادي. ولهذا الغرض، اتخذت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات تدابير لتشجيع المرأة على المشاركة في النشاط الاقتصادي وعلى البدء بمشاريع مدرة للدخل، ولتحسين وضعها وتسهيل حصولها، عموماً، على ما يلزمها من موارد. وازدادت حدة المطالبة بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في إطار مرحلة مناقشة "الاحتياجات الأساسية" للتنمية. ومع إشراك المرأة في السياسات والبرامج الإنمائية والتركيز الجديد على دورها الانتاجي، بالإضافة إلى دورها التناسلي، ظهر النهج المعروف بـ"دور المرأة في التنمية". ولا يركّز هذا النهج على الانصاف فقط وإنما يركّز أيضاً

على اعتبارات اقتصادية ضمن صيغة للتنمية تعتبر أن مشاركة المرأة في عملية التنمية ضرورية لتطبيق مبدأ استخدام الموارد الشحيحة على أحسن وجه، سواء أكانت هذه الموارد بشرية أم مالية.

وشهدت الثمانينات بداية مرحلة "تمكين" المرأة بهدف تحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي. وخلال هذه العقد، كان هناك تحولًّ واضح نحو الشراكة في النشاط الاقتصادي وزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية. واعتمدت سياسات جديدة واتخذت تدابير ترمي إلى منح المرأة المساواة في فرص التعليم والتدريب، والمساواة في الحصول على الموارد والتحكم فيها، والحق في المشاركة في السلطة واتخاذ القرارات. وخلال هذا العقد، برزت مسائل التمكين الاقتصادي للمرأة، وانتشرت المنظمات غير الحكومية والمعنية بذلك، وانصب الاهتمام على بناء مؤسساتها وقدراتها.

وعليه، كانت المرأة في مرحلة نهج "الرعاية" مقيدة بدورها التقليدي داخل الأسرة، تستفيد من الرعاية بشكل غير مباشر نتيجة للأثار الثانوية للنمو الاقتصادي والتنمية، ولم يوجه أي اهتمام للدور الذي كان من الممكن أن يتضطلع به في عملية التنمية. وعلى خلاف ذلك، اعتُبرت المرأة في المرحلتين التاليتين، وهما مرحلتا "دور المرأة في التنمية" و"تمكين المرأة"، عنصراً "إضافياً" في الخطط والبرامج الانمائية القائمة. أي ان التنمية اعتُبرت عملية مستمرة يمكن أن تسهم المرأة فيها مساهمة إضافية هامة، وذلك مَرْبِحٌ لم يكن متوقعاً في صيغة التنمية.

أما اليوم، في التسعينات، فقد اتختنَت الحركة النسوية أبعاداً جديدة. فالنموذج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين يشدد على المشاركة والمساواة والانصاف وعلى اتباع نهج أكثر تكاملاً وشمولية فيما يتعلق بالتنمية. كما انه يأتي بالمرأة إلى التنمية كعامل تغيير وشريك مساوية للرجل، وكعنصر أساسي في عملية التنمية التي تتواءن فيها الأدوار بين المراقبة والسلطة. ويقوم هذا النهج على استراتيجية للرعاية باتجاهين (من الفرد إلى المجتمع أو الاقتصاد وبالعكس)، ويدعم تبسيط عملية التنمية وإدراج الفوارق بين الجنسين ضمن الاهتمامات الرئيسية. كما انه يعطي مزيداً من الأهمية لرفع درجة الوعي بحاجة المجتمع إلى تمكين المرأة بالمعنى الواسع لهذه العبارة، ولتفهم الأدوار والمسؤوليات المختلفة التي تقع على عاتق الرجل والمرأة، ويعتمد على التغيرات الناتجة عن ذلك في مواقف المجتمع ككل. وفي إطار النموذج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين، يكتسب مفهوم "التمكين" معنى أوسع، بحيث يتعدى الأمان المالي والاستقلال الاقتصادي والاتكال على الذات ليشمل التعليم والتدريب والتأهيل بالإضافة إلى التوعية بالحقوق والمسؤوليات. وبخلاف منظور "دور المرأة في التنمية"، يراعي منظور نوع الجنس أدوار المرأة والرجل، ويقتضي تحليل التباينات بين الجنسين والتخطيط مع مراعاة الفوارق بين الجنسين في المراحل المبكرة من إعداد السياسات والبرامج التي تشملها الخطط الانمائية. وبموجب نهج "نوع الجنس والتنمية"، تُعتبر المرأة جزءاً من صيغة التنمية، لا عنصراً إضافياً.

ولا يعني اختيار أي من هذه النَّهُج استبعاد النَّهُج الأخرى. وليس هناك خط واضح يفصل بين نهجي "دور المرأة في التنمية" أو "تمكين المرأة" ونهج "نوع الجنس والتنمية". وكثيراً ما تتداخل هذه النَّهُج. ولكن يمكننا أن نستخلص مما مضى أن التحول عبر الزمن من نهج إلى آخر ليس إلا عملية متواصلة تمثل تطوراً مستمراً يؤدي بلا شك إلى تحسين مركز المرأة. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن النهج المتبع في أي فترة من الزمن، في الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلد، يمكن أن يتوقف على مستوى نفوذ ذلك البلد. وقد يدل هذا على عدة أمور، منها مركز المرأة الفعلي، وليس على مجرد الالتزام الشرعي بالانصاف والمساواة في الفرص بين المرأة والرجل.

### ٣- إطار مسح المرأة والتنمية

كم تبعَد المرأة العربية عن النموذج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين؟ وكم تبعَد بلدان غربي آسيا عن تطبيق نهج "نوع الجنس والتنمية"؟ إن المسافة التي تفصل بين بلدان ونساء المنطقة وبين نموذج الفوارق بين الجنسين تعتبر دليلاً على مركز المرأة في المنطقة، وذلك هو موضوع هذا الفصل الذي يتناول وضع المرأة العربية من حيث بعض المؤشرات الأساسية مثل التعليم والأمية، والصحة وتنظيم الأسرة، والمساهمة في النشاط الاقتصادي والعمالة، والمشاركة في النشاط السياسي واتخاذ القرارات، وحقوق المرأة في المجتمع والحكم في ضوء التقاليد والتراث الثقافي. كما يستعرض هذا الفصل دور المنظمات غير الحكومية، وخاصة في تكملة الجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية والآليات الوطنية لمعالجة المجالات الهامة التي تثير للمرأة العربية مشاغل بالغة الأهمية.

ويستند تحليل تطورات وضع المرأة إلى بيانات تجريبية واحصاءات جمعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا من مصادر وطنية ودولية رسمية والى تقديرات الأمانة التنفيذية للإسكوا. كما يستند تحليل البيانات والمؤشرات، حيثما أمكن، الى أحدث المعلومات عن السياسات والتدابير الهامة بالنسبة للمرأة في منطقة الإسكوا. ومن أهم هذه المصادر التقارير الوطنية عن وضع المرأة، التي قدمت الى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والتقارير الوطنية عن متابعة هذا المؤتمر، التي قدمت الى المؤتمر العربي لإعداد برنامج عربي موحد وآلية متابعة خطة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (عمان، ٢٠٠٣)، والى الدورة الأولى للجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا (عمان، آذار/مارس ١٩٩٦)، والى التقرير النهائي الذي اعتمدته المؤتمرات العربية لإعداد برنامج عربي موحد وآلية متابعة خطة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (عمان، ٢٠٠٣) (انظر المرفق الثاني لهذا الفصل)؛ وقاعدة بيانات الإسكوا الاحصائية عن الفوارق بين الجنسين؛ والوثائق والتقارير الرسمية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ والبيانات الصحفية الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام. وعلاوة على ذلك، التمُّست مصادر أخرى للحصول على معلومات عن السياسات والتدايير والتغيرات الأخيرة المتعلقة بوضع المرأة العربية والأسرة، واستخرجت هذه المعلومات من قاعدة بيانات أولية أعدتها الإسكوا بشأن السياسات والتدايير المتعلقة بالمرأة والأسرة. كما تم الاستناد الى الأبحاث والدراسات والمجلات الدورية والصحف المحلية والوطنية في المنطقة.

ويستعرض هذا الفصل الانجازات الرئيسية والترتيبات المؤسسية التي اتخذتها بعض بلدان الإسكوا على المستوى الوطني لمتابعة توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتنفيذ منهاج العمل. وقد توفرت هذه المعلومات للأمانة التنفيذية للإسكوا إما مباشرة أو من خلال التقارير الوطنية التي قدمت في الدورة الأولى للجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا.

ولتحليل المؤشرات الأساسية المتعلقة بالسكان والأسرة والصحة والتعليم والنشاط الاقتصادي والمشاركة في الحياة العامة، مع مراعاة التباينات بين الجنسين، قسمت بلدان منطقة الإسكوا الى مجموعات جغرافية هي: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الامارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، عمان، قطر، الكويت)؛ وبلدان ومناطق المشرق العربي (الأردن، الجمهورية العربية السورية، العراق، لبنان، مصر، مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف السلطة الفلسطينية). واعتبر من الملائم والمفيد للأغراض التحليلية معالجة البيانات المتعلقة باليمن بشكل مستقل، بصفته البلد العضو الأقل نمواً في المنطقة.

ورغم قلة المؤشرات وشح المعلومات المتوفرة عن وضع المرأة العربية في منطقة الإسكوا، تبيّن أنه قد حقق بعض التحسّن، ولا سيما في مجال تحصيل العلم والانتفاع من الخدمات الصحية والعملية. واتضح أيضاً وجود اختلافات كبيرة فيما بين بلدان الإسكوا، وفيما بين مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية كذلك، من حيث مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، سواء في قطاع الزراعة أو قطاع الصناعة أو قطاع الخدمات. ولا شك في أن دور المرأة أهميته، ولكنه لم يؤخذ في الاعتبار بعد، خاصة من حيث مساحتها في قطاع الزراعة والقطاع غير الرسمي. وفي معظم بلدان الإسكوا، لا تزال مشاركة المرأة في الحياة العامة واتخاذ القرارات غير ملموسة، وفي أحسن الأحوال مستترة. وينبغي تحقيق المزيد من التقديم في مجال توعية النساء بشؤون القانون، وبوجه خاص في المناطق الفقيرة والريفية والنائية. كما أن الخلافات والتزاولات والحرّوب المحلية والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي ابتليت بها المنطقة طوال عقود من الزمن هي أمور لا يمكن تجاهل أثرها على مركز المرأة ووضعها.

#### **باء- مركز المرأة العربية: المؤشرات الأساسية**

تدرج المشاكل المتعلقة بوضع مفاهيم المؤشرات الكمية ذات الصلة والقابلة للمقارنة والملموسة والموثوقة بين العوائق الرئيسية التي تعرّض تقييم التقدم المحرز في مركز المرأة على المستويين الوطني والإقليمي. ولدى تفسير البيانات والمؤشرات التي تتناول السكان وتوزيع القوة العاملة، لا بد من توخي الحذر، ليس فقط فيما يتعلق بامكانية الاعتماد عليها، وإنما بمدى شموليتها كذلك. ومن الأمثلة على ذلك أن المؤشرات التي تتناول السكان، والتعليم، ومعدلات الإللام بالقراءة والكتابة، والعملة، وتوزع القوة العاملة، خاصة في بلدان الخليج، لا تفصل المواطنين وغير المواطنين إلى فئتين مختلفتين. وننظراً إلى عدد غير المواطنين في سكان بلدان الخليج، لا بد من التمييز بين الفئتين، وإلا تكون التحليلات والاستنتاجات غامضة. ولذلك، ينبغي التزام الحذر كثيراً في استخلاص الاستنتاجات ووضع السياسات العملية استناداً إلى البيانات المتوفرة، إذ ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار نوعية البيانات وإمكانية الاعتماد عليها وقابليتها للمقارنة وكثرة الاختلافات في التعريف والمفاهيم، مثلاً: فيما يتعلق بمعدل الإللام بالقراءة والكتابة لدى الكبار، والسكان الناشطين اقتصادياً أو القوى العاملة، والبطالة، والريفي مقابل الحضري، ونسبة الإعاقة في الحسابات الديمغرافية، والأسر التي يترأسها فرد واحد<sup>(١١٠)</sup>.

وتشكل التقاليد والقيم والعادات والمعتقدات والممارسات الدينية الإطار الثقافي الوحيد والأهم الذي يحدد إمكانية مشاركة المرأة وإشراكها في عملية التنمية، وذلك في مجتمع عربي انتقالي وسرريع التغير. فالأسرة لا تزال مؤسسة رئيسية في المجتمع العربي، والمرأة لا تزال تشكل نواة هذه المؤسسة، بصفتها زوجة أو اختاً أو أماً، منجبة ومربيّة للأطفال. ولكن، المجتمع أصبح أكثر "حساسية لنوع الجنس" في الأدوار والمهام المختلفة التي يضطلع بها أفراده. وهناك ميل متزايد نحو النظر إلى أفراد المجتمع، من رجال ونساء وأطفال وشباب أو مسنين، كـ"شركاء" في عملية التنمية. وعلاوة على ذلك يزداد، ضمن مختلف مؤسسات المجتمع المدني، عدد المنظمات غير الحكومية، وتحسن خدمات هذه المنظمات، وتظهر كـ"شريك" جديد وبارز للمنظمات الحكومية وكعامل تغيير في عملية التنمية.

---

(١١٠) انظر التعريف المختار الوارد في نهاية المسح (المرفق الأول للفصل السادس).

## ١- مؤشرات السكان والأسرة

يبين الجدول ٥٠ هيكلًا للسكان والفتات العمرية في منطقة الإسكوا، مفصلاً حسب نوع الجنس. ومن أهم الظواهر الموضحة في هذا الهيكل أن عدد الرجال كان يتجاوز عدد النساء في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٥. وتمثل النساء، في المتوسط، خمسى السكان وليس نصفهم كما هو مفترض عموماً وكما هو الحال عادة في البلدان الأخرى. وكانت هذه الفجوة أكثر وضوحاً في قطر والإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت نسبة النساء ٥١ و ٥٧ امرأة، على التوالي، مقابل كل ١٠٠ رجل. وفي البحرين، بلغت هذه النسبة ٧٤ امرأة لكل ١٠٠ رجل، أي كانت مساوية تقريباً لمعدل التركيبة السكانية في إقليم بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد يعود هذا الاختلال في تركيبة السكان إلى أن البيانات تتضمن غير المواطنين العاملين في بلدان الخليج، وأكثرهم من الرجال، مما يزيد عدد الرجال في المجموع، والى بعض التقادس عن تسجيل ولادات الإناث. وفي عام ١٩٩٥، كان هذا المعدل أقرب إلى المعدل الاعتيادي، إذ بلغ ٩٨ امرأة مقابل كل ١٠٠ رجل في الكويت وبباقي بلدان الإسكوا، باستثناء لبنان حيث تجاوز عدد النساء عدد الرجال (١٠٥ نساء مقابل كل ١٠٠ رجل) في أعقاب ١٥ سنة من الحرب الأهلية.

ولدى تقدير حجم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مستقبلاً، لأغراض توزيع أعباء الإعالة<sup>(١١١)</sup>، من الضروري النظر في نسبة الشباب إلى مجموع السكان. وتظهر البيانات أن عدد الفتيات (أي المتبنية أعمارهن عن ١٥ سنة وغير الناشطات اقتصادياً) تجاوز، في عام ١٩٩٥، خمسى الإناث من سكان منطقة الإسكوا، بينما بلغ عدد المستأذنات (٦٠ عاماً وما فوق) أقل من العشر. ويعني هذا أن نصف السكان الإناث على الأقل (١٥ عاماً وما فوق) كان يحتمل لهن أن يكن ناشطات اقتصادياً في عام ١٩٩٥، وستزداد هذه النسبة بحلول عام ٢٠٠٠.

ويوضح الجدول ٥٠ كذلك "الوجه الآخر" لمؤشر متوسط العمر المتوقع الذي يمكن أن يستخلص من عدد الإناث مقابل كل ١٠٠ ذكر في سن ٦٠ وما فوق، والذي يبين أن النساء يعيشن عموماً أكثر من الرجال. وفي حالة بلدان الإسكوا، يتراوح، في المتوسط، عدد النساء في سن ٦٠ وما فوق عدد الرجال في هذا السن. ويتبين هذا أكثر في اليمن، حيث بلغ عدد النساء ١٢٣ امرأة مقابل كل ١٠٠ رجل ٦٠ عاماً وما فوق) في عام ١٩٩٥، وفي الأراضي المحتلة، حيث بلغ عددهن ١٢٨ مقابل كل ١٠٠ رجل في سن ٦٠ وما فوق في العام ذاته. وقد شهد اليمن والأراضي المحتلة اضطرابات ونزاعاتأهلية.

## ٢- التعليم والإللام بالقراء والكتابة

التعليم المرأة أمر حاسم في تخفيض الانفجار والنمو السكاني؛ وفي التعريف بمفهوم تنظيم الأسرة وممارسته (عدد الأطفال والمبايعة بين الولادات)؛ وتخفيض عدد وفيات الرضيع، ومعدل الخصوبة وحجم الأسرة، وحالات الزواج المبكر، ومعدلات التسرب من الدراسة؛ والتوعية بمسائل الصحة والتغذية والعناية بالأسرة؛ وزيادة المشاركة في سوق العمل والاستقلال المالي والمساهمة في التنمية؛ ورفع مستوى المعيشة؛ وتحسين نوعية الحياة في المجتمع. وفي سياق تكوين مفهوم مؤشر التنمية البشرية

(١١١) نسبة الإعالة: هي نسبة السكان الذين يعيشون بأنفسهم معالون، أي الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو تتجاوز ٦٤ سنة، إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل، أي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة.

**الجدول ٥٠ - منطقة الإسكندرية: بيانات السكان والأسر**

البلد/المنطقة	الإثاث من السكان متضاد ذكر	الإثاث مقابل كل ذكور	نسبة الإناث دون سن ١٥	نسبة الإناث دون سن ٦٠ وما فوق	الإناث مقابل كل ذكور في سن ١٩-١٥		نسبة النساء المتزوجات في سن ١٩٧٥-١٩٧٠	معدل الخصوبة الكلية ١٩٩٥-١٩٩٠
					Mتوسط السن عند الزواج الأول	(أحدث البيانات المتوفرة)		
أعضاء الإسکرائي	٨٨	٤٣	٣٩	١٠٠	٢٢٥	٢٦٢	٢٢٧	١٩٧٥-١٩٧٠
بلدان مجلس التعاون	٧٥	٤٢	٣٣	٧٧	٢٦٥	٢٢٩	١٨١	١٩٩٥-١٩٩٠
الخطبجي <sup>(١)</sup>	٤٢	٤٢	٣٣	٣٣	٢٣٥	٢٦٢	٢٢٧	١٩٧٥-١٩٧٠
الامارات العربية المتحدة	٥٧	٣٧	٣٧	٤٨	٢٥٦	٢٥٦	٢٤٥	١٩٩٥-١٩٩٠
البحرين	٧٤	٣٧	٣٧	٨٥	٢٧٨	٢٦٣	٢٤٣	١٩٩٥-١٩٩٠
المملكة العربية السعودية	٨٠	٣٩	٣٩	٩٣	٢١٣	٢١٣	٢٠٥٦	١٩٩٥-١٩٩٠
عمان	٤٩	٤٦	٤٦	١١٤	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٩٩٥-١٩٩٠
قطر	٤٠	٤٠	٤٠	٣٧	٢٥٦	٢٥٦	٢٤٣	١٩٩٥-١٩٩٠
الكويت	٩٩	٣٠	٣٠	٣٧	٢٨٤	٢٨٤	٢٧٣	١٩٩٥-١٩٩٠
بلدان إفريقيا الشرقية	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٢٤٢	٢٤٢	٢٣٩	١٩٩٥-١٩٩٠
الأردن	٣٢	٣١	٣١	٨٨	٢٧٨	٢٧٨	٢٦٥	١٩٩٥-١٩٩٠
الجمهورية العربية السورية	٩٥	٣٢	٣٢	٨٨	٢٤٥	٢٤٥	٢٣٥	١٩٩٥-١٩٩٠
العراق	٩٨	٣٣	٣٣	٣٣	٢١٦	٢١٦	٢٠٥٦	١٩٩٥-١٩٩٠
فلسطين	٩٦	٣٤	٣٤	٣٤	٢٠٥	٢٠٥	١٩٧٨	١٩٩٥-١٩٩٠
الضفة الغربية	٩٩	٣٥	٣٥	٣٥	٢٧٨	٢٧٨	٢٦٧	١٩٩٥-١٩٩٠
قطاع غزة	٩٧	٣٦	٣٦	٣٦	٢٠٣	٢٠٣	١٩٦٦	١٩٩٥-١٩٩٠
لبنان	٣٣	٣٦	٣٦	٣٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٣٥	١٩٩٥-١٩٩٠
صحر	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٢٨٦	٢٨٦	٢٧٨	١٩٩٥-١٩٩٠
إذابات نسوان	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٩٩٥-١٩٩٠
العيون	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	١٩٩٥-١٩٩٠
٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٩٨٨	٩٨٨	٩٨٨	١٩٩٥-١٩٩٠

الجدول ٥٠ (إنتداب)

البلد/المنطقة	ذكر	الإثاث من السكان		معدل الذكور	نسبة الإناث	لدون سن ١٥	لدون سن ٥	١٠٠ ذكر في سن ١٥ وما فوق	الإناث متعabil كل	نسبة النساء
		ذكور	إناث							
المرجع: بلدان الجامدة	٩٣	٤٣	٢٣	١٠٣	٢٤	٦٨	٢٦٧	٢٢١	٢٢٦	٢٤٥
العربية ومنها:	٩٧	٣٩	٢٥	١٠٢	٢٥٨	٧	٢٧٨	٢٢٤	٢٢٥	٣٤
بلدان المغرب العربي	٩٨	٣٥	٢٩	١٠١	٢٩٠	٤	٢٧٨	٢٣٩	٢٣٩	٣٢
تونس	٩٨	٣٨	٣٥	١١٢	٣٧	٦	٢٧٧	٢٣٧	٢٣٧	٣٩
الجزائر	٩٨	٣٩	٣٥	١١٢	٤٧	٦	٢٧٧	٢٣٧	٢٣٧	٣٩
الجماهيرية الليبية	٩٢	٤٧	٣٣	٨١	٦٩	٦	٢٧٩	١٩٩	١٩٩	٣٩
الغرب	١٠٠	٣٧	٣٦	١١٢	٢٧٥	١	٢٧١	١٨٥	٢٧٦	٦٩
أقال البدان شهوا	١٠٠	٣٦	٣٦	١٢٠	٢٦٦	٦	٢٦٦	٢٠٣	٢٦٦	٦٩
جيوبولي	١٠٣	٣١	٣٢	١٢٣	٢٧١	٦	٢٧١	١٩٣	٢٧١	٦٧
جزر القمر	٩٧	٣١	٣٢	١٢٣	٢٥٨	٦	٢٥٨	١٩٥	٢٥٨	٦٧
السودان	٩٩	٣٣	٣٣	١١٦	٢٩١	٦	٢٩١	٢٢٧	٢٢٧	٦٧
الصومال	١٠٢	٣٤	٣٤	١١٥	٢٦٥	٧	٢٦٥	٢٢٥	٢٢٥	٧
مدغشيقانيا	١٠٢	٣٣	٣٣	١٢٥	٢٧	٧	٢٧	٢٠	٢٠	٧
اليمن	٩٩	٣٦	٣٦	١٢٣	٢٢٩	٧	٢٢٩	١٩١	١٩١	٧

المصدر: الإسكوا، قاعدة البيانات الإحصائية عن المرأة العربية، ١٩٩٥.

(١) تشمل بيانات بلدان مجلس التعاون الخليجي المواطنين وغير المواطنين.

ملاحظات: علامة (...) تعني أن البيانات غير متوفرة.

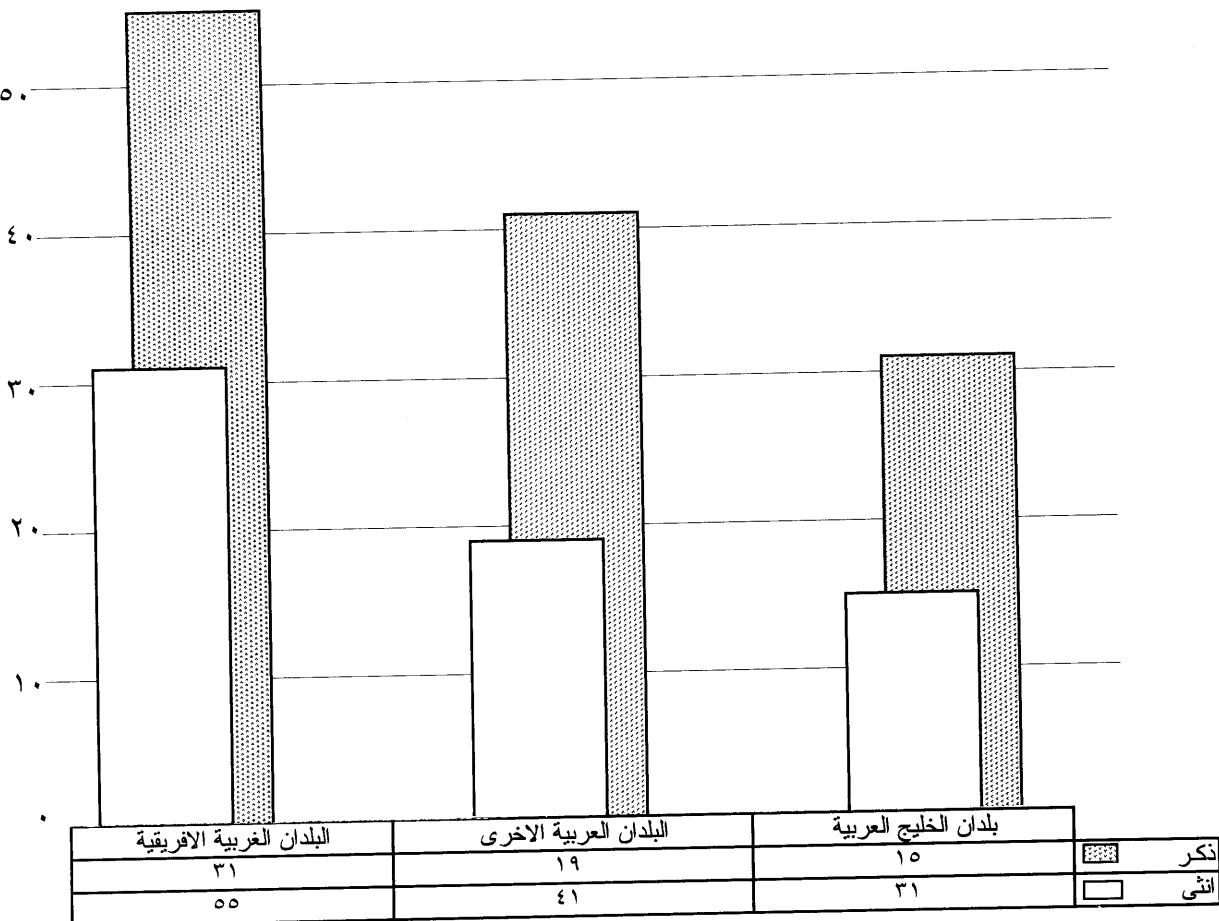
قد لا تكون التفاصيل والنسب مطابقة للمجاميع بسبب تغير الأرقام إلى أقرب رقم صحيح.

ومفهوم مؤشر التنمية المراعي للفوارق بين الجنسين، وتطوير هذين المؤشرتين، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة تجريبية حول العلاقة الوثيقة بين تعليم المرأة من جهة والخصوصية والدخل من جهة أخرى، اتضح فيها انه، في مقابل كل سنة تعليم إضافية للمرأة، ينخفض معدل الخصوبة بنسبة ١٥ في المائة ويرتفع الدخل بنسبة ١٥ في المائة<sup>(١١٢)</sup>.

ومع حلول السبعينيات، كانت معظم بلدان منطقة الإسكوا قد اعتمدت سياسات واتخذت تدابير ترمي إلى تحسين مستويات التعليم للجميع، بمن فيهم النساء. ولهذا الغرض، كان من أهداف استراتيجية تطوير أوضاع المرأة العربية في منطقة غربى آسيا حتى عام ٢٠٠٠، التي اعتمدت في عام ١٩٨٥ تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٠. وتكرر إعلان هذا الهدف في خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥، التي اعتمدت في عام ١٩٩٤ وتضمنت ادراج المساواة في فرص التعليم ومحو الأمية بين الأولويات التسع التي تتطلب اهتماماً مباشراً من أجل النهوض بالمرأة العربية.

**الرسم البياني ٣ - متوسط معدلات الأمية، حسب المناطق، في عام ١٩٩٥**

٦٠



(١١٢) دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي راجعها صحفة النهار (بيروت)، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

ومن المؤشرات البالغة الفائدة التي تدل على أهمية التعليم في الدول العربية، الحصة التي تخصصها هذه الدول للإنفاق العام على التعليم<sup>(١١٢)</sup>، والتي بلغت نسبة عالية هي ٤٦% في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٢، وهو آخر عام يتوفر عنه مجموع إقليمي إجمالي<sup>(١١٤)</sup>. وارتفاع معدل الاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى التدابير الملموسة التي اتخذتها الحكومات لرفع معدل التحاق الطلاب بالمدارس، يفسّر عموماً النجاح الذي حققه بلدان المنطقة في تخفيض معدلات الأمية عامة، وكذلك فيما بين الكبار.

ويبيّن الجدول ٥١ أن أكثر من ثلث نساء المنطقة (في سن ١٥ وما فوق) كنَّ من الأميات في عام ١٩٩٥. وهذا يعادل، ضعف معدل الأمية بين الرجال (٣٤% في المائة من النساء مقابل ١٧% في المائة من الرجال). وهناك تباين في معدلات الأمية بين النساء في مختلف بلدان الإسكوا. فقد بلغت أدنى مستوى لها، وهو ٩% في المائة، في لبنان والكويت (بمن في ذلك المغتربون)، وأعلى مستوى في اليمن، حيث تجاوز معدل الأمية بين النساء ثلاثة أربع مجموعهن في عام ١٩٩٥. ووفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بلغ معدل الأمية في العراق ٥٥% في المائة بين النساء، بينما بلغ هذا المعدل في الجمهورية السورية نسبة ٤٤% في المائة. وفي مصر، بلغ عدد الأميين ٧٠ مليوناً، منهم ٧٠ مليوناً امرأة، يمثلن ٣٨% في المائة من مجموع النساء. وفي المملكة العربية السعودية، تشير الأرقام الرسمية التي وفرتها مؤخراً دائرة الاحصاءات المركزية إلى أن معدل الأمية بين الرجال، الذي لا يتجاوز ٧% في المائة. وهذا يعني أنه، مقابل كل رجل أمي هناك ثلاث نساء أميات. ويزداد التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومة الأردنية في محاربة الأمية وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس. والتعليم الابتدائي في الأردن إلزامي ومجاني وعام. وهناك ٦٠٠ مركز لمحاربة الأمية في المناطق النائية. وقد مدّت فترة التعليم الإجباري للأطفال حتى ١٠ سنوات: من سن ٦ إلى ١٦. وانخفاض معدل الأمية بين الكبار من ٦٧% في المائة في عام ١٩٧٢ إلى ١٣% في المائة في عام ١٩٩٥، وانخفاض معدل الأمية بين الإناث من ٥٢% في المائة في عام ١٩٧٢ إلى ٢٠% في المائة في عام ١٩٩٥، وهو رقم لا يزال يساوي ثلاثة أمثال معدل الأمية بين الرجال. وارتفعت نسبة التحاق النساء والفتيات بمؤسسات التعليم الأساسي من ٧٩% في المائة في عام ١٩٧٢ إلى ٩٤% في المائة خلال السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٢، وهي آخر سنة تتوفّر عنها بيانات مفصلة. ولكن هناك اختلافات كبيرة بين مختلف أجزاء الأردن، والأمية بين النساء تزيد من مشاكل الفقر وتشكل عائقاً أمام زيادة مشاركتهن في الانتاج

(١١٢) الإنفاق على التعليم هو الإنفاق على توفير وإدارة ودعم المدارس السابقة على الابتدائية والمدارس الابتدائية والثانوية، والقتنيش عليها؛ وتوفير وإدارة ودعم الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم المهني والفنى وغيرها من مؤسسات التدريب، والإشراف عليها؛ وخدمات الإدارة العامة والخدمات الفرعية (انظر المرفق الأول لهذا الفصل).

(١١٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (١٩٩٦ و ١٩٩٧).

والتنمية. ويندرج محو الأمية فيما بين النساء، وتأهيلهن وتدريبهن من خلال الحملات والمعاهد الأهلية ومراكز التدريب المهني والفنى ومراكم التأهيل، بين الأهداف الرئيسية للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، التي تأسست بموجب مرسوم وزارى مؤرخ في آذار/مارس ١٩٩٢، وتولت، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، سلطات ومسؤوليات إضافية هدفها الرئيسي هو النهوض بالمرأة الأردنية.

ومن الجدير بالثناء الدور الذي اضطلعت به المنظمات غير الحكومية في مساعدة الحكومات في مكافحة الأمية. ففي الجمهورية العربية السورية، فاز الاتحاد العام للمرأة السورية بجائزة توماس، الصادرة عن اليونسكو، لعام ١٩٩٦، التي تكافئه على الجهود التي بذلها في تخفيض معدلات الأمية بين الكبار في الجمهورية العربية السورية. والتعليم الابتدائي إلزامي في الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على معدلات الأمية بين الإناث، التي انخفضت من ٥٤ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى ٤٤ في المائة في عام ١٩٩٥، بينما انخفضت معدلات الأمية للفترة ذاتها بين الرجال من ١٩ إلى ١٢ في المائة. ويدل هذا على ضرورة بذل مزيد من الجهود لمحو الأمية بين الإناث.

وفي المتوسط، قارب عدد الأميات ثلاثة أرباع النساء في اليمن في عام ١٩٩٥. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الأمية بين الفتيات تبلغ ٨٥ في المائة في المناطق الحضرية و ٩٢ في المائة في المناطق الريفية. كما ان ٧٠ في المائة من الفتيات في سن الدراسة الابتدائية لم يلتحقن بالمدارس، و ٣٠ في المائة من المسؤولين في الشوارع هم من النساء، ولا سيما من العائدات<sup>(١١٥)</sup>. وكانت هذه الإحصاءات الرسمية هي الأساس الذي استندت إليه صياغة الاستراتيجية الخمسية للنهوض بالمرأة اليمنية (١٩٩٧-٢٠٠٠)، وقد أعدت هذه الاستراتيجية، في آذار/مارس ١٩٩٧، اللجنة الوطنية اليمنية لشؤون المرأة، التي أنشئت لرصد ومتابعة توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة. وتضمنت الاستراتيجية الخمسية عدة مشاريع تستهدف النساء الفقيرات والريفيات، وهي ترمي إلى محو الأمية وتخفيف الفقر وتوليد فرص العمل وتحسين الخدمات الصحية. وسيُنفقَ عدد من هذه المشاريع بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمساعدة فنية من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ومن بين العوامل التي تساهم في ارتفاع معدلات الأمية في بعض بلدان المنطقة: انخفاض الناتج القومي الجمالي؛ الهياكل الأساسية غير الكافية أو غير المتطرفة؛ الحروب والنزاعات الداخلية في البلدان والمناطق المعنية، مثل الضفة الغربية وقطاع غزة والعراق واليمن؛ وضع التعليم الابتدائي، الذي لا يزال غير إلزامي في بعض البلدان. وعلاوة على ذلك، يعود استمرار ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث إلى الزواج المبكر، وعدم وجود توعية كافية بمخاطر الأمية، واستمرار التبعية الاقتصادية للمرأة داخل المجتمع الأبوي، وتفسير العادات والتقاليد الاجتماعية على نحو سلبي أو غير ضار. وللأممية بين النساء آثار خطيرة على الأسرة ستتعكس بشكل مؤذٍ على المجتمع العربي واحتمالات نموه<sup>(١١٦)</sup>.

---

(١١٥) إحصاءات رسمية وردت في صحيفة الحياة اليومية (لندن)، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧.

(١١٦) وفقاً لدراسة لليونسكو، يتوقع أن يبلغ عدد الأميين في البلدان العربية ٧٠ مليوناً بحلول عام ٢٠١٠ بعد الارتفاع المتوقع في مجموع السكان من ٢٤٠ مليوناً في عام ١٩٩٥ إلى ٢٧٠ مليوناً. وستشكل النساء أكثر من نصف هؤلاء. كما تشير دراسة أعدتها جامعة الدول العربية في عام ١٩٩٧ إلى أن معدل الأمية في البلدان العربية، وعددها ٢٢، قد بلغ نسبة ٤٤ في المائة تمثل النساء ٥٥ في المائة منهم. وبحلول عام ٢٠١٠، ستختفي معدلات الأمية ١٦ في المائة، في المتوسط، في البلدان والمناطق التي سبق أن حققت تحسيناً في هذا المجال (الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين ولبنان والأراضي المحتلة)، بينما ستظل معدلات الأمية في باقي البلدان العربية تتراوح بين ٢٥ و ٧٥ في المائة. وهذا لا يبشر بالخير في المستقبل، لأن سكان المجموعة الأولى لا يتجاوز عددهم أكثر من ٢٠ مليوناً، أي ١٢٪ من مجموع سكان العالم العربي (Jordan Times [Amman], ١٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

**الجدول ٥١** - منطقة الإسکوا: مؤشرات التعليم  
(بنسبة المئوية)

(بالنسبة للمؤدية)

الدول ٥١-(تابع)

**المصادر:** (١) تقديرات أجرتها الإسکوا استناداً إلى مؤسسة الانفاض السنوي؛

- (١) تقديرات جريمة الإسكل استناداً إلى متوسط الإنفاق السنوي:

  - (أ) اليونسكو، تقدير عن التربية في العالم ١٩٩٥.
  - (ب) الإسكل، قاعدة البيانات الاحصائية عن المرأة العربية، ١٩٩٥.
  - (ج) الأمم المتحدة للمرأة في العالم، ١٩٩٥، لبيانات وبيانات;
  - (د) تقديرات لجنة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ١٩٩٥.
  - (هـ) عمان، وزارة التنمية، التعداد العام للسكان والمساكن والمؤسسات، ١٩٩٣.
  - (ز) الجمهورية اليمنية، كتاب الأحصاء السنوي لعام ١٩٩٤.

**ملاحظة:** تشمل بيانات بلدان مجلس التعاون الخليجي المطلوبين وغير المواطنين.

ويمكن قياس التباين بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس من خلال حساب عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس مقابل كل ١٠٠ فتى، وبالتالي استخلاص ما يُشار إليه بعبارة الفجوة بين الإناث والذكور<sup>(١١٧)</sup>. وتشكل المعدلات الحالية للالتحاق بالمدارس مؤشراً هاماً يدل على معدلات الإللام بالقراءة والكتابة في المستقبل، وعلى التزام الدولة والمجتمع بالتعليم عموماً. ورغم التحسن الكبير في معدلات الالتحاق بالمدارس خلال العقود الثلاثة الماضية، لا تزال الفجوة قائمة بين الإناث والذكور في عدد من بلدان الإسکوا، ولا سيما الیمن، وذلك رغم تضييقها إلى حدٍ كبير في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي الأردن. وفي الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن معدل التحاق كامل بالمدارس الابتدائية بلغ ٩٧ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى في حالة الكويت، يليها البحرين (٩٥ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى)، والأردن (٩٤ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى). وحققت السعودية تقدماً هائلاً في توفير فرص التعليم يعكس أثر الاستراتيجية المشجعة للتعليم التي اعتمدتها الحكومة. ففي عام ١٩٧٠ لم يكن هناك أكثر من ١٣٥٠٠٠ فتاة في المدارس، ولكن هذا الرقم ارتفع بحلول عام ١٩٩٢ إلى ١٣٢ مليون، أي أنه وصل إلى عشرة أمثاله خلال عقدين من الزمن. وكانت الزيادة في عدد الفتيات الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي في هذا البلد مشجعةً أكثر.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، أغلقت الفجوة بين الإناث والذكور، بل انعكست لصالح الفتيات فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس الثانوية، وكان التحسن أكبر من ذلك في مؤسسات التعليم العالي. ففي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت، كانت نسبة الفتيات في التعليم الثانوي أكبر من نسبة الفتيان بما متوسطه ٥ في المائة. وكان الانعكاس في الفجوة بين الإناث والذكور أكثر وضوحاً في التعليم العالي، حيث بلغ عدد النساء ١٤٩ مقابل كل ١٠٠ رجل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، كمجموعه، في عام ١٩٩٠، وهو آخر عام توفرت عنه البيانات. وبلغ معدل النساء الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي في قطر ٢٤٥ امرأة مقابل كل ١٠٠ رجل، وفي المملكة العربية السعودية ٢٣٨ امرأة مقابل كل ١٠٠ رجل. وفي عُمان، كانت نسبة النساء الملتحقات بمؤسسات التعليم الثانوي والعالي وبالجامعات مساوية لنسبة الرجال أو أعلى منها بقليل: بما يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة في عام ١٩٩٥.

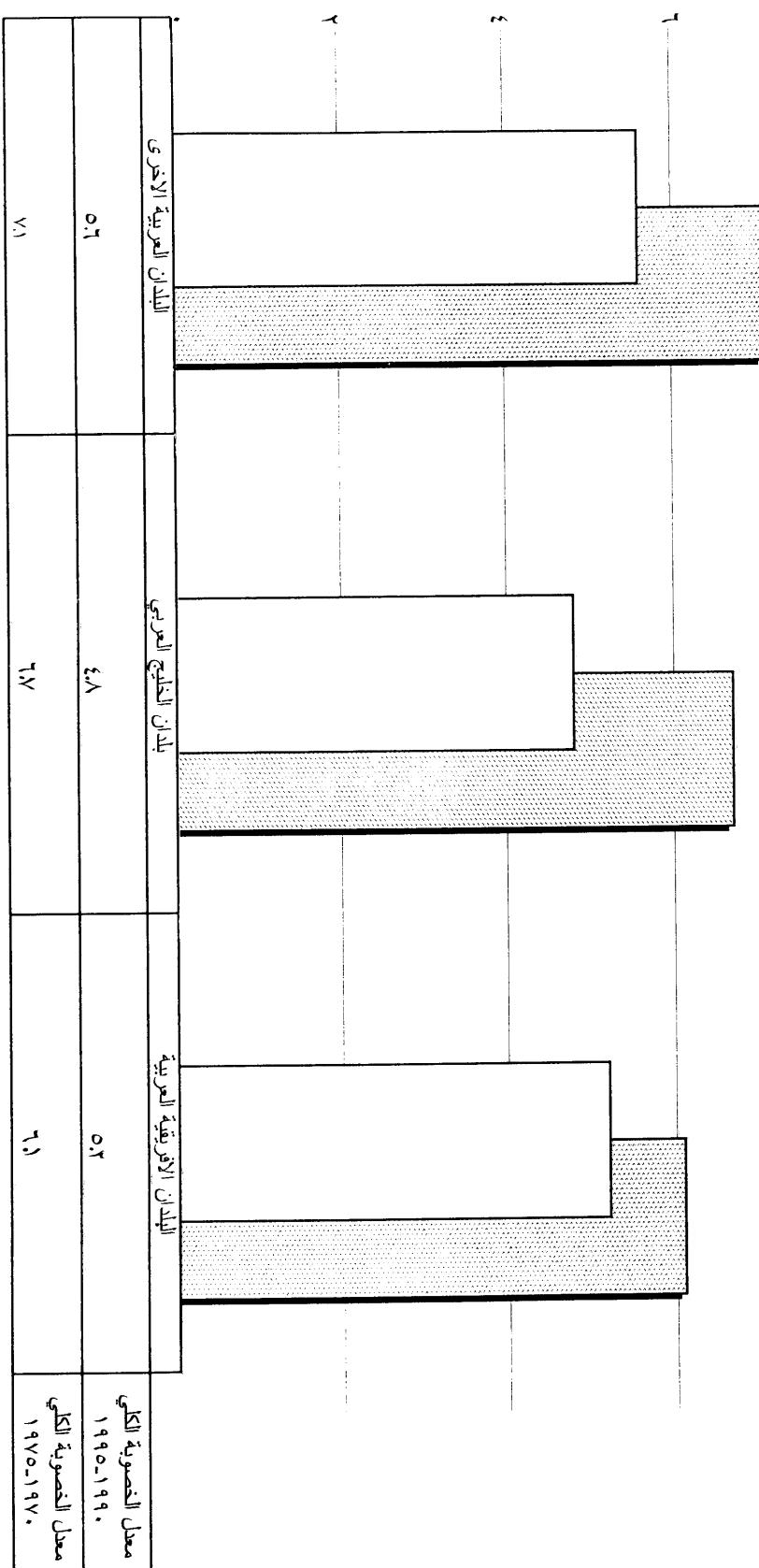
وفي الأردن، لا تختلف معدلات التحاق الفتيات بمؤسسات التعليم الثانوي والجامعي كثيراً عنها في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ووفقاً لاحصاءات السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥، الصادرة عن وزارة التعليم، تراوح معدل التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية بين ١٠٦ و ١٠٠ في المائة، بينما بلغت نسبة التحاقهن بالمدارس الثانوية ٧٠ في المائة، نظراً إلى انتقال الطالبات إلى المدارس المهنية و/أو انقطاعهن عن الدراسة في وقت مبكر من أجل الزواج. ورغم هذا الانخفاض في معدل التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية، لا يزال معدل التحاقهن بهذا المستوى من التعليم أعلى من معدل التحاق الفتياً. ولا يزال متوسط معدل تسرب الفتيات من الدراسة مرتفعاً في معظم بلدان الإسکوا، حتى في البلدان التي سجلت معدلات مرتبطة للالتحاق بالمدارس. وفي الأردن، كان مرد خمس حالات تسرب الفتيات من الدراسة الثانوية، في المتوسط، إلى الزواج المبكر أو إلى التحول إلى الخياطة أو الطبخ أو التدبير المنزلي وغيرها من الوظائف التي هي، تقليداً نسائية.

(١١٧) الفجوة بين الإناث والذكور هي مجموعة من التقديرات القطرية الوطنية والإقليمية وغيرها من التقديرات، يعبر فيها عن جميع الأرقام الخاصة بالإناث لنسبة ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور، التي تُرد إلى الرقم القياسي ١٠٠.

-١٥٦-

الرسم البياني ٤ - تغيرات معدل النسوبية الكلية بين الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ والفترة ١٩٩٥-١٩٩٠

٨



وتشير البيانات الرسمية الواردة في التقرير الوطني السوري المقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا في عام ١٩٩٧ إلى أن الفجوة بين الإناث والذكور أصبحت أضيق بكثير على مر العقود الماضيين، حسبما يتضح من نسبة الفتيات إلى مجموع الطلاب، التي ارتفعت من ٣٥ في المائة خلال السنة الدراسية ١٩٦٩/١٩٧٠ إلى نحو ٤٧ في المائة خلال السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. وبوجه أكثر تحديداً، ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٤٥ إلى ٢٦ في المائة وبالمدارس الثانوية من ٢٣ إلى ٤٦ في المائة خلال الفترة ذاتها. وقد وقع أكبر تحسن في هذا المجال في مؤسسات التعليم المهني والفنى، حيث ارتفعت نسبة الفتيات إلى الفتيان من ٧ إلى ٥١ في المائة خلال الفترة ذاتها. وتوجه الاستراتيجية السورية للتعليم اهتماماً خاصاً إلى التعليم العالى للنساء، وثمة خطط لتأسيس مركز متخصص دائم للأبحاث النسائية لرصد التطور المحرز في النهوض بالمرأة واقتراح السياسات العملية والقابلة للتطبيق من أجل اتخاذ التدابير الجديدة والمبتكرة لتمكن المرأة وزيادة مساهمتها في التنمية الوطنية.

وفي اليمن، لم يتجاوز عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية ٣٦ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى في السنة الدراسية ١٩٩٠/١٩٩١، وهي آخر سنة تتوفّر عنها البيانات. وتتنسّع هذه الفجوة بين الإناث والذكور في مؤسسات التعليم الثانوى والجامعي، إذ يبلغ معدل الفتىات الملتحقات بالتعليم الثانوى ١٧ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى، ومعدل الفتىات الملتحقات بالتعليم الجامعي ٢١ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى. ووفقاً لتقديرات اليونسكو للسنة الدراسية ١٩٩٢/١٩٩٣، بلغ عدد الفتىات في التعليم الثانوى في العراق ٦٠ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى وفي التعليم الجامعي ٥٥ فتاة مقابل كل ١٠٠ فتى. وكان الوضع في العراق قد تدهور بسرعة في أعقاب حرب الخليج.

وفي لبنان، كما هو الحال في باقى بلدان الإسكوا، لا بد من ابراز أهمية وضع استراتيجية للتعليم، خاصة وأن نسبة طلاب التعليم العالى الملتحقين بالمدارس الفنية والمهنية لا تتجاوز ١٠ في المائة. وفي عام ١٩٩٦، لم يُخصص أكثر من ٤٩ في المائة من الميزانية لوزارة التربية، و٥٥ في المائة لوزارة التعليم المهني والتكنى، و٩٠ في المائة لوزارة الثقافة والتعليم العالى. ولعل المجتمع يعتبر التعليم المهني والفنى أدنى مستوى من المهن الراسخة مثل الطب والحقوق والهندسة. وتتفق الأسرة اللبنانية، في المتوسط، نسبة ٢٠ في المائة من دخلها على التعليم الرسمي والمدارس.

ومعدلات إللام القراءة والكتابة بين النساء هي، عموماً، أدنى منها بين الرجال في جميع بلدان الإسكوا. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة بين الإناث والذكور في معدلات الالتحاق بالمدارس أكبر وأبرز في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية، وذلك مع وجود تباينات كبيرة في معدلات الالتحاق بالدراسة. ويمكن، إلى حد بعيد، أن يعزى انخفاض معدل التحاق الفتىات بالمدارس، واستمرار الفجوة بين الإناث والذكور في معظم بلدان المشرق العربي، إلى التقاليد والعادات الاجتماعية المقترنة بالقيود الاقتصادية والمالية، خاصة في المجتمعات الريفية والفقيرة. وقد يُعلّم هذا بأن المجتمعات الريفية تميل إلى تفضيل تعليم الفتىان عوضاً عن الفتىات، إذ يتوقع من الفتىات أن يساعدن في الأشغال المنزلية لتحضيرهن للزواج المبكر. ومن أمثلة هذا حالة مصر، حيث يبلغ معدل إللام القراءة والكتابة بين نساء الريف (١٥ سنة وما فوق) ١٦ في المائة مقابل ٩٤ في المائة لرجال الريف.

### ٣- الصحة وتنظيم الأسرة

طرأ تحسن كبير على إمكانية الارتفاع من الرعاية الصحية العامة في منطقة الإسکوا خلال العقود الثلاثة الماضية بفضل الجهود المتواصلة التي بذلتها حكومات المنطقة لتحسين المعايير الصحية من خلال اعتماد سياسات واتخاذ تدابير لتوفير مستوى أفضل من الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، أدى ازديادوعي النساء لأهمية اتباع الممارسات الصحية الأمثل وتحسين تغذية الأسرة إلى ارتفاع مستوى الصحة والتغذية. وكان تقديم المساعدة الفنية والتوجيه من جانب وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، دور هام ورئيسي في تحقيق هذه الأهداف. ولكن الأمر الذي أدى إلى تحسن ملموس في المعايير الصحية في فترة ما بعد السبعينيات هو توفير خدمات الرعاية والتعليم مجاناً للجميع في بلدان الخليج المنتجة للنفط وفي العراق ومصر والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك على مستوى أدنى بكثير.

وفي الكويت، توفر وزارة الصحة خدمات الرعاية الصحية مجاناً للمواطنين وغير المواطنين. وتُنظَّم هذه الخدمات على أساس الكثافة السكانية وتوزيع السكان، وتقدُّم على ثلاثة مستويات من الرعاية الصحية هي المستوى الأول والثاني والثالث.

وفي سلطنة عُمان، تشرف مديرية الخدمات العلاجية والوقائية على السياسات الصحية الصادرة عن الحكومة والرامية إلى العمل بأسرع وقت ممكن على توفير الرعاية الصحية للسكان بمستوى يتمشى مع هدف "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠". ومن أهداف الخطة الخمسية الثالثة في سلطنة عُمان تطوير الخدمات الصحية، ولا سيما الرعاية الصحية الأولية. ومن المجالات ذات الأولوية تعزيز الخدمات العلاجية في المناطق الريفية، ولا سيما مكافحة الأمراض السارية والمعدية، وتحصين الأطفال ضد الأمراض الستة المستهدفة (هي الكزان والدفتيريا والجدري وجدرى الماء والشلل والتيفوئيد)، وتوسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية، وتكثيف الموارد البشرية الوطنية في مجال الصحة. ومن أجل تخفيف معدل وفيات الأمومة، اعتمدت حكومة عُمان تدابير تشجع النساء على التوليد في المستشفيات المجهزة تجهيزاً كاملاً عوضاً عن التوليد في المنزل، وبدعمت في الوقت ذاته برنامجاً للقابلات باعتباره، حسب التقاليد، الوسيلة الأكثر قبولاً. واضافة إلى ذلك، أنشأت وزارة الصحة مراكز للرعاية الصحية الأولية للأمهات والأطفال في جميع أنحاء السلطنة، وبدأت في برنامج للتوعية الصحية لأخصائي التغذية، وأنشأت ثلاثة معاهد تمریض لتدريب المواطنين العُمانيين، ورفعت نسبة تغطية التأمين الصحي لخدمات الأمومة إلى ٩٥ في المائة مع نهاية عام ١٩٩٥. ودعت وزارة الصحة كذلك إلى استخدام أساليب وممارسات تنظيم الأسرة، بما في ذلك المباعدة فيما بين الولادات والممارسات المتصلة بذلك.

وفي البحرين، أقر دستورياً، منذ عام ١٩٧٣، توفير الخدمات الصحية المجانية لجميع السكان. وللهذا الغرض، اتخذت دولة البحرين من سياساتها المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية أداة رسمية، مما يدل على التزامها الشديد باستراتيجية توفير "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠".

وفي المملكة العربية السعودية، ألت زيادة مخصصات قطاع الصحة في الميزانية إلى توسيع نطاق المرافق الصحية والخدمات المتصلة بها. ومع ازدياد عدد المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية، تمكنت حكومة المملكة العربية السعودية من توسيع نطاق المستفيدين وتوفير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية الشاملة في جميع مناطق المملكة. وبحلول عام ١٩٩٠، ومع نهاية الخطة الخمسية الثانية،

تمكنت هذه الحكومة من تحقيق هدف الـ ٢٥ سرير في المستشفى مقابل كل ١٠٠٠ نسمة، بما في ذلك مراقب العناية بالأم والطفل. وخلال النصف الأول من الثمانينات، بدأت في تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية المتمشية مع توصيات منظمة الصحة العالمية. وفي الوقت نفسه، انشئت مراقب الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثلاثية، وأصبحت جاهزة للتشغيل. وزود كل من هذه المراكز الصحية بأحدث المعدات الطبية، ويعمل فيه على الأقل طبيب مؤهل واحد وممرضة واحدة، ولكن يوجد فيه عادة عدد أكبر من الموظفين. ويوجد كذلك، في معظم هذه المراكز الصحية، قابلات، وصيادلة، ومفتشون صحيون، وفنانون يعملون في المختبرات وفي التصوير بالأشعة.

ويُعتبر متوسط العمر المتوقع، والخصوبة، ومعدلات وفيات الأمهات والرضع، من أفضل المؤشرات على وضع الصحة والخدمات الصحية في المجتمع. وانطلاقاً من افتراض أن النساء يعيشن فترة أطول من الرجال في المتوسط، يبيّن الجدول ٥٢ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في منطقة الإسکوا قد تحسن وارتفع من ٥٩ عاماً خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ إلى ٧٠ عاماً خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، بينما ارتفع لدى الرجال من ٥٦ عاماً إلى ٦٦ عاماً خلال الفترة ذاتها، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الجنسين لصالح النساء. ومتوسط العمر المتوقع للنساء في بلدان الخليج هو، عادة، أعلى منه في باقي بلدان الإسکوا. وقد أدى ارتفاع مستوى الرعاية الصحية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع للمرأة بحيث بلغ ما معدله ٧٤ عاماً خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠؛ وحقق أعلى متوسط في الكويت، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة عند الولادة ٧٧ عاماً. وباستثناء اليمن، وهو أقل البلدان نمواً في المنطقة ولم يتجاوز فيه متوسط العمر المتوقع للمرأة ٥١ عاماً خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، تراوح متوسط العمر المتوقع للمرأة عند الولادة في باقي بلدان ومناطق الإسکوا بين ٧١ و ٧٢ عاماً في لبنان والضفة الغربية و ٦٥ عاماً في مصر.

وتشير البيانات إلى أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المنطقة قد تحسن بما متوسطه ١١ عاماً في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٠ إلى ١٩٩٥-١٩٩٠. ويمكن، إلى حد بعيد، ان يعزى هذا، عموماً، إلى اتساع نطاق الخدمات الصحية على مستوى الدولة وتحسين نوعيتها، وإلى تحسن تغذية الأسرة نتيجة للتوعية وارتفاع مستوى المعيشة، خاصة في بلدان الخليج إثر ازدهار النفط في السبعينيات. ولدي مقارنة الارتفاع في متوسط العمر المتوقع للمرأة في بلدان الخليج، ولا سيما عُمان (٢٢ عاماً) والمملكة العربية السعودية (١٥ عاماً)، بالتحسين التي حققه لبنان والذي لم يتجاوز أربعة أعوام خلال الفترة ذاتها، لا بد من الاشارة إلى أن هذا الفارق يعود إلى أن سنة الأساس في لبنان كانت أفضل ولم يكن سببه قلة الوعي بأهمية الثقافة الصحية والتغذية من أجل النهوض بالمرأة.

وتتصف البلدان العربية، بما فيها بلدان منطقة الإسکوا، بارتفاع معدلات النمو السكاني، التي بلغت نحو ٣ في المائة، وهي نسبة كافية لتضاعف عدد سكان العالم العربي في فترة تناهز ٢٠ عاماً، وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان<sup>(١١٨)</sup>. ولكن بذل عدد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية جهوداً كبيرة خلال الفترة الماضية للحد من النمو السكاني أو تخفيض سرعته من خلال اعتماد السياسات الالزمة، وتشجيع ممارسات تنظيم الأسرة؛ واتخاذ الاجراءات الديمografية ذات الصلة. وقد

(١١٨) "يمكن، بسهولة، حساب الفترة التقريبية اللازمة لتضاعف عدد السكان عن طريق تقسيم ٧٠ على معدل نمو السكان. وباستخدام هذه المعادلةالمبسطة يمكن استنتاج أن عدد سكان إفريقيا سيتضاعف خلال حوالي ٢٤ عاماً، بينما يلزم أكثر من ٢٣٠ عاماً كي يتضاعف عدد سكان أوروبا إذا ما استمرت معدلات النمو السكاني الحالية". (UNFPA, Population Issues: Briefing Kit 1994)

## **الجدول ٢٥ - منطقة الإسکوا: المؤشرات الصحية**

الجدول ٢٥- (تابع)

نجحت هذه الجهود في بعض بلدان الإسکوا، فتحسن معدل الخصوبة الكلية على المستويين الوطني والإقليمي بين الفترتين ١٩٧٥-١٩٧٠ و ١٩٩٥-١٩٩٠. خلال هذه الفترة، وقع أوضاع انخفاض في معدل الخصوبة الكلية في الكويت (من ٣٨ إلى ٣١) وأطفال لكل أم منجية)، وقطر (من ٦٨ إلى ٤٤) أطفال)، ولبنان (إلى ٣١ أطفال). وفي الأردن<sup>(١١٩)</sup> والجمهورية العربية السورية، انخفض معدل الخصوبة بواقع ١٩ طفل: من ٧٨ إلى ٥٥ أطفال لكل أم منجية، وهو معدل مرتفع. ولكن تجدر الاشارة إلى أن الجهود المتضادرة المبذولة في مصر أدت إلى انخفاض معدلات الخصوبة الكلية من ٥٥ إلى ٣٩ أطفال لكل أم منجية خلال الفترة المستعرضة. ويمكن أن يعزى هذا التحسن أيضاً، على المستوى الإقليمي، إلى ازدياد الوعي بأهمية تنظيم الأسرة إثر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤).

ورغم هذا الانخفاض في معدل الخصوبة الكلية في منطقة الإسکوا بين الفترتين ١٩٧٥-١٩٧٠ و ١٩٩٥-١٩٩٠، لا يزال متوسط معدل الخصوبة في المنطقة من أعلى المتوسطات في العالم. ويبين الجدول ٥٠ أن معدل الخصوبة الكلية في منطقة الإسکوا انخفض من ٦٨ أطفال لكل أم منجية في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ إلى ٥٢ أطفال في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠. وكانت بلدان المشرق العربي أقرب إلى بلدان إلى المتوسط الإقليمي البالغ ٢٥ أطفال لكل أم منجية، بينما بلغ معدل الخصوبة الكلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٨٤ في المعدل المتوسط، وذلك باستثناء عُمان، حيث بلغ ٢٧، واليمن، حيث بلغ ٦٧ أطفال خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠. الواقع أن معدلات الخصوبة في اليمن وعُمان لم تنخفض خلال الفترة المستعرضة. وسجلت أعلى معدلات خصوبة في منطقة الإسکوا في قطاع غزة والمملكة العربية السعودية، حيث من الاعتيادي أن يصل عدد أطفال الأسرة إلى ٦ أو ٧ في المتوسط. ويجد بالإشارة أن ارتفاع معدلات الخصوبة أمر مرحب به في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، إنما ليس في اليمن.

وتختلف معدلات الخصوبة بين البلدان بحسب مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية مثل الزواج المبكر، وقلة الوعي بأهمية تنظيم الأسرة، بما في ذلك مباعدة الولادات، وتفضيل أحد الجنسين على الآخر، وتفضيل الأسر الكبيرة، وهو أمر سائد في المناطق الزراعية الريفية. وهناك، اجمالاً، علاقة ايجابية بين الفقر ومعدلات الخصوبة، وبين مستوى الرعاية الصحية ومتوسط العمر المتوقع، من جهة، ومستوى نمو البلد من جهة أخرى. وثمة تناسب عكسي بين مستوى التعليم وعدد الأطفال. كما أن هناك ترابطاً ايجابياً بين ممارسات تنظيم الأسرة، بما في ذلك مباعدة الولادات، من ناحية، ومستوى التعليم ومستوى المعيشة أو نوعيتها، من ناحية أخرى. ولم يعالج صانعو السياسات بعد بشكل ملموس أو كافٍ مسألة تنظيم الأسرة. وعلى خلاف ذلك، قامت المنظمات غير الحكومية النشطة بمعالجة هذا الموضوع بنجاح.

ورغم أن النساء في اليمن أربعين عن اهتمامهن ووعيهن بتنظيم الأسرة والخدمات المتعلقة بذلك، كانت إمكانية حصولهن على هذه الخدمات، بما في ذلك المشورة، مقتصرة على المناطق الحضرية عموماً. وتظهر محدودية فرص التعليم والخدمات الصحية في المناطق الريفية في ارتفاع معدل الأمية

(١١٩) أفادت البيانات المستمدّة من التقرير الوطني الذي قدمه الأردن إلى المؤتمر العربي لإعداد برنامج عربي موحد وأ آلية متابعة خطة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض من ٦٧ إلى ٦٢، وأن معدل الخصوبة الكلية انخفض من ٥٥ إلى ٣٩ أطفال لكل أم منجية، وذلك في الفترة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٤.

إلى ٨٠ في المائة بين سكان هذه المناطق بمجملها، وضمنهم النساء. ويؤدي هذا إلى ضعف الصحة وارتفاع معدلات الولادة ومعدلات وفيات الأمهات والرضع، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وجميعها من خصائص وضع المرأة في اليمن. ولكن يتضح من صياغة استراتيجية السكان، التي تتضمن أول خطة وطنية متكاملة تتناول مسائل صحة الأم والطفل في البلد، أن حكومة اليمن ملتزمة بتحسين الوضع الصحي للمرأة والأسرة. وتتضمن هذه الاستراتيجية أهدافاً في مجال صحة الأم والطفل والنمو السكاني ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٠ من خلال خطة عمل خاصة. وعلاوة على ذلك، اتخذت الحكومة بالفعل تدابير ترمي إلى تخفيض الأمية بين الكبار، كما رفعت سن الزواج للإناث من ١٥ إلى ١٨ سنة<sup>(١٢٠)</sup>، وزارت إمكانية حصول المرأة على الخدمات الصحية الجيدة، ولا سيما خلال فترة الحمل والانجاب. ولكن يتضح من نظرة سريعة على الجدول ٥٠ أن نسبة النساء المتزوجات في سن ١٥ إلى ٩ في اليمن هي أعلى نسبة بين بلدان الإسکوا، إذ بلغت ٩٩ في المائة، وذلك مقابل نسبة ٤٢ في المائة في المنطقة بمجملها.

ولا جدال في وجود علاقة مباشرة بين تحسين فرص تعليم المرأة وانخفاض معدلات الخصوبة. فالتعليم يؤدي بالضرورة إلى زيادة الوعي بسياسات التنظيم الفعال للأسرة والتدابير المتعلقة بها، وينعكس في تقليل حجم الوحدة الأسرية. ففي لبنان والبحرين والكويت، مثلاً، (ورغم تشجيع الأسر الكبيرة) لم يتجاوز متوسط حجم الأسرة أربعة أطفال، بينما بلغ ٦ أو حتى ٧ في المتوسط في عدد من بلدان الإسکوا الأخرى. وفي حين تجهد بعض بلدان الإسکوا مثل اليمن ومصر، وضمن نطاق أصيق الجمهورية العربية السورية، في تخفيض معدلات الخصوبة المرتفعة، يعتمد معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق تشجيع هذه المعدلات العالية. ويمثل ارتفاع معدلات الخصوبة دليلاً على نجاح الجهد المبذول في الاتجاه المعاكس من خلال استخدام أساليب تنظيم الأسرة لزيادة عدد الأطفال في هذه البلدان ذات الكثافة السكانية المتدينة. وبالاضافة إلى التقاليد والعوامل الثقافية والاجتماعية، يمكن أن يكون من أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة غير المرغوب فيه في البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة، مثل اليمن ومصر، إلى قصر الفترات الممتدة بين الولادات، التي تبلغ في المتوسط ٢٤ شهراً، مع ما يؤدي إليه ذلك من ضعف في الصحة لدى الأم والطفل. وفي بعض بلدان المنطقة، مثل اليمن، كانت الفتيات يتزوجن في سن ١٥ قبل أن يرفع سن الزواج إلى ١٨، واستفحلت المشكلة بسبب عدم نضج الفتيات وقلة تعليمهن ووعيهن بالأمور الصحية. وفي مصر، نجحت الجهود المبذولة لتخفيض معدل الخصوبة الكلي من ٥٥ أطفال لكل أم من جهة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٠ إلى ٣٩ خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠.

والبيانات المتوفرة عن وفيات الأمهات والرضع في منطقة الإسکوا وغير موثوقة، وتختلف اختلافاً كبيراً من بلدٍ إلى آخر. ورغم ذلك، يبين الجدول ٥٢ أن معدل وفيات الرضع في المنطقة ككل انخفض من ٩١ إلى ٤٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي في الفترة بين ١٩٧٥-١٩٧٠ إلى ١٩٩٥-١٩٩٠. وخلال الفترة ذاتها، حقق أكبر تحسّن في معدل وفيات الرضع في عُمان (حيث انخفض من ١٤٥ إلى ٣٠)، وفي السعودية (من ١٠٥ إلى ٢٩) ثم مصر (من ١٥٠ إلى ٧٦)، واليمن، حيث ظل معدل وفيات الرضع مرتفعاً ولكن تحسن بالانخفاض من ١٦٨ إلى ١١٩ لكل ١٠٠٠ مولود حي خلال الفترة بين ١٩٧٥-١٩٧٠ و ١٩٩٥-١٩٩٠.

---

(١٢٠) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسکوا، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع ١١.II.94، الفصل الثالث الجزء ج).

وهناك علاقة مباشرة بين وفيات الرضيع وصحة الأم وظروف معيشتها. ويتبين هذا في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي سجلت أدنى معدل لوفيات الأمهات في المنطقة، والتي بلغ لديها هذا المعدل، في المتوسط، ١٠٠٠٠ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠، وهو آخر عام تتوفر عنه البيانات. وكانت أفضل هذه المعدلات في الكويت، حيث بلغ معدل وفيات الأمهات ٤ لكل ١٠٠٠٠ ولادة، وقطر، حيث بلغ ٩ لكل ١٠٠٠٠ ولادة. وعلى الطرف الآخر من السلسلة، سجل أعلى معدل لوفيات الأمهات في اليمن، حيث بلغ ١٠٠٠ لكل ١٠٠٠٠ ولادة، ثم في مصر، حيث بلغ ٢٧٠ لكل ١٠٠٠٠ ولادة.

ويعود ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع، بشكل عام، إلى ضعف الصحة وفقر الدم لدى الأطفال، خاصة في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة، وكذلك إلى قلة التعليم والوعي بأمور الصحة، وضعف الصحة التناسلية، وقلة العناية الطبية أثناء الولادة، وتكرار حالات الحمل في فترات متقاربة، بالاقتران مع سوء الرعاية قبل الولادة وأثناء النفاس. مثلاً: بلغ عدد أطفال المرأة الأمية في الجمهورية العربية السورية ٦٨٠٠ طفل في المتوسط، مقابل ٣٤٠٠ طفل للمرأة التي تُكمل تعليمها الابتدائي، و٢٣٠٠ طفل للتي تتجاوز مرحلة التعليم الابتدائي<sup>(١٢١)</sup>.

ويبيّن الجدول ٥٢ أن ٧٨ في المائة من الولادات في منطقة الإسکوا، و ٩٣ في المائة من الولادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي، قد تمت على أيدي مدرّبة في هذا المجال، بينما لم تتم في اليمن أكثر من ١٦ في المائة من الولادات بحضور طبيب مُدرب خلال عام ١٩٩٠. وتشير الأدلة التجريبية إلى وجود تناسب عكسي بين عدد الولادات التي تتم على أيدي مدرّبة وبين معدلات وفيات الأمهات والرضع. فالبيانات المتعلقة بمجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي تظهر أعلى نسبة للولادات التي تتم على أيدي مدرّبة (٩٣ في المائة)، مقارنة بأدنى معدلات لوفيات الأمهات والرضع، بينما تظهر بيانات اليمن أدنى نسبة للولادات التي تتم على أيدي مدرّبة (١٦ في المائة)، مقارنة بأعلى معدلات لوفيات الأمهات والرضع.

وسجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي، مجتمعة، أعلى نسبة للولادات التي تتم على أيدي مدرّبة وأدنى معدلات لوفيات الأمهات والرضع. كما سجلت هذه البلدان أعلى متوسط عمر متوقع للنساء عند الولادة، وأدنى معدل كلي للخصوصية، وأعلى نسبة لالتحاق الفتيات بالمدارس، على جميع مستوياتها، وأدنى معدلات للأمية بين النساء البالغات، وذلك خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠.

#### ٤- المشاركة في النشاط الاقتصادي، و العمالة

## (أ) النشاط الاقتصادي

يجدر بالإشارة، في بادئ الأمر، أن البيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والقوة العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تشمل المواطنين وغير المواطنين. ولذلك ينبغي ألا يغيب عن الذهن هذا التقصير في تفصيل البيانات لدى استعراض المشاركة الاقتصادية للمرأة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتتابع الأمانة التنفيذية للإسكوا حالياً عملية إعداد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والفصل بين بيانات المواطنين والمغتربين في دوائر الاحصاء الوطنية.

ويبيّن الجدول ٥٣ أن معدل النشاط الاقتصادي<sup>(١٢٢)</sup> للمرأة (١٥ سنة وما فوق) في منطقة الإسکوا في عام ١٩٩٤ بلغ ١٦ في المائة، مقابل ٨١ في المائة للرجال. وعلى المستوى القطري، بلغت نسبة النساء الناشطات اقتصادياً، في عام ١٩٩٤، الربع أو أكثر من النساء في سن ١٥ وما فوق في لبنان والكويت، بينما تجاوزت خمس النساء في العراق ومصر والإمارات العربية المتحدة. وسجلت النساء في قطاع غزة والضفة الغربية وعمان وال سعودية أقل معدلات للنشاط الاقتصادي. وخلال أزمات البطالة (عندما تشير البطالة<sup>(١٢٣)</sup> إلى جميع الذين يبحثون عن عمل ولا يلقونه) تكون المرأة هي الأشد معاناة. وتشير الأحصاءات المتعلقة بالبطالة في المناطق الحضرية على المستوى الإقليمي إلى أن معدل البطالة بين النساء هو ضعف معدلها بين الرجال. وفي الأردن، بلغت البطالة بين النساء الناشطات اقتصادياً، عام ١٩٩٤، نسبة ٣٢ في المائة.

والفجوة الكبيرة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي على المستوى الإقليمي وفي كل بلد من بلدان الإسکوا على حدة لا يمكن إغلاقها بسهولة او بسرعة رغم جميع الجهود المبذولة حالياً ورغم معالجة موضوعها باهتمام كبير من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية على السواء. وتتضخم هذه المشكلة مع إدراك أن النساء يشكلن نصف عدد السكان، وأن نصفهن هن في عمر يتراوح ١٥ سنة ويقل من ٤٠، أي أن حوالي ٥٠ في المائة من النساء، أو ما يعادل ربع مجموع سكان منطقة الإسکوا، يمكن أن يكن ناشطات اقتصادياً. وبما أن نسبة النساء (١٥ سنة وما فوق) الناشطات اقتصادياً فعلاً لا تتجاوز ١٦ في المائة، فهذا يعني، مع مراعاة الأخطاء والتفاوّتات الإحصائية، أن نحو أربعة أخماس النساء اللائي كان من الممكن أن يكن ناشطات اقتصادياً كن بدون عاملة مربحة و/أو عمل لحسابهن الخاص. وليس هذا انعداماً في كفاءة استخدام الموارد وتبدیداً لها فحسب، وإنما يمثل كذلك عبئاًإضافياً على المعيلين<sup>(١٢٤)</sup> من السكان الناشطين اقتصادياً، سواء من الرجال أو النساء.

ولا شك في أهمية دور المرأة، ولكنه لا يؤخذ في الاعتبار. ويعود هذا، بشكل رئيسي، إلى تعريف "السكان الناشطين اقتصادياً"، الذي لا يعترف بالتدبير المنزلي ورعاية الأطفال والأسرة والعمل في المزارع وغيرها من الوظائف التي تقوم بها المرأة ولكن لا تُنتج فيها خدمات وسلع ملموسة أو قابلة للقياس، وبالتالي لا تؤخذ في الاعتبار عند إعداد الحسابات الوطنية. ويمثل هذا عائقاً رئيسياً أمام محاولة تقييم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ومساهمتها في الاقتصاد. وحتى الآن لا يزال

(١٢٢) السكان الناشطون اقتصادياً هم جميع الأشخاص، من أي من الجنسين، الذين يوفرون اليد العاملة الازمة لانتاج السلع والخدمات الاقتصادية كما هي محددة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، في أثناء فترة مرجعية محددة زمنياً. ووفقاً لهذا النظام، ينبغي أن يشمل انتاج السلع والخدمات الاقتصادية كل عمليات انتاج وتجهيز المنتجات الأولية (سواء كانت من أجل السوق أو من أجل المقايسة أو من أجل الاستهلاك الخاص)، وانتاج جميع السلع والخدمات الأخرى من أجل السوق، والانتاج المقابل لأغراض الاستهلاك الخاص، في حالة الأسر المعيشية التي تنتج هذه السلع والخدمات من أجل السوق.

(١٢٣) البطالة: العاطلون عن العمل هم جميع الأشخاص فوق سنّة معينة ممن لا يملكون بأجر أو بدون أجراً أو لحسابهم الخاص والمتوافرون للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص (انظر المرفق الأول لهذا الفصل).

(١٢٤) نسبة الإعاقة: هي نسبة السكان الذين يعانون بأجهزتهم معاولون، أي الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو تتجاوز ٦٤ سنة، إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل، أي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة (انظر المرفق الأول لهذا الفصل).

## **الجدول ٥٣ - منطقة الإسکوا: التسلط الاقتصادي**

الجدول ٥٣ - (تابع)

نسبة توزيع القوة العاملة

**المصدر:** الأمم المتحدة، *المرأة في العالم*, ١٩٩٥، انتهاكات واحصاءات (لا يشمل الفئة الغربية) وقطع غرة.

قياس مساهمة المرأة في الاقتصاد، والتقدير الكمي لهذه المساهمة، غير معالجين بطريقة وافية، وفي أحسن الأحوال غير مقدرين حق قدرهما (وتلك هي حالهما أيضاً في القطاع الزراعي والقطاع غير الرسمي). ولا ينطوي هذا على آثار سلبية على مركز المرأة فحسب، وإنما ينعكس كذلك على القيمة الحقيقة لمساهمتها في الناتج الوطني وفي التنمية عموماً. وهذا صحيح في جميع قطاعات الاقتصاد، ولكنه ينطبق بشكل خاص على قطاع الزراعة والقطاع غير الرسمي، ولا سيما في المناطق الريفية والفقيرة وفي المنزل. فالمرأة، بصفتها مدبرة المنزل والأم، تساهم مساهمة كبيرة في رعاية الأسرة وعنایتها الصحية، بما في ذلك العناية بالأطفال والمسنين والمريضي والشّؤون التغذوية وتعليم الشباب. ويتضمن الجدول ٥٣ خانة لمجموعة "العاملين في الأسرة بلا أجر"، التي تمثل ربع مجموع سكان المنطقة في عام ١٩٩٠، وهو آخر عام توفرت عنه البيانات. ولكن الدوائر الإحصائية لا تعترف عموماً بمساهمتهن ولا تأخذها في الاعتبار، وتظل هذه المساهمة في معظم الحالات غير مكافأة بأجر، وعليه، لا تدخل مساهمنهن في الحسابات الوطنية وتقديرات الناتج القومي الاجمالي. وتنشط المرأة أيضاً في المناطق الريفية الزراعية في الانتاج الزراعي والصناعات المنزلية، ولكن مساهمتها لا تلقي التقدير الكافي. غالباً ما تساهم المرأة بنفسها في تعزيز هذا الموقف المتذبذب من مساهمتها في القطاع الزراعي، لأنها لا تحدد قيمة نقدية فعلية لعملها ومساهمتها في الناتج القومي. فالمرأة الريفية التي يتطلب منها أن تقيّم عملها تنفي قيمتها ومساهمتها الحقيقة، سواء في الاقتصاد أو في المجتمع ككل، نظراً لقلة وعيها بأهميته. ورغم الأعمال والأدوار غير المرئية وغير المأجورة، لا شك في أن مشاركة المرأة في القوة العاملة هي في ازدياد، ولو ببطء، وذلك نتيجة للضغوط الاقتصادية والحاجة المادية، مما يؤدي إلى زيادة مساهمتها المطلقة والنسبية في النشاط الاقتصادي في المنطقة.

#### (ب) المشاركة في سوق العمل

ازدادت مشاركة المرأة في القوة العاملة في منطقة الإسكوا بمعدل ٥ إلى ٦ في المائة سنوياً خلال الثمانينيات. وفي تلك الفترة، سجل الأردن معدل نمو عالياً في مساهمة المرأة في القوة العاملة، بلغ ٧٪ في المائة، بينما ازداد المعدل ببطء أكبر بكثير في لبنان (٤٪ في المائة) والبحرين (٣٪ في المائة). ويمكن أن يُعلَّل هذا التسارع الكبير في الأردن بانخفاض المعدل الأساسي الذي انطلقت منه. وخلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٠، مثلَّت النساء، في المتوسط، نحو ١٤ في المائة من مجموع القوة العاملة في منطقة الإسكوا. ويبين الجدول ٥٣ أن النساء (١٥ سنة وما فوق) كن يمثلن، في عام ١٩٩٤، ١٥٪ في المائة من مجموعقوى العاملة في منطقة الإسكوا. أما بالنسبة لكل بلد على حدة، فقد بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها في لبنان (٢٧٪ في المائة)، تليه، عن كثب، مصر والكويت (٢٣٪ في المائة لكلِّ منهما)، والعراق (٢٢٪ في المائة)، في حين مثلَّت النساء نحو عشر مجموع القوة العاملة في البحرين واليمن والأردن<sup>(١٢٥)</sup> وعمان والإمارات العربية المتحدة. ويجدر بالإشارة أنه لو أُستثنى المغتربون من بيانات بلدان مجلس التعاون الخليجي ل كانت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي فيها أدنى من العشر.

---

(١٢٥) تشير البيانات الرسمية الواردة في التقرير الوطني للأردن، المقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا (آذار/مارس ١٩٩٧)، إلى أن النشاط الاقتصادي للمرأة في الأردن (١٥ سنة وما فوق) قد تضاعف في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٤، إذ ارتفع من ٧٪ إلى ١٥٪ في المائة من مجموع السكان الناشطين اقتصادياً. كما ازدادت مساهمة المرأة في القوة العاملة من ٦٪ إلى ٩٪ في المائة خلال الفترة ذاتها.

ويمكن، إلى حد بعيد، أن يُعزى انخفاض مستوى مشاركة المرأة وأدائها في النشاط الاقتصادي إلى الظروف الاقتصادية غير المؤاتية عموماً، بما في ذلك الكساد الاقتصادي، والبطالة، والتكيّف الهيكلي، وارتفاع معدلات نمو السكان، وازدياد الطلب على العمال المهرة والوظائف التي تتطلب مستوى متقدماً من المعرفة الفنية، نظراً إلى الثورة التكنولوجية. ومن العوامل الأخرى عدم وجود منظور لدرج نوع الجنس ضمن المجرى الرئيسي للاهتمامات، ونقص التدريب والتأهيل الملائم للمرأة، وقلة مراكز العناية بالأطفال ومرافق الأئمة، وقبل كل شيء، القيود التقليدية. ورغم أن الظروف الاقتصادية غير المؤاتية وسياسات التكيّف الهيكلي تؤثر على الرجال والنساء معاً، ثمة من يذهب إلى أنها تؤثر على النساء بشكل مختلف، ولا سيما الفقيرات منهن والريفيات والنساء غير المؤهلات لمواجهة التغيرات التكنولوجية السريعة الجارية.

#### (ج) التوزيع القطاعي

على الرغم من أن مشاركة المرأة في سوق العمل في منطقة الإسكوا مازالت دون التوقعات بكثير، فقد أحرز بعض التقدم خلال العقود الماضيين. غير أن هناك اتجاهًا شائعاً يمكن ملاحظته، وهو الانخفاض العام في مشاركة المرأة في القطاع الزراعي في جميع بلدان المنطقة والانتقال باتجاه قطاع الخدمات، حيث توجد الأعمال التي تعتبر نسائية تقليدياً، وبدرجة أقل بكثير باتجاه القطاع الصناعي. ومن الجدير بالملحوظة أن معظم الأعمال في قطاع الخدمات تتطلب القليل من المهارات والتدريب، وأجورها منخفضة عموماً.

وفي عام ١٩٩٤، كانت نسبة النساء الناشطات اقتصادياً والعاملات في القطاع الزراعي في المنطقة تبلغ خمس مجموع القوى العاملة النسائية، وكانت نسبة العشر منهن تعمل في القطاع الصناعي، في حين يوظف قطاع الخدمات النسبة المتبقية، أي ٧٠ في المائة، من قوة العمل النسائية. ويمكن عزو هذا التحول في التوزيع القطاعي إلى عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، بما في ذلك البيئة الاقتصادية التي تتغير بسرعة مع التركيز على قطاع الخدمات، والانتقال نحو الخصخصة، وإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في الاقتصاد. ومن العوامل الأخرى التحرر التدريجي من التقاليد والعادات في المجتمع، التي ألزمت المرأة بيتها وأبعدتها عن سوق العمل، بالإضافة إلى بروز ظاهرة تحضُّر خلال العقود الأخيرين اجتنبت الأسر، وضمنها النساء، من المناطق الريفية والزراعية إلى المدن والعملة المكسبة.

ويختلف توزُّع النساء الناشطات اقتصادياً، حسب المهنة، اختلافاً كبيراً بين البلدان الأعضاء في الإسكوا. فمؤشرات النشاط الاقتصادي لعام ١٩٩٤ تبين أن ٨٦ في المائة من النساء العاملات في بلدان مجلس التعاون الخليجي كنًّا يعملن في قطاع الخدمات. وباستثناء النساء العاملات في عُمان، اللاتي يعملن خمسان منهن في صناعة صيد الأسماك والبقة في الخدمة المدنية والوزارات وفي البلاط وقطاع الصحة، فإن النساء في باقي دول مجلس التعاون الخليجي (الموطنات منهن والمهاجرات) يعملن ٥٥ أساساً في التدريس وفي الأعمال الكتابية والتمريضية. وفي مجموعة بلدان المشرق، كانت نسبة ٥٥ في المائة من النساء تعمل في قطاع الخدمات، ونسبة الثالث في القطاع الزراعي. وفي الاقتصادات التي تسيطر عليها القطاعات الزراعية، تعمل أغلبية كبيرة من النساء الناشطات اقتصادياً في القطاع الزراعي، كما هو الحال في العراق (٦٨ في المائة)، والجمهورية العربية السورية (٦٠ في المائة)، واليمن (٤٥ في المائة). كذلك في الاقتصادات التي توجد لديها قاعدة صناعية هامة نسبياً، كما في مصر ولبنان، يشتغل حوالي خمس النساء العاملات في القطاع الصناعي.

(د) المُرَأَةُ فِي الزَّرَاعَةِ

في عام ١٩٩٤، كان الخمس على الأقل من مجموع القوى العاملة النسائية، التي تمثل عشر مجموع القوى العاملة الزراعية (رجالاً ونساء)، يعمل في القطاع الزراعي في منطقة الإسكندرية. وكانت أبرز مشاركة للنساء في الزراعة في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، حيث تراوحت نسبتهن بين الخمسين والثلث من السكان الناشطين اقتصادياً في القطاع الزراعي، وهذا في حد ذاته يمثل مساهمة كبيرة في القطاع الزراعي وانتاجه. غير أنه، من الناحية النسبية، كانت الأيدي العاملة النسائية في القطاع الزراعي إما راكدة في نموها، أو تنمو بوتيرة أبطأ بكثير من نمو الأيدي العاملة ككل، أو انها تتضاءلت في بعض البلدان. وفي حين أن نسبة النساء بين القوى العاملة نمت في المتوسط بحوالي ٦ في المائة في السنة خلال الثمانينات، فإن هذا لم يعكس بزيادة مماثلة في مشاركتهن في القطاع الزراعي. فمشاركة المرأة في القطاع الزراعي تقلصت إجمالاً أو، في أفضل الحالات، ركبت. وحتى عندما سجل نمو في هذه المشاركة، فإنه كان ضئيلاً جداً وينبغي تفسيره بحذر بسبب عدم موثوقية البيانات المتعلقة بالمرأة.

ويتناقض هذا الأداء غير المشجع للمرأة في القطاع الزراعي مع وجود نمو متسارع ومتزايد لمشاركة المرأة في قطاعات الاقتصاد الأخرى (وأساساً في الخدمات)، حسبما يتضح من المتosteates المرتفعة لمعدلات النمو السنوي بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، وخصوصاً في الأردن (٧٪ في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (٤٪ في المائة)، والمملكة العربية السعودية (٦٪ في المائة)، وعمان (٥٪ في المائة).

إلا أن الباحثين يشككون في موثوقية هذه الاحصاءات ويقولون إن نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي كثيراً ما تقدر دون مستواها الحقيقي. والواقع أن تقييم مساهمة المرأة في الزراعة والمساهمة التي تقدمها لصالح المناطق الريفية، كان من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة. فأعمال التي تقوم بها المرأة في المنزل ورعاية الأسر وفي المزارع العائلية ما زالت دون أجر، وتستعصي على التقييم الكمي، وغير منظورة، ومن ثم فهي لا تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي وتظل خارج نظام الحسابات القومية والقوى العاملة.

(ه) المُرَأَةُ فِي الصَّنْعَةِ

ظلت نسبة النساء العاملات في الصناعة منخفضة في جميع البلدان النامية، ولكنها كانت أشد انخفاضاً في منطقة الإسكندرية حيث لم تشکل النساء العاملات في الصناعة سوى ١٪ في المائة من مجموع السكان الناشطين اقتصادياً في أوائل التسعينات. ومن الناحية النسبية فإن هذا الشطر من السكان الناشطين اقتصادياً، الذي يمثل المرأة العاملة في الصناعة، لم يمثل سوى ١١٪ في المائة من مجموع اليد العاملة النسائية في عام ١٩٩٤.

وهناك بضعة فقط من البلدان الأعضاء في الإسكندرية كانت فيها مشاركة المرأة مشجعة أكثر من غيرها، إذ بلغت نسبتها ثلثي القوى العاملة النسائية في عمان، وحوالي الخمس في مصر ولبنان، و١٤٪ في المائة في الجمهورية العربية السورية. وباستثناء عمان، حيث تعتبر صناعة صيد الأسماك هامة تقليدياً، يعود هذا الأداء الأكثر تشجيعاً في البلدان الثلاثة الأخيرة إلى وجود قاعدة صناعية أوسع نسبياً تتضمن الصناعات التقليدية للأغذية والمنسوجات، وبدرجة أقل الصناعات الآخذة في النمو والأكثر تطوراً

من الناحية التكنولوجية، مثل الالكترونيات والصناعات الصيدلية. ويطلب العمل في الصناعات التحويلية للأغذية والمنسوجات مستوى من المهارات والتدريب أدنى مما تتطلبه الصناعات الأكثر تطوراً تكنولوجياً مثل الالكترونيات والصناعات الكيميائية والهندسية والصيدلية.

وفي اليمن ظلت مشاركة المرأة في الصناعة منخفضة ودون المتوسط، إذ كانت تمثل حوالي ٦% في المائة من الأيدي العاملة النسائية في عام ١٩٩٤. وتشير البيانات الرسمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي تشمل العمال المهاجرين بحسب الأيدي العاملة، إلى أن نسبة النساء في القطاع الصناعي لا تتجاوز عشر الأيدي العاملة النسائية التي هي، في الأصل، صغيرة.

وهناك بعض العوامل التي تعوق وجود مشاركة أكبر للمرأة في القطاع الصناعي. وربما تشمل هذه العوامل الافتقار إلى المهارات الكافية والتدريب الكافي، والاستعاضة التدريجية عن الصناعات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة بصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال تتطلب يداً عاملة ماهرة. وكما هو الحال في القطاع الزراعي، تقدر مساهمة المرأة في الاقتصاد ومشاركتها في الأيدي العاملة دون مستواها الحقيقي بكثير. ويرجع ذلك إلى عدم وجود أساليب وافية بالغرض وأدوات فنية ومفاهيمية مناسبة لتحديد هذه المساهمة وتقديرها كمياً وقياسها وتقديرها، لاسيما في القطاع غير الرسمي والصناعات الريفية، وفي القطاع الصناعي بشكل عام. وتشكل القيود التقليدية متغيراً هاماً يحد من إمكانيات مساهمة المرأة في قطاع صناعي ضيق في الأصل.

وهناك تناسب ايجابي بين مشاركة المرأة في القطاع الصناعي ومستواها التعليمي. وتصبح هذه العلاقة أقوى مع توسيع القطاع الصناعي وزيادة تطوره. إلا أن مشاركتها في الصناعات الهندسية والتعدينية وصناعات البناء واستخراج المعادن تظل محدودة ودون المتوسط، وذلك، إلى حد بعيد، بسبب متطلبات المهارات العالمية الالازمة للعمل في هذه الصناعات المعقدة والمتقدمة تكنولوجياً. ولذلك، وحسب ما جاء في دراسة لإسكوا عن مشاركة المرأة في بلدان مختارة<sup>(١٢٦)</sup>، يوفر تخطيط الموارد البشرية ونوع التعليم الذي تتبعه المرأة المتغير الأساسي لتفسير محدودية مشاركتها في القطاع الصناعي. فهي تفضل متابعة التعليم الأكاديمي بدلاً من التعليم المهني، والتعليم الأدبي بدلاً من التدريب العلمي الرسمي. ويشكل هذا عائقاً رئيسياً أمام توظيف النساء في أي من فروع القطاع الصناعي التي تتطلب مهارات خاصة وتدريباً خاصاً. وتخلاص الدراسة إلى أن المشاركة المنخفضة للمرأة في القطاع الصناعي تقتصر على خطوط التجميع التي لا تحتاج إلى مهارات عالية وإلى قوة جسدية. ونادرًا ما تتحل النساء مناصب عليا في الإدارة أو مراكز صنع القرار، وهن يتعرضن للتمييز من حيث الأجر والترقية والتطور المهني وفرص التدريب. غير أن القطاع الصناعي في معظم الدول الأعضاء في الإسكوا، بقطع النظر عن النفط، لا يزال في مراحله الأولى، وهو ذو قاعدة انتاجية ضيقة ومساهمة محدودة في الناتج القومي الاجمالي.

#### (و) المرأة في الخدمات

في أوائل التسعينيات كان أكثر من نصف القوى العاملة النسائية في منطقة الإسكوا يعمل في قطاع الخدمات. وبحلول عام ١٩٩٤، بلغ هذا الرقم ٧٠% في المائة مقارنة بنسبة ٥٠% في المائة للأيدي

١٢٦) الإسكوا، المرأة العربية في الصناعات التحويلية، دراسات عن المرأة والتنمية، رقم ١٩

. E/ESCWA/SD/1994/1/Rev.1 - E/ESCWA/ID/1994/5/Rev.1

العاملة الرجالية. وهذا التركيز الشديد للمرأة في قطاع الخدمات لا يضاهى في مناطق نامية أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ومن الناحية النسبية، تظهر البيانات المقسمة حسب نوع الجنس، التي تشمل مختلف فروع قطاع الخدمات (تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، والنقل والخزن والاتصالات، والتمويل، والعقارات، والتأمين، والأعمال، والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية)، أن النساء يمثلن جزءاً هاماً من مجموع السكان الناشطين اقتصادياً في قطاع الخدمات. وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كن يشكلن، في المتوسط، حوالي ١٥ في المائة من العدد الاجمالي للرجال والنساء العاملين في قطاع الخدمات في الدول الأعضاء في الإسكوا.

ويمكن عزو التركيز الأشد للنساء في قطاع الخدمات إلى عدة عوامل تتصل بظروف العمل في ذلك القطاع ومتطلبات المهارات العالية في القطاع الصناعي. ويسطير الذكور تقليدياً على القطاع الصناعي، الذي لا تشجع المرأة على دخوله، مما يدفعها إلى البحث عن العمل في قطاعات أخرى. والأعمال المقبولة تقليدياً من الناحية الاجتماعية والمدعومة "نسائياً" هي التدريس، والتمريض، والأعمال المكتبية، والخدمات التموينية، والأعمال الاجتماعية. وجميع هذه الأعمال تقع ضمن قطاع الخدمات في الاقتصاد (سواء في القطاع العام أو الخاص أو المختلط) حيث يمكن أن توجد ساعات عمل أكثر مرنة (مثل المناوبة في أعمال التمريض، والعمل الاجتماعي) وأو أعمال لبعض الوقت (التدريس والدروس الخاصة). ولهذه الأعمال سمة إضافية تجنب الأم العاملة نظراً إلى أدوارها المتعددة في الأسرة، إذ أنها توفر لها مرونة أكبر لقضاء وقت أطول مع أطفالها ورعايتها وأداء ما يتصل بذلك من أعمال. وقد أدى هذا الوضع إلى تأثير قطاع الخدمات.

والبيانات المتعلقة بالمرأة في القطاع غير الرسمي قليلة وغير موثوقة. غير أنه، بخلاف قطاعات الاقتصاد الرسمي، تنشط المرأة أكثر في القطاع غير الرسمي لأن العمل في هذا القطاع يرتبط في كثير من الأحيان بوجود تكنولوجيا بسيطة، ومتطلبات دنيا للمهارات، ورأسمال صغير، وإنفاق غير كبير في الأصول المادية. والأهم من ذلك هو أن العمل في القطاع غير الرسمي لا يتطلب دواماً أو قاعدة عمليات ثابتة. وهذه الخصائص التي يتتصف بها القطاع غير الرسمي، بما فيه الصناعات المنزلية والحرفية، تشجع المرأة على العمل فيه بالرغم من أن مساهمتها تظل مقدرة دون مستواها الحقيقي بكميات كبيرة في الحسابات القومية. وفي القطاع الرسمي لل الاقتصاد، تكون مشاركة المرأة أكثر تعقيداً بسبب الأدوار المتعددة التي تقوم بها، بما في ذلك وظيفتها في حياتها المهنية، والعناية بالمنزل، ورعاية الأطفال. ويزيد من هذا التعقيد وجود ظروف عمل غير مواتية للمرأة فيما يتعلق بالدوام الثابت وعدد ساعات العمل الثابت (٣٥ إلى ٤٣ ساعة في الأسبوع)، وبعد مكان العمل عن البيت. وقد أدت هذه الحالة إلى ظهور "ال الخيار الثالث"، وهو بديل للنساء ذوات الأسر يتضمن مساعدتهن على التوفيق بين الالتزامات المهنية والالتزامات العائلية. إلا أن هذا البديل مازال نظرياً ولم ينفذ بعد.

وفي فترة أقرب، ظهرت بدائل أخرى تهدف إلى تزويد المرأة بالأدوات اللازمة لتمكنها، وهدفها النهائي هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمالي والاعتماد على الذات. وتتضمن هذه الأدوات التدريب وإعادة التأهيل، والتعليم وتخفيف الأمية، ووسائل تخفيف حدة الفقر من خلال الحصول على الاعتمادات والقروض الميسرة. وبصفة أدق، يؤمن للمرأة التدريب اللازم لإقامة مشاريع صغرى ومؤسسات تجارية صغيرة خاصة بها، كما تقدم لها المساعدة الضرورية لإقامة مشاريعها المدرة للدخل. ومن أحدث الحلول الابتكارية لمشكلة نقص الاعتمادات النظر في جدوى إنشاء مرافق صغرى للقروض، على منوال التجربة الناجحة لمصرف غرامين في بنغلاديش، وإنشاء مؤسسات ضمان للقروض التي تنطوي على مخاطرة. والقصد من هذه الجهد هو مساعدة المرأة في مشاريعها الانتاجية وتشجيع مشاركتها في عملية

التنمية، وفي الوقت ذاته المساهمة في الناتج الوطني. وتوجد ظاهرة جديدة ومتزايدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي ظهور مُقاولات يُشنّن ويُدرّن مشاريعهن التجارية الخاصة.

وقد قامت الحكومات والمنظمات غير الحكومية في عدة دول أعضاء في الإسكوا، ولا سيما في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن وكذلك في المناطق التي تخضع للسلطة الفلسطينية، بضم جهودها لايجاد طرق لمنع النساء الفقيرات في المناطق الريفية والنائية إمكانية الحصول على الاعتمادات والقروض الميسرة لإقامة مشاريعهن الصغيرة الخاصة ومشاريع توليد الدخل لتحقيق الاستقلال المالي والاعتماد على الذات. وتولي غالبية اللجان الوطنية اهتماماً خاصاً لتمكين النساء اللاتي يرأسن أسرهن بمفردهن واللاتي يعانين أكثر في أحوال الكساد الاقتصادي والبطالة وما شابه ذلك من ظروف اقتصادية غير مؤاتية. وتحمّل هذه الأسر من الأعباء أكثر مما تستطيع لأن النساء يكسبن أقل من الرجال، ولديهن حظوظ أقل للعمل، ويقع عليهن عبء مضاعف يتمثل في القيام بدورى رعاية الأسرة وكسب العيش.

وقد أظهرت نتائج دراسة جرت برعاية الصندوق الأردني للتنمية والتوظيف، خلال عام ١٩٩٦، عن حصول المرأة على الاعتمادات في الأردن<sup>(١٢٧)</sup>، أن حجم السلف المقدمة للنساء منخفض بالرغم من أنه قفز من ٤٨٪ في المائة من مجموع السلف في عام ١٩٩٢ إلى ١١٪ في المائة في عام ١٩٩٤. وارتفاع طلب النساء للسلف بنسبة ٣٤٪ في المائة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦، وكان في ذلك إشارة إلى استعداد المرأة لزيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاعتماد على الذات، وكذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وارتفاع نسبة البطالة فيما بين النساء. غير أن ١٥٪ في المائة من النساء اللاتي يسعين للحصول على قروض قوبلاً بالرفض بسبب التشريعات المالية التي تميز ضد المرأة ولا تشجع النساء على إدارة مشاريعهن الخاصة. ولا يمكن للنساء الحصول على السلف دون مساعدة أحد الأقرباء الذكور. ويظل عدد النساء اللاتي حصلن فعلاً على سلف منخفضاً بالمقارنة مع الرجال. زد على ذلك أنه، بالإضافة إلى التقليد والعادات التي تشكل عقبة رئيسية أمام حصول المرأة على السلف، فإن الامكانية المحدودة للحصول عليها يمكن، إلى حد بعيد، أن تُعزى إلى نقص المعلومات المتعلقة بمرافق التسليف الموجودة والجهل بها، وعدم وجود مرافق اعتمادات موجهة خصيصاً للمرأة، وقصور الضمانات المتاحة للمرأة لتكون مؤهلاً للحصول على السلف في المصادر العادي والمؤسسات الأئتمانية. ومثلاً: يشكل صندوق الملكة علياء ومؤسسة نور الحسين، اثنتين من أنشط المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الأردن لتوفير المساعدة المالية للمشاريع الانمائية. ويقدم صندوق الملكة علياء السلف إلى الرجال والنساء على حد سواء، وتقدمها مؤسسة نور الحسين إلى المحروميين من رجال ونساء. وعلاوة على ذلك، يوفر نادي صاحبات الأعمال والمهن المشورة القانونية والتجارية لصاحبات المشاريع.

#### (ز) المرأة في المهن الحرة: نجاحات تحققت

في حين أن الأغلبية العظمى للنساء الناشطات اقتصادياً لا تزال تعمل في المهن التي تدعى "نسائية"، لم يلحظ إلا القليل من التقدم في دخول النساء ميادين جديدة كانت تقليدياً مخصصة للرجال، ولا سيما في قوات الشرطة ومهن القانون وإنفاذ القوانين في الأردن. وفي عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، توظّف النساء في قوات الشرطة بسبب الفصل بين الجنسين وما ينتج عنه من حاجة إلى معاملة النساء على انفصال. وهناك أيضاً نساء يعملن سائقات سيارات أجرة (الأردن ولبنان).

وتوجد استثناءات في كل مهنة وشخص، كما هو الحال بالنسبة لمخرجى الأفلام (مصر، حيث نشأت صناعة السينما العربية)، ومخرجى المسرح (لبنان)، والمهندسين المعماريين المشهورين دولياً (العراق)، والصحافيين، والمحررين، ونقاد الفن الإسلامي، وغيرهم كثير.

وفي الدول الأعضاء في الإسكوا نساء درسن القانون، ويمارسن المحاماة، وهن أعضاء في نقابات المحامين الوطنية وأو الإقليمية، ومنهن من عين أعضاء في المحاكم الدولية. غير أن هناك حتى الآن عدداً قليلاً جداً من النساء يعملن في النظام القضائي على المستوى الوطني وأو عين قاضيات في المحاكم العليا. وهناك طبيبات، ومهندستات ومهندسيات معماريات، ونساء يعملن في العلم والتكنولوجيا، ولو كان عدهن صغيراً.

وفي لبنان، يدخل حوالي عشر اليد العاملة النسائية في تخصصات يسيطر عليها الرجال في مجال العلم والتكنولوجيا، مثل الفيزياء والجيولوجيا والنفط وعلوم الحاسوبات الالكترونية والهندسة الصناعية والهندسة المعمارية. وبعض النساء يدرسن الطيران. ويعكس ذلك مثال قائدة الطائرات اللبنانية الأولى التي تمارس الطيران التجاري بعد أن أنشأت معهداً للتدريب على الطيران لتدريب الطيارين ومنهم شهادات طيران معتمدة دولياً. وفي الإمارات العربية المتحدة تزداد شهرة الشاعرات على الرغم من أنهن يكتبن أحياناً دون الكشف عن هويتهن. وفي المملكة العربية السعودية، اتّخذت في عام ١٩٩٧ تدابير لزيادة فرص العمالات للنساء في القطاع الخاص، ولا سيما في الخدمات المقدمة للنساء فقط<sup>(١٢٨)</sup>، وتنظيم ورش تدريبية لذلك الغرض.

#### ٥- المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار

يبين الجدول ٥٤ حالة النساء في الحياة العامة في منطقة الإسكوا، فيوفر مؤشرات عن نسبة المقاعد البرلمانية التي تحتلها النساء ونسبة النساء في مناصب صنع القرار والمناصب الإدارية حيثما توفر ذلك. غير أن البيانات المتعلقة بالموضوع شحيحة وناقصة وغير موثوقة. فالنساء يشغلن أقل من ٣٠٠ من المقاعد النيلية على المستوى الإقليمي. وأعلى نسبة موثوقة كانت في العراق (حوالي ١١ في المائة)، تليه المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية (١٠ في المائة)، والجمهورية العربية السورية (٤٨ في المائة). وتحتل النساء أقل من ٣ في المائة من المقاعد البرلمانية في مصر والأردن ولبنان.

وفي مصر ١٣ امرأة فقط من بين ٤٤٤ عضواً في البرلمان؛ وهناك امرأة واحدة في مجلس الشورى. وفي عُمان لم تصبح النساء أعضاء في البرلمان إلا في عام ١٩٩٣، وعُينت امرأتان في مجلس الشورى. وفي اليمن تتصرف المشاركة السياسية للنساء بأنها عالية نسبياً من حيث التصويت والعضوية في الأحزاب السياسية، إذ إن هناك ٢١ مليون امرأة مسجلة في الأحزاب السياسية. وخلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ترشحت ١٧ امرأة كممثلات للأحزاب السياسية و٢٤ امرأة كن من المرشحات الأخريات. غير أنه لم يُنتخب سوى امرأتين في البرلمان اليمني في عام ١٩٩٣. وقد أعلن الرئيس تأييده الثابت لزيادة مشاركة المرأة السياسية وترشحها خلال انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٧. وجدير باللاحظة أيضاً أن امرأة ترشحت لمنصب الرئاسة خلال الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦ في السلطة الفلسطينية.

(١٢٨) أُحدثت فرص عمل جديدة للسعوديات، مثل العناية بالنساء فقط، وتقديم خدمات حفلات الزفاف في الفنادق، التي تدعى إليها النساء فقط. غير أن ساعات العمل المتأخرة تمثل مشكلة كبيرة (الحياة [[الدن]], ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧).

وفي عدة بلدان أعضاء في الإسكوا، دار نقاش حول العمل بنظام الحصص لضمان التمثيل الكافي للمرأة في المجالس النيابية. غير أن القضية لا تزال مثار جدل. ومع ذلك فإن هذا يدل بوضوح على أن هناك حاجة إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة على مستوى صنع القرار في منطقة الإسكوا.

وعلى المستوى التنفيذي، هناك عدد قليل جداً من النساء يعملن كوزيرات أو كوكيلات ووزارة. فهناك وزيرتان في الحكومة المصرية، وامرأة واحدة في الحكومة الأردنية، وامرأتان في الحكومة السورية، وامرأتان في السلطة الفلسطينية. وبعد أن كان هناك ثلات وزيرات في الحكومة المصرية انخفض عددهن إلى اثنتين في آخر حكومة شكلت في منتصف ١٩٩٧. ولأول مرة عينت امرأة قطرية وكيلة لوزارة التعليم والثقافة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وعُينت امرأة يمنية وكيلة لوزارة الإعلام في آذار/مارس ١٩٩٧. وفي لبنان، لا توجد سوى امرأة واحدة تشغل منصب مدير عام (وزارة الشؤون الاجتماعية) من أصل ٩٠ منصباً. وأما في اليمن، فمن أصل ١٠٠٠ وظيفة، هناك ٧٩ امرأة فقط بمستوى وكيل وزارة في الخدمة المدنية (ولكن دون وظائف).

وعلى مستوى البلديات، يكاد لا يلاحظ وجود للمرأة. فهناك عدد قليل من النساء يخاطرن بالترشح للانتخابات البلدية، كما في الأردن ولبنان، وينتخب منهن عدد أقل. خلال الانتخابات البلدية التي جرت في أوائل عام ١٩٩٧ في الأردن، مثلاً، لم ينتخب سوى ثلاث نساء. وهذا يدل على أن هناك حاجة إلى زيادة مشاركة المرأة على مستوى الادارة المحلية.

وعلى مستوى الإدارة وصنع القرار، فإن الوضع أكثر إحباطاً، إذ ان النساء يشغلن أقل من ٥ في المائة من المناصب الإدارية ومناصب صنع القرار في المنطقة، علمًا بأن الأردن والبحرين والكويت تقدم حالة أفضل من بقية الدول الأعضاء في الإسكوا التي توفرت عنها البيانات. وقد أشار مسح أجري مؤخرًا في مصر، في عام ١٩٩٦، إلى أن النساء يشغلن أكثر من خمس مناصب صنع القرار في الإدارة العامة. وفي المسح نفسه كشفت البيانات أن النساء يشكلن ١٧ في المائة من العاملين في القطاع الخاص، وربعن يحتلن مناصب قيادية في عام ١٩٩٦. وأوضحت دراسة أجرتها لجنة الخدمة المدنية في الأردن في عام ١٩٩٦ أن النساء يشكلن ٣٧ في المائة من الموظفين المدنيين في الأردن، وان ثلثهن يعملن في عمَّان والبقية في المناطق الريفية؛ وأقل من ١ في المائة من هؤلاء النساء هن في "المستوى الأول" لصنع القرار.

ويزيد الآن تعين النساء العربيات في مناصب عليا في المنظمات الإقليمية والدولية، اعترافاً بجدارتهن. ومن بين الحالات المماثلة لذلك، خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، تعين امرأة ليبية، لأول مرة، رئيسة بعثة (على مستوى سفير) في جامعة الدول العربية. وقد عينت وكيلة وزارة في وزارة التعليم الكويtie رئيسة لجامعة الأمم المتحدة، في اليابان وعيّنت امرأة كويتية أخرى مستشاررة (محكمَة) في محكمة العدل الدولية. وأنتُخبت امرأة لبنانية رئيسة لجنة الدولية للتربية والبحث، وهي لجنة استشارية لـ ٤٩ بلداً فرنكوفونياً. وأنتُخبت امرأة لبنانية أخرى عضواً في اللجنة الدولية لحقوق الإنسان. وتوجد ١٢٣ امرأة مصرية في الخدمة الدبلوماسية، ومن بينهن ١٢ سفيرة. وعلاوة على ذلك فحتى في البلدان التي لا تمثل فيها المرأة في الحكومات، تعين النساء، لتمثيل بلدانهن في السلك الدبلوماسي بصفة سفيرات، أو يشغلن وظائف عليا لصنع القرار في الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفي منظمات دولية أخرى.

**الجدول ٤٥- منفعة الإناث في الحياة العامة**

البلد/المنطقة	البلد/المنطقة التي تحظى النساء (١) والتنظيمية والفنية(٢)	نسبة المقاعد النسائية (١) التي تتحلّها النساء في التعليم الابتدائي (٣)	آخر سنة للبيانات المتوفرة		نسبة المدارس في التعليم الابتدائي (٣)	نسبة المدارس في التعليم الثانوي (٣)
			١٩٩٣	١٩٨٠		
الدول الأعضاء في الإسكوا	الدول	٢٩	٢٩	٥٠	١٩٩٣	١٩٨٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي	بلدان	٣٩	٣٩	٤٣	٤٣	١٩٨٠
الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	٢٠	٢٠	٢١	٢١	١٩٨٠
البحرين	البحرين	٦٣	٦٣	٦٣	..	..
المملكة العربية السعودية	المملكة	٣٩	٣٩	٤٣	٤٣	١٩٨٠
عمان	عمان	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	١٩٨٠
قطر	قطر	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	١٩٨٠
الكويت	الكويت	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	١٩٨٠
بلدان إسياط المشرق	بلدان	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	١٩٨٠
الأردن	الأردن	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	١٩٨٠
الجمهورية العربية السورية	الجمهورية	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	١٩٨٠
العراق	العراق	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	١٩٨٠
فلسطين	فلسطين	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	١٩٨٠
الحضرفة الغربية	الحضرفة	..	..	..	..	..
قطاع غزة	قطاع	..	..	..	..	..
لبنان	لبنان	..	..	..	..	..
مصر	مصر	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	١٩٨٠
أقل البلدان نمواً	أقل البلدان نمواً	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	١٩٨٠
(البنـ٢)	(البنـ٢)	..	..	..	..	..

**الجدول ٤٥ - (تابع)**

البلد/المنطقة	آخر سنة للمعلومات المتوفرة	نسبة المقادع النباتية التي تحتلها النساء (١) في التعليم الشاغري (ب) نسبة المدرسات في التعليم الشاغري (ب)	
		الأعمال الإدارية والتنظيمية والفنية (ب)	التي تحتلها النساء (١) في التعليم الابتدائي (ب)
المرجع:			
بلدان جامعة الدول العربية	٤٢	٣٥	٤٢
بلدان المغرب العربي	٣٧	٣٧	٣٧
تونس	٣٣	٣٦	٣٦
الجزائر	٤٣	٤٨	٤٨
الجماهيرية العربية الليبية	٤٠	٤٧	٤٧
المغرب	٣٩	٤٣	٤٣
أقل البلدان نمواً	٣٥	٤٧	٤٧
جيبوتي	٣٦	٣٣	٣٦
جزر القمر	٣٥	٣٢	٣٥
السودان	٣٦	٣٢	٣٦
موريطانيا	..	..	..
الصومال	..	..	..
اليمن (٢)	١	١	١

(١) الإسكندر: المرأة العربية: قاعدة بيانات ل宏ائمة، ١٩٩٥  
 (ب) الأمم المتحدة: المرأة في العالم، ١٩٩٥: اتحادات وأصحاب امت.

(٢) الأردن، مكتب التنسيق المؤتمر بيجين، المرأة العربية: المفاهيم والأفاق.

وهكذا فإن المشاركة السياسية للمرأة في منطقة الإسکوا محدودة. وهناك عدد قليل جداً من النساء يترشّحن لمناصب حكومية، وعدد أقل يُنتخبن. ويشارك عدد قليل جداً من النساء في الإدارات وصنع القرار. واز تؤخذ في الحسبان مزايا المحاكاة من أجل التقديم، قد يكون من الجدير بالاشارة أن النساء، في العديد من البلدان الغربية المتقدمة، انتظرن وقتاً طويلاً جداً لكي يصبحن ناشطات سياسياً بعد أن كافحن من أجل الحصول على حقوقهن الانتخابية. ففي الولايات المتحدة، مُنحت المرأة حق التصويت في عام ١٩٢٠، ولكن لم يصبح لها نشاط سياسي ذو قيمة إلا الآن على المستوى الوطني، وفي فترة أقرب على المستوى الدولي مع تعيين أول وزيرة خارجية في عام ١٩٩٦. وفي نيوزيلندا واستراليا، كانت النساء أول من منحن الحقوق الانتخابية في عامي ١٨٩٣ و ١٩٠١، حسب الترتيب. ويوجد أعلى معدل للمشاركة السياسية للمرأة في البلدان الاسكندنافية: ٤٣ في المائة في السويد و ٣٤ في المائة في الدانمارك.

ويمكن عزو ضعف المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة إلى مجموعة من العوامل منها الافتقار إلى الخبرة في المشاركة السياسية في ميدان يخضع تقليدياً لسيطرة الذكور؛ وعدم توفر الوسائل المالية للترشح للانتخابات وتمويل حملات انتخابية مكلفة؛ وعدم كفاية المهارات والحنكة في الحملات الانتخابية؛ والافتقار إلى التجربة في استخدام وسائل الإعلام لصالح المرأة؛ وعدم القدرة على التأثير في وسائل الإعلام للتوقف عن إعطاء صور مقولبة سلبية عن المترشحات؛ وعدم وجود تضامن فيما بين النساء ونقص الدعم للمرشحات<sup>(١٢٩)</sup>؛ والطابع السلبي الذي يتسم به دعم الأحزاب السياسية للمرشحات؛ والحوافز الاقتصادية التي تخدم مصالح ذاتية. غير أن التقاليد والعادات والتزعة القبلية والعرقية والطابع الأبوي للمجتمع هي التي تشكل، أكثر من أي شيء آخر، أهم العوامل التي تعوق مشاركة المرأة في السياسة.

ويجري بذل الجهد على المستويين الوطني والإقليمي لتصحيح الوضع من خلال توفير المزيد من التدريب في المهارات الإدارية والقيادية. وللهذا الغرض تتعاون المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتوفير التدريب اللازم في مجال الإدارة. وقد أنطلقت عدة بلدان وأقاليم في المنطقة (الأردن والامارات العربية المتحدة ولبنان واليمن والأراضي المحتلة) أهمية كبيرة بتشجيع المرأة على لعب دور أكبر في السياسة وتقاسم السلطة. ولذلك الغرض، نظمت الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المعنية خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، عدة ورشات تدريبية وندوات مشتركة، كان هدفها الأساسي شحد مهارات المرأة وتحضيرها لتولي مناصب قيادية وإدارية، والترشح للانتخابات، وإدارة الحملات الانتخابية، وتطوير مهارات الاتصالات، وتحديد احتياجات المجتمع ومصالحه. وبالإضافة إلى ذلك انشئت منظمات غير حكومية جديدة وشبكات ومنتديات بهدف زيادة المشاركة السياسية للمرأة من خلال تحسين وزيادة التنظيم والتنسيق وإقامة الشبكات وزيادة فعاليتها.

#### ٦- الحقوق المدنية والسياسية للمرأة: دور الآليات الوطنية والمنظمات غير الحكومية

إن عقد الأمم المتحدة للمرأة واستراتيجيات نيروبي التعليمية وإعلان بيجين ومنهاج العمل، كلها، قد مهّلت الطريق أمام المجتمع الدولي لتشجيع زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتعزيز

(١٢٩) مثلاً: أشارت احصاءات صدرت مؤخراً إلى أن نسبة أصوات النساء كانت ضعيفة وبلغت ٧ في المائة من مجموع عدد الأصوات التي حصلت عليها مرشحة يمنية.

إشراكاتها في عملية التنمية. فخلال المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة وجميع أنشطة متابعة المؤتمر، جرى تناول مطالبات المرأة واهتماماتها الحاسمة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين في كل جوانب الحياة، وتمكينها، بما في ذلك المشاركة في السلطة وصنع القرار وحقوق الإنسان الخاصة بها.

وقد شهدت الفترة التي تلت مؤتمر بيجين زيادة في مطالبات النساء، وبشكل خاص مطالبات المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة واهتماماتها باعطائهما دوراً أكبر في صنع القرار وإزالة العقبات أمام مشاركتها السياسية. وتُعطى أهمية أكبر لاتباع نهج يقوم على المشاركة في جميع الأنشطة المتصلة بالنهوض بالمرأة من خلال بلوغ القاعدة الشعبية، التي أصبحت المنظمات غير الحكومية تزداد بروزاً فيها. وقد تم تشجيع المنظمات غير الحكومية ودعوتها لتصبح شريكة مع الحكومات في تحسين نوعية حياة المرأة والرجل على حد سواء.

وي ينبغي إبراز الدور المتزايد بانتظام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة؛ فهو يكمّل دور الحكومات ويسد الثغرات من حيث نطاقه وتفصيلاته على الصعيدين الجغرافي والوظيفي معاً. وفي السنوات الأخيرة، توسيع دور المنظمات غير الحكومية وأصبح ملماساً أكثر في توفير الخدمات للمناطق الريفية والنائية، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية وخدمات التنمية المجتمعية، ومكافحة الأمية لدى الكبار، وإزالة الجهل بالأمور القانونية. وتتناول المنظمات غير الحكومية مجالات الاهتمام الحاسمة للمرأة من خلال زيادة الوعي وتوفير التدريب وتنظيم ورشات العمل لتمكين المرأة وتوجيهها نحو الاستقلال المالي والاقتصادي والاعتماد على الذات. والأهم من ذلك كله هو أن المنظمات غير الحكومية تعمل كمجموعات ضغط لضمان أن تكون اهتمامات المرأة على رأس بنود خطط الحكومات.

#### (أ) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنطقة الإسكوا

على الرغم من إعلانات المبادئ الصادرة بشأن عدم التمييز بين الرجال والنساء، وإعلانات الأحكام الدستورية التي تمنح المرأة حقوقاً إضافية، بما في ذلك الاعتراف بالحق بالمشاركة السياسية، هناك حاجة إلى زيادة الوعي في المنطقة فيما يتعلق بهذه الصكوك. ومن أهم هذه الصكوك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٩. وقد فتح باب التوقيع على الاتفاقية في آذار/مارس ١٩٨٠ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨١. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كان قد صدق على الاتفاقية ١٥٤ بلداً. وتطلب الاتفاقية من الدول الأطراف إزالة التمييز ضد المرأة في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ولتحقيق أهداف الاتفاقية، تشجع الدول الأطراف فيها على اتخاذ تدابير إنصاف لتشجيع المساواة بين المرأة والرجل.

وبحسب البيانات الرسمية التي صدرت عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها السادسة عشرة المعقدة في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، لم يكن ثمة، في كائنون ١٩٩٦، سوى تسعة بلدان عربية، من بينها خمسة بلدان تتبع إلى منطقة الإسكوا، صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها. وهذه البلدان هي الأردن وتونس والجماهيرية العربية الليبية والعراق والكويت والمغرب ومصر واليمن، بالإضافة إلى الجزائر، التي كانت آخر بلد عربي صدق على الاتفاقية، في عام ١٩٩٦. ووقع لبنان على الاتفاقية في تموز/يوليو ١٩٩٦، وأودع صكوك التصديق في

نيسان/ابريل ١٩٩٧<sup>(١٣٠)</sup>، وارتفع بذلك العدد الاجمالي للبلدان العربية الى عشرة. غير أنَّ معظم البلدان العربية، بما في ذلك بلدان منطقة إإسکوا، صدقت على الاتفاقية أو انضمت اليها بشروط وعبرت عن تحفظات لأن بعض الأحكام في الاتفاقية تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وعلى ضوء اصرار المنتديات الدولية والتغيرات التي حدثت في المجتمع الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، اعتمدت عدة بلدان أعضاء في الإسکوا سياسات تضمن الحماية من التمييز القائم على نوع الجنس، وأصدرت أنظمة تضمن المساواة في حصول المرأة على العمل والتأمين الصحي وأحكاماً تتعلق بإجازة الأمومة المدفوعة الأجر والحقوق المتصلة بالرضاعة. ومن الناحية القانونية، تتمتع المرأة في معظم الدول الأعضاء في الإسکوا بالحقوق المدنية والقانونية الكاملة، بما في ذلك الحق في الملكية كما هو منصوص عليه في الشريعة الإسلامية. وفي عدة بلدان منحت المرأة حقوق الاقتراع، بما في ذلك الحق في التصويت والترشح، في حين أنها لم تحصل على هذه الحقوق في بلدان أخرى حيث لا تزال هذه المسألة حساسة. وتبحث حالياً بجدية مسألة الوعي بالأمور القانونية والمعرفة القانونية في عدة من بلدان المنطقة.

### (ب) اللجان الوطنية للمرأة

تنفيذاً لعدد من التوصيات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل النهوض بالمرأة، انشئت في عدة بلدان أعضاء في الإسکوا آليات وطنية دائمة لرصد مركز المرأة على أعلى مستويات السلطة التنفيذية، ومن أهمها تلك التي أنشئت ككيانات دائمة قبل مؤتمر بيجين، مثل اللجنة القومية المصرية للمرأة (١٩٩٣)، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (١٩٩٢)، التي تم تعزيزها وتمكينها بوظائف ومسؤوليات إضافية بمقتضى مرسوم وزاري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وبعد مؤتمر بيجين اتخاذ عدد من اللجان التحضيرية الوطنية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة طابعاً أطول أمداً بهدف متابعة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مختلف المؤتمرات الإقليمية والعالمية المعنية بالمرأة. وبذلك فإنَّ اللجنة الوطنية اللبنانيّة للمرأة، المكلفة بمتابعة مؤتمر بيجين، واللجنة الوطنية اليمنية للتخطير والإعداد للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، واللجنة الوطنية السورية، للمرأة، واللجنة الوطنية الكويتية لمتابعة مؤتمر بيجين، واللجنة الوطنية البحرينية لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كلها أنشئت خلال عام ١٩٩٦. وفي عُمان يجري النظر بجدية في إنشاء لجنة مشابهة. وتضم وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والإدارات العامة في المنطقة إدارات منفصلة تتناول قضايا المرأة وشؤونها. وفي ذلك اتجاه إلى فصل المرأة في النهج التنموي، مما يجعل تعميم منظور المساواة بين الجنسين على المستويات الوطنية أمراً لا يزال يجب تحقيقه.

وفي إطار قوانين الأحوال الشخصية السارية في معظم الدول الأعضاء في الإسکوا، لا تعطي المرأة جنسيتها تلقائياً للأطفال الذين تنجفهم من آباء غير مواطنين. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ عُرض مرسوم على البرلمان المصري لمنح الجنسية إلى جميع الأطفال المولودين لأم مصرية أو أب مصرى، وهو حق يتمتع به الآن الآباء المصريون. ويقع في هذه الفئة عدد كبير من الأطفال المولودين لأمهات مصرىات متزوجات بغير مصريين، ومن في ذلك الأمهات المتزوجات بسوريين خلال توحيد البلدين في الفترة ١٩٦١-١٩٥٨. وتبيّن الاحصاءات أن ٣٥٠ ٠٠٠ شخص في مصر يقعون في هذه الفئة، من

(١٣٠) في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧، كانت قائمة الدول الأطراف في الاتفاقية الصادرة عن قسم المعاهدات في الأمم المتحدة تشمل لبنان.

يبينهم ١٢٠٠٠ آباءهم سوريون. وقد دفعت هذه الحالة بالعناصر النشطة من النساء والمنظمات غير الحكومية إلى المطالبة بتنفيذ قوانين الأحوال الشخصية وتعديل الحكم الخاص بهذا الموضوع<sup>(١٢١)</sup>؛ ورفض المرسوم المقترن. غير أن وزارة الداخلية أصدرت، في شباط/فبراير ١٩٩٧، مرسوماً يسمح للأطفال المولودين لأمهات مصريات بالبقاء فترة أطول في مصر قبل انتهاء صلاحية إجازات إقامتهم. وتستند معارضة هذا التعديل إلى حجج الأمان الوطني، والحد من التفو السكاني، والتقييد بالشريعة الإسلامية. وتستند الحجة التي تدعو لإجراء هذا التغيير إلى المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وعدم التمييز بين الرجل المصري والمرأة المصرية. وتشير العناصر النشطة من النساء في الحركة النسائية إلى أن الشريعة الإسلامية واتفاقيات حقوق الإنسان والدستور المصري هي كلها لصالح المساواة بين الأطفال المولودين لأباء مصريين والأطفال المولودين لأمهات مصريات. وعلاوة على ذلك فإنها تشير إلى أن الأطفال المولودين لأمهات مصريات يمكنهم اكتساب الجنسية حسب بعض الشروط وضمن فترة زمنية محددة.

ذلك عرض للتنقيح، في الأردن، المادة ١١ و ١٢ من قانون جوازات السفر لعام ١٩٦٩، وقانون الجنسية رقم ٦، لعام ١٩٥٤، المشتمل بالقانون الدستوري للأحوال الشخصية. فهذا القانونان يميزان بين الرجال والنساء فيما يتعلق بإصدار جوازات السفر للنساء وكذلك للأطفال المولودين لأباء غير أردنيين وأمهات أردنيات. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، نجحت مطالبات العناصر النشطة من النساء، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مطالبات اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، وهي الأقوى، الداعية إلى جعل البرلمان يدخل تنقيحاً على المادة ٥٩ من الفقرة " DAL " من قانون الجوازات في قانون الأحوال الشخصية. ويمنح هذا التعديل المرأة المطلقة والمرأة المتزوجة من غير أردني حق الحصول على دفتر تسجيل عائلي منفصل، ويمنح الأرملة الحق في الحضانة وفي أن تُعتبر رئيسة الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك سيُصدر دفتر تسجيل منفصل للنساء المتزوجات ب الرجال غير أردنيين مسجلين في السجل المدني، وهذا الدفتر يتضمن إشارة إلى جنسية الزوج ولكن لا يذكر فيه الأطفال. وعلاوة على ذلك فإن الأطفال دون ٦ سنة سيدرجون في جوازات أمهاتهم دون إذن من الآباء، شرط ألا يكونوا قد أدرجوا سابقاً في جوازات آبائهم. وتُعتبر هذه التعديلات إنجازاً حققه اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة.

وقد تناولت اللجنة الوطنية اللبنانيّة للمرأة، المكلفة بمتابعة مؤتمر بيجين، مسألة نوع الجنس والجنسية، ووضعتها على رأس قائمة بنودها منذ إنشائها في أوائل عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك ما انفكّت العناصر النشطة من النساء اللبنانيّات والمنظمات غير الحكومية المعنية خصيصاً بقوانين الأحوال الشخصية تعمل على عدة تنقيحات تهدف بشكل خاص إلى تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يخص إعطاء الجنسية لأطفال الأمهات اللبنانيّات وكذلك الآباء اللبنانيّين.

وقد أصدرت اللجنة الوطنية اللبنانيّة للمرأة، المكلفة بمتابعة مؤتمر بيجين، مطالبات قوية لايجاد شبكة أمان من خلال إدراج قضايا الجنسين في مراحل التخطيط الأولى. وكمجموعه ضغط نسائيّة، تعمل اللجنة من أجل تنفيذ فوري وشامل للقوانين والتشريعات التي تحكم عمل المرأة في الدستور اللبناني. وتركّز هذه التنقيحات على المساواة بين الجنسين في جميع الميادين كما يلي: (أ) فصل القوانين التي تحكم عمل الأطفال عن تلك التي تحكم عمل المرأة (المادة ٤-٩ من الدستور); (ب) مراجعة دورية للقوانين والقواعد التي تحظر تشغيل المرأة والأطفال في بعض الأعمال، تمشياً مع التقدم

(١٢١) يجدر بالإشارة أن قانون الأحوال الشخصية المصري يستند إلى القانون الإيطالي، الذي عُدّل في عام ١٩٨٣ (الحياة، [لندن]، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧).

التكنولوجي واتفاقيات العمل الدولية (الجدول رقم ١ المتعلق بقانون العمل): (ج) المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في العمل والتوظيف والترقية والزمالات وفرص التدريب، كما هو منصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون العمل المعدل؛ (د) رصد ومتابعة التنفيذ الدقيق للقانون وفرض عقوبات لعدم الامتثال؛ (ه) المساواة في المعاملة بموجب القانون؛ باستثناء قوانين الأمومة؛ (و) رفع الحظر عن عمل المرأة في الليل، كما هو منصوص عليه في الاتفاقية المعدلة لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٠؛ (ز) تعميم الحظر على الأعمال غير الأخلاقية وتطبيقها بصورة متساوية على النساء والرجال (المادة ٢٦)؛ (ح) ضمان تطبيق قوانين الحماية غير الممتصلة بالأمومة على الرجال والنساء بالتساوي.

وفيما يتعلق بقوانين وأنظمة الأمومة، ينبغي تحويل المسؤلية عن ضمان رعاية الأمومة (إجازة الأمومة والرعاية) من أرباب العمل إلى صندوق الضمان الاجتماعي، والامتثال للاتفاقيات الدولية المتعلقة برعاية الأمومة، واعتماد تدابير لتمكين النساء الأرامل بسبب الحرب وتمكين النساء اللواتي يرأسن أسرهن، وكذلك الفئات المعاقة والمهمشة من الرجال والنساء (خدم المنازل والقوى العاملة الريفية) من خلال المعاملة التفضيلية في العمالة والإئتمانات والتأهيل والتدريب. وبينما يُشار إلى النساء في مراجعة وتعديل القوانين والسياسات التي تؤثر عليهن. وبينما يُحث الحكومة اللبنانية على التصديق على اتفاقيات العمل الدولية ولا سيما الاتفاقية رقم ١٠٣ المتعلقة برعاية الأمومة.

وقد قامَت عدة بلدان في المنطقة باتخاذ تعديلات على قوانين الأسرة والزواج والطلاق بهدف التحكم في تعدد الزوجات وحماية الفتيات من الزواج الاكراهي ومن الزواج في سن مبكرة، من خلال تحديد سن الزواج للنساء والرجال على حد سواء. فجميع الزيجات يجب تسجيلها رسمياً. وفي اليمن، مثلاً، أدخلت تعديلات على قوانين الزواج شملت منع المساواة في الحق في الطلاق للرجال والنساء<sup>(١٢٢)</sup>. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، شهدت المحاكم الكويتية أول حالة زواج منحت فيها العصمة (وهو الحق في الطلاق، ويُمنح عادة للرجال) إلى امرأة كويتية جعلت موافقتها على الزواج مشروطة بأن تُمنع المساواة في الحق في الطلاق<sup>(١٢٣)</sup>. وفي العراق ومصر، تم الحد من تعدد الزوجات منذ أو أخر السبعينات. وفي المملكة العربية السعودية، ونظراً إلى أن الزواج يكلّف باهظاً، تُمنع قروض بشروط ميسّرة إلى الرجال الذين يبلغون من العمر ١٨ سنة فأكثر لتشجيعهم على التزوج من نساء سعوديات. كما أدى ارتفاع تكلفة الزواج إلى نشوء ظاهرة جديدة يُشار إليها بإسم زواج المسيار، الذي يلاقي معارضة شديدة في المملكة العربية السعودية.

وهكذا فعل الرغب من التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة لضمان المساواة في دخول النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتحقيق مشاركة أكبر فيها، ولضمان المساواة للرجال والنساء أمام القانون، لم تتحقق بعد الإزالة التامة للتمييز فيما يتعلق بمركز وأدوار وحقوق الرجال والنساء. وتختلف البلدان الأعضاء في الإسکوا في ذلك اختلافاً كبيراً، وكذلك الطبقات الاجتماعية، حيث لا يزال التمييز موجوداً، وبين المناطق الريفية والحضرية. غير أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين القوانين وواقع تطبيقاتها فيما يخص المرأة والنهوض بها.

(١٢٢) الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٣.

(١٢٣) الحياة، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧.

ولقد تأكّد أَنَّهُ، حيث تندلع الحروب والاضطرابات الداخليّة، تكون النساء أول من يعاني منها. ولذلك فإنَّ مركز المرأة العربيّة في منطقة الإسکوا هو، إلى حدٍ كبير، نتيجةً للوضع السياسي والبيئة الاقتصاديّة في إطار الاعتقادات الدينية والموروثات الثقافية والأعتبرات التقليديّة التي تكتسي أهميّة بالغة بالنسبة إلى الأسرة والمجتمع ككل. لكنَّ المؤكّد هو أنَّ هناك اختلافاً في الأثر الاجمالي لهذه العوامل على مركز المرأة في مختلف بلدان المنطقة.

### جيم- الخلاصة والاستنتاجات

استناداً إلى هذه الخلفية، ونظراً لما تعلنه حكومات الدول العربيّة من عزّتها على معالجة قضايا المرأة واهتماماتها، تكشف البيانات والمعلومات أنَّ انجازات المرأة العربيّة في التعليم والصحة والعملة كانت مشجعة بالمقارنة مع ما كانت عليه في السبعينات. غير أنَّ مشاركة المرأة العربيّة في الحياة العامة وتقاسم السلطة وصنع القرار وفي السياسة كانت دون التوقعات. وفيما يتعلق بالوعي القانوني وتمكّن المرأة، لا يزال يُجْبِ عمل الكثير للتغلب على الصعوبات الاقتصاديّة القائمة وتخفيف حدة الفقر وأوّل تحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال والأمن الماليّين، بالمعنى الأوسع.

وتشكّل التقاليد والقيم والقواعد والاعتقادات الدينية والممارسات الدينية، بمجموعها، أهم إطارات ثقافي يمكن فيه للمرأة في هذا المجتمع العربي المتغيّر بسرعة أن تشارك وتلتّحق متدمجة بعملية التنمية. وتبقى الأسرة مؤسسة مركبة في المجتمع العربي، والمرأة نواة هذه المؤسسة. غير أنَّ المجتمع أصبح يزداد وعيّاً للفوارق بين الجنسين وللأدوار والوظائف المختلفة التي يقوم بها أفراد المجتمع، الذين يتّنجز لهم بصورة متزايدة كشركاء في عملية التنمية. وقد كان للحروب والاضطرابات الداخليّة والاضطرابات الاجتماعيّة الاقتصاديّة، التي طبعت المنطقة خلال عقود، أثراً بالغ ليس فقط على مجلّم عملية التنمية بحد ذاتها، بل كذلك على مركز المرأة العربيّة.

وعلى الرغم من حالة عدم الاطمئنان التي تتسم بها المنطقة، لوحظت انجازات إيجابية، مع أنها مقصرة عن أهداف استراتيجية نيروبي التطلعية، في مجالات مثل التعليم والصحة والعملة. وتشير تقديرات الإسکوا إلى أنه، في عام ١٩٩٥، كان حوالي ٣٤ في المائة من سكان منطقة الإسکوا الإناث (١٥ سنة فما فوق) لا يعرّفون القراءة والكتابة، مقارنة بـ ١٧ في المائة للرجال. غير أنَّ هناك اختلافات شاسعة فيما بين بلدان المنطقة. وبالرغم من أنَّ معدلات الأميّة لدى النساء مانفكت تنخفض في معظم البلدان العربيّة في منطقة الإسکوا، فإنَّ الفجوة بين الجنسين تزداد، للأسف، اتساعاً. ففي عام ١٩٩٥، تراوحت معدلات الأميّة للإناث بين نسبة مرتفعة إلى حدٍ مقلق، بلغت ٧٦ في المائة في اليمن، إلى معدل أكثر تشجيعاً بلغ ٩ في المائة في لبنان والكويت. وعلى الرغم من تنفيذ سياسات مثل "التعليم للجميع"، وتشجيع عدد أكبر من الفتيات على الالتحاق بالمدارس، وتخفيض مبالغ أكبر من الأموال، في بعض البلدان، لقطاع التعليم كنسبة من الانفاق العام الاجمالي، فإنَّ الفجوة بين الجنسين لم تقلص بما يكفي. وعلاوة على ذلك فإنَّ معدل تسرب الفتيات من المدارس ما زال يمثل مشكلة رئيسية، والحالَة في المناطق الريفية لا تزال حرجاً. وفي أغلب الأحيان، يرتبط ارتفاع معدلات الأميّة لدى الإناث بفجوة أوسع بين الجنسين، وانخفاض هذه المعدلات بفجوة أصغر. فالفجوة بين الجنسين في الجمهورية العربيّة السوريّة مثلاً هي أكبر من الفجوة الموجودة في لبنان بثمانيني مرات. غير أنَّ القضاء على الأميّة لدى الإناث كان هدف المنظمات غير الحكومية المعنية، التي تعمل بصورة وثيقة مع حكومات الدول العربيّة ومع الوكالات الدوليّة المتخصصة، ولا سيما منذ عام ١٩٩٥. وكان لهذه

المنظمات دور هام في مساعدة الحكومات في تخفيض معدلات الأمية لدى الإناث، وخصوصاً في المناطق النائية والريفية.

وقد تحسنت عموماً مؤشرات الصحة العامة للمرأة، بما في ذلك وفيات الأمهات والرضع، والخصوبة، والعمر المتوقع لدى الولادة. وخلال العقود الماضيين، قامت حكومات البلدان العربية باتخاذ تدابير واعتماد سياسات لتحسين المعايير الصحية وتوفير خدمات أفضل للرعاية الصحية. كما اضطلعت، بمساعدة من الهيئات والوكالات المتخصصة الدولية (بما في ذلك اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية)، باعتماد سياسات لتحسين المعايير الصحية واتخاذ تدابير جدية لتطبيقها. ثم إنها اضطلعت بحملات من أجل التوعية الصحية على المستويين الوطني والإقليمي. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي بلدان أخرى من الدول الأعضاء في الإسكوا، تنتهج سياسات للرعاية وتقديم خدمات الرعاية الصحية مجاناً أو بدعم كبير من الحكومة. وقد زاد الانفاق على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وعلى شراء المعدات الطبية والتكنولوجيا، كنسبة من الانفاق العام الإجمالي. كما زاد عدد المستشفيات، وكان لزيادة سهولة الحصول على خدمات ومرافق الرعاية الصحية أثر إيجابي على الوضع الصحي العام، ولا سيما بالنسبة لوفيات الرضع ووفيات الأمهات والخصوبة والعمر المتوقع لدى الولادة.

وفي عام ١٩٩٥، بلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة العربية لدى الولادة، في منطقة الإسكوا، ٧٠ عاماً، فتجاوز بـ ٢٠ عاماً ما كان عليه قبل أربعة عقود (وبالنسبة للرجال كان أطول بـ ٢١ عاماً). وتراوح متوسط العمر المتوقع للمرأة لدى الولادة بين ٧٧ سنة في الكويت و ٥١ سنة في اليمن. وسجلت مصر أعلى تحسن نسبي بين أوائل السبعينيات ومنتصف التسعينيات. وحسب ما جاء في ملخص يتضمن رسمياً بيانياً عن "النساء والرجال في البلدان العربية"، صادر عن الإسكوا ومركز المرأة العربية للتربية والبحث (كوتر)، فإن متوسط الاختلاف في العمر المتوقع بين الرجال والنساء في منطقة الإسكوا تحسن بصورة هامشية وبقي يتراوح بين ثلاث وأربع سنوات. وفي الوقت ذاته انخفض المعدل الإجمالي للخصوبة بصورة معتدلة في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وانخفض متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة في سن الالتحاق من ٦٨ إلى ٥٢ بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٥. إلا أن معدلات الخصوبة اختلفت فيما بين البلدان وتراوحت بين معدل منخفض بلغ ٣١ طفل في لبنان والكويت إلى معدل مرتفع بلغ ٦٧ طفل للمرأة الواحدة في سن الالتحاق في اليمن. ويترافق اتساع تنظيم الأسرة، وذلك من خلال حملات التوعية التي يضطلع بها بمساعدة المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة. وهناك عدد أكبر من النساء لهن القدرة والاستعداد والتأهيل اللازم لاتخاذ قرارات تتعلق بعدد الأطفال الذين يرددن إنجابهم. ثم ان تحسن التعليم، وارتفاع معدلات الإللام بالقراءة والكتابة، وتحسين الصحة، ووجود فرص أكبر للعملة، إضافة إلى ارتفاع سن الزواج الأول، تشكل، جميعها، عوامل لها صلة إيجابية بانخفاض معدلات الولادة وتضاؤل الوحدات الأسرية.

而对于女性来说，其在世界上的平均受教育程度较低，且在许多国家中，女性的受教育程度远低于男性。然而，在过去几十年里，女性的受教育程度有了显著提高。例如，在埃及，女性的受教育程度从1994年的15岁提高到了2014年的16岁。同时，女性的平均预期寿命也有所延长，从1994年的55岁延长到了2014年的65岁。这些变化都是由于政府和社会各界共同努力的结果，旨在提高女性的地位和权利，促进性别平等。

المتوسط، من نساء المنطقة (١٥ سنة فأكثر) كنَّ ناشطات اقتصادياً<sup>(١٢٤)</sup>، مع وجود اختلافات في مستوى البلدان متفردة تتراوح بين الربع (لبنان والكويت) وأقل من العُشر (المملكة العربية السعودية وعمان والأراضي المحتلة). والبيانات المفصلة حسب نوع الجنس حول البطالة الحضرية، التي تُعرف بأنها تشمل الذين يبحثون عن العمالة ولا يجدونها، هي نادرة ولا يمكن الاعتماد عليها. إلا أن نظرة سريعة على معدلات البطالة تبين بوضوح أن النساء، كما هو الحال في مناطق أخرى، يعانين من البطالة أكثر من الرجال في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا التي توفرت عندها بيانات.

وقد خففت الظروف الاقتصادية السريعة التغير من التوترات الناجمة عن التقاليد والقواعد الاجتماعية في المنطقة، وأدت إلى مشاركة أوسع وأقوى للمرأة في النشاط الاقتصادي. وأكبر شعور بهذا التحسن الهامشي كان في الأعمال والخدمات الكتابية والقطاع غير الرسمي، وبدرجة أقل بكثير في الصناعة. غير أنه لا توجد بعد نساء إطفائيات، وهناك عدد قليل جداً من الشرطيات، والعاملات في إنفاذ القوانين، وقاضيات المحاكم العليا. ولوحظت نجاحات قليلة في دخول ميدان بعيدة عن الأعمال التقليدية والأعمال المسمى "نسائية".

وفي عام ١٩٩٤، كشف التوزُّع القطاعي للنساء بين القوى العاملة ان هناك، في المتوسط، ٧٠ في المائة من النساء يتركزن في قطاع الخدمات (مدارس وسكنيريات وكابارات وممرضات)، وخمسهن تقريباً يعملن في القطاع الزراعي، والباقية (عُشر واحد) في القطاع الصناعي ومعظمهن في الصناعات التحويلية (النسيج والأغذية). وتعكس نسب توزُّع الأيدي العاملة النسائية اقتصادات البلدان المعنية. وفي الجمهورية العربية السورية والعراق، حيث القطاع الزراعي هام، تعمل في هذا القطاع ٦٠ و٦٨ في المائة من النساء، حسب الترتيب. وفي اليمن، حيث يسيطر قطاع الزراعة، تعمل في هذا القطاع قرابة نصف النساء. وفي الأردن، وهو بلد يتوجه اقتصاده نحو الخدمات، تعمل ٩٢ في المائة من النساء في قطاع الخدمات. ونظراً إلى أن القطاع الصناعي يكتسي أهمية اقتصادية محدودة في معظم البلدان العربية، فمن المفترض أن يكون قطاع العمل هذا هو الأقل أهمية للمرأة. فالبيانات تكشف أن نسبة أصغر من النساء يعملن في ذلك القطاع، باستثناء البلدان التي يتصف فيها القطاع الصناعي بأهمية أكبر نسبياً (مصر ولبنان، وبدرجة أقل الجمهورية العربية السورية)، وأو البلدان التي تكون فيها التقاليد والعادات أخف، مما يسمح لعدد أكبر من النساء بالعمل في المصانع. لكن من الجدير باللاحظة أن ندرة البيانات والمؤشرات الموثوقة عن المرأة تبقى إحدى أهم العقبات أمام أي رصد وتقييم لحالة النساء في المنطقة.

وقد شهدت الفترة التي تلت مؤتمر بيجين زيادة المطالبات، من قبل اللجان الوطنية للمرأة والمنظمات غير الحكومية والناصرات النسائية الناشطة المعنية بحقوق المرأة واهتماماتها، للحصول على دور أكبر في عملية صنع القرار وإزالة العقبات أمام زيادة المشاركة السياسية وتقاسم السلطة. وبالرغم من أن المرأة العربية توصلت إلى تولي وظائف عليا ومناصب تصنف فيها القرارات في المنظمات الإقليمية والدولية، على أساس جدارتها، فإنها تتحل أقل من ٣ في المائة من المقاعد في برلمانات المنطقة.

ومع ذلك فإن إحدى القضايا الحاسمة الرئيسية التي يجري تناولها هي الحاجة الملحة إلى سد الفجوة الواسعة والمستعصية القائمة بين القانون وواقع السياسات والتدابير التي تمس المرأة العربية.

---

(١٢٤) التعريف: جميع أولئك المشاركون في الانتاج الاقتصادي في وقت معين، سواء كان عملاً مدرأً للكسب أو عملاً ذاتياً وأو انتاج سلع وخدمات في الأسر المعيشية أو غيرها، للسوق وأو للاستهلاك الخاص (انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *报告人发展报告* لعام ١١٩٧).

وقد شهدت فترة ما بعد بيجين مطالبات متكررة في هذا الصدد من الآليات الوطنية للمرأة والعنابر النشطة من النساء والمنظمات غير الحكومية. وانشئ بعض هذه الآليات مؤخراً لأغراض المتابعة، أو انيطت به سلطات إضافية خلال عام ١٩٩٦ بهدف رصد وتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتواصل مجموعات الضغط والعنابر النشطة من النساء والمنظمات غير الحكومية المعنية ممارسة الضغط لإجراء تقييمات وتعديلات دورية للتشريعات الموجودة الخاصة بأعمال المرأة، وقانون الأحوال الشخصية والمدنية، والحقوق القانونية للجنسية (بما في ذلك جنسية أطفال وأسر النساء العربيات). وحملات التوعية القانونية وزيادة اللجوء إلى وسائل الإعلام لتغيير الصورة المقوية السلبية للمرأة هي من سمات فترة ما بعد بيجين في البلدان العربية؛ ودور المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد جدير بالثناء، وينبغي إبرازه كدور مكمل لدور الحكومات.

ورغم تنامي دور النساء في النشاط الاقتصادي، فإن دورهن التقليدي في الأسرة ورعاية الأطفال مازال مركزاً. وتشكل الأدوار المتعددة للمرأة، بوصفها زوجة وأمًا ومديرة بيت وأمرأة عاملة، أعباءً إضافية تتحملها في الأسرة والمجتمع وليس من السهل القيام بها، والحاجة تدعو إلى معالجتها فوراً. وبالإضافة إلى ذلك فإن النساء في منطقة الإسکوا تأثرن بشدة من الأزمات السياسية والاقتصادية التي كان من نتائجها ازدياد عدد النساء اللواتي يرأسن أسرهن، وتهجير هذه الأسر أو تحولها إلى أسر لاجئين وعائدين. كما أن اثر الكساد والظروف الاقتصادية غير المؤاتية زاد من سوء ظروف معيشة الأسر، ويمكن رؤية ذلك في تدهور مركز المرأة الذي يبيّنه تكاثر النساء اللواتي يرأسن أسرهن، وبقاوئهن دون خط الفقر، ضمن ما يشار إليه بصورة متزايدة على انه "تأنيث الفقر". وفي هذا الإطار، يجدر باللحظة أن عدد الأسر المعيشية التي ترأسها النساء مانفة يتزايد، كما اشارت إلى ذلك بعض الدراسات المستقلة التي أجريت مؤخراً. وقد قامت حكومات البلدان العربية، بمساعدة المنظمات غير الحكومية المعنية، باتخاذ تدابير تهدف إلى تمكين النساء مع ايلاء اهتمام خاص للمرأة الفقيرة والريفية، وذلك من خلال توفير التدريب وإعادة التأهيل لهن وتسهيل حصولهن على السلف والقروض الميسّرة بوسائل جديدة مبتكرة مثل مرافق إعطاء القروض الصغيرة جداً، ومساعدتهن في إقامة مشاريع مدرة للدخل لتخفييف الفقر وتحقيق الاستقلال المالي والاعتماد على الذات.

ويجب سد الفجوة بين الجنسين في كل مجالات الاهتمام الحاسمة للمرأة العربية، ابتداءً بتخفيف حدة الفقر (البعد الاقتصادي)، وتشجيع مشاركة المرأة في صنع القرار (البعد السياسي)، والتركيز على تطوير الأسرة النشطة والمنصفة اقتصادياً بوصفها الوحدة المركزية للمجتمع المدني العربي، وعلى دور المرأة والرجل فيها (البعد الاجتماعي). وهذه هي المواضيع الثلاثة التي اتفقت حكومات البلدان العربية على تناولها في برنامج عملها الموحد<sup>(١٢٥)</sup>. والسؤال الهام هو ما إذا كانت المرأة العربية ستنتقل، ومتى ستنتقل، من مرحلة "المرأة في التنمية" إلى مرحلة "نوع الجنس والتنمية"، التي لن تبقى فيها عنصراً إضافياً في خطط التنمية بل ستبدأ في التحول إلى عنصر أصيل في جميع السياسات والبرامج المشمولة بالصيغة التنموية؛ كما أنها ستكون المرحلة التي يعمم فيها الاتجاه نحو منظور للمساواة بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج. ويجدر باللحظة أن محاولات أولية جرت في بضعة من بلدان الإسکوا لإدخال منظور الفوارق بين الجنسين في المجرى الرئيسي للاهتمامات منذ مرحلة التخطيط.

ولا يمكن ربط مركز المرأة العربية في منطقة الإسکوا بمتغير واحد، اذ ان هذا المركز هو انعكاس لعدة متغيرات مترابطة ومتفاعلة تتشابك فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية

---

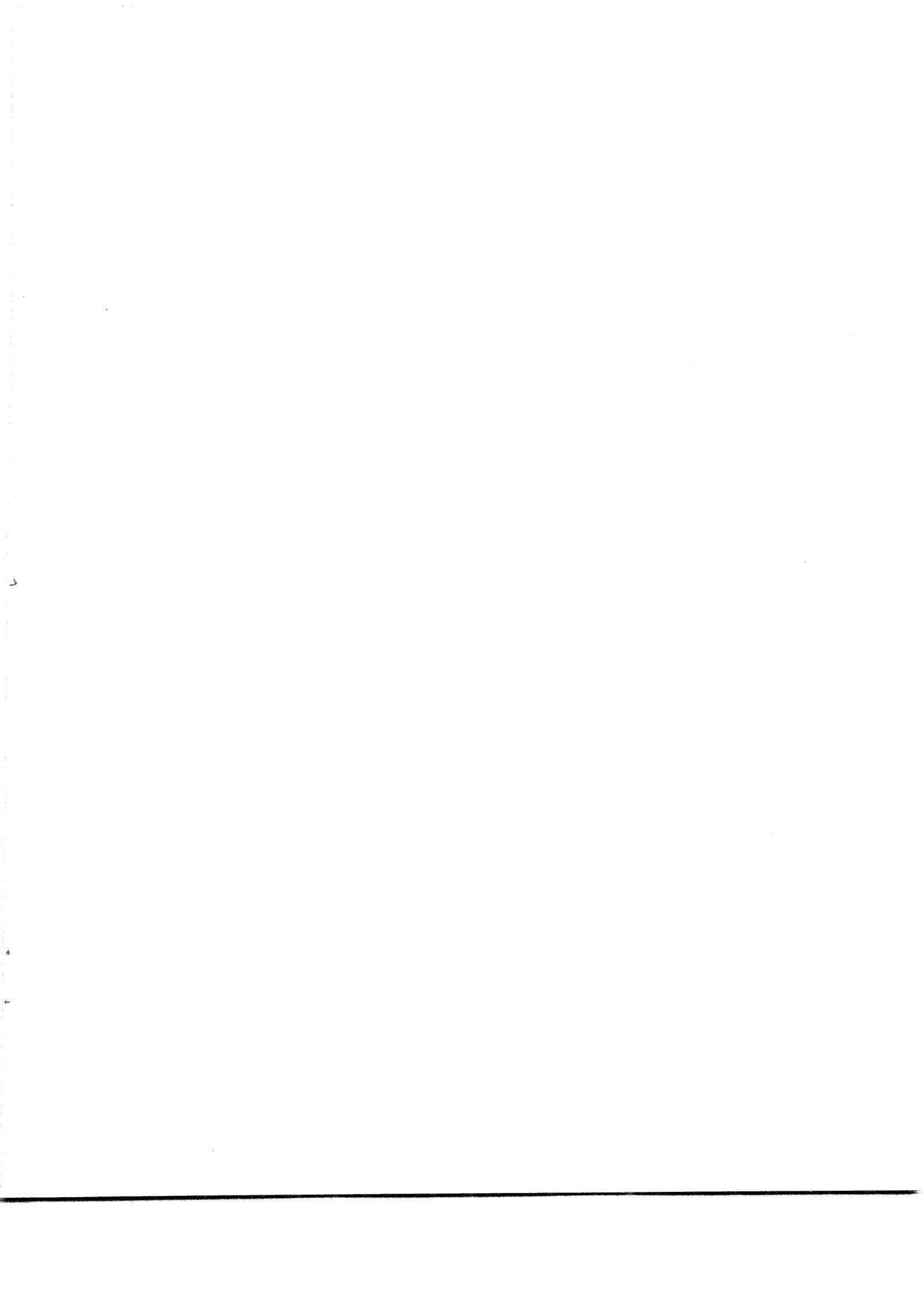
(١٢٥) للحصول على تفاصيل برنامج العمل العربي الموحد، انظر المرفق الثاني لهذا الفصل.

والثقافية. ومن أصعب الأمور إجراء قياس كمي لهذه المتغيرات التي هي مترابطة، وفي كثير من الأحيان متداخلة وناقصة الوضوح، لكي يوضع، بشأن مركز المرأة العربية، مؤشر خاص بالمنطقة وموثوق وممكن المحاكاة ودقيق بغية رصد التقدم المحرز في النهوض بالمرأة العربية.

وقد أصبحت ممارسات الديمقراطية في منطقة الإسکوا أبرز للعيان. فقد انشئت آليات وطنية للمرأة، وهي ناشطة. ثم أن المشاركة السياسية الشعبية تتنامي، والشراكات تقام مع المنظمات غير الحكومية. كما ان هناك التزاماً جدياً في المنطقة بتنفيذ خطة العمل العربية (١٩٩٤) ومنهاج العمل المعتمد في بيجين (١٩٩٥) وبرنامج العمل العربي (١٩٩٦). ويمكن استخدام جميع هذه العوامل الايجابية لتحسين مركز المرأة في منطقة الإسکوا وضمان استمرار النهوض بها.



## قائمة المرفقات



## المرفق الأول (للفصل السادس)

### **تعاريف مختارة**

**نسبة الإعالة:** هي نسبة السكان الذين يعُرَّفون بأنهم معالون، أي الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو تتجاوز ٦٤ سنة، إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل، أي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة.

**السكان الناشطون اقتصادياً:** هم جميع الأشخاص، من أي من الجنسين، الذين يوفرون اليد العاملة اللازمة لانتاج السلع والخدمات الاقتصادية كما هي محددة في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، في أثناء فترة مرئية محددة زمنياً. ووفقاً لهذا النظام ينبغي أن يشمل انتاج السلع والخدمات الاقتصادية كل عمليات انتاج وتجهيز المنتجات الأولية، (سواء كانت من أجل السوق أو من أجل المقاومة أو من أجل استهلاك الخاص)، وانتاج جميع السلع والخدمات الأخرى من أجل السوق، والانتاج المقابل لأغراض الاستهلاك الخاص، في حالة الأسر المعيشية التي تنتج هذه السلع والخدمات من أجل السوق.

**الإنفاق على التعليم:** هو الإنفاق على توفير وإدارة ودعم المدارس السابقة على الابتدائية والمدارس الابتدائية والثانوية، والتفتيش عليها؛ وتوفير وإدارة ودعم الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم المهني والفني وغيرها من مؤسسات التدريب، والإشراف عليها؛ وخدمات الإدارة العامة والخدمات الفرعية.

**نسبة القيد (الاجمالية والصافية):** نسبة القيد الاجمالية في عدد الطلبة المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتسبون أو لا ينتسبون إلى الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون ضمن الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى. أما نسبة القيد الصافية فهي عدد الطلبة المقيدين في مستوى تعليمي معين من ينتسبون إلى الفئة العمرية المناسبة لذلك المستوى، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون ضمن تلك الفئة العمرية.

**الفجوة بين الإناث والذكور:** هي مجموعة من التقديرات القطرية والإقليمية وغيرها من التقديرات يعبر فيها عن جميع الأرقام الخاصة بإناث بالنسبة إلى ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور، مع اعتبار الرقم القياسي للذكور يساوي ١٠٠.

**معدل الخصوبة (الاجمالي):** هو متوسط عدد الأطفال الذين تلدهم المرأة أحياً على مدى حياتها، إذا قدر لها أن تحمل في كل مرحلة عمرية وفقاً لمعدلات الخصوبة السائدة لمراحل العمر.

**نسبة إحلال القوة العاملة في المستقبل:** هي عدد السكان دون الخامسة عشرة مقسوماً على ثلث عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٩ سنة.

**الحصول على الخدمات الصحية:** هو النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية المحلية الملائمة سيراً على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد على ساعة.

**أقل البلدان نمواً:** هي البلدان التي اعترفت الأمم المتحدة بأنها بلدان منخفضة الدخل تواجه معوقات طويلة الأجل لنموها الاقتصادي، لا سيما انخفاض مستويات تنمية الموارد البشرية ووجود نواحي ضعف هيكلية شديدة. والغرض الرئيسي من وضع قائمة بهذه البلدان هو توفير إرشاد للوكالات والبلدان المانحة فيما يتعلق بتخصيص المساعدة الخارجية.

**معدل معرفة القراءة والكتابة (بين البالغين):** هو النسبة المئوية لمن يبلغون من العمر ١٥ عاماً أو أكثر الذين يستطيعون، بفهم، أن يقرأوا ويكتبوا فقرة صغيرة وبسيطة عن حياتهم اليومية.

**البطالة:** العاطلون عن العمل هم جميع الأشخاص فوق سن معينة ممن لا يعملون بأجر أو بدون أجر أو لحسابهم الخاص والمتوافقون للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص.

**سكان الحضر:** هم النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في مناطق حضرية حسب تعريفهم وفقاً للتعریف القومي المستخدم في أحدث تعداد السكان.

**المصدر:** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧.

## المرفق الثاني (للفصل السادس)

**بيجين وما بعد بيجين**

**المؤتمر العربي لإعداد برنامج عربي موحد وآلية متابعة خطة  
المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة  
(عمّان، ٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)**

خلال المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (بيجين، ١٥-٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، عقدت الدول العربية المشاركة في المؤتمر (جميعها باستثناء المملكة العربية السعودية والصومال) اجتماعات تنسوية يومية. وقد عقدت جامعة الدول العربية هذه الاجتماعات ونظمتها بتعاون مع الإسكوا، وترأسها حكومة الأردن بوصفها رئيسة مجلس الوزراء العرب للشؤون الاجتماعية لعام ١٩٩٥. وخلال الأخير من هذه الاجتماعات التنسوية اليومية، الذي عُقد في بيجين في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اتخذت المجموعة العربية (١٧ من أصل ٢٠ بلداً عربياً مشاركاً في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة) قراراً بعقد اجتماع إقليمي لصياغة برنامج إقليمي للعمل وآلية لمتابعة تنفيذ خطة العمل العربية ومنهاج عمل مؤتمر بيجين.

وعرّضت هذه التوصية لاحقاً من قبل لجنة النساء العربيات التابعة لجامعة الدول العربية، واعتمدها مجلس الوزراء العرب للشؤون الاجتماعية والعمل، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ووفقاً لذلك عقدت جامعة الدول العربية المؤتمر العربي لإعداد برنامج عمل وآلية متابعة، واستضافته حكومة الأردن في عمّان من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وعُقد المؤتمر العربي في جزأين: فريق خبراء واجتماع وزاري. وكان عقده مع منتدى المنظمات غير الحكومية العربية، وتلقى برنامج العمل الصادر عن منتدى المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة العربية للنظر فيه كإسهام في برنامج العمل العربي الموحد.

وبهدف متابعة توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، أنشأت وكالات الأمم المتحدة الموجودة في عمّان، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بالمساواة بين الجنسين. وقد وفر فريق العمل المساعدة الفنية والمالية لجامعة الدول العربية واللجنة الوطنية للمرأة الأردنية في التحضيرات للمؤتمر. وبالاضافة إلى ذلك قدمت الإسكوا خدمات فنية وإدارية للمؤتمر العربي بجزأيه.

وشارك ثمانية عشر بلداً عربياً في المؤتمر العربي بتمثيل رفيع المستوى. وشملت هذه البلدان جميع الدول الأعضاء في الإسكوا، باستثناء المملكة العربية السعودية، إضافة إلى الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا والسودان والجماهيرية العربية الليبية، وكذلك منظمات الأمم المتحدة الإقليمية والدولية المعنية والوكالات الممولة (اليونيفيم واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان واليونسكو ومنظمة العمل الدولية)، وعدداً من المانحين المتعدد الأطراف والثنائيين.

واعتمد الاجتماع الوزاري للمؤتمر العربي برنامج العمل العربي الموحد الذي ركز على ثلاثة مجالات اهتمام حاسمة للمرأة العربية وهي: تخفيض حدة الفقر (البعد الاقتصادي)، والمشاركة في صنع القرار (البعد السياسي)، والشراكة في الأسرة (البعد الاجتماعي). ووريت تحت كلٍ من هذه الموضوعات الثلاثة عدة مشاريع وأنشطة تنفيذية لتطبيقها على المستوى الإقليمي في الأجلين القصير والمتوسط،

وهي تستهدف مجموعات محددة من النساء والمستفيدات النهائين. وستوضع المشاريع، حسب الحاجة، في وثائق مشاريع ومقترنات مشاريع تصانع وتقدم للوكالات الممولة وأو المانحين الثنائيين. وستقوم جامعة الدول العربية، بوصفها المنسق الإقليمي وبالتعاون مع الإسكوا، بمساعدة الدول الأعضاء في وضع هذه المشاريع وتوفير المساعدة الفنية حسب الحاجة، وستشاركها في ذلك وكالات الأمم المتحدة المعنية؛ كما أنها ستتساعدها، لاحقاً، في رصد هذه المشاريع ومتابعة تنفيذها.

### التوصيات العامة

#### من جانب الحكومات

- ١ إقامة قاعدة معلومات للمؤشرات والسياسات والإجراءات ذات الأهمية للمرأة والأسرة؛
- ٢ مراجعة التشريعات المتعلقة بالمرأة أو الأسرة، وتعديلها حسب الحاجة، واصدارها، بغية تمكين المرأة من المشاركة بفعالية في التنمية المستدامة؛
- ٣ وضع استراتيجية إعلامية لإذكاء الوعي بالقضايا والأولويات المتصلة بالنهوض بالمرأة وتمكينها؛
- ٤ تمكين المرأة وتعزيز قدراتها عن طريق التعليم، والتدريب والتأهيل ومحو الأمية؛
- ٥ تعزيز دور المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة.

#### من جانب جامعة الدول العربية والإسكوا

- ١ تأمين العون المالي اللازم لتنفيذ برنامج العمل والتشجيع على زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية؛
- ٢ الاضطلاع خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٧، بالتعاون مع الخبراء الحكوميين التابعين للدول الأعضاء المعنية، بوضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن مواضيع الفقر وصنع القرار والأسرة، وإعداد تقارير المتابعة الخاصة بها؛
- ٣ الاضطلاع، بالتعاون مع الإسكوا وبمشاركة خبراء حكوميين، بعقد اجتماعات دورية يعقد أولها في أجل لا يتجاوز نهاية عام ١٩٩٨، لاستعراض وتقدير التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والمشاريع التي يتضمنها؛
- ٤ الدعوة إلى عقد اجتماع تحضيري قبل انعقاد كل من الاجتماعات الدورية لتنسيق المساعدة المالية والفنية مع المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة الثنائية المعنية.

## برنامج العمل العربي الموحد

### تخفيف حدة الفقر لدى النساء

- ١- تحديد مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه;
- ٢- توفير فرص عمل وإقامة مشروعات مدرّة للدخل للنساء الفقيرات؛
- ٣- تأمين العون والرعاية الاجتماعية لفئات خاصة من النساء (المعوقات والمسنات والأرامل والمطلقات والمهجورات)؛
- ٤- ايقاف انحدار النساء العربيات نحو مزيد من الفقر من خلال إقامة مشروعات مدرّة للدخل واعمال تجارية صغيرة، والتأهيل، والتدريب، وتسهيلات الحصول على سلف صغيرة، وغير ذلك من من الوسائل الابتكارية (وقائي).

### مشاركة المرأة في صنع القرار

- ١- انتاج مواد تعليمية وثقافية ومواد لإذكاء الوعي تهدف الى تحسين صورة المرأة في وسائل الاعلام وتنشر أنماطاً حديثة متطرفة لصورة المرأة، وخاصة في مراكز اتخاذ القرار والسلطة؛
- ٢- إقامة وتنظيم دورات للتدريب على تقنيات شبكات الاتصال والقيادة وصنع القرار في الميادين السياسية والقضائية والادارية؛
- ٣- اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تمثيل النساء في مواقع صنع القرار بنسب متزايدة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛
- ٤- توسيع قاعدة المؤهلات اللازمة للترقي الى مواقع صنع القرار والقيادة من خلال بناء القدرات وبناء المؤسسات لدى المنظمات المحلية والوطنية والمنظمات غير الحكومية؛

### المرأة في الأسرة

- ١- تطوير وتحسين الصحة الانجابية من خلال توفير خدمات وافية في نظام الرعاية الصحية الأولية للنساء اللواتي هن في سن الانجاب، وخاصة في المناطق الفقيرة؛ والشروع في برامج لتنظيم الأسرة، وإنذكاء الوعي بقضايا الصحة الانجابية، ولا سيما الآثار الايجابية في الحد من وفيات الأمهات بسبب الانجاب؛
- ٢- معالجة واصلاح ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم من خلال تشجيع التعليم الفني والمهني والمعاهد الأهلية ومدارس ذات الصفوف المفتوحة للعلوم؛
- ٣- تعزيز الوعي الثقافي والاعلامي في مجال الشراكة والتواافق بين أفراد الأسرة؛

٤- تأمين الدعم الأسري للنساء المحرومـات منهـ، بـمن فيـهنـ الـيـتـيمـاتـ، والأـرـاملـ، والـمسـنـاتـ، والـمعـوقـاتـ؛

٥- تأمين الدعم للأسر التي ترأسها نساء (تكـمـيلاـ لـلـمـشـارـيعـ التـيـ يـضـطـلـعـ بـهـاـ فـيـ اـطـارـ تـخـفـيفـ الـفـقـرـ).

### آليات المتابعة

#### على المستوى الوطني

ايـجادـ آلـيـةـ وـطـنـيـةـ، حـيـثـ لـاـ تـوـجـدـ، تـعـنـىـ بـشـؤـونـ الـمـرـأـةـ، وـتـرـتـبـطـ مـباـشـرـةـ بـالـسـلـطـةـ التـنـفـيـذـيـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـاتـ الـعـلـيـاـ، وـتـقـوـمـ بـرـسـمـ السـيـاسـاتـ وـتـحـدـيدـ الـأـهـدـافـ وـالـتـنـسـيقـ بـيـنـ أـنـشـطـةـ وـتـدـابـيرـ الـنـهـوضـ بـالـمـرـأـةـ.

#### على المستوى الإقليمي

دعـمـ لـجـنـةـ الـمـرـأـةـ الـعـرـبـيـةـ وـإـلـادـارـةـ الـعـمـنـيـةـ بـشـؤـونـ الـمـرـأـةـ فـيـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ لـجـامـعـةـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ، وـتـعـزـيزـ التـنـسـيقـ بـيـنـ الـمـنـظـمـاتـ إـلـقـلـيمـيـةـ وـالـدـولـيـةـ، وـخـاصـةـ الـلـجـنـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ لـغـرـبـيـ آـسـياـ (إـسـكـواـ) وـالـلـجـنـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـافـرـيـقيـاـ، وـذـلـكـ مـنـ أـجـلـ مـتـابـعـةـ تـنـفـيـذـ بـرـنـامـجـ الـعـلـمـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـالـمـوـاضـيـعـ الـثـلـاثـةـ: الـفـقـرـ وـصـنـعـ الـقـرـارـ وـقـضـاـيـاـ الـأـسـرـةـ.

### الترتيبات المؤسسية والمالية للمتابعة

١- سـيـضـطـلـعـ الـمـنـسـقـ إـلـقـلـيمـيـ فـيـ اـدـارـةـ شـؤـونـ الـمـرـأـةـ وـالـأـسـرـةـ الـتـابـعـةـ لـجـامـعـةـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ، بـالـتـنـسـيقـ مـعـ إـسـكـواـ، بـتـحـوـيلـ الـمـشـارـيعـ الـمـقـتـرـحةـ فـيـ بـرـنـامـجـ الـعـلـمـ إـلـىـ وـثـائـقـ مـشـارـيعـ مـكـتـمـلـةـ، مـرـاعـيـاـ الـخـصـوصـيـاتـ الـوـطـنـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـمـوـاضـيـعـ الـثـلـاثـةـ: الـفـقـرـ وـصـنـعـ الـقـرـارـ وـقـضـاـيـاـ الـمـرـأـةـ؛

٢- تـقـدـمـ إـدـارـةـ شـؤـونـ الـمـرـأـةـ وـالـأـسـرـةـ، الـتـابـعـةـ لـجـامـعـةـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ، وـثـائـقـ الـمـشـارـيعـ لـطـلـبـ تـموـيلـهاـ مـنـ وـكـالـاتـ التـموـيلـ وـالـمـانـحـينـ؛

٣- تـضـطـلـعـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ لـجـامـعـةـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ بـالـتـنـسـيقـ مـعـ الـدـوـلـ الـمـعـنـيـةـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـالـمـشـارـيعـ الـلـازـمـ تـنـفـيـذـهاـ فـيـ اـطـارـ كـلـ مـنـ الـمـوـاضـيـعـ الـثـلـاثـةـ؛

٤- تـقـومـ جـامـعـةـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ، بـعـدـ ذـلـكـ، بـدـعـوـةـ الـآـلـيـاتـ الـو~طنـيـةـ الرـسـمـيـةـ التـيـ تـنـشـئـهاـ الـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ لـذـلـكـ الغـرـضـ إـلـىـ حـضـورـ الـاجـتمـاعـاتـ الـمـعـنـيـةـ بـشـؤـونـ الـمـرـأـةـ، وـذـلـكـ عـمـلاـ بـتـوـصـيـاتـ الـمـؤـتـمـراتـ الـعـالـمـيـةـ لـلـمـرـأـةـ؛

٥- يـدـعـىـ الـخـبـراءـ وـالـمـسـؤـولـونـ الـحـكـومـيـونـ الـمـعـنـيـونـ مـبـاشـرـةـ بـتـنـفـيـذـ الـمـشـارـيعـ فـيـ إـطـارـ بـرـنـامـجـ الـعـلـمـ الـمـوـحدـ لـاستـعـراـضـ وـتـقـيـيمـ التـقـدـمـ الـمـحرـزـ فـيـ تـنـفـيـذـ تـلـكـ الـمـشـارـيعـ؛

٦- ستتنسيق مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية فيما بينها منعاً للإلزدواجية والتداخل عند تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار أي من المواضيع الثلاثة المعتمدة في برنامج العمل الموحد؛

٧- تفوض جامعة الدول العربية إلى إدارة الشؤون الاجتماعية التابعة لأمانتها العامة تحديد الجهة التي ستتلقى الدعم المالي من المنظمات والصناديق الإقليمية والدولية من أجل تنفيذ المشاريع، وذلك دون إعاقة هذا التنفيذ وشروطه أن يوافق مجلس وزراء العرب للشؤون الاجتماعية على القرارات المعنية في دورته القادمة التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. أما بالنسبة إلى المساعدة التقنية فستكون المنظمات ووكالات التمويل الإقليمية والدولية التي تقدم هذه المساعدة هي وحدها المسئولة عنها والمهتمة بها، شريطة إعلام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهذا الأمر حسب الأصول.



المرفق الثالث

**جدائل قطرية**



## الأردن

<u>السكنى</u>		<u>المساحة</u>	
<u>الكثافة السكانية</u>		<u>عدد السكان</u>	
١٩٩٤	كم٢	١٩٩٤	١٩٩٤
١٩٩٥	كم٢	١٩٩٥	١٩٩٥
١٩٩٦	كم٢	١٩٩٦	١٩٩٦
٣٧	كم٢	٣٧	٣٧
<u>السكنى السكانية مبنية</u>		<u>السكنى السكانية مبنية</u>	
٢٨٥	مليون	٢٨٥	مليون
٢٨٧	مليون	٢٨٧	مليون
<u>سكنى للبيت (نسبة مبنية)</u>		<u>سكنى للبيت (نسبة مبنية)</u>	
٢٨٥	مليون	٢٨٥	مليون
٢٨٧	مليون	٢٨٧	مليون
<u>سكنى للحضر (نسبة مبنية)</u>		<u>سكنى للحضر (نسبة مبنية)</u>	
٧١٥	مليون	٧١٥	مليون
٧١٦	مليون	٧١٦	مليون
<u>سكنى للحضر (في الألوف)</u>		<u>سكنى للحضر (في الألوف)</u>	
١٣٥	ألف	١٣٥	ألف
١٣٧	ألف	١٣٧	ألف
<u>متوسط العدد (الآلاف)</u>		<u>متوسط العدد (الآلاف)</u>	
١٩٦٠	ألف	١٩٦٠	ألف
١٩٦١	ألف	١٩٦١	ألف
<u>متوسط العدد (الآلاف) (السنتين)</u>		<u>متوسط العدد (الآلاف) (السنتين)</u>	
١٧٧٤	ألف	١٧٧٤	ألف
<u>السكنى التي تقدر بقيمة إجمالية ملحوظة على ملايين شهادات ملحوظة</u>		<u>السكنى التي تقدر بقيمة إجمالية ملحوظة على ملايين شهادات ملحوظة</u>	
١٩٩٥-١٩٩٦	ملايين	١٩٩٥-١٩٩٦	ملايين
<u>السكنى التي تقدر بقيمة إجمالية ملحوظة على ملايين شهادات ملحوظة (نسبة مبنية)</u>		<u>السكنى التي تقدر بقيمة إجمالية ملحوظة على ملايين شهادات ملحوظة (نسبة مبنية)</u>	
١٩٩٥	مليون	١٩٩٥	مليون
١٩٩٦	مليون	١٩٩٦	مليون
<u>السكنى التي تقدر بقيمة إجمالية ملحوظة على ملايين شهادات ملحوظة (نسبة مبنية) (الحضر)</u>		<u>السكنى التي تقدر بقيمة إجمالية ملحوظة على ملايين شهادات ملحوظة (نسبة مبنية) (الحضر)</u>	
١٠٠	مليون	١٠٠	مليون
١٠٠	مليون	١٠٠	مليون
<u>السكنى التي تقدر بقيمة إجمالية ملحوظة على ملايين شهادات ملحوظة (نسبة مبنية) (الحضر) (الحضر)</u>		<u>السكنى التي تقدر بقيمة إجمالية ملحوظة على ملايين شهادات ملحوظة (نسبة مبنية) (الحضر) (الحضر)</u>	
٩٧	مليون	٩٧	مليون
٩٨	مليون	٩٨	مليون
<u>مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مبنية)</u>		<u>مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مبنية)</u>	
١٩٩٤	%	١٩٩٤	%
<u>النفقات الحكومية كنسبة مبنية من الناتج المحلي الإجمالي</u>		<u>النفقات الحكومية كنسبة مبنية من الناتج المحلي الإجمالي</u>	
٣٣٢	٪	٣٣٢	٪
١٩٩٥	٪	١٩٩٥	٪
١٩٩٦	٪	١٩٩٦	٪
١٩٩٧	٪	١٩٩٧	٪
١٩٩٨	٪	١٩٩٨	٪
١٩٩٩	٪	١٩٩٩	٪
١٩١٠	٪	١٩١٠	٪
١٩١١	٪	١٩١١	٪
١٩١٢	٪	١٩١٢	٪
١٩١٣	٪	١٩١٣	٪
١٩١٤	٪	١٩١٤	٪
١٩١٥	٪	١٩١٥	٪
<u>المصانع التحويلية</u>		<u>المصانع التحويلية</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
١٢١	٪	١٢١	٪
١٢٢	٪	١٢٢	٪
<u>الزراعة</u>		<u>الزراعة</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
<u>التعدين</u>		<u>التعدين</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
<u>الصناعات الخفيفة</u>		<u>الصناعات الخفيفة</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
<u>الخدمات</u>		<u>الخدمات</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
<u>التجارة والخدمات</u>		<u>التجارة والخدمات</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
<u>النقل والاتصالات</u>		<u>النقل والاتصالات</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
<u>الاستثمار</u>		<u>الاستثمار</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
<u>الاستهلاك</u>		<u>الاستهلاك</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
<u>الناتج المحلي الإجمالي</u>		<u>الناتج المحلي الإجمالي</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
<u>الناتج المحلي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي</u>		<u>الناتج المحلي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪
١١٨	٪	١١٨	٪
١١٩	٪	١١٩	٪
١٢٠	٪	١٢٠	٪
<u>معدل التضخم</u>		<u>معدل التضخم</u>	
١١٣	٪	١١٣	٪
١١٤	٪	١١٤	٪
١١٥	٪	١١٥	٪
١١٦	٪	١١٦	٪
١١٧	٪	١١٧	٪

الإردن (تابع)

**المصدر:** الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرضي آسيا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

**الملحوظة:** الأدلة بين قسيمة  
اللوازم (١) تقديرات:  
السلطات: (ب)  
بيان أربيني.

الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة (تابع)

٢٦

**البرجين (تابع)**

مصدر العملات الرسمية	صادر العملة الصالحة
١٩٩٥ ٣٦١١ مليون دولار	١٩٩٥ ١٩٨٢ مليون دولار
١٩٩٤ ٣٧٨٠ مليون دولار	١٩٩٤ ٣٧٨٠ مليون دولار
١٩٩٣ ٨٣٢ مليون دولار	١٩٩٣ ٤٠٧٠ مليون دولار
	صادر العملات الرسمية

**الموضوع المتفقى**

الاحتياطات الدولية	بعد الصرف (معدل الليرة)
١٩٩٥ ١٢٨٧ ١١١٧٣ مليون دولار	١٩٩٥ ١٢٨٩ ١٢٦١ مليون دولار
١٩٩٦ ١١١٧٣ مليون دولار	١٩٩٦ ١١١٨٩ مليون دولار
١٩٩٧ ١١١٧٣ مليون دولار	١٩٩٧ ١٢٦٢٣ مليون دولار
	أصول السفوك التجارية

الاحتياطيات المتعددة	بعد الصرف (معدل الليرة)
١٩٩٤ ١٣٣٧١ دينار واحد = ٣٧٧١ دينار واحد.	١٩٩٤ ١٣٣٧١ دينار واحد = ٣٧٧١ دينار واحد.
١٩٩٥ ١٣٩٧١ دينار واحد = ٣٧٧١ دينار واحد.	١٩٩٥ ١٣٩٧١ دينار واحد = ٣٧٧١ دينار واحد.
١٩٩٦ ١٤٣٣٢ مليون دولار	١٩٩٦ ١٤٣٣٢ مليون دولار
١٩٩٧ ١٤٣٣٢ مليون دولار	١٩٩٧ ١٤٣٣٢ مليون دولار
	الطاقة الكهربائية (ناتج الفاصل في الليرة)

الاحتياطيات المتعددة في الأداء التغطية	بعد الصرف (معدل الليرة)
١٩٩٤ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٤ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٥ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٥ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٦ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٦ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٧ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٧ ١٣٣٧٦ مليون دولار
	الإيدادات التغطية

الإيدادات التغطية (معدل الليرة)	بعد الصرف (معدل الليرة)
١٩٩٤ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٤ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٥ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٥ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٦ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٦ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٧ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٧ ١٣٣٧٦ مليون دولار
	الإيدادات المتعددة في الأداء التغطية

الإيدادات المتعددة في الأداء التغطية	بعد الصرف (معدل الليرة)
١٩٩٤ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٤ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٥ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٥ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٦ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٦ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٧ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٧ ١٣٣٧٦ مليون دولار
	الإيدادات المتعددة في الأداء التغطية

الإيدادات المتعددة في الأداء التغطية	بعد الصرف (معدل الليرة)
١٩٩٤ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٤ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٥ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٥ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٦ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٦ ١٣٣٧٦ مليون دولار
١٩٩٧ ١٣٣٧٦ مليون دولار	١٩٩٧ ١٣٣٧٦ مليون دولار
	الإيدادات المتعددة في الأداء التغطية

الصادر: الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.  
 (١) تشير إلى:  
 (ب) استثمارات;  
 در. = بيtar بحرى.

## الجمهورية العربية السورية

<u>المساحة</u>		<u>عدد السكان</u>	
<u>السكنى</u> (نسبة مئوية)		<u>السكنى</u> (نسبة مئوية)	
١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٦
١٣٧٣١ مليون	١٤٥٥ مليون	١٤٥٧٧ مليون	١٤٦١٩٩٦
كم٢	كم٢	كم٢	كم٢
<u>متوسط العمر عند الولادة (السنوات)</u>		<u>متوسط دوافع الملايد (في الألف)</u>	
٤٨	٤٩	١٣٥	١٣٥
١٩٩٠	١٩٩١	١٩٦٠	١٩٦٠
<u>السكنى تتفاوت لهم امكانية الحصول على خدمات الصرف</u>		<u>السكنى اللتين تتفاوت لهم امكانية الحصول على خدمات الصرف</u>	
<u>السكنى يتفاوت لهم امكانية الحصول على صياغة شرب</u>		<u>السكنى اللتين يتفاوت لهم امكانية الحصول على صياغة شرب</u>	
٤٤	٤٥	١٧	١٧
١٩٩٠	١٩٩١	١٩٥٠	١٩٥٠
<u>مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)</u>		<u>النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي</u>	
٤٣	٤٤	٣٩	٣٩
١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٦
<u>النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي</u>		<u>قطاعات اقتصاديات مختلفة في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)</u>	
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٦
<u>النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي</u>		<u>النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي</u>	
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٦

الجمهورية العربية السورية (تابع)

**المصدر:** اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.

لیلیتہ سوریہ

८०

## عملان (تابع)

<u>بيان التدفقات الرأسمالية</u>	
مصد المنساب الحادي	١٩٩٠
تحويلات العمل	١١٠٦ مليون دولار
(٧٤ مليون دولار)	١٩٩٤
المجموع	١٩٩٥
(١٩٩٥-١٩٩٠)	١٩٩٥
<u>الاحتياطي للدولة</u>	
١٢٠٨ مليون دولار	١٩٩٥
(٧٧٩ مليون دولار)	(١٩٩٦)
<u>سعر الصرف ( مقابل الدولار )</u>	
دولار واحد = ٣٨٥٠ د.ع.	١٩٩٠
دولار واحد = ٣٨٥٠ د.ع.	١٩٩٦
<u>الإحاطيات المنفذة</u>	
الإيدادات الفنطية	
الإيدادات المنفذة في العام	
١٢٠٨ مليون دولار	١٩٩٤
(١١٢٠ مليون دولار)	(١٩٩٥)
<u>الإنفاق</u>	
الإنفاق المنفذ في العام	
١٢١٢	١٩٩٤
١٢٦٠	١٩٩٥
١٢٦٠	١٩٩٦
<u>الاحتياطي الغاز الطبيعي بمعدلات الاستهلاك المكتعة</u>	
طاقة تحملة المياه بالأstdar المكتعة في العام	
١٢٢٠٠	١٩٩٥
١٢٣٠	١٩٩٤
١٢٤٠	١٩٩٥
<u>المصدر</u>	
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.	
<u>ملاحظة:</u>	
(١) الأرقام الارادية بين توسيع سالبة.	
(ب) اسماطلات:	
د.ع. = ريال عماني.	

६१

(١٦)

المعرض التقدیمی

**المصدر:** الجبهة الاقتصادية والاجتماعية للفرنسيين أسيما، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

**ملاحظة:** الأدلة بين قوس  
(أ) تغيرات:  
السماطلات:  
ر.ق. = ريال قطري.

۱۰

الكتاب (تابع)

C.  
E.

## لبنان (تابع)

مجموع الدين الخارجى

تحصيلات العمال

١٩٩٥	٣٠٠	١٢٨٠ مليون دولار
١٩٩٦	٣٢٠	١٧٧٠ مليون دولار

## العديد التقى

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٦٩٥	٦٩٥	٨١٥	٨١٥
دولار واحد = (١) دولار واحد = ١٥٨٠ ل.ل.	٩٩٦	٩٩٦	٩٩٦

## أصل الدين التجارى

١٩٩٥	١٧	١٧
١٩٩٦	٢٢	٢٢

## سعر الصرف (مقليل الليرة)

١٩٩٥	٨١٥	٨١٥	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٨١٥	٨١٥
دولار واحد = (١) دولار واحد = ١٥٨٠ ل.ل.	٩٩٦	٩٩٦	٩٩٦

## الاحتياطيات الدولية

١٩٩٥	١٤٣٦	١٤٣٦	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	١٤٣٦	١٤٣٦
١٥٦	١٥٦	٦٩٥	٦٩٥

## النقد

١٩٩٥	٣٠٠	١٢٨٠
١٩٩٦	٣٢٠	١٧٧٠

## توزيع مجموع الطلب على المدحاه (نسبة ضئيلة)

١٩٩٥	٢٧	٢٧	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٧	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٨٩	٦٣٢
٦٣٢	٦٣٢	٢٨٩	٦٣٢
٥٠٨	٥٠٨	٢٤٩	٥٠٨

## للصناعة

١٩٩٥	٨١٥	٨١٥	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٨١٥	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٨٩	٦٣٢

## للخدمات

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للزراعة

١٩٩٥	٢٧	٢٧	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٧	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٨٩	٦٣٢

## للصناعة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للخدمات

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للتجارة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥
٦٩٥	٦٩٥	٢٠٠	٦٩٥
٦٣٢	٦٣٢	٢٤٩	٦٣٢

## للملاحة

١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠	١٩٩٥

<tbl\_r cells="4" ix

٦

(تایم)  
مصر

المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السورية (تابع)

**المصدر:** الجبهة الاقتصادية والاجتماعية المغربية آسيا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

**مختصر:** الریال ایوریزد بین فرسین  
تغیرات:  
(ا) اسقاطات;  
(ب) ریال معنوی.

## اليمن

المساحة		عدد السكان		النحو السكاني (%)	
كم²	كم²	مليون	مليون	الحضر (%)	القروية (%)
٥٠٥٥٠٠٠	٣٧	١٤٦٨٧١	١٥٤٢١	٦٦	٣٣
١٩٩٤	٢٧	١٩٩٣	١٩٩٥	٣٧	٣٣
١٩٩٥	٢٨	١٩٩٤	١٩٩٥	٣٨	٣٣
١٩٩٦	٢٩	١٩٩٥	١٩٩٦	٣٩	٣٣
متوسط العمر عند الولادة (السنوات)					
١٩٦٠	٣٦	١٩٦١	١٩٦٢	٣٦	٣٦
١٩٥٠	٣٧	١٩٥١	١٩٥٢	٣٧	٣٧
السكن الدائم (%)					
١٩٩٥	٦٦	١٩٩٥	١٩٩٥	٦٦	٦٦
معدل تضخم الناتج المحلي الإجمالي (%)					
٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
المقدار المتداولة (%)					
١٩٩٤	٣٣	١٩٩٤	١٩٩٤	٣٣	٣٣
الدخل الفيزيقي (%)					
١٩٩٥	٣٣	١٩٩٥	١٩٩٥	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٩٦	٣٣	١٩٩٦	١٩٩٦	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٩٧	٣٣	١٩٩٧	١٩٩٧	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٩٨	٣٣	١٩٩٨	١٩٩٨	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٩٩	٣٣	١٩٩٩	١٩٩٩	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩١٠	٣٣	١٩١٠	١٩١٠	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩١١	٣٣	١٩١١	١٩١١	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩١٢	٣٣	١٩١٢	١٩١٢	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩١٣	٣٣	١٩١٣	١٩١٣	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩١٤	٣٣	١٩١٤	١٩١٤	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩١٥	٣٣	١٩١٥	١٩١٥	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩١٦	٣٣	١٩١٦	١٩١٦	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩١٧	٣٣	١٩١٧	١٩١٧	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩١٨	٣٣	١٩١٨	١٩١٨	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩١٩	٣٣	١٩١٩	١٩١٩	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٢٠	٣٣	١٩٢٠	١٩٢٠	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٢١	٣٣	١٩٢١	١٩٢١	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٢٢	٣٣	١٩٢٢	١٩٢٢	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٢٣	٣٣	١٩٢٣	١٩٢٣	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٢٤	٣٣	١٩٢٤	١٩٢٤	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٢٥	٣٣	١٩٢٥	١٩٢٥	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٢٦	٣٣	١٩٢٦	١٩٢٦	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٢٧	٣٣	١٩٢٧	١٩٢٧	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٢٨	٣٣	١٩٢٨	١٩٢٨	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٢٩	٣٣	١٩٢٩	١٩٢٩	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٣٠	٣٣	١٩٣٠	١٩٣٠	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٣١	٣٣	١٩٣١	١٩٣١	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٣٢	٣٣	١٩٣٢	١٩٣٢	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٣٣	٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٣٤	٣٣	١٩٣٤	١٩٣٤	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٣٥	٣٣	١٩٣٥	١٩٣٥	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٣٦	٣٣	١٩٣٦	١٩٣٦	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٣٧	٣٣	١٩٣٧	١٩٣٧	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٣٨	٣٣	١٩٣٨	١٩٣٨	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٣٩	٣٣	١٩٣٩	١٩٣٩	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٤٠	٣٣	١٩٤٠	١٩٤٠	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٤١	٣٣	١٩٤١	١٩٤١	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٤٢	٣٣	١٩٤٢	١٩٤٢	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٤٣	٣٣	١٩٤٣	١٩٤٣	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٤٤	٣٣	١٩٤٤	١٩٤٤	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٤٥	٣٣	١٩٤٥	١٩٤٥	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٤٦	٣٣	١٩٤٦	١٩٤٦	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٤٧	٣٣	١٩٤٧	١٩٤٧	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٤٨	٣٣	١٩٤٨	١٩٤٨	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٤٩	٣٣	١٩٤٩	١٩٤٩	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٥٠	٣٣	١٩٥٠	١٩٥٠	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٥١	٣٣	١٩٥١	١٩٥١	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٥٢	٣٣	١٩٥٢	١٩٥٢	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٥٣	٣٣	١٩٥٣	١٩٥٣	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٥٤	٣٣	١٩٥٤	١٩٥٤	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٥٥	٣٣	١٩٥٥	١٩٥٥	٣٣	٣٣
الناتج المحلي الإجمالي (%)					
١٩٥٦	٣٣	١٩٥٦			

**البيمن (تابع)**

<u>تصدير الحاسوب</u>	١٩٩٥	٧٣٨٧ مليون دولار
<u>تصدير التوفقات الماسالية</u>	١٩٩٤	٣٦٥٩ مليون دولار
<u>تصدير المعدات الصناعية</u>	١٩٩٦	٢٨٤٢ مليون دولار
<u>تصدير المعدات الكهربائية</u>	١٩٩٦	٥١٩٩٦ مليون دولار

**سعر الصرف (متحايل الدولار)**  
 (١) دينار واحد = ١٢ دينار.  
 (١) دينار واحد = ١٠٠ روبي.

<u>الاحتياطيات المتقدمة في النقطة</u>	<u>الاحتياطيات المتقدمة في النقطة</u>
(ب) ملايين البراميل	(ب) ملايين البراميل
٤٠٠	٤٠٠
١٩٩٥	١٩٩٥

<u>الاحتياطيات المتقدمة في النقطة</u>	<u>الاحتياطيات المتقدمة في النقطة</u>
١٥٣٦ مليون دولار	١٥٣٦ مليون دولار
١٦٩٨ مليون دولار	١٦٩٨ مليون دولار
٢٠٧٠ مليون دولار	٢٠٧٠ مليون دولار

**تذبذب مجموع الطلب على السباه (نسبة مئوية)**

<u>المقاطعات الصناعية</u>	<u>المقاطعات الصناعية</u>
١٩٩٠	١٩٩٠
٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٠٢٥	٢٠٢٥

**الصادر: الجنة الاقتصادية والاجتماعية لنفريي أسيما، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.**

**ملاحظة:**  
 (١) الأرقام الواردة بين فوسين سالمة.  
 (٢) تغيرات.  
 (٣) اسقاطات.  
 روبي = ريال يمني.